# التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه "الحجة للقراء السبع"

الدكتورة

سحر سويلم راضي

كلية الآداب - جامعة المنوفية

بلنسية للنشر والتوزيع

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

# التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنــــية عند أبي علي الفارسي

## (في كتابه الحجة للقرّاء السبع)


الدكتورة

**سحر سويلم راضي**

كلية الآداب – جامعة المنوفية



للنشر والتوزيع

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م

١٨ ش مصطفى كامل – البر الشرقي – بجوار بازار الجمهورية ومكتب بريد البر الشرقي – شبين الكوم – المنوفية

تليفون : ٠٠٢٠٤٨٢٥٢٧٩٩٥
فاكس: ٠٠٢٠٤٨٢٥٨١٠٢٣
محمول : ٠٠٢٠١٢٤٣٩١٧٤٢
٠٠٢٠١٢٦٩٩٤٧٠٧

*BALANCIA*
**BUPLISHERS**
Egypt

***Tel:*** ٠٠٢٠٤٨٢٥٢٧٩٩٥
***-Fax*** : ٠٠٢٠٢٩٢٨٨١٢٩
***Mob*** : ٠٠٢٠١٢٤٣٩١٧٤٢
٠٠٢٠١٢٦٩٩٤٧٠٧
***E-Mail*** :
anagmyy@yahoo.com
***Web Location*** :
http://www. balancia.com



# حقوق الطبع محفوظة



**الطبعة الأولى**

**١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م**

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٠٨/٢٨٤٦

I.S.B.N. : ٩٧٧-٦١٩٢-٠٩-٢

١٧,٦X ٢٥ cm .



حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٨م لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي او الكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه . ولا يسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر .

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
lisanearb.com رابط بديل

# المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، فقد كرم الله بني البشر على سائر خلقه أجمعين، فقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾[1].

وعهد إليهم بأمانة ينوء عن حملها الجبال ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[2].

وكي يستطيع الإنسان أن يحمل هذه الأمانة فقد من الله عليه بنعم لا تحصى، ومن أهم هذه النعم، العقل الذي يفرق به بين الحق والباطل فقال: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾[3] كما من الله عليه بنعمة اللسان.

ولقد اصطفى الله أمة العرب، بأن جعل منهم خاتم الأنبياء والمرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين. وأن أنزل كتابه كما قال جل وعلا ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[4]. وقد تكفل الله سبحانه بحفظ كتابه حتى يرث الله الأرض ومن عليها فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[5].

---

(1) سورة الإسراء ١٧/٧٠ .

(2) سورة الأحزاب ٣٣ /٧٢ .

(3) سورة البلد ٩٠/١٠ .

(4) سورة الشعراء ٢٦/١٩٥ .

(5) سورة الحجر ١٥/٩ .

وقد قيض الله فئة من خيرة هذه الأمة حفظته في الصدور، وسطرته بالأقلام، ووهبت حياتها في قراءته وتلاوته، وتلقيه، وتلقينه، ودراسته، وروايته فالحمد لله عدد خلقه، وزنة عرشه، ومداد كلماته.

وإذعانا لأمر الله سبحانه وتعالى لنبيه وأمته من بعده، وقد كان أول ما أنزل الله على نبيه قوله عز وجل: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[1]. فقد قامت منذ فجر الإسلام الكثير من العلوم وأشرف هذه العلوم، هي علوم القرآن الكريم، مثل علوم القراءات القرآنية، والتفسير والتجويد، وغيرها.

وقد نشأت علوم اللغة منذ فجر الإسلام في الأساس لخدمة علوم القرآن، لتوجيه قراءاته، وتفسيره، والتفريق بين محكمه ومتشابهه، فكانت هذه العلوم تسير جنباً إلى جَنْبٍ في رَكْب خِدْمة القرآن الكريم. ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسة التي جمعت بين عِلْمين من أشرف العلوم التي عرفها التاريخ، وهما علم القراءات القرآنية، وعلوم اللغة العربية، هذا إلى جانب أن كتاب الحجة ـ موضوع الدراسة ـ لم يتم نشره كاملاً إلا منذ عدة سنوات، فلم يحظَ بعد بما يستحقه من الدراسة.

**أما أهم خصائص هذه الدراسة فهي:**

- محاولة تقييم كتاب الحجة وأسلوب معالجته لموضوعه من خلال الدراسة المتخصصة والتي اختارها هذا البحث، وهي الدراسة للجانبين التركيبي والتحليلي على وجه الخصوص.

[1] سورة العلق ٩٦/١ .

-تعنى هذه الدراسة بمستويين من المستويات اللغوية، وهما مستوى الأبنية، والتي يختص بدراستها علم الصرف، ومستوى التركيب، والتي يختص بدراسته علم النحو، وقد تعرضت الدراسة لدراسة مستوى آخر من مستويات اللغة وهو مستوى المعنى، وقد أفردت الدراسة فصلاً مستقلاً لدراسة التوجيه بالمعنى من الوجهة التي تتفق مع موضوع الدراسة، وهي تأثير المعنى على البنية الصرفية والتركيب النحوي.

-تعد هذه الدراسة دراسة وصفية وتحليلية لأهم الأدوات التي استخدمها الفارسي في توجيه قراءاته، وهي أدوات علوم اللغة، وخاصة المستويين الصرفي والنحوي.

-لم تعمد الدراسة إلى الاختيار أو الترجيح بين القراءات التي ترد، أو الآراء النحوية التي تتم مناقشتها، إلا إذا تطلب المقام التعليق، فالهدف هو الوصف، وليس وضع المعايير والتقييم.

-تحاول هذه الدراسة الوقوف على مدى استفادة الفارسي واعتماده على الأصول النحوية، ونظريات النحو ومعطياته وقواعده، في توجيه القراءات السبعة في الحجة، ليسهل تفسيرها وفهمها.

**اما اهم الدراسات السابقة التي تتصل بموضوع البحث فكما يلي:**

-فيما يتصل بحياة الفارسي، ومؤلفاته، وجهوده النحوية في مؤلفاته بشكل عام فهي الدراسة التي قام بها الدكتور عبد

الفتاح إسماعيل شلبي، وهي: أبو علي الفارسي، حياته وآثاره في القراءات والنحو، وهي رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم ١٩٥٦ هـ، وهو كتاب مطبوع الآن.

-ما يتصل بالتوجيه النحوي فهي الدراسة التي قام بها الدكتور محمد علي حسنين صبرة، تعدد التوجيه النحوي، وهي رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم ١٩٨٦ م.

-ما يتصل بالتوجيه النحوي للقرآن الكريم والقراءات القرآنية، فهي الدراسة التي قام بها الدكتور شعبان صلاح، مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وهي رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم ١٩٧٨م، وهو كتاب مطبوع الآن.

وقد رجع الباحث إلى هذه الدراسات، وأفاد منها جميعاً.

**وقد تنوعت مصادر هذا البحث بتنوع موضوعات الكتاب ذاته، فكان من أهم المصادر:**

**أولاً**:المصادر التي تتصل بعلوم القرآن من قراءات وتفسير، وكتب المعاني، والإعراب، وغيرها.

**ثانياً**:المصادر التي تتصل بعلوم اللغة، من كتب في النحو والصرف، وكتب الأصول النحوية، والنظريات النحوية.

**ثالثاً**:الاستعانة بكتب السير والتراجم، وبعض المعاجم والموسوعات مثل معاجم القراءات، ومعجم ألفاظ الحديث، ومعاجم اللغة، ومعاجم الشواهد الشعرية ومعاجم المصطلحات.

**اما اهم الصعوبات التي اعترضت هذا البحث**، فهي محاولة فصل المسائل النحوية عن المسائل الصرفية كثيراً في التناول، وذلك لأنهما يمتزجان في كثير من الأحيان، كذلك قلة المراجع والمصادر التي تناولت دراسة أصول النحو بأساليب مختلفة في التناول، فالمؤلفات في هذا الحقل سواء منها القديم أوالحديث غالباً ما تتضمن نفس المحتوى، كما أنها لم تحظَ بشيءٍ من التجديد.

**أما تخطيط الكتاب فيتوزع كالتالي:**

- **مقدمة**

- **تمهيد** يشتمل علي:
  - مقدمة عن القراءات.
  - التوجيه النحوي للقراءات.
  - أبو علي الفارسي، ونبذة عن حياته ومكانته.
  - وصف الحجة.

- ثم يتوزع البحث على أربعة فصول رئيسية، تتوزع على عدة مباحث كالتالي:

**الفصل الأول: منهج الحجة:**

ويتوزع على مبحثين:

**المبحث الأول: منهج الحجة في إيراد الشواهد النحوية والصرفية**

ويتناول كيفية إيراد الفارسي الشواهد النحوية والصرفية المختلفة، وطرق استدلاله بها،من شواهد القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب.

**المبحث الثاني: منهج الحجة في تناول المسائل النحوية والصرفية**

ويتناول منهج الفارسي في معالجته للمسائل النحوية والصرفية التي تناولها في توجيهاته.

**الفصل الثاني: أصول النحو في الحجة**

ويتوزع على عدة مباحث:

**المبحث الأول: السماع:**

يدرس توجيهات الفارسي النحوية عن طريق السماع بمصادره المختلفة، من قرآن، وحديث، وكلام العرب.

**المبحث الثاني: القياس:**

ويشتمل على مقدمة نظرية عن القياس، وأركانه، وأنواعه، وأهميته، ثم يتعرض لتوجيهات الفارسي النحوية والصرفية عن طريق القياس، وطرق استدلاله به، عن طريق عرض نماذج توضح مدى اعتداد الفارسي بالقياس، كأصل من الأصول التي اعتمد عليها الفارسي في توجيهاته.

**المبحث الثالث: الإجماع والاستصحاب:**

ويشتمل على نماذج من توجيهات الفارسي التي اعتمد فيها على الإجماع والاستصحاب.

**الفصل الثالث: قضايا وظواهر نحوية وصرفية في الحجة:**

ويتوزع على ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: العامل:**

ويشتمل على مدخل لتعريف العامل، وقسم تطبيقي لاستخدامات الفارسي للعامل ونظرته إليه في توجيهاته النحوية.

**المبحث الثاني: المعنى:**

ويتضمن نماذج توضح أهمية المعنى في توجيهات الفارسي، وعلاقة المعنى بالأبنية الصرفية والتركيب النحوي.

**المبحث الثالث: الحذف:**

يشتمل على توجيهات الفارسي من خلال الحذف كظاهرة لغوية عامة يمكن أن تطبق في أي باب من أبواب النحو أو الصرف، كما يعرض نماذج لتوجيهات الفارسي عن طريق الحذف، ونماذج توضح بعض العناصر المحذوفة التي تعرض لها الفارسي بداية من الحركة، وانتهاءً بحذف الجملة وتأثير الجملة على التركيب.

**الفصل الرابع: آراء أبي علي واختياراته النحوية والصرفية:**

ويتوزع على مبحثين:

**المبحث الأول: آراؤه النحوية وموقفه من المدارس النحوية:**

ويعرض فيه البحث لعدد من الآراء النحوية مع عرضها على آراء المدارس النحوية، وآراء بعض النحويين، ونماذج من اختياراته.

**المبحث الثاني: آراؤه الصرفية واختياراته:**

ويشتمل على مجموعة من النماذج من التوجيهات الصرفية للقراءات، ونماذج لاختياراته.

ثم **خاتمة** تعرض لأهم النتائج التي توصل إليها البحث، وقائمة تشتمل على أهم المصادر والمراجع التي اشتمل عليها البحث.

هذا، ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذي المرحوم الأستاذ الدكتور إبراهيم أحمد الإدكاوي رحمه الله، الذي أفدت عظيم الإفادة في حياته من خبراته وعلمه، كما لم أعدم وزملائي بعد وفاته الإفادة من تاريخه العلمي متمثلاً في مكتبة زاخرة حملت اسمه وكانت من مواردي العلمية، رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته آمين .

كما أتقدم بخالص شكري لأستاذي الدكتور/ محمد السيد عزوز، على ما أولانيه من عناياة ورعاية علمية، وملاحظات جادة أفادت هذا البحث فائدة عظيمة، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خيراً .

وأسأل الله أن يرزقنا العلم النافع، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه، فإن أحسنت بفضل من الله ونعمة، وإن أسأت فمن نفسي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

# التمهيـــد

ويشتمل على:

أولاً: مقدمة عن القراءات

ثانياً: التوجيه النحوي للقراءات

ثالثاً: ابو على الفارسي، ونبذة عن حياته ومكانته

رابعاً: وصف الحجــة

## أولا : مقدمة عن القراءات

نزل القرآن الكريم على النبي الأمي (صلى الله عليه وسلم)، فكان أول دعوة فيه كانت للقراءة، والتعلم، والتدبر في خلق الله، وآياته في الكون. وقد تسابق الصحابة رضوان الله عليهم على قراءة القرآن، وتلاوته آناء الليل وأطراف النهار، وكما هي عادة العرب التي اشتهرت بالرواية والمشافهة، فقد اعتمد الصحابة كثيراً على حفظ القرآن في القلوب والصدور "وقد اشتهر كثير من الصحابة بحفظ القرآن الكريم. وكان الرسول صلي الله عليه وسلم يذكر فيهم روح العناية بحفظ القرآن، ويبعث إلى المدن والقرى من يعلمهم ويقرؤهم، كما بعث – قبل الهجرة – (مصعب بن عمير) و (ابن أم مكتوم) إلى أهل المدينة، يعلمانهم الإسلام، ويقرئانهم القرآن، وكما بعث (معاذ بن جبل) إلى مكة لتحفيظ والتعليم بعد هجرته(صلى الله عليه وسلم)"[1].

وكما دأب المسلمون في صدر الإسلام على تلاوة القرآن، وحفظه، والتعبد به، إلا أنه قد "تجردت منهم طائفة لكتابة القرآن الكريم في حياة الرسول، وهم كتبة الوحي الذين أرصدهم لذلك، وفي مقدمتهم عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك"[2].

---

[1] التبيان في علوم القرآن ٥٧ .

[2] السبعة (مقدمة د. شوقي ضيف) ٩ .

إلا أن الاعتماد الأكبر على تلقي القرآن، وتعلمه كان على الرواية الشفهية بالسند الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم. ثم اتسعت رقعة الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، وكثرت الفتوحات، وتفرق المسلمون في الأمصار، وقلَّ عدد الحفظة مقارنة بعددهم في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) بسبب الاستشهاد في حروب الدولة الإسلامية حيث "قتل من الصحابة نحو الخمسمائة أُشِير على أبي بكر بجمع القرآن في مصحف واحد خشية أن يذهب بذهاب الصحابة "[١]. فأمر أبو بكر الصديق زيداً بن ثابتٍ رضي الله عنهما – على حسب ما أشار عليهِ عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أجمعين لما تتبع القرآن فجمعه، في صحف كانت عند أبي بكر رضي الله عنه حتى توفي، ثم عند عمر( رضي الله عنه) حتى توفي، ثم عند حفصة رضي الله عنها[٢].

وفي عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه في نحو سنة ثلاثين من الهجرة، أمر عثمان بن عفان زيد بن ثابت، ومعه عبد الله بن الزبير، وسعيد ابن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أن ينسخوا القرآن، وكتبوا ثمانية مصاحف. "فوجه بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى الكوفة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفاً بالمدينة، وأمسك لنفسه

---

[١] النشر ١/٧ ، وينظر : السبعة (المقدمة) ١٠ ، ١١ ، والمحتسب ١/ ٦ (مقدمة المحقق) والتبيان في علوم القرآن ٦٠ .

[٢] انظر : السبعة (المقدمة) ١٠ ، ١١ والنشر ١/٧ وموقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة ١٣ ، ١٤ والتبيان في علوم القرآن ٦٠ والأحرف السبعة ٢٦٨ .

مصحفاً، الذي يقال له الإمام، ووجه بمصحف إلى مكة، وبمصحف إلى اليمن، وبمصحف إلى البحرين"[1].

وبالطبع فقد توزعت هذه المصاحف على الأمصار الإسلامية، ولكن ظلّ اعتماد المسلمين الأكبر في تلاوة القرآن، وحفظه، وروايته على المشافهة، والنقل بالتواتر، والاعتماد على الأسانيد الصحيحة جيلاً بعد جيل، وخاصة أن تلك المصاحف كانت خالية من النقط والشكل [2]، وذلك ما جعل خط هذا المصحف يستوعب جميع القراءات المتواترة عن الرسول عليه السلام [3].

وقد كان جمع القرآن الكريم من أهم الأعمال التي قام بها هؤلاء الصحابة الأجلاء مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[4]. ثم ازدادت الدولة الإسلامية اتساعاً، وقد قيض الله في كل جيل، وفي كل بلد من بلاد المسلمين من اشتهر بين المسلمين بالعناية، والضبط، والتدقيق، وبإقراء المسلمين القرآن. وأهم من اشتهر منهم في عصر التابعين، سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، وعبد الرحمن بن هرمز

---

[1] النشر ١/٧ ، وانظر : المحتسب ١/١٠ (مقدمة المحقق) .

[2] اعتمد بعض المستشرقين وأعداء الإسلام على بعض الأوهام في إطلاق كثير من المزاعم حول النص القرآني، وعدم دقته وعدم التحقق في نقله ، ومن أسباب ذلك خلوه من النقط والشكل : وقد قيض الله لهذه الأمة علماء أجلاء تصدوا للرد على هذه المزاعم والشبهات . السبعة (المقدمة – ١٢) والأحرف السبعة ٢٨١ ، ٢٨٩ .

[3] انظر: السبعة (مقدمة د. شوقي ضيف) ١٢ .

[4] سورة الحجر ١٥ /٩ .

الأعرج، وابن شهاب الزهري، والحسن البصري، وابن سيرين، وأبو عبد الرحمن السلمي، وإبراهيم الحنفى، ويحي بن يعمر، وغيرهم[1].

ثـم أخـذ القـراء يتكـاثرون، وتعـددت الروايـات والطـرق إليهـا تعـدداً واسعاً، واختلفت مستويات إتقانهم، ودعت الحاجة أن يتقدم عالمٌ ممن قال الله (سبحانه وتعالى) فيهم ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾[2] "ولم يلبث ابن مجاهد أن نهض بهذا العبء الرائع الذي تنوء به جماعات العلماء من القراء الأفذاذ، فاختار بعد البحث، والفحص الطويل، سبعة من أئمة القراءات، حمل عليهم المسلمين في جميع أقطارهم، وأمصارهم. وبذلك لمَّ الشتت، وأدرك الأمة قبل أن يتسع بينها الخلاف في قراءات كتابها السماوي العظيم"[3].

**الأحرف السبعة أو القراءات السبعة:**

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): " إنَّ هذا القرآن أُنزلَ على سبعةِ أحرفٍ، فاقرؤوا ما تيسَّرَ منه "[4] متفق عليه.

---

[1] يراجع النشر ٨/١ ، ٩ ، والسبعة (المقدمة) ١٣ ، ١٤ والإتحاف ١٤/١ .

[2] سورة فاطر ٣٢/٣٥ .

[3] السبعة (مقدمة د. شوقي ضيف – ١٥) .

[4] صحيح البخارى وكتاب (فضائل القرآن)، (باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) ٦٤٦/٢.

وقد تعددت آراء العلماء في تفسير المراد بالأحرف السبعة، فمنهم من ذهب إلى أنها سبع لغات من لغات العرب[1]، وهي قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن[2].ومنهم من ذهب إلى أنها: الوعد والوعيد، والمطلق، والمقيد، والتفسير، والإعراب، والتأويل. وقيل: الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والعام، والمجمل والمبين، والمفسر[3].

وذكر ابن الجزري آراء متشابهة لأبي الفضل الرازي، وابن قتيبة، وأضاف إليها رأيه، كما ذكر السيوطي في الإتقان ونقل عن ابن حجر خمسة وثلاثين رأياً[4]، ويمكن أن أجمع بين هذه الآراء في ذكر الاختلافات التي ذكرها هؤلاء العلماء بين القراءات فيما يلي:

١- اختلاف القراءات فيما بينها فيما يسمى بالأصول: مثل الإدغام، والإظهار، والروم، والإشمام، والتضخيم، والترقيق، والمد، والقصر، والإمالة والفتح والتحقيق، والتسهيل، والإبدال والنقل.

٢- اختلاف الأسماء، في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

---

(1) لا يرى الباحث وجهاً لهذا الرأي لأن اختلاف القراءات في تقديم وتأخير ، وإسناد وإعراب لا يمكن أن يندرج تحت اختلاف اللهجات بين القبائل ، وانظر موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة ١٧ .

(2) انظر : النشر ٢٤/١ والبرهان في علوم القرآن ٢١٣/١ ، ٢٢٧ والإتقان ١٣٢/١ والتبيان في علوم القرآن ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(3) النشر ٢٤/١ ، ٢٥ والتبيان في علوم القرآن ٢٤١ والبرهان في علوم القرآن ٢١٣/١ ، ٢٢٧ .

(4) انظر : الإتقان في علوم القرآن ١٣٨/١ ، ١٤١ .

٣- اختلاف الإعراب.

٤- التقديم والتأخير.

٥- الزيادة والنقصان.

٦- الاختلاف في الحروف.

٧- الاختلاف في الأفعال، في التصريف، من ماضٍ، ومضارع، وأمر، ومن تغيير في حركات الأفعال عند تصرفها[1].

ويعتقد الباحث أن هذا الرأي يعد أقرب الآراء التي يمكن أن تعبر عن المَقصود بالأحرف السبعة، وأن هذه الخلافات - في الغالب – لا يخرج عنها ما نقله العلماء من خلافات حول القراءات القرآنية المتواترة.

والخلافات الصوتية[2] مثل: الإظهار، والإدغام، والروم والإشمام، والتفخيم، والترقيق، والمد، والقصر، والإمالة، والفتح، فهي - في الغالب – لا تظهر صورتها في الكتابة، وإنما يعتمد التغاير بينها على صورة النطق، وذلك ما دعا بعض العلماء أن لا يدرجوها في الخلاف بين القراءات[3].

---

(١) ذكر ابن الجزري آراء أبي الفضل الرازي ، وابن قتيبة ، وجمع عليها رأيه ، وقد جمع الباحث فيما بينها، والآراء الثلاثة تتشابه كثيراً في التقسيم إلا أنها تختلف في بعض التقسيمات ، وانظر : موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة ١٩ ، ٢٠ راجع أيضاً عن القراءات موقع : http//www.quraat.com و http//www.tafsir.org/vb/

(٢) فصل ابن الجزري القول فيما يندرج تحته تعريفات الروم والإشمام ، والإمالة ، والتفخيم .

(٣) يري أبو الفضل الرازي أن هذه الخلافات من الخلافات بين القراءات القرآنية بينما لا يرى ذلك ابن قتيبة فيما نقله عنهما ابن الجزري في النشر ، أما ابن الجزري فيظهر أن رأيه يتأرجح بين هذا وذاك ، فالهمزة - مثلاً - مرة يعتبرها من الخلافات بين القراءات فيقول إنها : "من اختلاف

ويرى الباحث أن هذه الخلافات الصوتية من أهم ما يدرج في الخلافات بين القراءات، وذلك لأنها تعبر عن لهجات لقبائل عربية واختلافات نطق الكلمات فيما بينها.

ومن اختلافهم في القراءات بين الإدغام والإظهار، قول ابن مجاهد: "واختلفوا في الإدغام والإظهار من قوله:﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾ [1].

فقرأ ابن كثير في رواية قنبل، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي ﴿حَيَّ عنَ بَيِّنةٍ﴾ بياء واحدة مشددة.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع: ﴿مَنْ حَيِيَ﴾ بيائين: الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة. وقال البَزي عن ابن كثير﴿حَيِيَ﴾ بيائين مثل نافع حدثنا الحسين بن بشر الصوفي، قال: حدثنا روح بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن صالح، عن شبل، عن ابن كثير: أنه قرأ: ﴿حَيِيَ﴾ بياءين ظاهرتين مثل رواية البزي، وروى حفص عن عاصم: ﴿حَيَّ﴾ بياء واحدة مشددة "[2].

ومن أمثلة اختلافهم في الإدغام، ما جاء في قوله تعالى:﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [3]، فقد "قرأ على بن نصر عن هارون عن أبي عمرو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾

---

القراءات ،وتغاير الألفاظ" ومرة يذكر أن هذه الصفات للفظ "لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً" النشر ٢٦/١ ، ٢٨ ، ويراجع التيسير ١٧-٣٦ والسبعة ١٢٥ ، ١٤٩ .

(1) سورة الأنفال ٤٢/٨ .

(2) السبعة ٣٠٧ و الحجة ١٢٩/٤ ، ١٣٠ ، وانظر : معاني الفراء ٤١١/١ وحجة ابن خالويه ١٧١ وإعراب النحاس ٣٧٤ والكشف ٤٩٢/١ والتيسير ٨٩ والإملاء ٢٦٤ والنشر ٢٧٦/٢ والإتحاف ٨٠/٢ ومعجم القراءات ٢٦٨/٢ .

(3) سورة المطففين ٨٣/ ٣٦ .

يدغم، وكذلك روى يونس عن حبيب عن أبي عمرو﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ مدغماً، وكذلك حمزة والكسائي يدغمان، والباقون "واليزيدي عن أبي عمرو لا يدغمون"[1].

ومن الخلافات الصوتية الإمالة والفتح،وذلك مثل ما في قوله تعالى﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾[2]، فقد "قرأ الكسائي: ﴿هَدِينَ﴾ ممالة الدال. وقرأ الباقون: ﴿هَدَانِ﴾ بالفتح"[3].

ومن أمثلة الاختلاف بين المد والقصر[4]، ما جاء في قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[5]، "فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، والكسائي: ﴿ءَاتُونِي﴾ ممدوداً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة:﴿قال ائْتُونِي﴾ قصراً.

وروي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، قال: ﴿ءَاتُونِي﴾ ممدوداً، وحفص عن عاصم ﴿ءَاتُونِي﴾"[6].

---

(1) السبعة ٦٧٦ والنشر ٦/٢ ، ٧ و الإتحاف ٥٩٨/٢ والكشاف ٢٣٢/٤ ومعجم القراءات ٣٣٨/٥ .

(2) سورة الأنعام ٦/ ٨٠ .

(3) السبعة ٢٦١ .

(4) ورد الخلاف بين القراءات السبعة بين المد والقصر واعتبرها ابن مجاهد كما اعتبرها الداني من الخلافات بين القراءات أما الاختلافات الأخرى بين القراء السبع في مقدار المد والإشباع وقد ذكرها ابن مجاهد في باب المد ولم يعتبرها من الخلافات بين القراءات ولكنه اعتبرها من مذاهب القراءة وطرقها ، يراجع السبعة ١٣٤ ، ١٣٨ والتيسير ٢٥ ، ٢٨ .

(5) سورة الكهف ١٨/ ٩٦ .

(6) السبعة ٤٠١ ، وانظر : إعراب النحاس ٥١٨ ، ٥١٩ والكشف ٧٩/٢ والتيسير ١١١ والإملاء ٣٥٧ والنشر ٣١٥/٢ والإتحاف ٢٢٦/٢ ومعجم القراءات ١٣٦/٣ .

أما الإشمام فقد يكون في الحروف وقد يكون في الحركات، ومن أمثلة اختلافهم في الإشمام في الحركات، ما جاء في قوله تعالى ﴿لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[1].

فقال ابن مجاهد: "وكلهم قرأ: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾[2]. بفتح الميم، وإدغام النون الأولى في الثانية والإشارة[3] إلى إعراب النون المدغمة بالضم اتفاقاً"[4].

فقد ذكر الفارسي أنهم " أشَمُّوا النون المدغمة في (تَأْمَنَّا) وليس ذلك بصوت خارجٍ إلى اللفظ، إنما تهيئة العضو لإخراج ذلك الصوت به، ليُعلم بالتهيئة أنه يريد ذلك المتهيَّأ له"[5].

ومن أمثلة اختلافهم في الإشمام في الحروف قراءات قوله تعالى ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[6]، "فروى عن ابن كثير: السين والصاد، وروي عن أبي عمرو: السين، والصاد، والمضارعة بين الزاي والصاد، رواه عنه العريان بن أبي سفيان، وروى عنه الأصمعي (الزِّرَاط) بالزاي، والباقون بالصاد، غير أن حمزة يلفظ بها بين الصاد والزاي"[7].

---

[1] سورة يوسف ١٢/ ١١ .

[2] سورة يوسف ١٢/ ١١ .

[3] "تشير إلى إشمام القراء لإدغام ، وكأنهم يشيرون بضم شفاههم عند الإدغام إلى اكتماله ، حتى يكون إدغاماً محضاً " السبعة (الهامش ٣٤٥) .

[4] السبعة ٣٤٥ والحجة ٤/٤٠٠ ، وانظر : معاني الفراء ٣٨/٢ وإعراب النحاس ٤٤١ والتيسير ٩٧ والنشر ٣٠٤/١ والإتحاف ١٤١/٢ ومعجم القراءات ٤٢٧/٢ .

[5] الحجة ٤٠١/٤ ، وانظر : الحجة ٤٩/١ .

[6] الفاتحة ١/ ٦ .

[7] الحجة ١/ ٤٩ ، وقد اختصر الفارسي النص الموجود بالسبعة لأن ابن مجاهد فصل القول في طرق الرواية، فأشار الفارسي إليها مجملة ، السبعة ١٠٥ ، ١٠٧ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٦٢، وإعراب النحاس ٩٥ ، والتيسير ١٧ ، والإملاء ١٣ ، والإتحاف ٣٦٥/١ ، ومعجم القراءات ١٥٥/١ .

ومن أمثلة الاختلاف في الهمز، وتركه قوله: "واختلفوا في الهمز وتركه من قوله﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾[1]. فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿بَادِئَ﴾ مهموزاً ﴿الرَّأْيَ﴾ لا يهمزه وكلهم قرأ: ﴿الرَّأْيِ﴾ مهموزاً غيره. وقرأ الباقون ﴿بَادِيَ﴾ بغير همز"[2].

ومن الاختلاف في الحركات قوله تعالى:﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[3]، فقد قرأ حفص والمفضل عن عاصم: ﴿والرُّجْزَ﴾ بضم الراء، وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿والرِّجْزَ﴾ بكسر الراء"[4].

ومن الاختلاف في حروف الكلمات قوله تعالى:﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[5].

فقد "قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي. ﴿بِظَنِينٍ﴾ بالظاء، وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد"[6].

ومن أمثلة اختلافات التقديم والتأخير: قوله تعالى:﴿لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ﴾[7] وهي قراءة جميع القراء السبعة إلا ما رواه "المفضل عن عاصم: ﴿لا تُظْلَمُونَ ولا تَظْلِمُونَ﴾ بضم التاء الأولى وفتح الثانية"[8].

---

(1) سورة هود ١١/ ٢٧ .

(2) السبعة ٣٣٢ والإتحاف ١٢٤/٢ .

(3) سورة المدثر ٧٤/ ٥ .

(4) السبعة ٦٥٩ .

(5) سورة التكوير ٨١/ ٢٤ .

(6) السبعة ٦٧٣ ، وانظر : معاني الفراء ٢٤٢/٣ ومعاني الأخفش ٥٣٠/٢ وحجة ابن خالويه ٣٦٤ والكشف ٣٦٤/٢ والتيسير ١٧١ وإعراب القراءات الشواذ ٦٣٨/٢ والإملاء ٥٣١ والنشر ٣٩٨/٢ ، ٣٩٩ والإتحاف ٥٧١/٢ ومعجم القراءات ٣٢٥/٥ ، ٣٢٦ .

(7) سورة البقرة ٢/ ٧٩ .

(8) السبعة ١٩٢ .

ومن أمثلة الاختلاف في التذكير والتأنيث: قوله تعالى:﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُواْ الْمَلآئِكَةُ﴾[1].فكلهم قرأها: ﴿إذ يَتوفَّى﴾ بالياء، غير ابن عامر، فإنه قرأ: ﴿إذ تَتوفَّى﴾ بتاءين" [2].

ومن الاختلاف في الإسناد بين المخاطب والغائب قوله تعالى ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[3].

فقد قرأ "الكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿ما تُخْفُون وما تُعْلِنُون﴾ بالتاء فيهما. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: بالياء فيهما"[4].

وهذه الخلافات جميعها جديرة بالدراسة الدقيقة والمتخصصة في مجالها. وليس مجالها هذا البحث الذي يختص بالتوجيه النحوي والصرفي، وسوف يتعرض البحث لاختلافات القراءات في الصيغ الصرفية، والتراكيب النحوية بما يتناسب مع موضوع البحث والخطة الموضوعة لدراسته.

أما الجوانب الأخرى فتستحق كثيراً من الدراسات في مجالاتها المختلفة.

---

[1] سورة الأنفال ٨/ ٥٠ .

[2] السبعة ٣٠٧ ، وانظر : حجة ابن خالويه ١٧٢ وإعراب النحاس ٣٧٥ و الكشف ٤٩٣/١ والتيسير ١١٦ والإملاء ٢٦٥ ، ٢٦٦ والنشر ٢٧٧/٢ والإتحاف ٨١/٢ ومعجم القراءات ٢٧١/٢ .

[3] سورة النمل ٢٥/٢٧ .

[4] السبعة ٤٨٠ ، ٤٨١ .

## ثانيا: التوجيه النحوي للقراءات

تزخر كتب النحو وإعراب القرآن بتعدد الأوجه الإعرابية التي تخص التركيب الواحد، وهذا التعدد يرجع في الغالب إلى تعدد القواعد النحوية التي يمكن تطبيقها على تركيب واحد، أو تتعدد الأوجه تبعاً لتعدد احتمالات المعنى المراد من التركيب، كما يرجع أحياناً إلى تعدد لغات العرب تبعاً لاختلاف القبائل والموقع الجغرافي.

وسرد هذه الأوجه الإعرابية المختلفة كان تابعاً لما يسمى بقواعد التوجيه. ويذكر الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول "الفرق بين ما يسمى بقواعد التوجيه، والقواعد النحوية، فيقول: "فإذا كانت( قواعد التوجيه) ضوابط منهجية فهي (دستور) للنحاة، والذين يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين (قواعد التوجيه) وما نعرفه باسم (قواعد النحو) أي قواعد الأبواب، فقواعد التوجيه عامة، وقواعد الأبواب خاصة "[1].فالعلاقة بين قواعد التوجيه، وقواعد النحو، هي علاقة العام بالخاص.

كما ذكر الدكتور عبد الله الخولي الفرق بين قواعد التوجيه، وقواعد النحو، يرجع إلى وظيفة كل منهما، فيرى أن "وظيفة القواعد النحوية التوجيه النحوي الذي معناه ذكر الحالات، والمواضع الإعرابية وأوجه كل منهما، وما يتصل بهما، أو يؤثر فيهما "[2] في حين أن " وظيفة قواعد

---

[1] الأصول ١٩٠ .

[2] قواعد التوجيه النحوي ١٣ .

التوجيه فتقرير التوجيه الذي تذكر في سياقه وتفسيره، أو تعليله أو الاستدلال عليه، أو الاحتجاج له"[1].

ويعرف الدكتور عبد الله الخولي التوجيه، بقوله: "هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منهما، وما يؤثر فيهما، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج، سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه، وتنظر له، أم لم يصغ"[2]. فتعريف التوجيه – لدى الباحث – ينصب أساساً على الإعراب، ثم يأتي بعد ذلك كل ما يتصل به من مؤثرات، وما يحتاجه من تفسيرٍ وتعليل.

ويرى الباحث أن التوجيه النحوي عموماً، وأي قوانين أو قواعد تتصل بهذا العلم، لا يكون الغرض منها فقط هو دراسة الإعراب، ولكن الهدف النهائي منها، هو تفسير المعاني التي من أجلها وضعت التراكيب، ويكون هذا التفسير – في الغالب – عن طريق الإعراب، إذن فالإعراب يُعدُّ وسيلة، وليست الغاية من الدراسة.

وبما أن هذا البحث يعنى بالتوجيه النحوي للقراءات، فيمكن ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التعدد في التوجيه وهي:

١- اختلاف القراءات القرآنية، فيما بينها[3].

٢- خلافات المفسرين، والفقهاء فيما بينهم في التأويل.

---

[1] قواعد التوجيه النحوي ١٣ .

[2] قواعد التوجيه في النحو العربي ١٢ .

[3] يراجع الجزء الخاص باختلاف القراءات القرآنية من ١٤ ، ٢٠ من البحث .

٣- اشتراك بعض الوظائف النحوية في علامة إعرابية واحدة، يقول د. حماسة عبد اللطيف: "في العربية عدد محدود من علامات الإعراب يتوزع على الوظائف النحوية المختلفة، وبطبيعة الحال. لابد أن تشترك أكثر من وظيفة نحوية في علامة واحدة، كاشتراك وظيفة المبتدأ والخبر والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إنَّ في الرفع، واشتراك المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز المنصوب مثلاً في النصب "[١].

٤- اختلاف اللهجات أحياناً بين القبائل.

٥- الاختلاف في الاعتداد بأصول النحو، مثل السماع والقياس، فبعضهم، يؤثر على الاعتماد على السماع أولاً[٢]، وبعضهم الآخر يؤثر التفسير الذي يعتمد على القياس.

وسيحاول البحث عند دراسة التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية الاستعانة بأدوات التوجيه النحوي والصرفي، وهي أصول النحو، ونظرياته وقواعده، لتعليل وتفسير الأوجه الإعرابية المختلفة، والتركيبية، والصرفية للقراءات القرآنية، والاحتجاج لها .

---

[١] سلسلة دراسات عربية وإسلامية ٢ نقلاً عن تعدد التوجيه النحوى ٣٠٦ .

[٢] كما هو الحال فيما اشتهر عن المدرسة الكوفية بتقديمها السماع على كل ما عداه ، انظر : المدارس النحوية ١٥٩ والكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفى ١٥ ، ٢٢.

## ثالثا: أبو علي الفارسي

**اسمه وحياتـه:**

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي[1].، أبوه فارسي، وأمه عربية، من سدوس شيبان من ربيعة الفرس ولد في مدينة فسا ببلاد فارس عام ٢٨٨ هـ. وانتقل إلى بغداد عام (٣٠٧ هـ) عاصمة العلم والحضارة آنذاك. ثم قدم إلى حلب سيف الدولة سنة ٣٤١ هـ، وطاف ببلاد الشام وأقام بعدها مدة من الزمن بشيراز، ثم التحق بعضد الدولة ببغداد عام ٣٦٨، وظلّ فيها حتى وفاته سنة ٣٧٧ هـ ثلاثمائة وسبع وسبعين من الهجرة.

ويعرف عنه طيب الملبس، والنظافة، وكان ميسوراً. كما اشتهر بحبه وشغفه بالعلم [2].

**مذهبه النحوي:**

ذكر الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه الخلاف حول انتماء أبي علي الفارسي إلى المدرسة البغدادية التي تجمع بين آراء المدرستين البصرية والكوفية[3]، وانتمائه للمدرسة البصرية، فقد ذكر أن المتقدمين من

---

[1] يذكر الدكتور عبد الفتاح شلبي أن لقب أبي علي (الفارسي) " لا يكفي لتقرير فارسيته، فقد تكون هذه النسبة دالة على فارسيته ،ولكنها لا تدل في كل الحالات ، فأبو اسحق الشيرازي، والفيروزابادي، من أبناء أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) ، والترمذي صاحب الشمائل ، والترمذي صاحب السنة كل هؤلاء من العرب ، والحاكم أبو عبيد الله النيسابوري من بني جنة .... إلخ" . ثم يذكر كيف استدل على فارسيته بقوله : "إنما اعتمدت في تقرير فارسية أبو علي على ما تواترت به الأخبار ، وما يذكره المؤرخون ، وما يمكن أن يدل عليه علمه بالفارسية " . أبو علي الفارسي ٥٣ .

[2] يراجع في ترجمة أبي علي : إنباه الرواه ١/ ٣٠٨ ، ٣١٠ ووفيات الأعيان ٢/٨٠ ، ٨٢ ولسان الميزان ٢/١٩٥ وشذرات الذهب ٣/٨٨ ،٨٩ ومعجم الأدباء ٧/٢٣٢ ، ٢٥٩ والفهرست ١٢٩ .

[3] انظر : المدارس النحوية ٢٤٦ والمدرسة البغدادية بين الاستقلال والتبعية ٢٣٢ .

http//www.ahlalhadeeth.com

المؤرخين وأصحاب الطبقات يدرجونه بين علماء المدرسة البصرية[1]، بينما اختلف المحدثون بين كونه بصرياً وكونه من أعلام المدرسة البغدادية الوسيطة ويرى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن الفارسي ينتمي إلى المدرسة البصرية، وقد استند في ذلك إلى شدة تأثر الفارسي بشيخه سيبويه وانكبابه على كتابه، من ناحية، ووضوح السمات العامة للمذهب البصري في كتبه، مثل: الاعتداد بالكثرة، ورده بعض القراءات التي لا تتوافق مع بعض أقيسة البصريين، كما قارن بين بعض آرائه وآراء المدرسة البصرية، وانتهى بذلك إلى أن "أبا علي في زمنه كان إماماً بصرياً مستقلاً بآرائه في النحو، وشيخاً لمدرسة قائمة بذاتها تلاميذها أنصاره يقولون بقوله، ويستعينون بكلامه"[2]، والحقيقة أن الجمع بين آراء المدرستين كان واضحاً جلياً في (الحجة) فكما نقل الفارسي في الحجة آراء الخليل وسيبويه والأخفش من أعلام المدرسة البصرية، نجده قد نقل أيضاً عن الكسائي[3] والفراء[4] وثعلب[5]، وإن لم يكن بنفس الغزارة التي احتج بها بآراء البصريين، كما يظهر الجمع بين المدرستين في شدة اعتداد أبي علي بالسماع، ولو كان شاذاً أو قليلاً أحياناً، وذلك مما يجعله قريباً من أصحاب المدرسة الكوفية[6]، وشدة ولعه بالقياس واعتداده به، وذلك مما

---

(1) انظر : أبو علي الفارسي ، حياته ومكانته ١٠٥ .

(2) أبوعلي الفارسي ١٠٧، ١٠٨ .

(3) انظر على سبيل المثال : الحجة ٧/١، ٥٨ ، و٢٤٥/٤ ، و٢٩٧ .

(4) انظر على سبيل المثال : الحجة ١٣٩/١ ، ٣١٠ ، ٣٧٢ .

(5) انظر على سبيل المثال : الحجة ١١/١ ، ٦٩ ، ٨٠ ، ١٨٨، ٢١٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ .

(6) انظر : فصل السماع من هذا البحث من ٧٥ إلى ١٢٢.

يقربه من المدرسة البصرية[1] التي تقدم القياس على غيره من الأصول النحوية.

ويرى الباحث أن محاولة تصنيف من هو في مثل مكانة الفارسي يعد من الصعوبة بمكان؛ لأنه يستلزم أحياناً كثيراً من التكلف والتعنت، لتأكيد انتسابه لهذه المدرسة أو تلك، فالفارسي مدرسة مستقلة بذاتها، وإن اقترب في بعض آرائه إلى هذه المدرسة أو تلك، وهذا مما سوف توضحه هذه الدراسة.

**نسبته إلى التشيع والاعتزال:**

وتذكر أغلب كتب التراجم أن أبا علي كان متهماً بالتشيع والاعتزال[2] أما عن التشيع، فقد ذكر الدكتور عبد الفتاح شلبي أن هناك عدة قرائن في سيرة الفارسي تشير إلى صلته بالتشيع وأهمها: "كثرة استشهاد مفسري الشيعة بأقوال أبي علي وآرائه النحوية واللغوية"[3]. و"كذلك رثاء الشريف الرضي له"[4]. إلا أننا لا نستطيع الجزم بانتساب أحد العلماء إلى طائفة محددة لمجرد أنه ثبت أنه قد احتك بها إذ لابد أن نجد فيما أثر عنه ما يدل على انتسابه لهذه الطائفة أو تلك.

---

[1] انظر : فصل القياس من هذا البحث من ١٢٣ إلى ١٥٧ .

[2] إنباه الرواه ١/٣٠٩ ووفيات الأعيان ٢/ ٨٢ ومعجم الأدباء ٢٣٤/٧ ولسان الميزان ١٩٥/٢ وشذرات الذهب ٨٨/٣ .

[3] أبو علي الفارسي ٨٦ .

[4] أبو علي الفارسي ٨٦ .

وقد ناقش الدكتور عبد الفتاح شلبي انتساب أبي علي لطائفة الشيعة، وقد علق محقق الحجة على ذلك وذكر أن الدكتور عبد الفتاح شلبي يجزم بانتساب أبي علي لطائفة الشيعة، وقد ذكر ذلك الدكتور شلبي قائلاً[1]: أنه قد "نجد في تضاعيف كتاب الحجة لأبي علي ما قد يدل دلالة قوية على تشيعه. كما ورد فيما نقله عن علي كرم الله وجهه. (ويروى أن علياً، عليه السلام – لما قال له عدي ابن حاتم، ما الذي لا ينسى... إلخ). فهذا الدعاء لعلي: (عليه السلام) صريح في الدلالة على تشيع صاحبه، والشيعة كما هو معروف. يقرنون علياً بالرسول(صلى الله عليه وسلم)، وأنبياء الله ورسله "[2].

أما ما نجده في كتاب الحجة فنجد أنه ذكر علياً رضي الله عنه في ستة مواضع، وقد اقترن ذكر اسمه في موضعين فقط بقوله (عليه السلام)،

---

[1] ذكر أحمد يوسف الدقاق كاتب مقدمة تحقيق كتاب الحجة "أن الدكتور شلبي صنع كتاباً درس فيه علي الفارسي سماه : "من أعيان الشيعة أبو علي الفارسي جعله معتزلي الاعتقاد ثم جاء بأدلة حشدها لذلك الغرض . ثم خلص منها إلى تقرير شيعية أبي علي الفارسي ، وساق في ذلك أدلة أوهى من بيت العنكبوت" مقدمة تحقيق الحجة ١/٣٦ .
وإذا أكمل الأستاذ الدقاق قراءة العبارة من كتاب الدكتور شلبي فيجده بعد حشد الأدلة على تقرير شيعية أبي علي عاد ورد على بعضها ، فيقول في الرد على من اتخذ من ألفاظ التشيع ، مثل : عليه السلام ، وغيرها عند ذكر علي رضي الله عنه ، قال : "أن مثل هذا النقل لا يصح أن يتخذ دليلاً حاسماً على تشيع الفارسي إلا إذا استوثقنا من كتابته بخط أبي علي نفسه لا بخط أحد النساخ وليس بين أيدينا نسخة من كتاب الحجة بخط أبي علي". أبو علي الفارسي ٨٧ .
فكما نرى أن الدكتور شلبي بعد حشده للأدلة التي تدل على تشيع الفارسي ، رد عليها .

[2] أبو علي الفارسي ٨٧ .

وفي الأربعة الأخرى (رضي الله عنه)[1]. فربما تكون من الناسخ، كما ذكر الدكتور عبد الفتاح شلبي. كما نرى الفارسي قد نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سبعة مواضع، أي أكثر من نقله عن علي رضي الله عنه، ومن المعروف أن الشيعة يفضلون علياً ويقدمونه على ماعداه من الصحابة، إلى جانب أن الغلاة منهم يحملون الضغينةَ لعمر رضي الله عنه.

أما نسبته إلى الاعتزال، فالعبارة التي ترددت في كتب التراجم لا تزيد على أنه كان متهماً بالاعتزال. ولم أجد في (الحجة) ما يؤكد اعتزاله، إلا أنني وجدت ما يدل على تأثره بعبارات المتكلمين بصفة عامة ومن ذلك قوله:"ولم نرَ النطق مسنداً إلى القديم كما أضيف إليه الكلام في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [2]"[3]. وهذا الوصف، وهو (القديم) قد أنكره كثيرٌ من السلف والخلف من أهل السنة والجماعة، يقول شارح العقيدة الطحاوية: "وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى(القديم)، وليس هو من الأسماء الحسنى، فإن (القديم) في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره. فيقال: هذا قديمٌ، للعتيق، وهذا حديثٌ للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسمَ إلا في المتقدمِ على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم"[4]. وقد تكرر من أبي علي ذكر هذا الوصف في عددٍ من المواضع في

---

[1] الحجة ٢٦٢/١ ، ١٦٥/٣ ، ١٦٦ ، ٤١٧/٤ ، ١٢٣/٥ ، ٤١٦/٥ .

[2] سورة التوبة ٩/ ٦ .

[3] وانظر : الحجة ٢٥٣/١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ .

[4] شرح العقيدة الطحاوية ١١٤ .

الحجة[1]. وقد أشار الدكتور إحسان عباس في تحقيقه لكتاب وفيات الأعيان أنه قد وردت ترجمة أبي علي الفارسي في طبقات المعتزلة[2].

ويرى الباحث أن كل هذه المؤشرات على انتساب أبي علي لطائفة المعتزلة وإن كانت لا تدل دلالة قاطعة على اعتناق الفارسي لفكر المعتزلة، فهي تدل على علاقته القوية بهذه الطائفة، كما أنه جاء في الحجة ما يظهر - إلى حدٍ كبير - في بعض مواطن إلى عدم انتسابه في الاعتقاد إلى أهل السنة وقربه من أهل الكلام، وقد أشار ابن عطية في تفسيره إلى أن الفارسي لديه فساد في الاعتقاد، وذكر ما يؤيد ذلك[3].

**أهم مؤلفاته:**

تذكر كتب التراجم عدداً من المؤلفات للفارسي، وأهمها:

١- كتاب الإغفال، وهو المسائل المصلَحَة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مطبوعات المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢- كتاب الإيضاح العضدى – تحقيق دكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر ١٩٨٨م.

---

(1) يراجع الحجة ١/٢٠، ١/٢٢٨، ١/٢٨٧.

(2) وفيات الأعيان ٢/٨٢ (الهامش).

(3) انظر ٣٣٦ هذا البحث في مبحث تأثير الحجة.

٣- كتاب التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق الدكتور عوض القوزي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض ١٩٩٣ م.

٤ - كتاب التكملة في النحو، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على نشره ١٩٨١ م.

٥- كتاب الحجة، وهو كتابنا موضوع الدراسة.

٦ - كتاب المسائل البصرية – تحقيق ودراسة دكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد – القاهرة ١٩٨٥م.

٧- كتاب المسائل الحلبيات، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ودار المنارة ـ بيروت ١٩٨٧ م.

٨- كتاب المسائل العسكريات – تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، مراجعة د. نهاد الموسى – منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١م.

**مكانته العلمية:**

شهد له المؤرخون وأصحاب التراجم بالعدالة، والصدق، جاء عنه في وفيات الأعيان أنه: " كان إمام وقته في علم النحو، ودار البلاد "[١]. وقال عنه صاحب (إنباه الرواة): " علت منزلتُه في النحو، حتى قال قومٌ من تلامذته: هو فوق المبرد وأعلم "[٢]. وذكر عنه صاحب معجم الأدباء إنه: "

---

[١] وفيات الأعيان ٨٠/٢ .

[٢] إنباه الرواه ٣٠٨/١ .

يُشهَدُ بصفاء ذهنه وخلوصِ فهمه "[1]. كما قال عنه ابن حجر العسقلاني إنه: " كان أبوعلي متهماً بالاعتزال، لكنه صدوقٌ في نفسه "[2].

وكان قريباً إلى الحكام والسلاطين، فقد صاحب سيف الدولة زمناً، ثم عضد الدولة زمناً آخر. ويقول عنه تلميذه ابن جني: " ومما مكن له في العلم، أنه أقام على أنَسه به لا يشغلُه عنه شيء سبعين سنةً زائحة علله، ساقطة عنه كلفه، وجعله همَّه وسدمه، لا يعتاقُه عند ولد، ولا يعارضُه فيه متجر، ولا يسومُ به مطلباً. ولا يخدم به رئيساً إلا بأَخَرَةٍ، وقد حطَّ من أثقاله، وألقى عصا ترحاله "[3].

---

[1] معجم الأدباء ٧/٢٣٥ .

[2] لسان الميزان ٢/١٩٥ .

[3] الخصائص ١/٢٨٦ ، وراجع عن ترجمة الفارسى أيضا موقع http//www.ahlahdeeth.com.

## رابعا وصف الحجـــة

أطلق الفارسي على كتابه اسم (الحجة)، والاسم يدل دلالة واضحة على مراد أبي علي من كتابه. فالحجة كما يعرفها ابن حزم، هي " الدليل نفسه إذا كان برهاناً، أو إقناعاً، أو شغباً " [1]، واسم الكتاب يتناسب مع موضوعه، وهو حشد الأدلة العقلية والنقلية والبراهين، ومناقشة القضايا، وإثبات الأحكام، كل ذلك من خلال توجيهات الفارسي للقراءات التي أوردها في كتابه.

ويعد كتاب الحجة من الكتب التي تتميز بغزارة التأليف في مسائل اللغة من نحو، وصرف، وأصوات، وشعر، بجانب تناوله لعلوم القرآن من قراءات في الأساس إلى تفسير وتجويد وغيرها. وذلك لا يتعارض مع ما سبق وذكرنا أن أبا علي قد برع في التخصص، والفصل بين علوم اللغة، وذلك مما نلحظه في بعض كتبه، مثل: كتاب التكملة، الذي خصصه في مباحث الصرف، وكتاب الحجة ـ موضوع البحث ـ والذي يتناول توجيه القراءات، إلا أن (الحجة) كان له معه طبيعة خاصة في التناول، تتناسب مع موضوع الكتاب، وأسلوب الدراسة المتفرد الذي ارتضاه أبو علي لكتابه.

وموضوع الكتاب، قد ذكره أبو علي في مقدمته الموجزة، فيقول: " فإنَّ هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القرآن، الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد [رحمه الله] المترجم

[1] الإحكام في أصول الأحكام ٣٩/١ .

بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام، بعد أن تقدم ذكر كل حرف من ذلك، على حسب ما رواه، وأخذنا عنه "[1].

وكما هو واضح من مقدمة أبي علي، فقد اعتمد كتاب الحجة على كتاب ابن مجاهد، وهو كتاب [السبعة في القراءات] وقبل أن أبدأ في وصف الحجة لابد أن أعرض بإيجاز لكتاب السبعة الذي اعتمد عليه الفارسي في كتابه.

**كتاب السبعة (لابن مجاهد):**

قدم ابن مجاهد لكتابه بنبذة مختصرة عن اختلاف القراءات، وقدم لكتابه بمقدمة، يشرح فيها الغرض من الكتاب، وعمله فيه فيقول: "اختلف الناس في القراءة، كما اختلفوا في الأحكام، ورويت الآثار بالاختلاف عن الصحابة والتابعين توسعة ورحمة للمسلمين، وبعض ذلك قريب من بعض. وحملة القرآن متفاضلون في حمله، ولنقلة الحروف منازل في نقل حروفه، وأنا ذاكر منازلهم، ودال على الأئمة منهم، ومخبر عن القراءة التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام، وشارح مذاهب أهل القراءة ومبين اختلافهم واتفاقهم إن شاء الله، وإياه أسأل التوفيق بمنة"[2]

ثم ذكر صفات القارئ الثقة،وتدليله على أن القراءة سنة، ولا يدخل فيها الابتداع أو الإضافة، والاجتهاد. ثم بدأ بترجمة للقراء السبعة، وأنسابهم، وأساتذتهم، وتلاميذهم، ذاكراً أسانيدهم، وطرقهم للرواية، وقد رتبهم على حسب الأمصار التي أقرؤوا فيها.

وقد بدأ ترجمته لقارئ المدينة نافع بن عبد الرحمن فقال: " فأولُ من ابتدئ بذكره من أئمة الأمصار من قام بالقراءة بمدينة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؛ وإنما بدأت بذكر أهل المدينة؛ لأنها مهاجر رسول الله (صلى

---

[1] الحجة ١/٦ .

[2] السبعة ٤٥ ، وانظر لطائف الاشارات ٨٦ .

الله عليه وسلم)، ومعدن الأكابر من صحابته، وبها حفظ عنه الآخر من أمره، فكان الإمام الذي قام بالقراءة بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد التابعين" [1].

ثم تحدث عن الخلافات بين القراء السبعة في القراءات. وقد قسم ابن مجاهد الحديث عن اختلافات القراء في قراءاتهم إلى قسمين رئيسين:

الأول: أسماه بالأصول.

والثاني: فرش الحروف[2].

وقد ذكر ذلك الدكتور شوقي ضيف حين قدم لكتاب السبعة، فقال:" كأنهم يقسمون مباحث القراءات قسمين: قسماً في أصولها الكلية، وقسماً في مفرداتها، فقواعد الإدغام، وتسهيل الهمز والإمالة تندرج في الكليات، وبقية الكتاب تندرج بجميع جزئياتها في الفرش ودقائقه القرآنية النيرة، وقراءتها المختلفة التي لقنها أئمة القراء السبعة"[3].

ويرى الباحث أن إطلاق الأصول على قواعد الإدغام وغيرها ليس لأنها أصولٌ كلية، وباقي الاختلافات القرآنية تعد جزيئات، ولكن لأن هذه الاختلافات عند القراء، خلافات منتظمة تجمعها قواعد ثابتة لا تتغير بتغير الآية التي وردت فيها. وأقصد بذلك مثلاً أن ابن مجاهد عند ما ذكر الإدغام استطاع أن يقسم مذاهب القراء إلى سبعة، كل على حدة، فذكر مذهب نافع، ومذهب ابن كثير..... الخ ، ولم يستطع أن يفعل ذلك في

---

[1] السبعة ٥٣ .

[2] كذلك قسم هذا التقسيم ابن الجزري في النشر وأبو عمرو الداني في التيسير انظر: النشر ٢/ ٢٠٦ ، والتيسير ٥٠ .

[3] السبعة ٣٨ .

أي نوع من الخلافات الأخرى بحيث يمكن القول أن مذهب أحد القراء الرفع في الإعراب، وغيره النصب في كل القرآن ، أو أن مذهب أحدهم التقديم والآخر التأخير، وإلى غير ذلك من أنواع الخلافات التي لا يمكن صوغها في قاعدة محددة أو أصلاً واحداً كما سماه ابن مجاهد وغيره من القراء.

**قيمة الكتاب ومكانته:**

يعد كتاب الحجة من أعظم الكتب التي تضمها المكتبة العربية، ومن أهم الكتب التي وصلت إلينا في توجيه القراءات القرآنية السبع، وأغزرها، والذي يظهر فيه قمة النضج العلمي لمؤلفه وعصره، كما تظهر فيه الشخصية العلمية الموسوعية التي إتسم بها كثير من علماء العربية في تلك العصور الإسلامية الزاهرة. فالكتاب بحر لا ينضب لكل طالب علم أراد الإبحار في علوم القرآن، أو أراد الغوص في عوالم اللغة.

وقد نقل الدكتور عبد الفتاح شلبي بعض آراء العلماء في الحجة، كما ذكر أيضاً منها محققو الحجة في المقدمة. ومن ذلك ما جاء في ذيل تجارب الأمم: "صنف في أيام عصر الدولة المصنفات الرائعة في أجناس العلوم المتفرقة، فمنها كتاب الحجة في القراءات السبع، وهو كتابٌ ليس له نظير في جلالة قدر واشتهار ذكر"[1]. كما جاء في طبقات النحاة واللغويين: "كتاب الحجة في تخريج القراءات السبعة من أحسن الكتب وأعظمها "[2]. وقد أحب الدكتور شلبي أن يؤكد على استمرارية مكانة الحجة، وتأكيد الباحثين في هذا العصر على أهميته، فذكر أنه قد جاء في

---

(1) أبو علي الفارسي ٢٥٢ نقلاً عن ذيل تجارب الأمم ١٨٣ ، والحجة ١٧/١ (مقدمة التحقيق) .

(2) طبقات النحاة اللغويين ٢٩٥ ، مقدمة الحجة ١٧/١ ، أبوعلي الفارسي ، حياته ، ومكانته ٢٥٢ .

صحيفة الأهرام: "ألقى الدكتور بشر فارس في قاعة المجمع العلمي المصري محاضرة ضمنها نصاً عربياً قديماً في كتاب مخطوط ألفه أبو علي الفارسي من أئمة العربية المسلمين في القرن الرابع الهجري، خصصه لبحث مسألة التصوير في الإسلام، مصرحاً بأنه جائز بإجماع لا يقترح فيه اعتراض الآحاد، والحظر فيه مقصور على تصوير الله (سبحانه وتعالى) تصوير الأجسام، فأما غير ذلك من أنواع التصاوير للأحياء، فليس محظوراً، وقد طلب كثير من الأدباء المستمعين طبع هذه المحاضرة إذاعة لذلك النص الفريد المفيد، وتعزيزاً للنهضة الفنية في الشرق الحديث، فوعدوا بإجابة طلبهم"[1]. وقد علق الدكتور شلبي على هذا النص، بقوله:"وقد يكون الباعث على ذلك، توجيه الناس إلى نص من نصوص أبي علي بحسم الخلاف في جواز التصوير"[2].

ويرى الباحث أنه وإن كنا نؤكد على أهمية كتاب الحجة، وفضله، ومكانته بين العلماء في القديم والحديث، ولكن لا أعتقد أنه يمكن أن يكون مرجعاً في تقرير حكم شرعي يكون مظانه كتب الفقه المتخصصة التي يرجع إليها في مثل هذه المسائل. وذلك بالطبع مما لا ينقص من قدر الكتاب وأهميته، ولكن في مجال آخر.

كما ترجع أهمية الكتاب بجانب ما يحتوي عليه أنه يعد شرحاً لكتاب (السبعة) لابن مجاهد.

---

(1) أبو علي الفارسي ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(2) أبو علي الفارسي ٢٥٤ .

“

# الفصل الأول
# منهـــج الحجـــــــة

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: منهج الحجة في إيراد الشواهد النحوية والصرفية.

المبحث الثاني: منهج الحجة في تناول المسائل النحوية والصرفية

٤٦

**منهج الحجة:**

الفارسي في الحجة، يذكر كلَّ آيةٍ ورد فيها اختلاف القراءات، بنص ابن مجاهد، ثم يوجه كل قراءة ويعللها، عن طريق أصول النحو من سماع من القرآن الكريم لقراءاته المختلفة السبعة، ومن غيرها أحياناً، ومن حديث شريف، ومن شعر ونثر، أو يلتمس لها قياساً من الأقيسة التي تعتمد كثيراً على المنطق في صياغة مسائل اللغة، وهو يترك لفكره العنان، ويطلق قلمه في التوجيه والتدليل وتقصي الآراء، وقد يتعرض لتفسير آية عرضت أو إعرابها، أو ذكر سبب نزولها، أو شرح شاهد من الشواهد.

وقد اكتفى الفارسي - غالباً - بتوجيه جميع القراءات التي ذكرها ابن مجاهد، ولم يلزم نفسه باختيار إلا في مواضع تعد قليلة بالنسبة للقراءات التي ذكرها. فمنهجه يعتمد في المقام الأول على توجيه كل ما ورد، وليس علىَ الاختيار[1].

ولا يستطيع الباحث في هذا المقام أن يقسر الدراسة قسراً، ليدلل على أن الفارسي قد استخدم هذا المنهج أو ذلك في عصر لم تكن هذه المناهج ماثلة في أذهان المؤلفين، إلا أننا نستطيع على أية حال أن نذكر أهم الأدوات التي استخدمها الفارسي في عرض المادة العلمية لكتابه، فقد استخدم أبو علي الفارسي (الوصف) كثيراً في كتابه عند عرضه للغات المختلفة، والأوجه الإعرابية التي يحتملها التركيب، ولعل مجرد ذكره للقراءات، وتوجيه كل منها سواءً خالف مذهبه، أو وافقه يعد من الوصف.

كما لجأ الفارسي إلى التحليل، وذلك عند تحليله للأبنية الصرفية إلى مكوناتها الأولية، ليعللَ الإبدال، أو الإدغام أو أي تغيير صرفي قد تتعرض

---

[1] انظر : مبحث آرائه واختياراته ٢٦٧ .

له البنية، كما كذلك يظهر التحليل في تقليب الأوجه الإعرابية المختلفة التي يحتملها التركيب، مع ربطها بالمعنى الذي وضعت له.

كما استخدم الفارسي التقييم، ولجأ إلى المعيارية، وذلك في توجيهاته التي يرجح أحياناً وجهاً على الآخر، وتضعيفه أحياناً لوجه من الأوجه، بل وتخطئة قراءة أحياناً؛ لخروجها عن قياس، أو مخالفتها لاطراد.

وأكثر ما يثير الانتباه في كتاب الحجة هو ظاهرة الاستطراد، فقد كان يستطرد حتى يخرج من الموضوع أحياناً، وبخاصة في الأجزاء الأولى من الكتاب، فقد استغرق توجيهه لسورة الفاتحة والبقرة الجزأين من الكتاب أي حوالي ثلث الكتاب. ويظهر أنه قد رأى أن الكتاب سيطول، فأخذ الاستطراد يقل تدريجياً حتى نجد أن الثمانية الأجزاء الأخيرة من القرآن استغرق توجيهها الجزء الأخير من الكتاب فقط. وسوف نضرب نماذج للاستطراد في حشد الشواهد النحوية، عند الحديث عن منهجه في ذكر الشواهد، ونماذج عن الاستطراد في المسائل النحوية عند الحديث عن منهجه في عرض المسائل النحوية.

ومن أهم ما يميز منهج الفارسي في توجيهاته اعتماده على المنطق[1] كثيراً في مناقشة القضايا اللغوية، وعرضها، ومناقشتها مناقشة تتسم بالجدل[2]، ويستتبع اللجوء إلى المنطق كثيراً اعتماده على التقسيم، والاستدلال.

---

[1] المنطق هو "قوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المعرفة للماهيات والحجج المفيدة للتصديقات" مقدمة ابن خلدون ٤٨٩ .

[2] الجدل "وهو القياس المفيد قطع المشاغب وافحام الخصم ، وما يجب أن يستعمل فيه من المشهورات" مقدمة ابن خلدون ٤٩١ .

ومما استخدم الفارسي فيه المنطق عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1].

فقال: "وأما الإنذار فإعلام معه تخويف، فكل منذر مُعْلِم، وليس كل معلِم منذراً، ولم يمتنع أن يوصف به القديم سبحانه في نحو قوله: ﴿إِنَّا أَنذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾[2] لأن الإعلام على الانفراد جاز وصفه به. والتخويف أيضاً كذلك في قوله: ﴿ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ﴾[3] فإذا جاز الوصف بكل واحد منهما على الانفراد لم يمتنع إذا دل لفظ على المعنيين اللذين جاز الوصف بكل واحد منهما منفرداً أن يوصف سبحانه به"[4].

ويستتبع الأسلوب المنطقي إيراد التساؤلات والرد عليها، وذلك ما صنعه الفارسي في مواضع عديدة من كتابه، ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو علي عند توجيهه عبارات يخاطب بها القارئ أو السامع، مثل: (ألا ترى) هو (إن شئتَ قلتَ)[5]. ومن أمثلة العبارات التي وجهها للقارئ أو السامع قوله: "وليس معنى لا تقبل منها شفاعة أن هناك شفاعة لا تقبل، ألا ترى أن في قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾[6]:انتفاء الشفاعة عمن سوى المرتَضَينْ، فإذا كان كذلك، كان المعنى لا تكون شفاعة فيكون لها قبول "[7].

وهذا الأسلوب أيضاً يتناسب مع المنطق الذي يكثر من فرض الافتراضات، ومناقشتها، وإيراد التساؤلات والرد عليها.

---

[1] سورة البقرة ٦/٢ .

[2] سورة النبأ ٧٨ / ٤٠ .

[3] سورة الزمر ٣٩ / ١٦ .

[4] الحجة ٢٥٣/١ ، وانظر : الحجة ٢٥٦/١ ، ٢٦٤ .

[5] الحجة ٩٢/١ .

[6] سورة الأنبياء ٢٨/٢١ .

[7] الحجة ٤٦/٢ ، ٤٧ ، وينظر ٢٠/١ ، ٢٥٦ ، ٣٣١ و ١٠/٢ و ٢٠٦/٥ .

# المبحث الأول

## منهج الحجة

### في إيراد الشواهد النحوية والصرفية

يزخر الحجة بذكر الشواهد المختلفة من القرآن الكريم، ومن القراءات القرآنية، المتواتر منها والشاذ، ومن أحاديث نبوية، وشواهد شعرية، ونثرية، ومن أهم ما يميز منهج الفارسي في إيراد الشواهد بأنواعها المختلفة، هو الاستطراد، وقد شاعت ظاهرة الاستطراد في كتاب الحجة من استطراد في حشد الشواهد والأدلة كما شاعت في التعليل والتوجيه، فقد كان الفارسي لا يكتفي بإيراد دليل واحد من القرآن الكريم أو الحديث الشريف، أو كلام العرب، بل إنه كان يلجأ للاستطراد والاستقصاء في حشد الشواهد والأدلة على مايقول، سواء خالف ذلك رأيه أو وافقه، وفيما يلي مثال للاستطراد في ذكر الشواهد المختلفة عند توجيه الفارسي لقراءات قوله تعالى:﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [1].

فذكر أنه في هذه الآية قد أضيف اسم الفاعل ﴿مَالِكِ﴾ إلى الظرف، وهو ﴿يوم﴾، وقد حذف المفعول به من الكلام للدلالة عليه، وتقديره:"مالكَ يومِ الدينِ الأحكامَ"[2]. ثم استطرد وأخذ في الإشارة إلى مواضع متفرقة من القرآن ورد فيها المفعول محذوفاً، فيقول: "وحذف المفعول على هذا النحو كثير، واسع في التنزيل وغيره، ومثل هذه الآية في حذف المفعول به مع الظرف قوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ[3]﴾. ثم أضاف شاهداً آخر من الحديث الشريف، فقال: "ومنه الحديث "لا يُقتلُ مسلمٌ بكافرٍ

---

[1] سورة الفاتحة ٤/١ .

[2] الحجة ٣٤/١ .

[3] سورة البقرة ١٨٥/٢ .

ولا ذو عهدٍ في عهده"[1] المعنى: ولا ذو عهدٍ في عهده بكافر"[2]. ثم استطرد بحشد الشواهد الشعرية على المسألة، فقال: "ومما جاء في الشعر قوله:

كَأَنَّ لَهَا فِي الأَرْضِ نِسْياً تَقُصُّهُ    عَلَى أَمِّهَا وإِنْ تُحَدِّثْكَ تَبْلِتِ[3]

أي تقطع الحديث، ومثل ذلك في المعنى والحذف:

رخيماتُ الكلامِ مُبَتَّلات    جَواعِلُ في البُرى قصَبَاً خَدَالا[4]

ومن ذلك قول الآخر:

لا يعدلنَّ أتاويونَ تَضْرِبُهُمْ    نَكْبَاءَ صِرٌّ بأصْحَابِ المُحِلاَّتِ[5]

أي لا يعدلن بهم أحدا، والتقدير: لايعدلن مجاورتهم بمجاورة أحد"[6]

ثم أضاف عدة شواهد شعرية أخرى على نفس المسألة، ثم أنهى حديثه فقال: "فكما حذف المفعول به من هذه الآي، وهذه الأبيات. وغير ذلك مما تركنا ذكره كراهة الإطالة، كذلك حذف في قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾"[7].

---

(1) صحيح البخاري ( الفتح ) ١٨٢/١ ، وأبو داود رقم ٤٥٣٠ في الديات ، والنسائي ١٩/٨ في القسامة .

(2) الحجة ٣٦/١ .

(3) البيت من الطويل للشنفرى ، لسان العرب(بلت ) ١١/٢ و(نسا) ٣٢٤/١٥ والخصائص٨٢/١ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٤٦/١ والشاهد في البيت حذف المفعول ، والتقدير : وإن تحدثك ، تبلت الحديث ، أي : تقطعه .

(4) البيت من الوافر لذي الرمة ، لسان العرب (خدل)٢٠١/١١ وأساس البلاغة (خدل) والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥١/٦ .

(5) البيت من البسيط في اللسان (أتى)١٥/١٤ ، و(حلل) ١٦٥/١١ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٣٤/١ .

(6) الحجة ٣٦/١ ، ٣٧ ، ٣٨

(7) الحجة ٣٩/١ ، وانظر : الحجة ١٦٨/٢ ، ٣٧٠ .

والاستطراد ظاهرة عامة في الحجة، تنطبق على جميع الشواهد، وعرض المسائل، وفيما يلي عرض لخصائص منهجه في عرض الشواهد المختلفة.

### ١ـ القرآن الكريم:

#### أولاً: منهج الفارسي في إيراد الآيات القرآنية:

يذكر الفارسي في كثير من الأحيان اختلاف القراءات، ويعتمد في توجيهها فقط، وتقوية بعضها على ما جاء به التنزيل، ومن ذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾[1].

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم ﴿ومنها تُخرَجُون﴾ بضم التاء وفتح الراء.

وقرأ حمزة، والكسائي، وابن عامر﴿ومنها تَخْرُجُون﴾ بفتح التاء، وضم الراء[2].

فإحدى القراءتين قد أسند الفعل فيها للفاعل، وأسند في الأخرى إلى المفعول، فذكر عند توجيه القراءتين أن كلاً من جهتي الإسناد قد ورد في القرآن الكريم في مواضع أخرى، فاستدل على مجيء الإخراج للموتى في القرآن الكريم مسنداً لله سبحانه وتعالى، فيقول: "ومن قرأ ﴿يُخْرَجون﴾

---

[1] سورة الأعراف ٢٥/٧ .

[2] الحجة ٩/٤ ، والسبعة ٢٧٩ ، وانظر : حجة ابن خالويه ١٥٤ والكشف ٤٦٠/١ والتيسير ١٠٩ والإملاء ٢٤٢ والنشر ٢٦٧/٢ والإتحاف ٤٥/٢ ومعجم القراءات ١٦٦/٢ .

بضم الياء، فحجته قوله: ﴿أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ[2]﴾.

وعند توجيه القراءة الأخرى يستدل على ورود إسناد الخروج للمخلوقين، فيقول: "وحجة من قال: ﴿تَخْرُجُون﴾ اتفاق الجميع في قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[3] بفتح التاء، ومن حجته قوله: ﴿إِلَى رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾[4] فأسند الفعل إليهم"[5].

ومن أمثلة اعتماده على القرآن وحده في توجيهاته الصرفية، ما ذكره عند توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾[6].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم في رواية حفص ﴿يُغْشِي﴾ خفيفة.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي﴿يُغَشِّي﴾ بفتح العين، وتشديد الشين"[7].

"وجه من قرأ (يُغشِي) قوله: ﴿فَأَغْشَيْنَاهُمْ﴾[8]، ووجه من قرأ ﴿يُغَشِّي﴾ قوله: ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّىٰ﴾[9]، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل"[10].

---

[1] سورة المؤمنون ٢٣/ ٣٥ .

[2] سورة الأعراف ٧ / ٧٥ .

[3] سورة الروم ٣٠/ ٢٥ .

[4] الحجة ١٠/٤ .

[5] الحجة ١٠/٤ .

[6] سورة الرعد ٣/١٣ .

[7] الحجة ٤/٥ والسبعة ٣٥٦ ، وانظر : حجة ابن خالوية ١٩٩ والتيسير ١١٠ والنشر ٢٦٩/٢ والإتحاف ١٥٩/٢ ومعجم القراءات ٤٨٠/٢ .

[8] سورة يس ٣٦ / ٩ .

[9] سورة النجم ٥٣/ ٥٤ .

[10] الحجة ٤/٥ .

وقد يقتصر في توجيهاته على الاستدلال بالقرآن الكريم، وقد يورد بجانب شواهده القرآنية شواهد أخرى من الحديث الشريف، وذلك مثل ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾[1].

فقد قرأ "أبو عمرو وحده ﴿أُبْلِغُكُم﴾ ساكنة الباء، خفيفة اللام، مضمومة الغين في كل القرآن.

وقرأ الباقون: ﴿أُبَلِّغُكُم﴾ بفتح الباء، وتشديد اللام في كل القرآن"[2].

فقد ذكر أن الفعل (بَلَغَ) يتعدى إلى مفعول واحد، وقد يتعدى إلى مفعولين، إذا نقل بالهمزة أو التضعيف، ثم استشهد لذلك، فقال: "وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل، قال: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾[3]، فهذا نقل بالهمزة، والنقل بالتضعيف ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ[4]﴾ فكلا الأمرين في التنزيل، وكل واحدة من اللغتين مثل الأخرى في مجيء التنزيل بهما، وفي الحديث: (اللهمَّ هل بلَّغت) [5]"[6]

كما استشهد الفارسي بالشواهد الشعرية إلى جانب القرآن الكريم موضحاً أن هذه المسألة إلى جانب أنها قد جاء بها التنزيل، كذلك وردت

---

[1] سورة الأعراف ٦٢/٧ .

[2] الحجة ٤١/٤ والسبعة ٢٨٤ ، وانظر : الكشف ٤٦٧/١ والتيسير ١١١ والنشر ٢٧٠/٢ والإتحاف ٥٣/٢ ومعجم القراءات ١٩٣/٢ .

[3] سورة هود ٥٧/١١ .

[4] سورة المائدة ٦٧/٥ .

[5] الحديث في صحيح مسلم ( باب صلاة الكسوف )٩٠١ .

[6] الحجة ٤٢/٤ .

في لغة العرب، ومن ذلك قوله، عند توجيهه لقوله تعالى﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾[1].

فقال " فمن قرأ: ﴿حتَّى يَصْدُرَ الرِّعاءُ﴾ أراد: حتى يصدروا مواشيهم من وردهم، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير في التنزيل، وفي سائر الكلام، قال سبحانه: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾[2] فحذف أحد المفعولين اللذين ثبتا في قوله سبحانه، ﴿فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً﴾[3] والمفعول المحذوف إنما هو لتنذر الناس، أو المبعوث إليهم، وقال الشاعر[4]:

لا يعَدلَنَّ أتاوِيّون تضربُهم　　　نكباءَ صِرٌّ بأصحابِ المُحِلّاتِ

أي أحداً "[5].

---

[1] سورة القصص ٢٨/٢٣ .

[2] سورة الكهف ١٨/٢ .

[3] سورة فصلت ٤١/١٣ .

[4] البيت سبق تخريجه في ٤٦ .

[5] الحجة ٥/٤١٣ .

**ثانياً: منهجه في إيراد القراءات الشاذة:**

استشهد الفارسي بالقراءات الشاذة في الحجة في مواضع كثيرة، فقد أورد القراءات الشاذة فيما يزيد عن ستين موضعاً[1]، ويظهر من شواهد أبي علي من القراءات الشاذة اعتداده كثيراً بهذه القراءات في الاحتجاج اللغوي والنحوي والصرفي؛ وهو في مواضع عديدة قد لا ينسب القراءة لصاحبها، فيذكر مثلا: (وفي قراءة)[2]، أو (زعم بعضهم)[3]، أو (زعموا أن في قراءة ابن مسعود)[4]، أو (زعموا أن قراءة الأعمش)[5]، وذلك مثل: " وزعموا أنه في حرف عبد الله:﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَةٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾[6] "[7]، وقد يصرح أحياناً بشكه في صاحب الرواية، مثل قوله: " ما روي من أن عبد الله أو أبياً قرأ أحدهما"[8] وغير ذلك من العبارات التي لا يسند فيها الفارسي القراءات الشاذة إلا في القليل، وذلك مثل ما ذكره عند استشهاده بإحدى القراءات الشاذة، فقال: " ومما يقوي ذلك أن أبا عثمان قال:

---

(1) انظر على سبيل المثال : الحجة ١٠/١ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ٨٣ ، ٩٠ ، ٣٧٠ ، و ٢/ ٦ ، ٣٠ ، ١٩٤ ، ٤٥٣ ، و٣/ ١٢٨ ، و٤/ ٢٨٩ ، ٤٤٧ ، ٥/ ١٩٤ ، ٢٠٤ ، و٦/ ٣٩ ، ٦٠ ، ٣٣٩ ، ٤٥٢ .

(2) الحجة ١٩٥/٢ ، ٢٤٠/٢ .

(3) الحجة ٤٠٠/٢ ، وانظر : الحجة ٢٣٢/٢ و ٢٢/٥ .

(4) الحجة ٣١٨/٣ ، و١٩٥/٤ .

(5) الحجة ٤٢٣/٥ .

(6) سورة فصلت ٤٧/٤١ ، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم من السبعة ، ومن غيرهم : شعبة والحسن وطلحة والأعمش ويعقوب وخلف والزيدي وابن محيصن ، انظر: معاني الفراء ٢٠/٣ والتيسير ١٤٩ والنشر ٣٦٧/٢ وإعراب القراءات الشواذ ٤٣٣/٢ ومعجم القراءات ٣١٧/٤.

(7) الحجة ١١٩/٦ ، وانظر : ٢ /٢٢١ ، و ٢٤/٣ ، و١٩٤/٥ .

(8) الحجة ٢١٦/٢ .

حدثني محبوب بن الحسن القرشي عن عيسى قال: كان عبد الله بن أبي إسحق يقرأ " ثم ذكر القراءة[1] ، وعلى الرغم أنه قد أكثر من استشهاده بهذه القراءات إلا أنه ذكرها في أحد المواضع وخطّأها[2] ، وسوف يعرض البحث نماذج من احتجاجه بهذه القراءات في النحو والصرف في فصل السماع.

## ٢ـ منهج الفارسي في إيراد الحديث الشريف:

**أولاً: موقفه من إسناد الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم:**

قد يورد الفارسي الأحاديث الشريفة منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومقرونة بالصحابي الذي رواها، مثل قوله: " ورُوِي عن ابنِ مسعود " [3]، وأحياناً يسبق الحديث بعبارة ( كما جاء في الحديث)[4]، أو (كما أُثِر)، مثل قول الفارسي: " ألا ترى أنَّ في التنزيل: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [5] فالإحصاء إنما يقع على الجموع والكثرة، وكذلك ما أُثِر في الحديث من قوله: " مَنَعَتِ العراقُ درهمَهَا وقَفِيزَهَا. ومصرُ إرْدَبَّها"[6] فهذه أسماء مفردة مضافة، والمراد بها الكثرة، فكذلك الخطيئة "[7].

---

[1] الحجة ١/١١٢ .

[2] الحجة ١/ ٦٥.

[3] الحجة ١/٣٠٧ ، ٣٠٨ .

[4] انظر : الحجة ٢/١١٩ و ٤/٤٢ ، ٢٢٥ و ٥/٢٩٨ ، ٣٥٣ و ٦/٢٧٣ .

[5] سورة إبراهيم ١٤/ ٣٤ .

[6] رواه مسلم في كتاب (الفتن ) رقم ٢٨٩٦ ، وأبو داود في (الإمارة) رقم ٣٠٣٥ وأحمد ٢/٢٦٢ .

[7] الحجة ٢/١١٩ .

كما أنه في بعض الأحيان لا يشير إلى أن النص الذي سيذكره من الحديث الشريف، ويسبقه بعبارات مبهمة مثل قوله: و" فيما رُوي "[1]، وقوله: " وقد جاء "[2]، ولا يشير إلى أن النص الذي سيذكره من الحديث الشريف.

**ثانياً: أسلوبه في إيراد المتن:**

أورد الفارسي عدداً من الأحاديث الشريفة كشواهد للتفسير الذي يتطرق إليه كثيراً خلال توجيهاته النحوية والصرفية، كما أورده كشواهد لغوية على ظواهر لغوية معينة، هذا إلى جانب استشهاده به في توجيهاته النحوية والصرفية.

وقد اختلف منهجه في إيراد الأحاديث النبوية من موضعٍ إلى آخر. فقد يأتي بنص الحديث كاملاً[3]، وقد يأتي بموضع الشاهد فقط في الحديث[4]، وقد لا يذكر نصاً من الحديث إطلاقاً، ولكنه يشير إلى محتواه، مثل قوله[5]: "ما جاء في الحديث من إنظار المعسر"[6].

---

(1) الحجة ١/٣٤٣ .

(2) الحجة ٢/٤١٤ .

(3) انظر : الحجة ١/٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(4) الحجة ٦/١١٩ ، ١٢٠ .

(5) والحديث هو (من أنظر معسرا أو وضع عنه أظله الله في ظله يوم لا ظلَّ إلا ظله) مسند أحمد ١/٣٢٧ ، وصحيح مسلم ، عن الحجة ٦/٢٧٣ (الهامش) .

(6) الحجة ٦/٢٧٣ ، وانظر: نماذج من استشهاده بالحديث الشريف في التوجيه النحوي في ١٠٨ ، ١١٢ .

### ٣ـ كلام العرب:

**أولاً: منهج الفارسي في إيراد الشواهد الشعرية في توجيهاته:**

يتميز كتاب الحجة بالثراء في شواهده الشعرية، فقد تنوع أسلوبه في سرد هذه الشواهد، فهو قد يورد الأبيات منسوبة لشاعر، وذلك مثل قول:

"فمما جاء على ( فُعُل)[١]، قول الأعشى[٢]:

آليتُ لا أعطِيهِ مِنْ أبْنَائِنَا رُهُناً فَيُفْسِدُهُمْ كَمَنْ قَدْ أفْسَدَا "[٣]

وقد يوردها منسوبة لقبيلة، لا لشاعر، وذلك مثل قوله:

"وأنشد بعض البصريين لرجل من فزارة:[٤].

يؤامِرُ نَفْسَيْهِ وَفِي العَيْشِ فُسْحَةٌ أيَسْتَرْبِعُ الذوبان أم لا يَطورُها"[٥]

وقد ينسبها لعصر، مثل قوله: "وقال أبو عبيدة: ﴿وإن جَنَحُوا للسِّلْمِ﴾ أي رجعوا وطلبوا المسالمة، قال: والسِّلْم والسَّلْم والسَّلَم واحد.

قال رجل جاهلي[٦]:

أنائلَ إنني سَلَمٌ لأهلِكِ فاقبَلي سَلَمي"[٧]

---

[١] وانظر على سبيل المثال: ١٦٤/١، ٣٣٤، ٣٣٥، و ٤٩/٢، ٢٠٤/٢، ٢٧١/٢، و ٣٣٩/٣، ٤٤، ٣٢٥/٤، ٤٠٤.

[٢] البيت من الكامل، ديوان الأعشى ٥٤ وشرح أبيات المغني ١٧١/٧ و لسان العرب (رَهَن)١٨٩/١٣، واستشهد به الفارسي على أن (رهن) على وزن (فَعْل) وتجمع على بناءين من أبنية الجموع، وهما (فُعُل) و(فِعال)، وهما من جموع الكثرة. وانظر: شرح الدروس في النحو ٦١٧.

[٣] الحجة ٤٤٧/٢، وانظر: عنقود الزواهر في الصرف ٤١٣.

[٤] البيت من الطويل، انظر: البحر المحيط ٥٧/١.

واستشهد الفارسي بالبيت على جواز تثنية (النفس) وأنه "جعل ما يهجس في نفس من الشيء وخلافه نفسين" الحجة ٣١٩/١.

[٥] الحجة ٣١٩/١، وانظر: الحجة ٧٥/٣.

[٦] البيت من مجزوء الوافر، انظر: اللسان (سلم) ٢٩٣/١٢ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٠٥/٧.

[٧] الحجة ١٥٨/٤، ١٥٩.

وقد يوردها منسوبة لبلد، مثل قوله:

"أنشدني أبو الغول هذا البيت لبعض أهل اليمن[1]:

لا همَّ إن كنتَ قبلتَ حِجَّتِجْ

فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيك بِجْ "[2]

وقد يوردها مروية عن أحد اللغويين أو النحاة[3]، مثل قوله: "وأنشد أبو زيد فيما جاء على (فَعَلان) وصفاً[4]:

وقبلكِ ماهابَ الرجالُ ظُلامَتِي وفقَأْتُ عَيْنَ الأَشْوَسِ الأَبَيَانِ"[5]

وقد ينسبها لمدرسة نحوية مثل البغداديين أو البصريين، وذلك مثل ما ذكره في حديثه عن الاشتقاق أن العرب اشتقت الأصوات نحو: دَعْدَعَ إذا قالوا: داعٍ داعٍ، ويجري هذا المجرى: سَبَّحَ ولَبَّى، إذا قال: سبحان الله، ولبيك، وأنشد بعض البغداديين[6]:

---

(1) البيتان من مشطور الرجز ، وحجتج : حجتي ، وبج : بي ، وقد استشهد به ابن جني فيما أبدلت فيه الجيم والياء ، انظر : المحتسب ١٧٥/١ وهي لغة لبعض أهل اليمن ، وانظر : لسان العرب (نهز) ٤٢١/٥ ، و(دلق) ١٠٣/١٠ ، ودلقم ٢٠٦/١٢ ، وشرح المفصل ٧٥/٩ ، وشرح التصريف ٣٩٦ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٢٣/٩ .

واستشهد به أبو علي في الحجة على فتح الحاء (حَج) ، في توجيهه لقراءة (حَجُّ البيتِ) بفتح الحاء ، وهي قراءة السبعة ماعدا حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، الحجة ٧١/٣ ، وانظر : الكشف عن وجوه القراءات ٣٥٣/١ ، ٣٥٤ ، ولسان العرب (حجج)٢٢٧/٢ .

(2) الحجة ٧١/٣ .

(3) وانظر : الحجة ٢٨٤/٢ ، و٤٢٢/٢ ، و٣٠٢/٤ ، ٣٥٦/٤ ، و٣٩٥/٤ ، و٤١٩/٥ ، و٤٢٠/٥ .

(4) البيت من الطويل لأبي المجشر الضبي ، وهو جاهلي ، انظر : لسان العرب (أبي ) ٤/١٤ ، والمعجم المفصل في اللغة العربية ٢٠٤/٨ .

(5) الحجة ٢٠٩/٣ .

(6) من الرجز ، غير منسوبة في اللسان، لسان العرب (هَيت)١٠٦/٢ ،والشاهد هو اشتقاق الفعل (هيّت) من اسم الفعل (هيت) .

قد رابَني أنَّ الكَرَى أسكتَنَا لو كانَ مَعْنِيًّا بِنَا لَهَيَّنَا"[1]

وقد يورد الأبيات غير منسوبة على الإطلاق، فقد استشهد على أن الضمائر قد تشبع حركة الكسر فيها حتى تصبح ياء، فقال:

"وكما لحقت الكاف والتاء والهاء الزيادة، كذلك لحقت الياء الزيادة فلحاق التاء الزيادة نحو ما أنشد من قول الشاعر[2]:

رَمَيْتِيهِ فأصمَيْتِ فمَا أخْطأتِ الرَّمْيَةَ"[3]

ويظهر أن عدم تصريح أبي علي بقائل الشعر، يرجع أحياناً إلى عدم العلم بالقائل؛ لأنه يستشهد كثيراً بأبيات مجهولة النسبة[4]، أو مشكوكاً في نسبتها[5].

وقد يذكر شكه في نسبة البيت للشاعر فقد استشهد في جواز الحمل على الموضع ببيت، فقال: "ومثله قول الآخر، وأظنه أبا دؤاد[6]:

وأبلوني بليتَكُمْ لعلّي أصَالِحْكم وأستدرجْ نَوَيَّا "[7]

---

[1] الحجة ٤١٨/٤ .

[2] من الهزج وذكر البغدادي أنه نقله عن الحجة ، وفيه رميتيه فأقصدت ، البيت في خزانة الأدب ٢٦٨/٥، ومشكل إعراب القرآن ٤٠٣/١ .

[3] الحجة ٢٩/٥ ، ٣٠ .

[4] انظر على سبيل المثال : الحجة ١٠٥/٢ ، و٣٨٦/٤ ، و٤٠٦/٤ ، و٧٥/٥ ، و٤٢٤/٦ .

[5] انظر على سبيل المثال : الحجة ٤٢٧/٤ ، و٢٧٣/٣ .

[6] البيت من الوافر لأبي دؤاد ، الخصائص ٢٠٣/١ ، ١٢١/٢ ، ١٩٢ واللسان (علل) ٤٧٤/١١، ومغني اللبيب ٨٤/٢ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٦٥٥/٨، والشاهد فيه : أصالحكم واستدرج ، بالجزم ، في جواز الحمل على الموضع ، وهو موضع جزم جواب شرط .

[7] الحجة ٤٠١/٢ .

ومن الواضح أن عدم العلم بالقائل لا ينطبق على كل المواضع التي لم يذكرها القائل، والدليل على ذلك: أنه عند استشهاده على تعدية الفعل بغير حرف الجر، قال: "فمما جاء بغير الجار قولها[1]:

يُذكِرُنِي طُلُوعُ الشَّمسِ صَخْراً ... وأذكُرُه لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسِ"[2]

فمن الواضح أنه يعلم أن قائلة هذا البيت: هي الخنساء بدليل أنه أشار إلى البيت بقوله: " قولها".

أما موضع الشاهد والإشارة إليه عند إيراده، فقد تنوع أيضا فقد يكتفى بذكر موضع الشاهد، من الأبيات الشعرية ولا يذكر البيت كاملاً. فقد يكون الشاهد كلمة فيذكرها فقط، وذلك مثل قوله: "حكي عن بعضهم: خطائئ، بتحقيق الهمزتين: فذلك يجري مجرى الأصول المرفوضة: نحو:[3]

...................... ... ................ ضَنَنُوا

والأظلل[4] "[5]

---

[1] البيت من الوافر للخنساء شرح ديوان الخنساء ٨٧ ، والشاهد فيه : (يذكرني طلوع )، وهو تعدية الفعل ( يذكرني) بغير حرف الجر ، وهو الباء .

[2] الحجة ٥٥/٢ .

[3] من البسيط قول قعنب بن أم صاحب

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي ... أني أجود لأقوام وإن ضننوا

الكتاب ٢٩/١ ، ٣١٦/٣ ، ٥٣٥ ، والشاهد مجيء ضننوا ، على أصلها مفكوكة الإدغام ، والاستعمال والقياس أن يقول : (ضنُّوا) بالإدغام ، وانظر: عنقود الزواهر في الصرف ٤٨٠ .

[4] من قول أبي النجم من رجز طويل يصف فيه الإبل لهشام بن عبد الملك :

تشكو الوَجَى من أظلل وأظلل ... وبعده :

من طولِ إملالٍ وظَهرٍ مُملِل

الكتاب ٥٣٥/٣

[5] الحجة ٢٧٧/١ .

وقد يكون الشاهد أكثر من كلمة، فيمكن أن يكون مركباً إضافياً فيكتفى بذكره فقط، ولا يذكر بقية البيت، وذلك كتمثيله لإضافة الكلمة إلى موضع المضاف، فيقول: "وقوله: (١)

........................ زلُّ العِثار ...................

أي: زلَّ عند العثار، يريد أنه لفطنته يزل عن الموضع الذي يعثر فيه، فلا يعثر، ويكون المصدر في هذا الموضع يراد به المفعول، كأنه المكان المعثور فيه، ومثل ذلك قوله: (٢)

على حَتِّ البُرَاية .......... ................

أي: عند البراية

وقول النابغة: (٣)

......................... رابي المجَسَّة ...........

أي: عند المجسة

(١) هي قطعة من بيت من البسيط ذكره الفارسي لابن مقبل، وهو:

يكادُ ينشقُّ عنهُ سلخُ كاهِلِه زَلَ العِثَارِ وَثَبْتُ الوَعْثِ والغَدَر

ديوان ابن مقبل ١٠١، عن الحجة ١٨/٢ (الهامش).

(٢) جزء من بيت من الوافر للأعلم الهذلي وتمامه:

على حتِّ البُرَايَةِ زَمْخَرِي السَّ وَاعِدِ، ظَلَّ في شرْيٍ طوال

اللسان (حتت) ٢٢/٢ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٤١/٦.

(٣) جزء من بيت من الكامل من قصيدته في المتجردة، وتمامه:

وإذا طعنتَ طعنتَ في مُستَهدَفٍ رَابِي المَجَسَّة بالعبير مُقَرْمَدِ

ديوان النابغة /٤٠، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٣٨/٢

ومثله: [1]

.......................... ............ بضّة المُتَجَرّد

أي عند المتجرد، أي التجريد "[2]

وقد يأتي بالصدر فقط، والذي يحتوي على موضع الشاهد، مثل:

فمما جاء من فعلان صفة لا فعلى له، ما حكاه: سيبويه من قولهم: خمصان، وحكى غيره ندمان، قال[3]:

وَنَدْمانٍ يزيد الكأسَ طيباً ..............................[4]

وقد يذكر العجز فقط من البيت، يقول:

"فأما الفاء في قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [5] فزيادة، يدل على ذلك أن المعنى: ما فرحوا بذلك، ومثل الآية في زيادة الفاء قول الشاعر[6]:

........................ وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجْزَعِي"[7]

---

[1] ذكر محققو الحجة أنه جزء من بيت من الكامل أيضاً للنابغة في ديوانه /٣٩ ، وتمامه :

محطوطة المتنين غير مفاضة    ريّا الرَّوادِفِ بضة المتجرد

(الحجة ٢٠/٢ (الهامش) : كما عثرت على بيت آخر لطرفة من الطويل به نفس المركب الإضافي وهو:    رحيب قِطَابُ الحبيب منها رقيقة    بجسِّ النَّدَامَى بضَّة المتجرد

المعجم المفصل للشواهد اللغة العربية ٣٨٧/٢ .

[2] الحجة ١٩/٢ ، ٢٠ .

[3] صدر من بيت للبرج بن مسهر، وتمامه

وندمان يَزِيدُ الكَأْسَ طِيباً    سقيتُ إذا تَغَورت النُّجوم

اللسان (ندم) ٥٧٢/١٢ .

[4] الحجة ٢٠٠/٣ ، وينظر على سبيل المثال : ٢٥/٢ ، و٢٩/٣ ، و ٩٧/٣ ، و١٥٠/٤ ، و٣٥١/٦

[5] يونس ٥٨/١٠ .

[6] البيت من الكامل للنمر بن تولب ، وتمامه :

لا تجزعي إن مُنْفِساً أهْلَكْتُه    وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجْزَعِي

الكتاب لسيبويه ١٣٤/١، ولسان العرب (نفس ) ٢٣٨/٦ ، و(خلل) ٢١١/١١ ، وخزانة الأدب ٣٢/٣ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٩٦/٤.

[7] الحجة ٢٨١/٤ ، وينظر : ٧٢/١ ، و٢٠١/٣ ، ٢٤٢/٣ ، و٣٢٣/٤ ، و٤٥٢/٦.

وقد يأتي بصدرين متتاليين، ولا يذكر العجزين، وذلك مثل قوله: "فإن قلت: أرأيت الجملة التي هي قسم، هل يفصل بينها وبين المقسم عليه بالجار ؟ قيل: قد قالوا: "بالله"، والجار والمجرور متعلقان بالفعل والفاعل المضمرين، وكذلك قوله[1]:

ألم تَرَني عاهدتُ ربي ..... ..........................

على حَلفةٍ لا أشتمُ الدهرَ ... ..........................

فيمن جعل (لا أشتم) يتلقى قسماً، وهو قول الأكثر، علق قوله: على حلفة، بعاهدت"[2].

وقد يكون ذكر أجزاءً من أبيات يكون قد سبق وذكرها كاملة في موضع آخر.

يقول: "فكذلك صار (لكن) من حروف الابتداء، كما كان قوله: [3]

.......................... ولكنْ على أقدامِنا تَقطرُ الدِّمَا.

وقوله: [4]

.......................... ولكنْ أمُّ أوفى لاتُبالي

---

[1] قطعتان من بيتين من الطويل للفرزدق ، وهما :

ألم ترني عاهدت ربي وإنني لبين رتاج قائماً ومقام

على حلفةٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلماً ولا خارجاً من فيَّ زورُ كلامِ

الكتاب لسيبويه ٣٤٦/١ ، المحتسب ١٣٨/١ ، واللسان (خرج) ٢٥٠/٢ ، و(رتج) ٢٧٩/٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٣/١ ، و٤٦٣/٤ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو ٨٢٣/٢ .

[2] الحجة ٦٢/٣ ، ٦٣ .

[3] البيت من الطويل للحصين بن الحمام ، وانظر خزانة الأدب ٤٩١/٧ ، وذكر البغدادي أنه أنشده إياه أبو علي واستشهد به على حذف المضاف وقال "كأنه قال : يقطر ذو الدَّمى" الخزانة ٤٩١/٧ ، وشرح المفصل ١٥٣/٤ ، ولسان العرب (دمى) ٢٦٨/١٤ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو ٨٢٣/٢ .

[4] انظر :تكملة البيت في الشاهد التالي.

على ذلك "[1].

فقد اكتفى في الاستشهاد في هذا الموضع بذكر العجزين فقط، وقد كان سبق وذكر البيتين كاملين، وقد استشهد بهما، على مسألة أخرى غير المسألة الأولى، فقال: "ومما جاءت فيه (لكنْ) مخففة غير معملة "[2] وذكر شواهد على ذلك.

ثم قال: " ومثله قول زهير[3]:

لقد باليتَ مَظْعَن أمِّ أَوْفَى          ولكنْ أمُّ أَوْفَى لا تُبالِي

وقول الآخر[4]:

فلسْنَا على الأعقابِ تَدْمَى كُلومُنَا     ولكنْ عَلَى أقدامِنا تَقطرُ الدِّمَا "[5]

**ثانيا :الشواهد النثرية:**

يختلف أسلوب أبي علي في إيراده للأمثال في توجيهاته في الحجة.فقد يورد المثل منسوباً لقبيلة، مثل قوله: "وروى محمد بن السري، عن أحمد

---

(1) الحجة ١٧٩/٢ .

(2) الحجة ١٧٩/٢ .

(3) البيت من الوافر شرح شعر زهير ٢٥٧، لسان العرب (بول)١١/٧٥ ،وأساس البلاغة (بلو)٥١ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٧٠/٦ .

(4) سبق التعليق عليه ٥٦ .

(5) الحجة ١٧٩/٢ .

بن يحي عن الفراء، قال: من أمثال بني أسد[1] (وُلْدُكِ من دمَّى عَقِبَيْك)[2]: قد ذكر المثل، عند تفريقه بين صيغتي (وُلْد) و (وَلَد)[3].

وقد يذكر مصدر سماعه للمثل من غير نسبة المثل، وذلك مثل ما ذكره عند تمثيله لوقوع ساكنين متعاقبين في اللغة فقال[4]: "وبعض البغداديين قد حكى أنه سمع، أو حكي له[5]: (التقت حلقَتَا البِطَان)"[6]. فقد تعاقب فيها ساكنان، وهي ألف المد في (حلقَتَا) ولام المعرفة في (البِطَان).

وقد يذكر المثل بغير ذكر مصدره، ومن غير نسبته، وذلك مثل قوله: "وقالوا في المثل[7]: (في كلِّ شجرٍ نارٌ واستمجدَ المرخُ والعفَار)"[8].

---

(1) ويروى بالتثنية (وُلْدك من دمى عقبيك) ، كما في معاني الفراء ١٧٣/٢ ، وذكر صاحب مجمع الأمثال "ولدك : ويروى ابنك من دمى عقبيك ، يعني الذي نفست به فأدمى النفاس عقبيك ، أي من ولدته فهو ابنك" مجمع الأمثال ٤٢٨/٢ وانظر : لسان العرب (ولد) ٤٦٨/٣ .

(2) الحجة ٢١١/٥ .

(3) وذلك عند توجيهه لقراءات (وَلَد) و (وُلْد ) ، وقد وردت في الآيات (٧٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٢) من سورة مريم ، وفي (٨١) من الزخرف ، و (٢١) من نوح ، انظر : الحجة ٢١٠/٥ ، ٢١١ .

(4) وذلك عند توجيه لقراءة (محيايْ) بسكون الياء ، وهي قراءة نافع ، وقد ذكر الفارسي أن ذلك شاذ في الاستعمال والقياس معاً ، وأورد المثل ، ليوجه القراءة .
انظر الحجة ٤٤٠/٣ ، ٤٤١ .

(5) البطان : للقتب الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير ، يقال : التقت حلقتا البطان ، للأمر إذا اشتد انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٦٥/١ ، و اللسان (بطن) ١٣ /٥٣ .

(6) الحجة ٤٤١/٣ .

(7) استمجد : استفضل : أي استكثرا من النار ، كأنهما أخذا من النار ما هو حسبهما ، فصلحا للاقتداح بهما، ويقال : لأنهما يسرعان الورى فشبها بمن يكثر من العطاء ، طلباً للمجد" اللسان (مجد)٣٦٩/٣.

(8) الحجة ٣٩٣/٦ ، ٣٩٤ .

وذلك عند شرحه للمعنى المعجمي لكلمتى (مَجَد) و(أمجَدَ)[1].

وخيرّبين يديك[2] و(أمتٌ في حجرٍ لا فيك)[3]. وذكر الفارسي أن ما سبق هي "مواضع دعاء فجاز فيها الابتداء بالنكرة"[4].

---

[1] وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى : (ذو العرشِ المجيدُ) بضم (المجيدُ) وكسرها وعلاقة الإعراب بمعنى الكلمة (مجيد) ، انظر: الحجة ٣٩٣/٣ ، ٣٩٤ .

[2] ذكره سيبويه (أمتٌ في الحجر لا فيك) وذكر أنه ليس بالأصل ، أي على غير القياس ، وهي الابتداء بالنكرة من غير المواضع التي يسوغ فيها الابتداء بها ، وانظر : اللسان (أمت)٥/٢ . والفارسي يذكر كما نرى أنه جائز في مثل هذه المواضع لأنه مقصود بها الدعاء ، ومعنى المثل : جعل الله في حجر أمتاً لا فيك ، والأمت : البوح .

[3] الحجة ٣٤٢/٢ .

[4] الحجة ٣٤٢/٢ .

# المبحث الثاني

# منهـــج الحجـــــة

## فى تناول المسائل النحوية والصرفية

٧٤

عرض الفارسي في أثناء توجيهاته النحوية والصرفية كثيراً من المسائل النحوية والصرفية، كما تعرض لبعض المسائل الخلافية[1]، وفيما يلي عرض لأهم خصائص منهج الفارسي في تناول هذه المسائل.

**١. استخدام المنطق في عرض المسائل النحوية:**

يظهرعند الفارسي النزعة المنطقية، باستخدام المنطق في المسائل النحوية، ويمكن ضرب مثل في إيراده للوجوه الإعرابية، وترجيح أحد الوجوه، بأسلوب غير الأسلوب اللغوي الخالص وذلك عند إعرابه لقوله عز وجل: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[2]، فذكر أن الشهر " ينتصب على أنه ظرف، وليس بمفعول به، يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون ظرفاً، أو مفعولاً به، فلو كان مفعولاً به للزم الصيام المسافر، كما لزم المقيم من حيث شهد المسافر الشهر شهادة المقيم إياه، فلما لم يلزم المسافر[3] علمت أن المعنى: فمن شهد منكم المصر في الشهر، ولم يكن (الشهر) مفعولاً به في الآية، كما كان يكون مفعولاً به، لو قلت: أحببت شهر رمضان ، فإن قلت: فإذا كان الشهر في قوله: ﴿فمن شَهِدَ مِنْكُم الشَّهْرَ﴾ ظرفاً ولم يكن مفعولاً به، فكيف جاء ضميره متصلاً في قوله:

---

[1] انظر : فصل آراء الفارسي واختياراته ٢٤٤ ، ٣٠٧ .

[2] سورة البقرة ١٨٥/٢ .

[3] نرى هنا استخدامه للمشهور أو المعلوم من أمور الدين في الاستدلال اللغوي على أن الصيام لا يلزم المسافر ، وانظر إعراب النحاس ١٥٤ ، والرازي يميل لرأي الفارسي ، أنه مفعول به ، ويجيز الوجهين انظر : تفسير الفخر الرازي ٨٤/٣ ، ورفض الهمذاني إعرابه على أنه مفعول ، ويرى انتصابه على أنه ظرف فقط ، انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ /٤٢١ .

﴿فَلْيَصُمْه﴾، وهلا دل ذلك على أنه مفعول به ؟ قيل: لا يدل ذلك على ما ذكرته؛ لأن الاتساع إنما وقع فيه بعد أن استعمل ظرفاً، وذلك سائغ "[1].

ولا يخفى في العبارة السابقة اعتماد الفارسي على التقسيم في الاستدلال على وجه إعرابي معين. ثم يستطرد الفارسي في التدليل على الوجه الإعرابي الذي اختاره وذلك بلجوئه إلى الجدل الذي يعتمد على إيراد التساؤلات ودحضها، والإعراب الذي أورده الفارسي لكلمة ﴿الشهر﴾ لم يكن جديداً عمن أتى قبله، ولا غريباً على من أتى بعده فيمن تناولوا إعراب القرآن، ولكن ما يميز أسلوب الفارسي هو أسلوب التناول في التوجيه والترجيح الذي يعتمد على المناقشة المنطقية أكثر من اعتماده على التفسير اللغوي، فلو قارنا الفارسي بغيره في تدليله على أن (الشهر) ظرف، وليس مفعولاً به فسنجد هذا الإعراب قد ذكره غيره يقول النحاس: " (فمن شهد منكم الشهر)، يقال: ما الفائدة في هذا و الحاضر والمسافر يشهدان الشهر ؟ فالجواب أن الشهر ليس بمفعول، وإنما هو ظرف زمان، والتقدير: فمن شهد منكم المصر في الشهر"[2]. ولا يخفى الفرق بين الأسلوبين، والإعراب واحد.

---

[1] الحجة ١/٣٤، ٣٥ .

[2] إعراب القرآن للنحاس ١٥٤ .

**٢ ـ السبر أو التقسيم في مناقشة المسائل النحوية[١]:**

وذلك بطرح الفرضيات المختلفة واختبارها لإثبات الرأي الذي يميل إليه، وذلك مثل ما ذكره عند تعرضه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَالَمِينَ﴾[٢].

فقد ذكر الفارسي أنهم اختلفوا في زيادة اللام ونقصانها في قوله تعالى: ﴿وَٱلْيَسَعَ﴾، فقد قرأ " ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر بلامٍ واحدة، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿واللَّيْسَع﴾ بلامين "[٣].

فقال الفارسي في توجيه القراءة الثانية: " فأما الألف واللام في ﴿اليَسَع﴾، فلا يخلو من أن تكون على حد (الرجل) إذا أردت المعهود أو الجنس نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ﴾[٤]، أو على حد دخولها في (العباس) فلا يجوز أن يكون على واحدٍ من ذلك، ولا يجوز أن يكون على حد العباس، لأنه لو كان كذلك كان صفة، كما أن العباس كذلك، ولو كان كذلك لوجب أن يكون فعلاً، ولو كان فعلاً: لوجب أن يلزمه الفاعل، ولو لزمه الفاعل لوجب أن يحكى من حيث كان جملة، ولو كان كذلك لم يجز

---

[١] "السبر والتقسيم: كلاهما واحد، وهو إيراد أوصاف الأصل، أي المقيس عليه، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية " كتاب التعريفات ١١٦ .

[٢] سورة الأنعام ٦/ ٨٦ .

[٣] الحجة ٣/٣٣٧ والسبعة ٢٦٢ ، وانظر: معاني الفراء ١/٣٤٢ وحجة ابن خالويه ١٤٤ وإعراب النحاس ٣١٨ والكشف ١/٤٣٨ والتيسير ٧٩ والنشر ٢/٢٦٠ والإتحاف ٢/٢١ ومعجم القراءات ٢/١٠٥ .

[٤] سورة العصر ١٠٣/٢ .

لحاق اللام له، ألا ترى أن اللام لا تدخل على الفعل ؟ وليس بإشارة كقولك: هذا الرجل، فإذا لم يجز فيه شيء من ذلك ثبت أنه زيادة "[1].

كذلك مما استخدم فيه التقسيم ما ذكره عند التعرض لإعراب ﴿سواء﴾ في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[2].

فذكر أنه لا يخلو " من أن يرتفع بأنه مبتدأ أو خبر مبتدأ، فإن رفعته بأنه خبر لم يجز، لأنه ليس في الكلام مخبر عنه، فإذا لم يكن مخبراً عنه بطل أن يكون خبراً، لأن الخبر إنما يكون عن مخبر عنه، فإذا فسد ذلك ثبت أنه مبتدأ. وأيضاً فإنه لا يجوز أن يكون خبراً؛ لأنه قبل الاستفهام، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حيز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبر عما في الاستفهام متقدماً على الاستفهام "[3].

فقد ذكر الفارسي كل الفرضيات التي تتعلق بالإعراب الثاني، وأثبت بطلانها، ليصل من ذلك إلى إثبات الإعراب الذي اختاره، وهو أن (سَوَاء) مبتدأ، وليس خبراً.

**٣. مزج المسائل النحوية بالمسائل الصرفية:**

وذلك مثل ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[4].

---

[1] الحجة ٣٤٥/٣ ، وينظر الحجة ٤٢٢/٤ ، ٤٢٣ ، وينظر الحجة ٣٢٣/٥ ، وينظر أيضاً الحجة ٦١/٦ ، و٣٤/٣ .

[2] سورة البقرة ٦/٢ .

[3] الحجة ٢٦٩/١ .

[4] سورة هود ١١/ ١٠٨ .

فقد ذكر أنه قد قرأ " ابن كثير ونافع و أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (سَعِدُوا) بفتح السين، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ( سُعِدُوا) بضم السين "[1].

وفي توجيه الفارسي لقراءة الضم في السين، قال: " قال أبو علي: حكى سيبويه: سَعِد يَسعَدُ سَعَادة، فهو سَعيد، وينبغي أن يكون غير متعدٍّ، كما أن خلافه الذي هو شقي كذلك، وإذا لم يكن متعدياً لم يجز أن يبنى للمفعول به؛ لأنك إنما تبني الفعل للمفعول به إذا تعلق به مفعول به، فأما إذا لم يكن له مفعول، فلا يجوز أن تبنيه له، وإذا كان كذلك كان ضم السين من ( سُعِدُوا ) مستثقلاً إلا أن يكون سمع فيه لغة خارجة عن القياس "[2].

فنرى في توجيه الفارسي النحوي لقراءة المبني للمفعول، قد بدأها بذكر البنية الصرفية للفعل، وربط البنية بكون الفعل متعدياً أو لازماً.

**٤. مزج المسائل النحوية والصرفية بالعلوم اللغوية :**

يمزج الفارسي في توجيهاته بين النحو وغيره من علوم اللغة، مثل استعانته بالشعر وعلم القافية، وذلك مثل حديثه عند توجيهه لقوله تعالى:﴿ الظُّنُونَا﴾[3]، و﴿الرَّسُولَا﴾[4]، و﴿السَّبِيلَا﴾ [5].

---

[1] الحجة ٣٧٨/٤ والسبعة ٣٣٩ ، وانظر : إعراب النحاس ٤٣٣ والتيسير ٩٦ و النشر ٢٩٠/٢ ومعجم القراءات ٤١١/٢ .

[2] الحجة ٣٧٨/٤ .

[3] سورة الأحزاب ١٠/٣٣ ، ويقصد قوله تعالى : ( وتظنون بالله الظنونا) .

[4] سورة الأحزاب ٦٦/٣٣ ، ويقصد قوله تعالى : ( ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا) .

[5] سورة الأحزاب ٣٣ /٦٧، ويقصد قوله تعالى: (وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا).

فيقول " وجه قول من أثبت في الوصل الألف، أنها في المصحف كذلك، وهي رأس آية، ورؤوس الآية تشبه بالفواصل من حيث كانت مقاطع؛ كما كانت القوافي مقاطع، فكما شبه ﴿أَكۡرَمَنِ﴾[1] و ﴿أَهَانَنِ﴾[2] بالقوافي في حذف الياء منهن نحو:[3].

........................ .. من حذر الموتِ أن يَأتيَنْ

و:

........................ إذا ما انتسبتُ له أنكرنْ

كذلك يشبه هذا في إثبات الألف بالقوافي"[4].

**٥ . الاستعانة بالأمور العقدية في عرض المسائل النحوية:**

مزج الفارسي في معالجته للمسائل النحوية بالمسائل العقدية، فقد ذكر الفارسي أن النص قد يحتمل الحمل على أحد عاملين، أحدهما ظاهر، والآخر مضمر، ولكنه يختار أن يحمل النص على الفعل المضمر؛ وذلك لسبب يتعلق بالاعتقاد وصحته، وما عرف عن الفارسي من تغلب نزعة

---

(1) سورة الفجر ٨٩/ ، ١٥وهي من قوله تعالى : ( فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن) .

(2) سورة الفجر١٦/٨٩، وهي من قوله تعالى (وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن).

(3) قطعتان من بيتين من المتقارب للأعشى ، وتمامهما :

فهل يمنعْني ارتيادي البلا ... دِ من حذرِ الموتِ أن يأتينْ

ومن شانئٍ كاسفٍ وجهُه ... إذا ما انتسبت له أنكرنْ

ديوان الأعشى ١٩٠، ١٩٢ ، وانظر : شرح الدروس في النحو ٤١٣ .

(4) الحجة ٤٦٩/٥ .

المنطق، والتأثر بالفلسفة، وعلم الكلام. فمن ذلك ما قاله الفارسي عند تعرضه لإعراب قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[1].

فقال: " فأما قوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[2]. فالقول في العامل في ﴿حَيْثُ﴾ أنه لا يخلو من أن يكون ﴿أَعْلَم﴾ هذه المذكورة، أو غيرها وإن عمل (أَعْلم) فيه، فلا يخلو من أن يكون ظرفاً، أو غير ظرف. فلا يجوز أن يكون العامل فيه(أعلم)، على حسب ما عمل أحوج في ساعة في قوله[3]:

فإنا وَجَدْنا العِرضَ أحوجَ ساعة ............................[4]

لأن المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع، أو هذا الوقت، ولا يوصف الله بأنه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا، أو زمان كذا، فإذا كان كذلك لم يجز أن يكون العامل (أَعْلَم) هذه، وإذا لم يجز أن يكون إياه، كان فعلاً يدل عليه (أَعْلم)، وإذا لم يجز أن يكون(حَيْثُ) ظرفاً لما ذكرناه، كان اسماً، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع، كما يكون ذلك في (كَمْ ) و (مَتَى ) ونحوهما، ويقوي ذلك دخول الجار عليها "[5].

---

[1] سورة الأنعام ٦/ ١٢٤ .

[2] سورة الأنعام ٦/ ١٢٤ .

[3] البيت من الطويل ، لأوس بن حجر ، وتمامه :

فإنا وجدنا العرض أحوج ساعة إلى الصونِ من ريطِ يمانٍ مُسْهِمِ

الخزانة ٤٩٤/٣ وديوان أوس بن حجر ١٢١.

[4] الحجة ٢٥/١ ، ٢٦ .

[5] الحجة ٢٥/١ ، ٢٦ .

فقد استعان الفارسي في إعراب الآية وتأويلها النحوي على مسائل عقدية تتعلق بأسماء الله تعالى وصفاته، ووصل منها إلى الإعراب الذي يرجحه على غيره.

**٦. الاستعانة بالأحكام الفقهية في المسائل النحوية:**

ومن أمثلة استعانته بالأمور الشرعية، كالأحكام الفقهية في المسائل النحوية، ما ذكره عند توجيهه لقراءة النصب ﴿وأَرْجُلَكُم﴾ من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[1].

وقراءة النصب هي قراءة " نافع، وابن عامر، والكسائي ﴿وأَرْجُلَكُم﴾ نصباً "[2] و"حفص عن عاصم"[3].

وقرأ " ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة: ﴿وأَرْجُلِكم﴾ خفضاً "[4].

فقال الفارسي: " وجه من نصب، فقال: ﴿وأَرْجُلَكم﴾ أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح؛ لأن العمل من فقهاء الأمصار فيما علمت على الغسل دون المسح، وروي أن النبي (صلى الله عليه وسلم) رأى قوماً، وقد توضؤوا، وأعقابهم تلوح، فقال عليه السلام " ويلٌ للعراقيبِ من النّار"[5]،

---

(1) سورة المائدة ٥/ ٦ .

(2) الحجة ٢١٤/٣ .

(3) الحجة ٢١٤/٣ .

(4) الحجة ٢١٤/٣ والسبعة ٢٤٢ ، وانظر: حجة ابن خالويه ١٢٩ والكشف ٤٠٦ ، ٤٠٧ والتيسير ٧٤ والنشر ٢٥٤/٢ والإتحاف ٥٣٠/١ ، ٥٣١ .

(5) رواه مسلم في الطهارة ٢٤٠ ، وأحمد ٢٠١/٢ و ٤٠٧ وابن ماجة ١٥٥/١ برقم (٤٥٤) .

وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسل؛ لأن إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عامٍ للعضو "[1].

ففي توجيه الفارسي لهذه القراءة استعان بالأحكام الفقهية التي تتعلق بأحكام الغسل والمسح في الوضوء، واستهدى بها في الحمل على العامل، فذكر السبب الرئيسي في توجيه هذه القراءة، هو الحكم الفقهي، وهو وجوب غسل القدمين في الوضوء، وذكر أن ذلك من إجماع فقهاء الأمصار، والحقيقة أن هذا الرأي الفقهي من الآراء التي تخالف الشيعة الذين يرون أن الواجب في القدمين هو المسح، وليس الغسل، وورد في الموسوعة الشيعية: " اعلم أن فرض الرجلين عندنا في الوضوء هو المسح دون الغسل، ومن غسل فلم يؤد الفرض، وقد وافقنا على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين، كابن عباس "[2].

والحقيقة أن هذه المسألة ومناقشتها عند الفارسي من المسائل التي تظهر سعة صدره في ذكر حجته، وحجة خصمه، وذلك أن هذا التوجيه في قراءة الجر يخالف رأي الفارسي في الحمل على العامل الأقرب[3].

---

[1] الحجة ٣/ ٢١٦ . وانظر : إعراب النحاس ٢٨٠ ، وقد نقل المفسرون كثيراً من آراء الفقهاء التي تتعلق بهذه الآية ، انظر : تفسير القرطبي ٩١/٦ ، والكشاف ٣٢٦/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٦/٢ .

[2] راجع موقع الموسوعة الشيعية . منتدى الحوار http//www. shialinks.net

[3] انظر : ٢٤٧ من فصل آراء الفارسي .

٧. الاستعانة بالتفسير في التأويل النحوي:

قد يلجأ الفارسي عند إيراده للأوجه الإعرابية المختلفة لتفسير التركيب الذي ورد في القرآن وتأويله تأويلاً يتناسب مع كل وجه إعرابي ذكره، وذلك مثل ماذكره عند تعرضه لتوجيه قراءات قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾[1].

فقد ذكر الفارسي أن " كلهم قرأ: ( إنَّ الدينَ عندَ الله الإسلامُ) بكسر الألف، إلا الكسائي، فإنه فتح الألف من (أنَّ الدينَ عندَ الله الإسلامُ) "[2].

فذكر الفارسي عند توجيهه لقراءة الكسائي، وذكر أكثر من تقدير للإعراب الواحد، وربط كل تقدير بتفسيره، فقال: "ومن فتح (أن) جعله بدلاً [3]، والبدل، وإن كان في تقدير جملتين، فإن العامل لما لم يظهر، أشبه الصفة. فإذا جعلته بدلاً جاز أن تبدله من شيئين: أحدهما: من قوله ﴿أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[4] فكأن التقدير: شهد الله أن الدين عنده الإسلام، فيكون البدل من الضرب الذي الشيء فيه هو هو. ألا ترى أن الدين الذي هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل وهو هو في المعنى؟. وإن شئت جعلته من بدل الاشتمال لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل، وإن شئت جعلته من

---

(1) سورة آل عمران ١٩/٣ .

(2) الحجة ٣/ ٢٢ والسبعة ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء ١٩٩/١ ، ٢٠٠ و النشر ٢٣٨/٢ والإتحاف ٤٧٢/١ ومعجم القراءات ٣٩١/١ .

(3) لم يذكر الفارسي في إعراب قراءة فتح الهمزة إلا كون الجملة بدلاً ، وهذا رأي البصريين ، كما ذكر ذلك الفخر الرازي ، وذكر وجهين آخرين ، انظر : مفاتيح الغيب ٢٢٥/٤ ، وانظر : تفسير الطبري ٢٦٨/٦ و الكشاف ١٧٩/١ والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٥٤/١ .

(4) سورة آل عمران ١٨/٣ .

القسط؛ لأن الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل، فيكون من البدل الذي الشيء فيه هو هو"[1].

**٨ _ إيراد الآراء المختلفة في مناقشة المسائل النحوية:**

سبق أن ذكرنا أن الفارسي شديد التأثر بشيوخه، وكثير النقل عن المصادر، وهو عندما يناقش بعض المسائل والآراء فهو يذكر أكثر من رأي. ويحتج للمخالف، ويشرح وجهة نظره ولا يكتفي بالدفاع عن رأيه الشخصي فقط. وذلك مثل ما ذكره عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[2].

فقال: " فسألني أحد شيوخنا عنه، فأجبت بأن التقدير: وكفى بالله نصيراً من الذين هادوا، فقوله: (مِنَ الذينَ هَادُوا) متعلق بالنصرة ... وأكثر الناس فيما علمت يذهبون إلى أن المعنى: من الذين هادوا يحرفون الكلم، أي: فريقٌ يحرفون الكلم، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه[3]... وهذا أشبه لقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾[4] فكما أن يحرفون في هذه الآية صفة لقوله: (سَمَّاعُون) كأنه قال: ومن الذين هادوا فريق سماعون للكذب، أي: يسمعون ليكذبوا فيما يسمعونه منه، ويحرفونه عنه، سماعون لقوم آخرين لم يأتوك، يحرفون الكلم. فكما

---

(1) الحجة ٣/٢٣ ، وانظر : تفسير الطبري ٦/٢٦٨ ، والكشاف ١/١٧٩ والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٥٥٤ .

(2) سورة النساء ٤/ ٤٥ ، ٤٦ .

(3) ذكر العكبري الوجهين وأجازهما، الإملاء ١٦٤ ، ذكر ابن عطية الوجهين ولم يختر أحدهما ، المحرر الوجيز ٢/٦٢ .

(4) سورة المائدة ٥/ ٤١ .

أن يحرفون هنا، صفة لقوله: (سَمَّاعون)؛ كذلك يكون في الآية الأخرى"[1].

فقد ذكر الفارسي رأيه أولاً، ثم ذكر الرأي الآخر، وبعد أن ذكر الرأي الآخر أخذ يشرح وجهة نظر الرأي الآخر. وعند عرض الفارسي للآراء المختلفة أثناء تعرضه لبعض المسائل النحوية، قد يختار رأياً أحياناً، ولم يختر رأياً محدداً في أحيان أخرى، وقد ذكرنا ذلك في فصل آراء الفارسي واختياراته بالتفصيل.

**٩. الاعتماد على المعنى في التوجيه النحوي :**

قد يبدأ الفارسي بالكلمة المفردة ليصل منها إلى معنى التركيب، ويربط الفارسي في توجيهاته النحوية، بين الإعراب، والمعنى المعجمي للمفردة[2] الذي يصل به إلى معنى التركيب، ومن ذلك ما ذكره عند توجيه قراءات قوله تعالى:﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[3].

حيث قال: " قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم: ﴿ذو العَرْشِ المجيدُ﴾، رفع، وقرأ حمزة، والكسائي، والمفضل عن عاصم﴿المَجِيدِ﴾ خفض"[4].

---

[1] الحجة ٢/ ٣٥ ، ٣٦ ، وانظر : الحجة ٢/ ٩ و٥/٢٦٠ .

[2] انظر : دلائل الإعجاز ٣٨٨ .

[3] سورة البروج ٨٥/ ١٥ .

[4] الحجة ٦/٣٩٣ والسبعة ٦٧٨ ، وانظر : معاني الفراء ٣/٢٥٤ ومعاني الأخفش ٢/ ٥٣٥ وحجة ابن خالويه ٣٦٧ وإعراب النحاس ١٠٨٣ والكشف ٢/٣٦٩ والتيسير ١٧٢ والإملاء ٥٣٥ والنشر ٢/٣٩٩ والإتحاف ٢/٦٠١ .

فقال: "من رفع فقال: ﴿ذو العرشِ المجيدُ﴾ كان متبعاً قوله: ﴿ذو العرشِ﴾ ومن جر، فقال: ﴿ذو العرشِ المجيدِ﴾، فمن النحويين من جعله وصفاً لقوله: ﴿رُبك﴾ في: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾[1]، قال: ولا أجعله وصفاً للعرش، ومنهم من قال: هو صفة للعرش"[2] فقال: " قال أبو زيد: إذا رعيتها - يعنى الإبل - في أرضٍ مكلئة، فَرَعَتْ وشَبِعَتْ، قيل مجدت الإبل تمجد مجوداً، ولا فعل لك في هذا، قال: وأمجدت الإبل إمجاداً: إذا أشبعتها من العلف، وملأت بطونها، ولا فعل لها في هذا وروي عن أبي عثمان عن أبي عبيدة: أمجدتها: أشبعتها. وقالوا في المثل: (في كل شجرٍ نارٌ واستمجدَ المرخُ والعِفَارُ)[3] وقيل في استمجد العفار، أي: كثر ناره وصفت، قالوا: وليس في الشجر أكثر ناراً منه. قال الأصمعي: في كل شجر نار، واستمجد المرخ والعفار، يقال ذلك عند ذكر القوم في كلهم خير، وقد غلب على الفضل بعضهم. قال: ويراد بقولهم: واستمجد المرخ والعفار: أنهما أخذا ما هو حسبهما، قال: ويقال: أمْجَدت الدابةُ علفاً، أي أكثرت لها من العلف"[4] فقال: "فكأن استمجد في معنى أمجد؛ لأن استفعل قد استعمل في موضع أفعل كثيراً، في ومن باب أقطف، وأجرب،

---

[1] سورة البروج ٨٥/ ١٢ .

[2] الحجة ٣٩٣/٦ ، وانظر : الكشاف ٢٣٩/٤ .

[3] معنى : " استمجد المرخ والعفار : استكثرا من النار " ترتيب القاموس المحيط (مجد)٢٠٥/٤ . ويقول الزمخشري أنه من المجاز : "مَجدَ الرجل ومَجُد : عظم كرمه ، فهو ماجد ومجيد ، وله شرف ومجد ، وقوم أمجاد وأمجاد ، وتمجد الله بكرمه ، وعباده يمجدونه" انظر : خزانة الأدب ٣٢٨/١ و جمهرة الأمثال ١٧٣/١ و٩٢/٢ و المستقصي ١٨٣/٢ واللسان ٥٣/٣ (مرخ) و٣٩٦/٣(مجد) و٥٨٩/٤ (عفر) وأساس البلاغة (مجد) ٥٨٢ .

[4] الحجة ٣٩٣/٦ ، ٣٩٤ .

ونحو ذلك مما يكون معناه صار ذا شيء، ولم أعلم في صفة الأناسي مجيد"[1]. "وأن لم يوجد مجيد في وصف الأناسي، يقوي قراءة من قرأ ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾[2] بالرفع "[3].

فبعد أن ذكر القراءات السبع التي في الآية، ذكر الوجه الإعرابي لكل قراءة، وذكر شرح المعنى المعجمي لكلمة (أَمْجد) ومعانيها. وبعد أن عرض الفارسي الأوجه الإعرابية المحتملة لقوله (المَجِيد) استطرد بشرح المعنى المعجمي لها، ثم أراد في النهاية أن يربط بين المعنى الذي تؤديه هذه الكلمة وبين الإعراب الذي يرجحه، والذي يطابق المعنى الذي يؤديه التركيب ككل، وبعد أن ذكر الفارسي الأوجه الإعرابية لكل قراءة، شرح المعنى المعجمي لقوله (المجيد)، ليستهدى به في إعرابه، وفي تفسير معنى الآية ككل.

**١٠ . الاعتماد على المعنى في التوجيه الصرفي:**

قد تأتي بنية في قراءة من القراءات على غير القياس. فيوجهها بالمعنى، ومن ذلك ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾[4].

"فقرأ حمزة وحده: ﴿وعَبُد الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وضم الباء وكسر التاء من الطاغوت، وقرأ الباقون: ﴿وعَبَد الطَّاغُوتِ﴾ منصوباً كله "[5].

---

[1] الحجة ٦/٣٩٤ ، ٣٩٥ .

[2] سورة البروج ٨٥/ ١٥ .

[3] الحجة ٦/٣٩٥ .

[4] سورة المائدة ٥/٦٠ .

[5] الحجة ٣/٢٣٦ والسبعة ٢٤٦ وحجة ابن خالويه ١٣٢ ، ١٣٣ والكشف ٤١٤ ، ٤١٥ والتيسير٧٥ والنشر ٢/٢٥٥ والإتحاف١/٥٣٩ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٣٨ .

فقال الفارسي معلقاً على قراءة حمزة[1]: "حجة حمزة في قراءته ﴿عَبُد الطاغوتِ﴾: أنه يحمله على ما عمل فيه ﴿جَعَل﴾ فكأنه قال: وجعل منهم ﴿عَبُد الطاغوت﴾ ... وليس ﴿عَبُد﴾ لفظ جمع، ألا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة ... وجاء على فَعُل لأن هذا البناء تراد به الكثرة والمبالغة، وذلك نحو يَقُظ، ونَدُس "[2].

فقد علل الفارسي اختيار حمزة تعليلاً يعتمد على المعنى وحده، وهو معنى البنية الصرفية. وقد ذكر الزجاج كلاماً يشبه كثيراً ذكره الفارسي، ولكنه ضعف هذه القراءة[3].

نخلص مما سبق أن الفارسي عند تناوله للقراءات وتوجيهها توجيهاً نحوياً قد ظهرت فيه شخصيته الموسوعية التي تستدعي جميع العلوم اللغوية والشرعية لخدمة توجيهاته النحوية والصرفية، كما أنه لم يكن يذكر الرأي الآخر ليدلل على ضعفه أو خطئه، ولكنه يذكر حجة خصمه من غير تضعيفها، أو محاولة إثبات خطأ ما ذهب إليه الخصم، حتى ولو خالف ذلك ما ذهب إليه، مما يبرز محاولته الجادة في مناقشة المسائل النحوية والصرفية بعدالة، ومن غير تعصب.

---

[1] ذكر الفراء أنها لغة ، انظر : معاني الفراء ١/٣١٤ ، ٣١٥ وذكر صاحب اللسان أيضاً أن هذه البنية جاءت للضرورة في الشعر ، انظر : اللسان (عَبَد) .

[2] الحجة ٣/٢٣٦ ، ٢٣٧، وانظر : إعراب النحاس ٢٩١ والإملاء ١٩٨ .

[3] انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/١٨٧ ، ١٨٨ .

# الفصل الثاني
# أصول النحو في الحجة

المبحث الأول: السمـــــاع

المبحث الثاني: القيـــاس

المبحث الرابع : الإجماع والاستصحاب

وتعنى هذه الدراسة بجهود أبي علي الفارسي النحوية والصرفية في كتابه الحجة، ولم تقصد الدراسة بجهوده النحوية في أبواب النحو المختلفة بتفاصيلها الفرعية، ولكننا اعتنينا بتطبيقاته للأصول النحوية.

و"الأصل: هو أسفل الشيء" كما يطلق على "القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزيئات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول"[1].

ويعرف ابن الأنباري أصول النحو، فيقول: " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله" [2].

أما السيوطي فيذكر أن " أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[3].

ومن جهة أخرى فإننا نجد مصطلح (أصول النحو) قد صاحب مصطلحاً آخر، وهو (أدلة النحو)[4] فهما غالباً ما يستخدمان مترادفين

---

[1] الكليات ١٢٢ .

[2] لمع الأدلة ٢٧ .

[3] الاقتراح ٣٥ .

[4] الدليل هو "الذي يلزم من العلم بوجود المدلول" والدليل إما عقلي محض ، كما في العلوم العقلية ، أو مركب من العقلي والنقلي ، الكليات ٤٤٠ .

ومصطلح (الأدلة) عده ابن الأنباري في تعريفه مرادفاً لمصطلح (الأصول).

أما السيوطي فقد فرق بين المصطلحين، فقد ذكر أن أصول النحو "يبحث فيه عن أدلة النحو، فقد اعتبر الأصول هي طرق البحث عن الأدلة، وليست هي الأدلة ذاتها.

أما في الدراسات الحديثة، فيذكر الدكتور أشرف النواجي أنهما "مصطلحان للتعبير عن مفهوم واحد"[1]. وقد ألف الدكتور تمام حسان كتاباً أسماه بـ (الأصول) ولم أجد فيه تعريفاً لمصطلح الأصول. ولكنه ذكر فقط مصطلحي (أدلة النحو) و(الاستدلال)[2]، فقال: "والمعروف أن أدلة صناعة الإعراب ثلاثة، وهي كلام العرب الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً، الخارج إلى حد الكثرة، وقياس، وهو حمل ما لم ينقل على ما نقل إذا كان

---

(1) مصطلحات علم أصول النحو ٨٨ .

(2) الاستدلال " أحد مصطلحات المتكلمين وأهل المنطق وهو مصطلح عرفه الشافعي ومالك وأبو حنيفة ، وقد استعاره النحويون ، ومنهم ابن جنى الذي استخدمه ولم يعرفه في خصائصه" مصطلحات علم أصول النحو ٨٨ ، ويعرفه ابن الأنباري بأنه "طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم ، قيل الاستدلال بمعنى الدليل ، كالاستقرار بمعنى القرار" الإعراب في جدل الإعراب ٤٥ ، ومصطلحات علم أصول النحو ٨، ويعرفه ابن حزم بأنه : "طلب الدليل من قبل معارف العقل ونتائجه ، أو من قبل إنسان يعلم" الإحكام في أصول الأحكام ٣٩/١ .

في معناه، وكذا لكل مقيس، واستصحاب الحال"[1].ثم ذكر أن مصطلح الاستدلال يطلق على " استعمال هذه الأدلة "[2].

وإذا كان لي أن أشارك في وضع تعريف لمصطلح أصول النحو، بما يتفق مع المفهوم الذي تقصده هذه الدراسة، فأقول هو: (القوانين العامة التي تنظم كيفية استخدام أدلة النحو، وعلله، ونظرياته، لاستنباط الأحكام، وإصدارها على التراكيب النحوية، والبنى الصرفية)، وأصول النحو التي حددها النحاة باتفاق حول ترتيبها وقوتها هي السماع أولاً، ثم القياس، ويليها أخرى مثل: الإجماع، واستصحاب الحال، والاستحسان، باختلاف بينهم حول أهميتها وأولويتها[3].

ويرى الباحث أن "الأصول" و "الأدلة" مصطلحان غير مترادفين. فالأصول كما سبق وأشرت هي الأصول التي حددها النحاة في كتبهم من

---

[1] الأصول ٦١ .

[2] الأصول ٦١ .

[3] يعد ابن جني سابقاً في الحديث عن الأصول النحوية ، فقد ذكرها في الخصائص في مواضع متفرقة غير متسلسلة الخصائص ١ /٢١٦ " و١/١٦٩ أو١/١٧٧ و١/٣٩٥ و١/٣٨٢ ، أما ابن الأنباري فقد ذكر الأصول في تسلسل وترتيب ؛ فذكر أن أصول النحو هي : "نقل وقياس واستصحاب حال" لمع الأدلة ٢٧ . أما السيوطي فقد ذكر في بداية حديثه في الاقتراح عن الأصول عبارة ابن الأنباري السابقة ، ثم ذكرها في كتاب وأفرد فصولاً لكل منها بترتيب النقل أولاً، ثم الإجماع ثانياً ، والقياس ثالثاً ، والاستصحاب رابعاً ، ثم أورد فصلاً بأدلة شتى ذكر منها الاستحسان ، والاستقراء ...انظر : الاقتراح من ٥١ ، ٩١ .

قياس وسماع واستصحاب حال، وإجماع، وكذلك ما يمكن استحداثه من أصول أخري ونظريات قد تفيد في علم النحو.

أما الأدلة فهي المادة المسموعة أو المكتوبة (أي المحسوسة) التي تعول عليها هذه الأصول والنظريات في إصدار القواعد والأحكام. وهى التي يطلق عليها مصادر السماع أو النقل فأصول النحو تعد بنية مجردة، أما الأدلة فلابد أن تكون ملموسة، فالأصول بمثابة القوانين التي تعول على الأدلة في إصدار الأحكام.

وترجع أهمية دراسة الأصول في النحو إلى أن بحث الأصول النظرية التي اعتمد عليها النحاة في تناول المادة اللغوية، وطرق الاستدلال النحوي لاستنباط قواعد اللغة وقوانينها أجدى كثيراً من الخوض في التفاصيل الجزئية التي قد لا تضيف جديداً لهذا العلم. وذلك ما أشار إليه ابن جنى حيث يقول عن كتابه (الخصائص) " إذ ليس غرضنا فيه الرفع، والنصب، والجر، والجزم، لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي"[1].

---

([1]) الخصائص ١/٣٢ .

كما يرى ابن الأنباري أن الهدف من دراسة الأصول دون غيرها من الأبواب التقليدية للعلم هي "التعويل في إثبات الحكم على الحجة، والتعليل، والارتفاع من حضيض التقليد إلى أيفاع الاطلاع على الدليل"[1].

وبهذا المفهوم يمكننا اعتبار كتاب الحجة من أهم الكتب التي تحتوي على أصول النحو، ليس تنظيراً، ولكن تطبيقاً، كما هي الحال في جميع العلوم اللغوية التي يسبق التطبيق لها التنظير. وكتاب الحجة في هذا المجال يعد سابقاً لعصره، فيمكننا من خلال توجيهاته النَحوية والصرفية أن نلمس إبداع الفارسي في تطبيق أصول قد لا تكون قد سبق تنظيرها، ولكنها من الواضح أنها كانت ماثلة في ذهن صاحبها، وبوضوح.

---

[1] لمع الأدلة ٢٧ .

# المبحث الأول

## السمـــاع

للسماع مكانة مهمة في تاريخ الأمة العربية، أكثر من غيرها من الأمم، وذلك لأن العرب أمة عرفت عبر تاريخها بالجهل بالكتابة[1] فلم تجد طريقاً لانتقال التراث الإنساني عبر العصور إلا عن طريق السماع.

ويذكر الفارسي في الحجة أن السماع "مصدر يراد به المسموع نحو: الخلق والمخلوق، والصيد والمصيد"[2]. ويستخدم النحاة مصطلح السماع[3] جنباً إلى جنب مع مصطلح النقل باعتبارهما مترادفين، فيعرفه ابن الأنباري فيقول: "أما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ عن كلامهم، كالجزم بـ (لَنْ)، والنصب بـ (لَمْ)"[4].

---

[1] يقول الدكتور على مزهر الياسري : "فجل ما لدينا من النصوص المكتوبة لا يتعدى شواهد القبور" الفكر النحوي عند العرب ٥٦ ، كما يضيف نقلاً عن تاريخ العرب قبل الإسلام أن هذه الشواهد "سندنا الجاهلي الوحيد الذي نملكه" الفكر النحوي عند العرب ٥٦ ، نقلاً عن تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٢/٧ .

[2] الحجة ٤١٠/٢ .

[3] لا يوجد عند علماء اللغة في الغرب مصطلح السماع بنفس المفهوم المستخدم في علم أصول النحو ، وما يطلق عليه مذهب السماع ، أو الشذوذية **Anomalism** هو "مذهب يوناني الأصل يقول بأن اللغة غير منطقية، وغير مطردة القواعد ، وبأن ليس من مطابقة بين أقسام النحو ، كالمذكر والمؤنث – والواقع الطبيعي المعروف" معجم المصطلحات اللغوية ٤٧ ، إذن فهم لا يطلقون " السماع " إلا على ما يرافق لا يوافق القياس ، وهي أقرب لمفهوم الشذوذ في المصطلح العربي ، أما مصطلح **listening** وهو ما يترجم حرفياً بالسماع أو الاستماع وهو " أحد أنواع المهارة اللغوية ، وتحديداً : قدرة المرء على إدراك الكلام المنطوق ، وفهمه من خلال معرفته باللغة " معجم المصطلحات اللغوية ٢٩٠ ، وذلك المفهوم بعيد الصلة عما نحن بصدده .

[4] لمع الأدلة ٨٠ .

وقد حدد ابن الأنباري شروط المسموع بما يلي:

١- الفصاحة ، ويحدد الدكتور تمام حسان الفصاحة بعدة معايير وهي: "المكان، وذلك بانتقاء عدد من القبائل في وسط الجزيرة، والزمان، وهي عصور الفصاحة، أو ما يسمى بعصور الاستشهاد، وتنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري، والانتقاء الاجتماعي للمستوى اللغوي، وهو اختيار النحاة للغة الأدبية، دون الكلام اليومي"[١].

٢- صحة النقل، وقد ذكر السيوطي أن ما نقل بالتواتر هو الذي يستدل به قطعياً، فيقول: " فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم"[٢].

٣- الكثرة، ومصطلحا الكثرة والقلة مصطلحان محاطان بكثير من الغموض وعدم التحديد، وقد حاول السيوطي تحديد المصطلحين فذكر نقلاً عن ابن هشام "أنهم يستعملون غالباً وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل"[٣]، ولا نجد في هذا التحديد حسما لخلاف،

---

[١] الأصول ٨٨ .

[٢] الاقتراح ٨١ .

[٣] الاقتراح ٦٢

وقد ظهر الخلاف على الساحة النحوية بوضوح بين البصريين والكوفيين في هذا المضمار مما انعكس على أحكامهم[1].

ويعرف السيوطي السماع ، فيقول: "السماع، وأعني ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها الثبوت"[2].

ونجد السيوطي قد اشترط الشرطين الأولين، وأهمل الشرط الثالث، كما ذكر ابن الأنباري. ومصطلح الكثرة يرتبط كثيراً بالقياس، لأنه ليس كل ما يسمع يصح أن يقاس عليه، فسيبويه ينص على أن هناك "نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه "[3].

ونجد مصطلحي النقل والسماع قد استخدمهما النحاة بمعنى واحد. فإذا أمعنا النظر في مصطلح النقل – كمصدر – فسنجد أنه أعم وأشمل من السماع، لن النقل يمكن أن يكون نقلاً عن طريق السماع، أو التدوين أو غيرهما من الطرق، أما السماع فهو ما نقل عن طريق السمع فقط. أما إذا أطلقناه على المسموع كما هو الحال في أصول النحو، وأريد به المنقول، فأعتقد أنها تسمية من قبل المجاز؛ لأن علاقة المسموع بالمنقول علاقة جزئية، فكل مسموع منقول، وليس العكس.

---

[1] ينظر: الأصول ٩٦ ، وظاهرة قياس الحمل ٤٣٧ .

[2] الاقتراح ٥١ .

[3] الكتاب ٨/٤ .

## أولاً - القرآن الكريم:

يعد القرآن الكريم أوثق النصوص التي عرفها الإنسان على مر التاريخ، فقد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

وقد أجمع العلماء في العربية قديماً وحديثاً على اعتبار القرآن الكريم أوثق النصوص وأولاها في الاستدلال به. وقد كثر الجدل والخلافات وتعددت مواقف العلماء حول القراءات القرآنية. وكانت من أهم مسائل الخلاف بين المدرستين، البصرية، والكوفية، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن هذه القراءات "و كأنَّ ما كان بينها من خلافات في الإعراب هو الذي أضرم الرغبة في نفوس قراء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله"[2].

وقد عرف عن الكوفيين شدة اعتدادهم بكل مسموع بصرف النظر عن كثرته أو قلته[3]، متوتراً كان أو شاذاً. وتشدد البصريون في قبول الشواهد، ووضعوا قواعد صارمة لما يمكن أن يقاس عليه، ويحدد قاعدة. يقول السيوطي: "فكل هذا مسموع لا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون، وابن مالك إذا أمن اللبس، وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر"[4].

---

(1) سورة الحجر ٩/١٥ .

(2) المدارس النحوية ١٨ .

(3) انظر : الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ١٥ ، ٢٢ حيث أورد المؤلف كثيراً من الأمثلة توضح موقف الكوفيين من السماع .

(4) همع الهوامع ١٧٢/١ .

أما عن القراءات القرآنية، فقد حدد ابن الجزري شروط القراءة الصحيحة، فقال: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة، التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أو عن العشرة، أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم"[1].

أما عن الاحتجاج بها، فقد ذكر السيوطي أن كل "ما ورد أنه قريء به جازِ الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً"[2]. كما يقول البغدادي: "فكلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[3].

وفي الصفحات التالية، ستورد الدراسة نماذج لاحتجاج الفارسي بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية تبين منهجه في الاحتجاج.

أمثلة لاستشهاده بالقرآن الكريم في توجيهاته النحوية والصرفية:

---

[1] النشر ١/٩ ، وانظر : البرهان ١/٣٣٠ ، ٣٣١ والأحرف السبعة ٣١٨.

[2] الاقتراح ٥١ .

[3] خزانة الأدب ١/٢٣ .

أكثر الفارسي في توجيهاته بالاستشهاد بالآيات القرآنية، فلا نكاد نجد توجيها يخلو من ذكره لآية قرآنية أو عدة آيات وذلك لتقوية معنى، أو تقوية وجه إعرابي، أو تقوية بنية صرفية، أو مؤيداً لوجه ما، أو معارضاً لآخر، أو شارحاً أو معللاً، أو مستطرداً فيأخذ في الشرح والتفسير، والإعراب، حتى يخرج عن الموضوع أحياناً، وهو في كل ذلك قد يذكر الاستشهاد بالآيات القرآنية وحدها، وقد يعقبها الاستشهاد بأقوال العرب من شعر ونثر، وفيما يلي نذكر أمثلة لاستشهاده بالقرآن الكريم.

**أ - شواهد القرآن الكريم:**

ومن الاحتجاج بما ورد في القرآن الكريم لتوجيه بنية صرفية، وتقويتها وذلك عند توجيهه للقراءات في قوله تعالى:﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾[1].

"قال: قرأ عاصم وحده ﴿فَمَكَثَ﴾ بفتح الكاف، وقرأ الباقون ﴿فَمَكُثَ﴾ بضم الكاف"[2].

فعند توجيهه لقراءة الفتح، ذكر من القرآن بنية أخرى، وهي بنية اسم الفاعل، ليستدل على هذه البينة، قال: "ومما يقوي ﴿مَكَثَ﴾ بالفتح قوله: ﴿قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ﴾[3]، وفيه: ﴿مَاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾[4] فماكثين: يدل على مَكَثَ، ألا

---

[1] سورة النمل ٢٢/٢٧ .

[2] الحجة ٣٨١/٥ والسبعة ٤٨٠ ، وانظر : معاني القراء ١٥٥/٢ وحجة ابن خالويه ٢٧٠ ، وحجة أبي زرعة ٥٢٥ والكشف ١٥٥/٢ والتيسير ١٢٨ والنشر ٢٧٧/٢ والإتحاف ٣٣٥ .

[3] سورة الزخرف ٧٧/٤٣ .

[4] سورة الكهف ٣/١٨ .

ترى أنك لا تكاد تجد فاعلاً من فَعُل، إنما يكون مكان الفاعل فيه: فعيل نحو: ظريفٍ وشريفٍ وكريمٍ"[1]. وذلك يعني، أنه إذا كان (مَكُث)[2] هي الأقوى ، فسيأتي فيها اسم الفاعل، على (مَكِيث)[3] وليس ماكث، كما ورد في القرآن.

كما وجه ما جاء من اختلاف القراءات السبعة بين الإفراد والجمع[4] بورود كل من البنيتين في القرآن قوله تعالى:﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾[5].

"فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة ﴿على بَيِّنةٍ﴾ واحدة، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم والكسائي: ﴿ بَيِّناتٍ ﴾ جماعة.

حفص عن عاصم ﴿بَيِّنَةٍ﴾ واحدةً، المفضل عن عاصمٍ ﴿على بَيِّنَاتٍ﴾ جماعة "[6].

فوجه الإفراد، بأنه قد ورد في القرآن في غير موضع على﴿بَيِّنَةٍ﴾[1] على صيغة الإفراد:"(قال أبو على) وجه الإفراد: أن يجعل ما في الكتاب أو ما

---

[1] الحجة ٣٨١/٥ ، وانظر : إعراب النحاس ٦٢٠ والإملاء ٤١٦ و تفسير القرطبي ١٨٠/١٣ والكشاف١٤٢/٣ .

[2] ورد في لسان العرب تعليقاً على القراءتين: "قال أبو منصور : اللغة العالية مكُث ، وهو نادر ، ومكَث جائزة، وهو القياس" لسان العرب (مكث) ١٩١/٢ .

[3] ذكر ابن منظور أنه يقال: "رجل مكيث: ماكث. والمكيث أيضاً : المقيم الثابت" لسان العرب (مكث) ١٩١/٢ .

[4] يراجع ١٤ في وجوه اختلاف القراءات، و ٢٩٥ ، ٢٩٨ من التوجيه الصرفي في هذا البحث .

[5] فاطر ٣٥/ ٤٠ .

[6] الحجة ٢٩/٦ ، والسبعة ٥٣٥ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٢٩٦ وإعراب النحاس ٧٠٩ والكشف ٢١١/٢ والتيسير ١٤٠ والنشر ٣٥٢/٢ والإتحاف ٣٩٤/٢ ومعجم القراءات ١٥٤/٤ .

يأتي به النبي صلى الله عليه وسلم (بَيِّنةٍ) على لفظ الإفراد، وإن كانت عدة أشياء، كما قال: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾[2] و ﴿قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[3]. فأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿جاءوا بالبيناتِ والزُّبُرِ﴾ فإنما هو على قوله: ﴿فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾[4]، فلأنَّ مع كل واحد من الأنبياء بينة، فإذا جُمِعوا، جُمِعَت البينةُ لجمعهم "[5].

وعند ورود بنيتين مختلفتين في القراءات السبعة، إحداهما مجردة ﴿فَعَل﴾ والأخرى مزيدة ﴿افْتَعَل﴾، وقد تعدتا إلى المفعول بنفس حرف الجر، وذلك في قراءات قوله تعالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾[6].

فقد قرأ "حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿لا يسَّمَّعونَ﴾ مشددة، وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿لا يسْمَعُونَ﴾ خفيفة"[7].

---

[1] وردت كلمة "بينة" على صيغة الإفراد في القرآن الكريم أربع عشرة مرة : البقرة ٢/٢١١ ، الأنعام ٥٧/٦ ، الأعراف ٧ /٧٣ ، ٨٥ ، ، ١٥٧ ، الأنفال ٤٢/٨ ، هود ١١ /١٧ ، ٢٨ ، ٦٣ ، ٨٨ ، طه ٢٠ /١٣٣ ، العنكبوت ٢٩ /٣٥ ، فاطر ٤٠/٣٥ ، محمد ١٤/٤٧.

[2] سورة هود ١١/ ٢٨-٨٨ .

[3] سورة الأعراف ٧٣/٧-٨٥ .

[4] سورة آل عمران ١٨٤/٣ .

[5] الحجة ٣٠/٦ .

[6] سورة الصافات ٨/٣٧ .

[7] الحجة ٥٢/٦ والسبعة ٥٤٧ ، وانظر : معاني الفراء ٣٨٢/٢ وحجة ابن خالويه ٣٠١ وإعراب النحاس ٧٢٧ والكشف ٢٢١/٢ والتيسير ١٤٣ والإملاء ٤٤٨ والنشر ٣٥٦/٢ والإتحاف ٤٠٨/٢ ومعجم القراءات ١٩٥/٤ .

فذكر الفارسي أمثلة من القرآن الكريم ورد فيها بنية واحدة للفعل، تعدت مرة باللام ومرة بإلى، قال: "ويقال: سمِعتُ الشَّيء، واستَمَعْتُه[1] كما تقول: حفَرتُه واحتفَرتُه، وشويتُه واشتَويتُه. وقد قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْآنُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾[2] وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[3] فتعدى الفعل مرة بإلى، ومرة باللام، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[4] و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾[5] وقال: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾[6] وقال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [7] فتعدى الفعل مرة بإلى، ومرة باللام، ولا فصل بين فَعَلْتَ وافْتَعَلْتَ في ذلك؛ لاتفاقهما في التعدي"[8].

ومن أمثلة الاستشهاد بالقرآن في توجيهاته النحوية توجيهه لاختلاف القراءات السبعة بين الفعل المبنيّ للمعلوم، والمبني للمجهول، قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَانَآئِ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾[9].

---

[1] قال الفراء "وقوله : لا يَسَّمَّعون قرأها أصحاب عبد الله بالتشديد على معنى يتسمعون ، وقرأها الناس (يسمعون) وكذلك قرأها ابن عباس ، وقال : هم (يتسمَّعُون ولا يَسْمَعُون) " معاني الفراء ٣٨٢/٢ .

[2] سورة الأعراف ٢٠٤/٧ .

[3] سورة الأنعام ٢٥/٦ .

[4] سورة الأنعام ٨٧/٦ .

[5] سورة الأعراف ٤٣/٧ .

[6] سورة النحل ٦٨/١٦ .

[7] سورة الزلزلة ٥/٩٩ .

[8] الحجة ٥٢/٦ ، ٥٣ .

[9] سورة طه ١٣٠/٢٠ .

"فقرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي:﴿لعلك تُرضَى﴾ مضمومة التاء. وقرأ الباقون، وهبيرة عن حفص عن عاصم وعمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿تَرْضَى﴾ بفتح التاء.

أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿تُرْضَى﴾ مضمومة التاء، والمعروف عن حفص عن عاصم بالفتح"[1].

فوجه كلتا القراءتين بما جاء في القرآن الكريم، فقال: "حجة من فتح التاء قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[2] وحجة من قال: ﴿تُرْضَى﴾ أنه قد جاء في صفة بعض الأنبياء: ﴿وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا﴾[3]"[4]. فاستدل على الفعل المبنى للمعلوم ﴿تَرْضَى﴾ بفعل مماثل ورد في سياق قرآني آخر، وعلى المبني للمجهول بوروده في صيغة تدل عليه وهي اسم المفعول، والصيغتان في الغالب تؤديان نفس المعنى[5].

---

[1] الحجة ٢٥٢/٥ ، ٢٥٣ والسبعة ٤٢٥ ، وانظر : معاني الفراء ١٩٦/٢ وحجة ابن خالويه ٢٤٨ وحجة أبي زرعة ٤٦٤ والكشف ١٠٧/٢ والتيسير ١١٧ والإملاء ٣٧٦ والنشر ٣٢٢/٢ والإتحاف ٢٥٩/٢ ومعجم القراءات ٢٤٣/٣ .

[2] سورة الضحى ٥/٩٣ .

[3] سورة مريم ٥٥/١٩ .

[4] الحجة ٢٥٣/٥ ، وانظر : تفسير الطبري ١٦٨/١٦ وتفسير القرطبي ٢٦١/١١ والكشاف ٥٥٩/٢ .

[5] يقول الفراء : "وقوله: (لعلك تَرضى) و (تُرضى) ومعناهما واحد لأنك إذا رضِيت ، فقد أرضيت" معاني الفراء ١٩٦/٢ .

قد تختلف صيغتا الفعل في القراءات السبعة، فمرة يأتي الفعل مسنداً إلى الفاعل ومرة مبنياً للمجهول، مسنداً للمفعول. ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[1].

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله عز وجل: ﴿كذلكَ يُوحَى إليكَ﴾ فقرأ ابن كثير وحده: ﴿كذلكَ يُوحَى إليكَ﴾ مفتوحة الحاء. وقرأ الباقون: ﴿كذلكَ يُوحِي إليكَ﴾ بكسر الحاء[2].

فاعتمد في توجيه قراءة الفعل المبني للمجهول على ما ورد في القرآن الكريم من هذا الفعل مبنياً للمجهول، فقال: "ومما يقوى بناء الفعل للمفعول به: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾[3] وقوله: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ﴾[4] وفي أخرى: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾[5]"[6]. ففي قراءة المبني للمعلوم ﴿أُوحِي﴾، الفاعل هو لفظ الجلالة (اللهُ) التي جاءت مرفوعة بعدها، أما إذا ورد مبنياً للمجهول، فقد يجوز "أن يكون أوحِي إليك السورة"[7]، فاختلفت جهتا الإسناد، ويرى الفارسي أنه على هذه القراءة، يكون (اللهُ العَزِيزُ الحَكِيمُ)

---

[1] الشورى ٤٢ /٣ .

[2] الحجة ٢٦/٦ والسبعة ٥٨ ، وانظر : معاني الفراء ٢١/٣ وحجة ابن خالويه ٣١٨ وإعراب النحاس ٧٩٤ والكشف ٢٥٠/٢ وحجة أبي زرعة ٦٣٩ التيسير ١٤٩ والإملاء٤٦٦ والنشر ٣٦٧/٢ والإتحاف ٤٤٨/٢ ومعجم القراءات ٣٢٣/٤ ، ٣٢٤ .

[3] سورة الزمر ٦٥/٣٩ .

[4] سورة هود ٣٦/١١ .

[5] سورة المؤمنون ٢٧/٢٣ .

[6] الحجة ١٢٧/٦ .

[7] الحجة ١٢٦/٦ .

مبنياً للفاعل، واستشهد لمثل هذه القراءة أيضاً من القرآن، فقال أن ذلك: "كقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾[1] ثم قال: ﴿رِجَالٌ﴾[2]. كأنه يقال: من يسبح ؟ فقال يسبح رجالُ"[3].

ب. الاستشهاد بالقراءات السبعة:

يستشهد الفارسي في توجيهاته بالقراءات السبعة، وذلك لتقوية بعضها بعضاً، والوصول في الغالب إلى أنها تؤدي نفس معنى القراءة الأخرى، التي يستدل عليها، ومن أمثلة استشهاده بالقراءات السبعة في توجيهاته الصرفية:

ما ذكره عند ورود كل من البنيتين لفعلين أحدهما مجرد، والآخر مزيد، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[5].

فقد ذكر الفارسي أنه قد "قرأ ابن كثير وحده: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بينكمُ المَوتَ﴾ خفيفاً، والباقون يشددون.

وقرأ نافع والكسائي ﴿فقدَّرْنَا فنِعم القادرُون﴾ مشددة، وقرأ الباقون: ﴿فقدَرْنَا﴾ مخففة"[1].

---

(1) سورة النور ٢٤/٣٦ .

(2) سورة النور ٢٤/٣٧ .

(3) الحجة ٦/١٢٧ ، كما استشهد الفراء بنفس هذه الآية في توجيه القراءة للمبني للمعلوم ، معاني الفراء ٣/٢٢ ، وانظر : تفسير القرطبي ١٦/٣ والكشاف ٣/٤٥٩ .

(4) سورة الواقعة ٥٦/٦٠ .

(5) سورة المرسلات ٧٧/٢٣ .

في خلال التوجيه ذكر الفارسي أن البنيتين، وإن اختلفتا، فإنهما يؤديان نفس المعنى، فقال: " وقراءة ابن كثير: ﴿قَدَرْنَا بَيْنَكُمُ المَوْتَ﴾ مخفّفاً في معنى﴿قَدَّرنا﴾.

وقراءة نافع والكسائي: ﴿فقدَّرْنَا فنعْمَ القادرُونَ﴾ بمعنى: ﴿قَدَرْنَا﴾ الخفيفة، وعليه جاء ﴿القادرون﴾، ومن قرأ: ﴿قدَرْنَا﴾ مخفَّفاً، كان في معنى التشديد "[٢].

فقد ذكر أن القراءتين معناهما واحد، وبذلك كل قراءة تكون تقويةً للأخرى.

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات السبعة في توجيهاته النحوية، فهو قد يستشهد بقراءة من السبعة لتقوية وجه إعرابي مثل حكم المعطوف على جواب الشرط المقرون بالفاء ، وذلك ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[٣].

"فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿ونُكَفِّرُ﴾ بالنون والرفع، وقرأ نافع، وحمزة، والكسائي ﴿ونُكَفِّرْ﴾ بالنون، وجزم الراء"[٤].

---

[١] الحجة ٥/ ٤٨ والسبعة ٦٢٣ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٣٤١ والكشف ٣٠٥/٢ والتيسير ١٦٠ والنشر ٣٨٣/٢ والإتحاف ٥١٦/٢ ومعجم القراءات القرآنية ٤٧/٥ .

[٢] الحجة ٥٠/٥ .

[٣] سورة البقرة ٢٧١/٢ .

[٤] الحجة ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ والسبعة ١٩١ ، وانظر : حجة ابن خالويه ١٠٢ وإعراب النحاس ١٨٢ والكشف ٣١٦/١ ، ٣١٧ والتيسير ٦٣ والإملاء ١٠٧ والنشر ٢٣٦/٢ والإتحاف ٤٥٦/١ .

فقال الفارسي في توجيه القراءة بالجزم: "وأما من جزم فقال: ﴿ونُكَفِّرْ عنْكُم﴾ فإنه حمل الكلام على موضع قوله: ﴿فهُو خَيرٌ لَكُم﴾؛ لأن قوله ﴿فهُوَ خَيرٌ لكم﴾ في موضع جزم"[1]، وذلك لأنها جواب شرط لقوله عز وجل: ﴿وإن تُخْفوها وتُؤْتُوهَا الفُقراءَ﴾ ثم استشهد الفارسي للحمل على الموضع بقراءة من القراءات السبعة، فقال: " ومثل هذا في الحمل على الموضع أن سيبويه[2] زعم أن بعض القراء قرأ[3]: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾[4]، لأن قوله ﴿فلا هاديَ له﴾ في أنه موضع جزم، مثل قوله: ﴿فهو خيرٌ لكم ﴾"[5].

وقد وجه الفارسي القراءتين بالرفع والجزم، ولم يرجح إحداهما، وقد ذكر ابن مالك في التسهيل أن المعطوف على جواب الشرط المقرون بالفاء، فالوجه رفعه[6].

---

[1] الحجة ٢/٤٠٠ .

[2] يقول سيبويه: " وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ (من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون) ؛ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام " الكتاب ٣/٩٠ .

[3] توهم عبارة الفارسي أن هذه القراءة التي أوردها ، وهي قراءة الجزم مجهولة بالنسبة إليه ، وأنها ليست من السبعة، ولكن الواقع أنها من القراءات السبعة ، والتي أوردها الفارسي نفسه في موضعها من الحجة.

[4] سورة الأعراف ١٨٦/٧ ، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو في رواية ابن مصرف والأعمش وخلف وهبيرة عن حفص عن عاصم السبعة ٢٩٩ والحجة ١٠٩/٤ ومعاني القرآن للأخفش ٦٣/١ وإملاء ما من به الرحمن ٢٥٩ النشر ٢٣٦/٢ ومعجم القراءات القرآنية ٢٤٢/٢ .

[5] الحجة ٢/٤٠٠ ، ٤٠١ .

[6] انظر : شرح التسهيل ٤٧/٤ .

ج - الاستشهاد بالقراءات الشاذة:

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات الشاذة في التوجيه الصرفي، ما ذكره عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾[1].

فقد قرأها "ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿يَصَّالَحَا﴾ بفتح الياء، والتشديد.

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿أَن يُصْلِحَا﴾ بضم الياء، والتخفيف "[2].

فقال الفارسي في توجيه القراءة الأولى: "أن الأعرفَ في استعمال هذا النحو: تَصَّالحَا. ويبين ذلك أن سيبويه[3] زعم أنَّ هارون حدَّثهم أنَّ بعضهم قرأ: ﴿فلا جُنَاحَ عليهما أَنْ يَصَّلِحَا بينهما صُلْحاً﴾[4]، فَيَصَّلِحَا: يَفْتَعِلا، وافْتَعَلَ وتفاعلَ بمعنى، ولذلك صحَّتِ الواوُ في: اجْتَوروا، واعْتَوَنُوا، واعْتَوَرُوا، لمَّا كان بمعنى: تجَاوَرُوا وتعاوَنُوا، وتَعَاوَرُوا، فهذه حجة لمن قرأ ﴿أن يَصَّالحَا﴾، وكذلك زعموا في حرف عبد الله: ﴿فلا جُنَاحَ عليهما أَنْ اصَّالَحا﴾[5]"[6].

---

[1] سورة النساء ٤/١٢٨.

[2] الحجة ٣/١٨٣ والسبعة ٢٣٨ وانظر: حجة ابن خالويه ١٢٦ وإعراب النحاس ٢٦٦ والتيسير ١٢٨ والإملاء ١٧٦ والنشر ٢/٢٥٢ والإتحاف ١/٥٢١ ومعجم القراءات ١/٥٤٣.

[3] الكتاب ٤/٤٦٧.

[4] هي قراءة عاصم الجحدري وعثمان البتي، انظر: الإملاء ١١٤ وإعراب القراءات الشواذ ١/٤١١ ومعجم القراءات ١/٥٤٤.

[5] هي قراءة الأعمش وابن مسعود، انظر: معجم القراءات ١/٥٤٤.

[6] الحجة ٣/١٨٣.

فقد أورد الفارسي قراءة شاذة لتقوية بنية صرفية للفعل.

ومن أمثلة استشهادات أبي علي بالقراءات الشاذة في تقوية بنية صرفية للاسم، ما ذكره عند توجيهه الصرفي، لقراءات قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[1].

فقال: " قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ﴿خُشْبٌ﴾ خفيفة .

وروي عن أبي عمرو مثقلة[2].

"وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿خُشُبٌ﴾ مثقلةً، والمفضل عن عاصم: ﴿خُشْبٌ﴾ خفيفة"[3].

فوجه الفارسي قراءة التخفيف ﴿خُشْبٌ﴾ واحتج لها بقراءة من القراءات الشاذة، فقال: "من خفف فقال: ﴿خُشْبٌ﴾ جعله مثل: بَدَنَة وبُدْن، وقال: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم﴾[4]، ومثل ذلك في المذكر: أَسَدُ وأُسْد، ووَثَنُ ووثْنٌ.وزعم سيبويه[5] أنه قراءة، يعني قوله: ﴿إِن تَدْعُون من دونِه إلا أُثْنَاً ﴾[6]"[7].

---

[1] سورة المنافقون ٤/٦٣ .

[2] الحجة ٢٩١/٦ والسبعة ٦٣٦ والنشر ٢١٦/٢ والإتحاف ٥٣٩/٢ .

[3] الحجة ٢٩٢/٦ والسبعة ٦٣٦ ، وانظر:حجة ابن خالويه ٣٤٦ وإعراب النحاس ٩٧٢ ، ٩٧٣والكشف ٣٢٢/٢ والتيسير ١٦٤ والإملاء٥٠٦ والنشر ٢١٦/٢ والإتحاف ٤١٦ ومعجم القراءات القرآنية ١٢٧/٥

[4] سورة الحج ٣٦/٢٢ .

[5] الكتاب ٥٧١/٣ .

[6] سورة النساء ١١٧/٤ ، وهى قراءة عطاء بن أبي رباح ، انظر : معجم القراءات القرآنية ٥٤٠/١.

[7] الحجة ٢٩٢/٦ وانظر : عنقود الزواهر في الصرف ٤١٣ .

وقد يتعرض لمناقشة قراءة من القراءات الشاذة عند توجيهاته الصرفية للقراءات السبعة، ويذكر رأيه فيها، وذلك كمثل ما ذكره عند توجيه لقراءات قوله تعالى:﴿قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾[1].

"فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص ونافع ﴿ ولا أَدْرَاكم به ﴾ بفتح الراء والألف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿ولا أدرَيِكم به﴾ بكسر الراء وبألف "[2].

فقال: " فأما الهمز في ﴿أدْرَأَكُمْ﴾[3] على ما يروى عن الحسن، فلا وجه له، لأن الدرء الدفع، على ما جاء في قوله سبحانه:﴿فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾[4] وقوله: ﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[5]، وما روي عن قوله صلى الله عليه وسلم[6] [ادْرَؤُوا الحدود بالشُبُهات][7] فهو يرى أن القراءة لا وجه لها.

---

[1] سورة يونس ١٠/١٦ .

[2] الحجة ٤/٢٥٩ والسبعة ٣٢٤ ، وانظر : حجة ابن خالويه ١٨٠ وإعراب النحاس ٤٠٥ والتيسير٩٢، والسبعة ٣٢٤ والإملاء ٢٨١ والإتحاف ٢/١٠٥ .

[3] وهي قراءة الحسن ، انظر : إعراب القراءات الشواذ ١/٦٤٠ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٣٤٠ .

[4] سورة آل عمران ٣/٦٨ .

[5] سورة البقرة ٢/٧٢ .

[6] أخرجه الترمذي في الحدود ١٤٢٤ ، عن عائشة بلفظ "ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم .. إلى آخر الحديث .

[7] الحجة ٤/٢٦٢ .

وقد يستشهد بقراءة من القراءات الشاذة لتقوية وجه إعرابي، وذلك مثل ما ذكره عند توجيه قراءات قوله تعالى:﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[1].

"قرأ عاصم:﴿وامرأَتُه حمَّالةَ الحَطَبِ﴾ نصباً،وقرأ الباقون:﴿حمَّالةُ الحَطَبِ﴾رفعاً[2]"

فذكر توجيه قراءة الرفع، فقال: "فأما قوله: ﴿وامرَأَتُه حمَّالةُ الحطب﴾ فمن رفع ﴿حمَّالة﴾ جعله وصفاً[3]، لقوله: ﴿وامْرَأَتُه﴾، ويدل على أن الفعل قد فعل[4] كقولك: مررت بزيدٍ ضارب عمرو أمس، فهذا لا يكون إلا معرفة، ولا يقدر فيه انفصال، كما يقدر في هذا النحو إذا لم يكن الفعل واقعاً"[5].

ثم ذكر تقوية قراءة الرفع بقراءة من القراءات الشاذة فقال: "وزعموا أن في حرف ابن مسعود: ﴿وامْرأَتُه حمالةٌ للحَطَبِ﴾[6] بالرفع، وفي حرف

---

[1] سورة المسد ١١١/٤ .

[2] الحجة ٤٥١/٦ والسبعة ٧٠٠ ، وانظر : معاني الفراء ٢٩٨/٣ وحجة ابن خالويه ٣٧٧ وإعراب النحاس والكشف ٣٩٠/٢ ، ١١٣٢ والتيسير ١٧٦ والإملاء٥٦١ والنشر ٤٠٤/٢ والإتحاف ٦٣٦/٢ ومعجم القراءات ٥٠٧/٥ .

[3] ذكر النحاس هذا الرأي ، والآخر أنه خبر الابتداء ، انظر : إعراب القرآن للنحاس ١١٣٢ .

[4] يذكر ابن عطية أن حمالة يمكن أن تكون "معرفة يراد بها الماضي" أو "نكرة يراد بها الاستقبال" المحرر الوجيز ٥٣٥/٥ .

[5] الحجة ٤٥١/٦ ، ٤٥٢ .

[6] قراءة لابن مسعود ، انظر : المحتسب ٤٤٥/٢ والكشاف ٢٩٧/٤ والمحرر الوجيز ٥٣٥/٥ ومعجم القراءات ٥٠٧/٥) .

أبـي: ﴿ومُرَيّـتُه حَمّالـةٌ للحَطَـبِ﴾[1]، والحرفـان يـدلان علـى الرفـع فـي ﴿حَمّالة﴾"[2].

كذلك من أمثلة الاستشهاد على الأوجه الإعرابية ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾[3].

فقد اختلفوا في ضم الراء وفتحها من قوله تعالى: ﴿ولا يأمُرَكُمَ﴾ فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي ﴿ولا يأمرُكم ﴾ رفعاً.

وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفاً، وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة: ﴿ولا يأمرَكم﴾ نصباً"[4].

فقال الفارسي في توجيه قراءة الرفع: " ومما يقوي الرفع[5] أنه في حرف ابن مسعود زعموا: ﴿ولَنْ يَأْمرَكُم﴾[6] فهذا يدل على الانقطاع من الأول "[7].

---

(1) قراءة لابن مسعود، انظر: المحتسب ٤٤٥/٢ والمحرر الوجيز ٥٣٥/٥ ومعجم القراءات القرآنية ٥٠٦/٥

(2) الحجة ٤٥٢/٦ .

(3) سورة آل عمران ٨٠/٣ .

(4) الحجة ٥٧/٣ والسبعة ٢١٣ ، وانظر : معاني الأخفش ٢٠٨/١ وحجة ابن خالويه ١١١ وإعراب النحاس ٢١٠ والكشف عن وجوه القراءات ٣٥٠/١ ، ٣٥١ وإعراب القراءات الشواذ ٣٣٢/١ والتيسير ٦٧ والإملاء ١٢٩ والنشر ٢١٢/٢ والإتحاف ٤٨٣/١ .

(5) ذكر الزمخشري في الكشاف نفس رأي الفارسي ، فقال : "والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر ، وتنصرها قراءة عبد الله (ولن يأمرَكم) " الكشاف ٤٤٠/١ .

(6) قراءة ابن مسعود ، معجم القراءات ٤٢٣/١ .

(7) الحجة ٥٨/٣ .

قد يستشهد بها للاستدلال على تقوية معنى مثل استشهاده على تقوية معنى الخبر على الاستفهام. وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى:﴿مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ﴾[1].

فقد قرأ "أبو عمرو وحده: ﴿آلسِّحر﴾ ممدودة الألف.

وكلهم قرأها بغير مد، على لفظ الخبر"[2].

فقد ذكر في توجيهه للقراءة على لفظ الخبر، قراءة أخرى شاذة لتقوية هذا الوجه فقال: "ومن قال: ﴿ما جِئْتُم به السِّحرُ﴾ كان ﴿ما﴾ في قوله:﴿ما جِئتُم﴾ موصولاً، ﴿وجئتُم به﴾ الصلة، والهاء المجرورة عائدة على الموصول، وخبر المبتدأ الذي هو الموصول﴿السِّحر﴾[3]، ومما يقوي هذا الوجه ما زعموا أنه في حروف عبد الله ﴿ما جئتُم به سِحْرٌ﴾[4]"[5].

---

[1] سورة يونس ١٠/٨١ .

[2] الحجة ٤/٢٩٠ والسبعة ٣٢٨ ومعاني الأخفش ١/٣٤٦ وحجة ابن خالويه ١٨٣ والكشف ١/٥٢١ والتيسير ٩٤ والإملاء ٢٨٦، ٢٨٧ والنشر ١/٣٧٨ والإتحاف ٢/١١٨ ومعجم القراءات ٢/٣٦٣ .

[3] ذكر النحاس بها آخر غير هذا الوجه المشهور الذي ذكره الفارسي لإعراب (ما جئتم به السحر) فذكر أنه يمكن أن "يكون (ما) في موضع رفع بالابتداء، والخبر (جئتم به) والتقدير : أي شيء جئتم به ، على التوبيخ والتقصير لما جاءوا به ، (السحر) على إضمار مبتدأ ، والتقدير هو السحر" إعراب القرآن للنحاس ٤١٣ .

[4] قراءة المطوعي وعبد الله ابن مسعود والأعمش وأبي ومعاني الفراء ١/٤٧٥ والكشف ١/٥٢١ وإعراب النحاس ٤١٣ وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٥٠ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٣٦٤ . وعلق العكبري على هذه القراءة قائلاً : "وهو مصدر فتعريفه وتنكيره متقاربان" إعراب القراءات الشواذ ١/٦٥١ ، إلا أن النحاس ذكر أن "دخول الألف واللام في هذا أكثر في كلام العرب" إعراب القرآن للنحاس ٤١٣ ، وانظر : معاني الفراء ١/٤٧٥ .

[5] الحجة ٤/٢٩٢ .

وقد يستشهد من القراءات الشاذة على تقوية معنى الاستفهام في توجيهه لإحدى القراءات السبعة. ومن ذلك استشهاده على تقوية معنى الاستفهام في قوله تعالى ﴿أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[1].

فقد ذكر أن كلهم " قرأ: ﴿أإنَّك لأنتَ يُوسُف﴾ بالاستفهام غير ابن كثير، فإنه قرأ: ﴿إنك لأنتَ يوسُف﴾ على الخبر"[2].

ففي توجيهه للقراءة الأولى التي على الاستفهام قال: "يدل على الاستفهام قوله: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾[3] فإنما أجابهم عما استفهموا عنه، وزعموا أنه في حرف أبيّ: ﴿أو أنتَ يوسف﴾ [4]، فهذا يقوي الاستفهام "[5].

**استشهاده بأكثر من قراءة شاذة في التوجيه:**

قد يستدل الفارسي بأكثر من قراءة على المحذوف من القراءات السبعة، وذلك مثل إيراده لقراءتين شاذتين لتقوية وجه إعرابي في توجيهه:

وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾[6].

---

(1) سورة يوسف ١٢/٩٠ .

(2) الحجة ٤/٤٤٧ والسبعة ٣٥١ ، وانظر: حجة ابن خالويه ١٩٨ والكشف ٢/١٤ والتيسير ٩٩ والنشر ١/٣٧٢ والإتحاف ٢/١٥٣ ومعجم القراءات ٢/٤٦٦ .

(3) سورة يوسف ١٢/٩٠ .

(4) قراءة أبي والكشاف ٢/٣٤١ والمحتسب ٢/٢١ ومعجم القراءات ٢/٤٦٦ .

والقراءة هي : (أئنك أو أنت يوسف) ، وقد ذكر ابن جني أنه "ينبغي أن يكون هذا على حذف خبر إن حتى كأنه قال : أئنك لغير يوسف أو أنت يوسف؟" المحتسب ٢/٢١ .

(5) الحجة ٤/٤٤٧ .

(6) سورة البقرة ٢/١١٩ .

"فقرأ نافع وحده: ﴿ولا تَسْأَلْ﴾ مفتوحة التاء مجزومة اللام.

وقرأ الباقون ﴿ولا تُسْأَلُ﴾ مضمومة التاء، مرفوعة اللام "[1].

فوجّه قراءة الرفع وذكر أن الحجة " لمن قرأ:﴿ولا تُسْأَلُ﴾ بالرفع"[2]. وأنه مما يقوي الرفع عنده أن الفعل يمكن "أن يكون منقطعاً من الأول مستأنفاً به، ويقوي هذا الوجه ما روي من أن عبد الله أو أبياً قرأ أحدهما:﴿وما تُسْأَلُ﴾[3]، والآخر، ﴿ولنْ تُسْأَلَ﴾[4] لكل مرة من هاتين القراءتين يؤكد حمله على الاستئناف "[5].

كما أورد في موضع آخر أربع قراءات شاذة في استدلاله على المفعول المحذوف، والذي ورد ظاهراً في بعض القراءات الشاذة. ففي توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾[6].

---

[1] الحجة ٢٠٩/٢ والسبعة ١٦٩ ، وانظر : معاني الأخفش ١٤٦/١ والكشف ٢٦٢/١ والتيسير ٥٨ والإملاء ٦٠ والنشر ٢٢١/٢ والإتحاف ٤١٤/١ ومعجم القراءات .

[2] الحجة ٢١٦/٢ .

[3] قراءة أبي وعبد الله بن مسعود ، معاني الفراء ٧٥/١ ، وحجة ابن خالويه ٨٧ ، والكشف ٢٦٢/١، والتيسير ٧٦ ، الكشاف ٣٠٨/١ وإعراب القراءات الشواذ ٢٠١/١ ومختصر في شواذ القراءات٩، معجم القراءات ٢٥١/١ .

[4] قراءة ابن مسعود انظر : معاني القرآن ٧٥/١ وإعراب القراءات الشواذ ٢٠١/١ ومختصر في شواذ القراءات ومعجم القراءات ٢٥٢/١ .

[5] الحجة ٢١٦/٢ .

[6] سورة البقرة ١٠٦/٢ .

فقد قرأها " ابن كثير وأبو عمرو ﴿نَنسَأْهَا﴾[1] بفتح النون الأولى مع الهمز، وقرأ الباقون: ﴿نُنْسِهَا﴾ بضم النون الأولى، وترك الهمز"[2].

فعند توجيه الفارسي لقراءة قوله تعالى:﴿نُنْسِها﴾، قال: "فالمفعول المراد المحذوف في قراءة من قرأ ﴿أو نُنسِها﴾ مظهر في قراءة من قرأ ﴿نُنْسِكَها﴾[3]، ويؤكد ذلك ويبينه قراءة من قرأ ﴿أو تُنْسَها﴾[4]"[5]. فالمفعول به المقدر في القراءة الأولى، ﴿نُنْسِها﴾، قد عرف أنه هو النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه هو المخاطب في القراءتين ﴿نُنْسِكَها﴾، و﴿تُنْسَها﴾.

كما أورد قراءتين أخريين تؤكدان معنى القراءتين السابقتين، فقال: "ويؤكد ذلك أيضاً، ما روي من قراءة ابن مسعود: ﴿ما نُنْسِكَ من آيةٍ أو نَنْسَخْهَا﴾[6]، وبقراءة ابن مسعود، قرأ الأعمش، وروى عبد الله بن كثير عن مجاهدِ، قال: قراءة أبي[7]: ﴿ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو نُنْسِك﴾"[8].

---

[1] "نسخ الآية : إزالتها بإبدال أخرى مكانها" الكشاف ١/٣٠٣ .
"إنساؤها : أن يذهب بحفظها عن القلوب" الكشاف ١/٣٠٣ .
"نسؤها: تأخيرها وإذهابها لا إلى بدل" الكشاف ١/٣٠٣ .

[2] الحجة ٢/١٨٦ والسبعة ١٦٨ ، وانظر: معاني الأخفش ١/٢٤٣ وإعراب النحاس ١٣٧ والكشف ١/٢٥٧ ، ٢٥٩ والتيسير٥٧ وإعراب القراءات الشواذ ١/١٩٦ والإملاء ٥٧ والنشر ٢/٢١٩ والإتحاف ١/٤١١ ومعجم القراءات ١/٢٤٣ .

[3] قراءة سالم مولى أبي حذيفة ، وأبي حذيفة، انظر : معاني الفراء /٦٤ والكشاف ١/٨٧ ومعجم القراءات ١/٢٤٤ .

[4] قراءة سعيد بن المسيب والضحاك ، انظر : الكشاف ١/٨٧ والمحتسب ١/١٨٨ ومعجم القراءات١/٢٤٤ .

[5] الحجة ٢/١٩٥ ، وانظر : تفسير الطبري ٢٠/٤٧٨ وتفسير القرطبي٢/٦٧ .

[6] قراءة عبد الله بن مسعود والأعمش ، انظر : معاني الفراء ١/٦٩ والكشف ١/٢٥٩ والكشاف ١/٨٧ المحتسب ١/٨٨ ومعجم القراءات القرآنية ١/٢٤٥.

[7] قراءة أبي فقط (معجم القراءات (١/٢٤٤) .

[8] الحجة ٢/١٩٥.

**ثانياً:الحديث الشريف:**

لا شك أن كلام الرسول (صلى الله عليه وسلم) يعد في المرتبة الثانية بعد كلام المولى عز وجل، من حيث مكانته في التشريع الإسلامي، وترسيخه للأمور العقدية، وتنظيمه للحياة العملية.

والنبي الكريم صلوات الله وسلامه عليه أفصح من نطق بالضاد وقد كان من البدهي أن يحتل نفس هذه المرتبة كمصدر من مصادر الاحتجاج باللغة، إلا أن واقع البحث اللغوي لدى النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين – إلا فئة معدودة – يشهد بغير ذلك، وهو عدم الاعتماد على الحديث الشريف في الاحتجاج اللغوي اعتماداً يتناسب مع مكانته ومنزلته.

وقد صاحب هذا العزوف عن الاستدلال بالحديث صمتٌ أحاطه شيء من الغموض لزمن حتى تكلم فيه علماء الأصول، فتذكر إحدى الدراسات عن ابن الأنباري الذي يعد من أهم من تكلم في الأصول النحوية، بالتنظير والتطبيق: " أنه لم يخرج عن منهج جمهور النحاة في عدم الأخذ بالحديث والاستشهاد به، ولكنه في الوقت نفسه لم يشأ أن ينص على موقفه نصاً بل اكتفى بالتلميح دون التصريح"[1].

ويذكر الدكتور سعيد الأفغاني أن السبب وراء عزوف النحاة – وخاصة المتقدمين منهم – إلى أنه قد " كان العالم من الأوائل يعلم روايات محدودة، وخيرهم من صنف مفردات اللغة في موضوع واحد كالأصمعي

---

[1] ابن الأنباري وجهوده النحوية ٣٢٤ .

مثلاً، ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كل ما صنف السابقون، فكانت أوسع إحاطة، ثم جاءت طبقة بعد طبقة، وألفت المعاجم المحيطة بكل ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف، ونصوص غاب أكثرها عن الأولين فكانوا أوسع علماً"[1]. ثم ذكر أن ذلك ما يفسر استشهاد المتأخرين من النحاة مثل الإمام مالك وابن هشام.

إلا أن الدكتور محمد عيد رفض هذا التحليل الذي ذكره الدكتور الأفغاني، وذكر تحليلاً آخر، وهو أنه "من غير المعقول أن يكون دارسو اللغة في فترة نضج الدراسة - النصف الأخير من القرن الثاني وما بعده - على غير اتصال بحركة التوثيق للحديث التي كانت قد نضجت إلى حد كبير في ذلك الوقت، بل إن هؤلاء العلماء - رحمهم الله - كانوا على معرفة تامة بتلك الجهود ونتائجها بحكم الزمالة العلمية التي كانت تربط بين علوم الدين واللغة"[2]. ويرى الدكتور عيد أن النحاة المتقدمين قد ابتعدوا عن نصوص السنة، وأنهم "صرفوا أنفسهم عنها قصداً للسبب نفسه الذي لم يعتمدوا على القرآن من أجله، وهو (التحرز الديني) إذ وقف الإحساس الشديد بتنزيه السنة مانعاً لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد، وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية"[3].

---

[1] في أصول النحو ٥٠.

[2] الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١١٢، ١١٣.

[3] الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١١٣.

ويعلق الدكتور محمود فجال على هذا الرأي بقوله: " أما التحرز الديني ونظرية التقديس فغير واردة البتة؛ لأننا مأمورون بفهم القرآن والحديث ومعاطاتهما، وأما تعليل المتأخرين من أن سبب انصراف القدامى عن الاحتجاج بالحديث يعود إلى الرواية بالمعنى، واللحن في المتن، فتعليل فيه وجهة نظر إلى حدٍ ما"[1].

ويميل الباحث إلى هذا الرأي، لأن التحرز الديني لم يكن مانعاً لهم من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، كما نجد ذلك في كتاب سيبويه، وأن الهدف من علوم اللغة في الأصل هو خدمة القرآن الكريم، وتفسير مبهمه، ودراسة قراءته، وأن هذا التحرز كان موقفاً خاصاً بالحديث الشريف، وتخوفهم في العصور الأولى من روايته، وأنهم لم يكونوا على علمٍ تام بما ستؤول إليه علوم الحديث ومصطلحه من احتياطٍ يبلغ أحياناً مرحلة التشدد، وقد صرح السيوطي بهذا الموقف في كتابه (الاقتراح)، وذكر أن العزوف عن الاحتجاج بالحديث يرجع لسببين: أولهما: "جواز رواية الحديث بالمعنى، وثانيهما وقوع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث"[2].

وقد ذكر الدكتور فجال ثلاثة اتجاهات رئيسية للنحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف: فمن النحاة من يرى صحة الاحتجاج بالحديث، وذكر منهم الزمخشري، وابن الشجري وابن يعيش والرضي، وابن عقيل، وفاقهم

---

[1] الحديث النبوي في النحو العربي ١٢٥

[2] الاقتراح٥٧، وانظر في شروط رواية الحديث بالمعنى: مقدمة ابن الصلاح ٣٩٤ ، ٣٩٦ والسير الحثيث في الاستشهاد بالحديث٥٠.

وبلغ الذروة ابن مالك[1] ومنهم من رفض الاحتجاج بالحديث النبوي مثل: أبي حيان، وأبي الحسن الضائع، والسيوطي الذي بالغ في الحديث في هذه المسألة[2]، ومنهم من أخذ موقفاً وسطاً، وأبرزهم: أبو إسحاق الشاطبي[3].

والغريب أن السيوطي نفسه الذي يذكر أن سبب العزوف عن الاستشهاد بالحديث هو جواز رواية الحديث بالمعنى، قال عن رواية الشعر: "كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديماً، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا، ومرة هكذا"[4]. وهذا موقف يدعو إلى الدهشة!! فقد أباح للشعر ما لم يبحه للحديث، فلم تؤثر رواية الشعر بالمعنى على الموقف منه في الاستشهاد به، بل والاعتماد عليه تماماً في وضع قواعد اللغة وأحكامها. وقد تعجب ابن حزم ممن أخذ هذا الموقف حيث يقول: "والعجب ممن إن وجد لأعرابي جلف، أو لامرئ القيس، أو الشماخ، أو الحسن البصري لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة، واحتج به، وقطع به على خصمه ولا يستشهد بكلام خالق اللغات، ولا بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم"[5].

---

[1] انظر: الحديث النبوي في النحو العربي ١٠٦ .

[2] انظر: الاقتراح ٥٧ والحديث النبوي في النحو العربي ١١٣ .

[3] انظر: الحديث في النحو العربي ١٢٧ .

[4] الاقتراح ٧٤ .

[5] الإحكام في أصول الأحكام ٣٦/٤ . وانظر : السير الحثيث فى الاستشهاد بالحديث ٩٢ .

أما السبب الآخر، الذي ذكره السيوطي، وهو وقوع اللحن كثيراً، فينطبق عليه أيضاً ما قلناه من أن رواية الحديث كانت تخضع لضوابط ومعايير صارمة، لقبول الرواية من الراوي، عربياً كان أو أعجمياً[1].

ومن كل ما سبق يؤكد عدم بلوغ النحاة المتقدمين بالمجهودات التي صنعها أصحاب مصطلح الحديث، وعلماء الجرح والتعديل، وأنهم لو علموا ذلك لعضوا عليها بالنواجذ.

أما موقف أبي علي الفارسي من الاستشهاد بالحديث الشريف في (الحجة) فهو موقف يشهد له، فهو مختلف عن معاصريه، وعمن سبقوه، وعمن أتوا بعده. فقد استشهد بالحديث الشريف في نيفٍ وسبعين موضعاً من كتابه، منها شواهد في المسائل الشرعية[2]، كما استشهد بها كثيراً في اللغة[3] هذا إلى جانب شواهده النحوية والصرفية والتي سنذكر أمثلة منها.

## أمثلة من الاستشهاد بالحديث الشريف في توجيهاته الصرفية والنحوية:

من أمثلة استشهاد الفارسي بالحديث الشريف في توجيهاته الصرفية ما ذكره عند حديثه على وزن (فَعُول)، وأنه قد يأتي اسماً أو صفة قال: " وأما قولهم: الطَّهور، فلفظه على ضربين: اسم وصفة. فإذا كان اسماً، كان على ضربين: أحدهما: أنه مصدر، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: تَطَهَّرت

---

(1) انظر: الفكر النحوي عند العرب ١٨٨ .

(2) انظر على سبيل المثال : الحجة ٢/٧٠ ، ٣/٢١٦ ، ٤/٤٠٦ .

(3) انظر على سبيل المثال : ٢/٢٥٧ ، ٣/١٩٠ ، ٥/٧٣ ، ٩٢ ، ٢٤٦ .

طَهوراً حسناً، وتوضَّأت وَضُوءاً[1]، فهذا مصدر على فَعُول بفَتح الفاء، ومثله: وَقَدَت النارُ وَقُوداً، في أحرف أخر.

وأما الاسم[2] الذي ليس بمصدر، فمما جاء من قوله: "طَهورُ إناء أحدكم كذا"[3] فالطَّهور اسم لما يطهَّر كالفَطُور، والوَجُور، والسَّعُوط، واللَّدُود"[4].

ثم استطرد، وذكر أيضاً أن فَعُول قد تأتي لصيغة الصفة[5]، فقال: "ومن الصفة قوله جل وعز: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾[6] فوصف بالطَّهور لما كان خلافاً لما ذكر في قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾[7] ومن ذلك قوله: "هو الطَّهُور ماؤُه"[8]. فالطهور هنا صفة، ألا ترى " أنه قد ارتفع به الماء، كما ارتفع الاسم بالصفات المتقدمة "[9].

---

[1] الكتاب ٤٢/٤ .

[2] انظر : الممتع في التصريف ٨٥/١ .

[3] الحديث هو"طَهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات ، أولاهن بالتراب " الحديث في مسلم (كتاب الطهارة) ، باب حكم ولوغ الكلب ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٠/٢والبخاري (الوضوء) ، وأبو داود(كتاب الطهارة)باب الوضوء بسؤر الكلب ١٩/١ النسائي (كتاب الطهارة)باب سؤر الكلب ٤٦/١ ، ٤٧ ، والدارمي( كتاب الصلاة والطهارة) باب في ولوغ الكلب ١٨٨/١ ومسند أحمد ٢٤٥/٢ ، ٨٦/٤ ، ٥٦/٥ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (طَهَر) ٣٣/٤.

[4] الحجة ٣٢٣/٢ .

[5] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٥ .

[6] سورة الإنسان ٢١/٧٦ .

[7] سورة إبراهيم ١٤ /١٦ .

[8] الحديث هو عن ماء البحر (هو الطَّهور ماؤه ، الحلال ميتته) سنن أبي داود كتاب (الطهارة) باب الوضوء بماء البحر ٢١/١ ، النسائي كتاب (الطهارة) باب ماء البحر ٤٤/١ ، الدارمي كتاب (الصلاة والطهارة) باب الوضوء من ماء البحر ١٨٦/١ مسند أحمد ٢٣٧/٢ ، المعجم المفهرس (طهر) ٣٤/٤ .

[9] الحجة ٣٢٤/٢ .

ومن أمثلة ما استشهد فيه بالحديث الشريف في التوجيه الصرفي، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا﴾[1].

فقد "قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية حفص، وابن عامر ﴿من أَزْوَاجِنَا وذُرِّيَاتِنَا﴾ جماعاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (وذُرِّيَّتِنَا) واحدة"[2].

فقال أبو علي: "وقد جمعوا بالألف والتاء، والواو والنون الجموع المكسرة[3]

---

[1] سورة الفرقان ٧٤/٢٥ .

[2] الحجة ٣٥٢/٥ والسبعة ٤٦٧ ، وانظر : معاني الفراء ٢/ ٢٧٤ وحجة ابن خالويه ٢٦٦ ، ٢٦٧ والكشف ١٤٨/٢ والتيسير ١٢٦ والإملاء ٤٠٩ والنشر ٣٣٥/٢ والإتحاف ٣١١/٢ ومعجم القراءات ٤١٨/٣ .

[3] يقول ابن عصفور : "وأما الجموع بالألف والتاء فكل اسم علم المؤنث نحو : هن أو كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث ماعدا "فَعْلى فَعْلان" و "فعلاء أفعل" فكل اسم مصغر لما لا يعقل نحو دريهمات ودنينيرات. ماعدا ذلك لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع" شرح جمل الزجاجي ٨٥/١ كما ذكر حديثاً آخر استشهد به فيما يجمع بالألف والتاء وذكر أن "ذلك موقوف على السماع" فمما جاء من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم "ليس في الخضراوات صدقه" شرح جمل الزجاجي ٨٤/١ ، ذلك لأنه جمع لأفعل فعلاء ، وهو ليس بالقياس .

كقولهم: الجُزُرَات، والطُّرُقات، والكِلاَبَات. وجاء في الحديث[1]: "صَواحِبات يوسف" "[2].

ومن شواهد الفارسي بالحديث الشريف على الأبنية التي تأتي على صورة الإفراد، ويراد بها الكثرة ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [3].

فقد "اختلفوا في قوله تعالى: (وأَحَاطَتْ به خطيئتُه) فقرأ نافع وحده، (خَطِيئَاتُه)، وقرأ الباقون (خَطِيئَتُه) واحدة[4].

فعند توجيهه لقراءة الإفراد قال: "فأما قوله: ﴿وأحَاطَتْ به خَطِيئَتُه﴾ فمضاف إلى مفرد، فكما أفردت السيئة ولم تجمع، وإن كانت في المعنى جمعاً[5]، فكذلك ينبغي أن تفرد الخطيئة، وأنت إذا أفردته لم يمتنع وقوعه على الكثرة، وإن كان مضافاً، ألا ترى أن في التنزيل: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[6] فالإحصاء إنما يقع على الجموع والكثرة. وكذلك ما أثر في الحديث من قوله: "مَنَعَتِ العراقُ دِرهَمَها وقفيزَهَا ومصرُ

---

[1] الحديث في سنن النسائي (كتاب الإمامة)، ابن ماجة (إقامة)، مسند أحمد ٤١٢/٤، معجم ألفاظ الحديث الشريف (صحب) ٢٥٨/٣.

[2] الحجة ٣٥٣/٥.

[3] سورة البقرة ٨١/٢.

[4] الحجة ١١٤/٢ والسبعة ١٦٢، وانظر: حجة ابن خالويه ٨٣ وحجة أبي زرعة ١٠٢ والتيسير ٥٦ والنشر ٢١٨/٢ والإتحاف ٤٠٠/١ ومعجم القراءات القرآنية ٢٢١/١.

[5] وانظر عن الألفاظ المفردة التي يراد بها الجمع في ٢٩٨، ٢٩٩ من البحث.

[6] سورة إبراهيم ٣٤/١٤.

إرْدَبُّها" [1] فهذه أسماء مفردة مضافة، والمراد بها الكثرة، فكذلك الخطيئة"[2].

وعن استشهاده على أنه يجوز استخدام صيغة المصدر للدلالة على اسم المفعول والعكس، يقول: "ومما جاء فيه المقالة يراد به القول، قول كثير:

وإن ابنَ ليلى فاهَ لي بمقالةٍ ولو سِرتُ فيها كنتُ ممن يُنيلها

فالمقالة هنا يراد بها: المقول فيه. ألا ترى أن المعنى، ولو سرت في طلبها، كنت ممن ينيله إياها، فإنما يسأل ويطلب ما تعد به الملوك من صلاتها، وجوائزها لاما تلفظ به. وكان أبو الحسن يقول إن ذلك بمنزلة قوله: "العائدُ في هبته كالعائد في قيئه"[3] أي: العائد في موهوبه.قال: ألا ترى

---

[1] الحديث في صحيح مسلم "كتاب الفتن وأشراط الساعة " باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات صحيح مسلم بشرح النووي ٣١٤/٨ ، وسنن أبي داود كتاب ( الخراج والإمارة والفيء) باب (في إيقاف أرض السواد وأرض العنوة) ١٦٦/٣، ومسند أحمد ٢٦٢/٢، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث (قَفَز) ٤٤٥/٥ .

[2] الحجة ١١٩/٢ ، وانظر : تفسير القرطبي ١٢/٢ و الكشاف ٧٨/١.

[3] الحديث في صحيح مسلم كتاب (الهبات) باب تحريم الرجوع في الصدقة ، صحيح مسلم بشرح النووي ٣٧٦/٥، والبخاري في الهبة ، والبيوع ، وأبو داود كتاب (البيوع ) باب الرجوع في الهبة ٢٩١/٣، والنسائي كتاب (الهبة) باب رجوع الوالد فيما يعطي ولده ٢٢٢/٥ ، مسند أحمد ٢١٧/١ ، ٢٥٠ ، ٢٨٠، ١٨٢/٢ ، ٢٠٨ ، ٤٣٠ ، ٤٩٢ . والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث (وهب) ٣٤٠/٧ .

وقد استشهد أبو علي الفارسي بالحديث في المسائل الحلبيات ذكره في باب القول في أسماء كتاب الله في حديثه عن لفظ (كتاب) الذي هو في الأصل مصدر ويراد به المكتوب ، انظر : المسائل الحلبيات ٣٠٤.

أن العود لا يكون إلى الهبة التي هي نطق بلفظ يوجب التمليك مع القبض، فإذا لم يجز ذلك، كان المراد الموهوب"[1].

**ومن أمثلة الاستشهاد بالحديث الشريف في التوجيه النحوي ما يلي:**

عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ [2].

فقد اختلف القراء السبعة في قراءة (بئيس)[3].

وعند توجيه الفارسي لقراءة نافع، قال: " وأما ما روي عن نافع من قوله:( بعذابٍ بِيْسٍ ) فإنه جعل بيس الذي هو فعل اسماً فوصف به، ومثل ذلك قوله[4]: ( إن الله ينهى عن قيلَ وقالَ ) و ( عن قيلٍ وقالٍ ) "[5].

وفي حديثه عن تعدى الفعل إلى المفعول، وما يستلزم ذلك من تغير البنية الصرفية للفعل، يقول: " القول إن (بَلَغ) فعل يتعدى إلى مفعول واحد في نحو: بلغني خبرك، وبلغت أرضك جريباً.

فإذا نقلته تعدى إلى مفعولين. والنقل تارة يكون بالهمز، وأخرى بتضعيف العين، وكلا الأمرين جاء به التنزيل قال: "﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ [6] فهذا نقل بالهمزة، والنقل بالتضعيف، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ

---

[1] الحجة ١٤١/٢ ، وانظر في الاستشهاد بالحديث الشريف في التوجيه النحوي والصرفي ، الحجة ٤٢/٤

[2] سورة الأعراف ١٦٥ .

[3] انظر القراءات في : الحجة ٩٨/٤ والسبعة ٢٩٧ .

[4] نص الحديث " إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ، ومنع وهات ، ووأد البنات ، وكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال " كتاب الأدب ٤/٨ صحيح البخاري .

[5] الحجة ٤/ ١٠٠ .

[6] سورة هود ٥٧/١١ .

﴿فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[1] فكلا الأمرين في التنزيل، وكل واحدة من اللغتين مثل الأخرى في مجيء التنزيل بهما، وفي الحديث[2]: (اللهمَّ هَلْ بَلَّغْت)"[3].

والحقيقة أن شواهد الفارسي من الحديث الشريف لا تقارن بعدد شواهده من الشعر. إلا أنها تعد كثيرة إذا قورنت بغيره من النحاة، وسنجد أنها تعد علامة بارزة في هذا الطريق، وهو طريق الاستشهاد بالحديث النبوي[4]. فسيبويه لم يستشهد في كتابه بالحديث الشريف إلا في نحو ثمان مواضع فقط[5]. وقد اشتهر من النحاة المتأخرين بالاستشهاد بالحديث الشريف ابن مالك وابن هشام[6]. ونلاحظ في شواهد الحديث الشريف في الحجة أن الاعتماد على الحديث الشريف في اللغة يأتي في المقام الأول، وشواهده الصرفية التي تعتمد على الاستشهاد بالأبنية، أكثر

---

[1] سورة المائدة ٦٧/٥ .

[2] الحديث طويل وقبله "لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيراً ولضحكتم قليلاً ألا هل بلغت" وفي رواية "اللهم قد بلغت" صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠١/٦ سنن أبي داود كتاب (الخراج والإمارة والفيء) باب في كراهية الافتراض في آخر الزمان .

[3] الحجة ٤٢/٤ .

[4] يذكر يوهان فك صاحب كتاب "العربية" أنه يقال إن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة هو النحوي ابن خروف الأندلسي" العربية ٢٣٥ ، ويعلق محقق الكتاب أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن ابن خروف لم يكن أول من استشهد بالحديث كما توهم هذه العبارة ، فعند سيبويه وأبي علي الفارسي بعض الأحاديث " العربية (الهامش) ٢٣٥ ، ويرى الدكتور عبد الفتاح شلبي "أن ابن خروف قد تأثر بأبي علي إذ كان نسبه العلمي موصولاً به" أبو علي الفارسي ٦٧٩ .

[5] اعتمد الباحث في هذا الحصر على الفهارس التي صنعها محققو الكتاب لسيبويه .

[6] في أصول النحو ٥١ ، وفي أدله النحو ٧٣ .

من الشواهد النحوية التي تعتمد على الاستشهاد بالتراكيب والأوجه الإعرابية المختلفة.

## ثالثاً: كلام العرب:

### أ- الشعر:

للشعر عند العرب مكانة لا تقارن بغيرها من الأمم فالشعر هو المصدر الأساسي لنقل التراث العربي، ليس اللغوي فحسب، بل التراث الاجتماعي والتاريخي والثقافي على حدٍ سواء، ولهذا السبب فإن "الإسلام الذي أبطل الحياة الجاهلية بعاداتها وتقاليدها وعصبيتها وخرافاتها، لم يبطل الشعر الجاهلي، وهو ديوان هذه الحياة نفسها"[١].

وقد كان للشعر النصيب الأوفر من الشواهد عند علماء اللغة والنحو، فقد نال عنايتهم، واهتموا بروايته وتدوينه. وفي الوقت نفسه يرى بعض علماء اللغة أن المبالغة في الاعتماد على الشعر يعد "خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعاً تاماً"[٢].

وأرى أن قوة الاعتداد بالنصوص الشعرية عند النحويين راجعة إلى سببين رئيسيين هما:

---

[١] الأصول ٨٢ .

[٢] في أدلة النحو ٨٦ .

(١) تمشياً مع الواقع اللغوي، وهو أن جل التراث اللغوي المنقول عن العرب يتمثل في دواوين شعرية، فكيف نرفض ونطلب غيره، وهو غير متاح أصلاً؟!!

(٢) أن الشعر على الرغم من أنه نص أدبي، إلا أن الشعراء متفاوتون في مستوى شاعريتهم[١]. وقبائلهم ولهجاتهم ومستوياتهم الاجتماعية[٢] مما يتيح لهذا المصدر اللغوي عنصر التنوع الذي يتناسب مع طبيعة البحث اللغوي في تلك العصور.

أما موقف الفارسي من الاستشهاد بالشعر، فهو لا يختلف عمن سبقوه ومن عاصروه، فهو كثير الاعتماد على الشعر، وشواهده الشعرية اكثر من أن تحصى، فهو يحتج بها في البنى الصرفية، والتراكيب النحوية، واللغة، واللهجات المختلفة التي سمعت عند العرب.

**أمثلة للاستدلال بالشواهد الشعرية في التوجيهات النحوية والصرفية:**

ومن أمثلة الاستشهاد في التوجيهات الصرفية، استشهاده على صيغة

---

[١] فقد قسموا الشعراء من حيث قوتهم إلى "الشاعر المفلق الصنديد ، ومن دونه : شاعر ، ثم شويعر، ثم شعرور، ثم متشاعر .

[٢] فالشعراء منهم السادة والعبيد، وسكان البوادي وسكان الحواضر والرجال والنساء، وغير ذلك من التنويع.

الجمع، في ﴿ثمره﴾ في قوله تعالى:﴿انظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿مِن ثَمَرِهِۦ﴾[2]، فقد قرأها "ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم بالفتح في ذلك كله.

وقرأ حمزة والكسائي بالضم"[3].

ففي توجيه قراءة الجمع (ثُمُره) ذكر أن هذه البنية تحتمل وجهين، وأخذ يستشهد لكل وجه من الوجهين بشواهد شعرية، فقال عن الوجه الأول:" الأبين أن يكون جمع ثَمَرة على ثُمُر، كما جمعوا خَشَبة على خُشُب في قوله:﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[4]، وكذلك أَكَمَة وأُكُم، في نحو قوله:[5]

نحنُ الفوارسُ يومَ دَيْسَقَةِ ال ... مُغْشُو الكُماة غوارب الأُكُم"[6]

ثم أخذ يعلل الوجه الآخر الذي تحتمله القراءة، فقال: "والآخر أن يكون جَمَع (ثِمَاراً) على ثُمُر، فيكون: ثُمُر جمع الجمع، وجمعوه على (فُعُل)، كما جمعوه على فعائل في قولهم: جِمَال وجَمائِل، قال:

وقرَّبْنَ بالزُّرْق الجَمَائِل بَعْدَمَا ... تَقَوَّبَ عن غِرْبَان أوْرَاكِهَا الخَطْرُ[7]"[8]

---

[1] سورة الأنعام ٩٩/٦ .

[2] سورة الأنعام ٦/ ١٤١ ، وسورة يس ٣٦ / ٣٥ .

[3] الحجة ٣٦٦/٣ والإتحاف ٢٥/٢ .

[4] سورة المنافقون ٤/٦٣ .

[5] من شعر النابغة الجعدي من بحر الطويل ، اللسان (دسق)٩٧/١٠ .

[6] الحجة ٣٦٧/٣ .

[7] البيت من بحر الطويل لذي الرمة ، لسان العرب (جمل)١٢٥/١١ ، و(خطر) ٢٥٢/٤ ، و(زرق) ١٣٩/١٠ ، وشرح المفصل ٧٦/٥ . والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٣٦٦/١ .

[8] الحجة ٣/ ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

قراءات قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[1].

"فقرأ ابن كثير وحده: (وكائِنْ) الهمزة بين الألف والنون في وزن كاعن.

وقرأ الباقون: (وكأيِّ) الهمزة بين الكاف والياء، والياء مشددة في وزن كعيِّ[2]".

"قال أبو علي: كنا رأينا قديماً في قولهم: وكائنْ و أكثر ما يجيء في الشعر، كقول الشاعر (كما أنشده سيبويه)[3].

وكائنْ رَدَدْنَا عنكُمُ من مُدَجَّجٍ  يجيءُ أمامَ القومِ يَردِي مُقَنَّعَا

وكقوله[4]:

وكائنْ إليكم قادَ من رأسِ فتنةٍ  جُنوداً وأمثالُ الجبالِ كتائِبُهْ

وقول جرير[5]:

وكائنْ بالأباطح من صديقٍ  يراني لو أُصِبْتُ المُصَابَا"[6]

---

[1] سورة آل عمران ١٤٦/٣ .

[2] الحجة ٨٠/٣ والسبعة ٢١٦ والنشر ٢٤٢/٢ وحجة أبي زرعة ١٧٤ ومعجم القراءات ٤٤٦/١.

[3] البيت من بحر الطويل لعمرو بن شأس في الكتاب ١٧٠/٢ ، والبيت في الهمع ٨٥/٤ وتفسير القرطبي ٢٢٨/٤ والمعجم المفصل في شواهد النحو ٥١٠/١ .
وقد استشهد به سيبويه في " باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام" الكتاب ١٧٠/١ ، المعجم المفصل في شواهد النحو ٥١٠/١ والشاهد فيه وفي الأبيات التي تليه استعمال (كَائن) بمعنى (كم) .

[4] ذكر محققا الحجة أنه لم يعثرا عليه ، وكذلك الباحث .

[5] شرح المفصل ١١٠/٣ ، وخزانة الأدب ٤٥٤/٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو ٣٢/١ .

[6] الحجة ٨٠/٣ .

وقد يستشهد ببنيةٍ من الأبنية الصرفية، ويورد لها شواهدَ مختلفة تحتوي على اشتقاقات مختلفة للبنية نفسها، فمرة يذكر شاهداً يحتوي على المصدر، وآخر يحتوي على فعل الأمر مسنداً للمفرد، وآخر على الفعل الماضي منه."قال أبو علي: قال أبو زيد: وقيت الرجل أقيه وقاءً ووِقايةً: وأنشد[1]:

لولا الذي أوليتَ كنتَ وِقايةً　　　لأحمرَ لم تَقْبلْ عميراً قَوَابلُه

وأنشد أبو زيد[2]:

زيادتَنَا نُعمانُ لا تحرمنَّنَا　　　تقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلوْ"[3]

فبعد أن ذكر شاهداً يحتوي على المصدر وهو (وِقاية) وشاهداً يحتوي على فعل الأمر (تَقِ). عاد وذكر شاهداً آخر يحتوي على الفعل الماضي، فقال:

"وأنشد أيضا:[4]

تقاكَ بكعبٍ واحدٍ وتَلَذُّهُ　　　يداك إذا ما هُزَّ بالكفِّ يَعْسِلُ "[5]

ومن توجيهاته النحوية عن طريق الاستشهاد بالشعر عند توجيهه لقراءات قوله تعالى:﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾[6].

فقد قرأها "عاصم وحمزة والكسائي (بِشِهَابٍ قَبَسٍ) منونًا غير مضاف.

---

(1) لم يعثر محققا الحجة عليه ، وكذلك الباحث .

(2) البيت من الطويل لعبد الله بن همام السلولي ، الخصائص ٢/٧٤ ، ٣١٩ ولسان العرب (وقي) ١٥/٤٠٢ وعقود الزواهر في الصرف ٣١٢ و المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/٦٨١ .

(3) الحجة ٣/٢٨ .

(4) البيت من الطويل لأوس بن حجر ، ديوان أوس بن حجر ، الخصائص ٢/٧٣ ، واللسان (وقى) ١٥/٤٠٣ وعقود الزواهر ٣١٢ .

(5) الحجة ٣/٢٨ .

(6) سورة النمل ٢٧/ ٧ .

وقرأ الباقون: (بِشِهَابِ قَبَسٍ) مضاف غير منون"[1].

فذكر الفارسي أن (قَبَس) يجوز اعتبارها اسماً، ويجوز أن تكون صفة، فإذا كانت صفة " فالأحسن أن يجري على الشهاب كما جرى على الموصوف في قوله:[2]

.............. كأنه ضَرَمٌ بالكفِّ مَقْبُوسُ

فكان مقبوس صفة للضرم، فكذلك يكون القبس في قوله: ( بِشِهَابٍ قَبَسٍ )؛ وإن كان مصدراً غير صفة حسنت فيه الإضافة بشهاب قبس، ولا يحسن ذلك في الصفة "[3].

وقد يأتي بظاهرتين لغويتين مختلفتين تمثلان قراءتين ويستشهد لكل منها بشاهد من الشعر، وذلك مثل ما ذكره عند توجيهه لقوله عز وجل:﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[4].

فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (زكَرياءُ) ممدود.

وروى حفص عن عاصم (وكفَّلها) مشدداً وزكريا قصراً في كل القرآن، وحمزة والكسائي قصراً في كل القرآن[5].

---

[1] الحجة ٣٧٢/٥ والسبعة ٤٧٨ والنشر ٣٣٧/٢ وحجة أبي زرعة ٥٢٣ الإتحاف ٣٢٣/٢ ومعجم القراءات ٤٥٦/٣ .

[2] البيت من البسيط للمتلمس، وتمامه: وقد ألاحَ سهيلٌ بعد ما هجَعُوا كأنه ضرمٌ بالكفِّ مقبوسُ
انظر : لسان العرب (ضرم) ٣٥٥/١٢ وأساس البلاغة (لوح) ٤١٦

[3] الحجة ٣٧٤/٥ .

[4] سورة آل عمران ٣٧/٣ .

[5] انظر القراءات بالتفصيل في: الحجة ٣٣/٣ ومعاني الفراء ٢٠٨/١ ومعاني الأخفش ٢٠٠/١ وإعراب النحاس ٢٠٠ والتيسير ٢٠٠ والإملاء ١٢١ والإتحاف ٤٧٦/١ ومعجم القراءات القرآنية ٤٠١/١

يقول الفارسي: "ونظير القصر والمد في هذا الاسم: قولهم: الهَيْجَا والهَيْجَاء، قال[1]:

وأريدَ فارسُ الهيجَا إذا ما تَقَعَّرتِ المشَاجِرُ بالفِئَامِ

وقال[2]:

إذا كانت الهيجاءُ وانشقَّتِ العَصَا فحَسْبُكَ والضَّحاكُ عَضْبٌ مهنَّدُ"[3]

وقد يأتي بالشاهد أكثر من مرة ويورده في كل مرة شاهداً على مسألة مختلفة، ومن ذلك ما ذكره عند حديثه عن نون المتكلم المحذوفة: "وحذفت النون المتصلة بياء المتكلم لاجتماع النونات، كما حذفت النون من قولهم: (إنِّي) لذلك، وكما حذف من قوله[4]:

.................... يسوءُ الفاليات إذا فلينِي"[5]

فقد استشهد بعجز البيت، وموضع الاستشهاد فيه فليني على حذف النون المتصلة بياء المتكلم والتي تسمى نون الوقاية، وقد سبق وذكر البيت كاملا مستشهداً به على نفس القضية، وهي حذف النون، ولكنه ناقش مسألة أخرى، وهي أي النونين قد تحذف من الفعل، النون التي هي علامة

---

(1) البيت من الطويل للبيد ، اللسان : (هيج)٢/٣٩٥ ، و(شجر) ٤/٣٩٧ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو ٢/٩١٠.

(2) البيت من الطويل لجرير وليس في ديوانه . انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/٢٧٥ .

(3) الحجة ٣/٣٤ ، ٣٥ .

(4) البيت من الوافر لعمرو بن معد يكرب ، وتمامه :

تراه كالثغام يعل مسكاً يسوء الفاليات إذا فليني

الكتاب ٣/٥٢٠ ، إعراب القراءات الشواذ ١/٣٢٦ ، لسان العرب (فلا) ١٥/١٦٣ .

(5) الحجة ٣/٣٤٦ .

الرفع للفعل، أو النون التي للوقاية، وقد رجح أن المحذوفة هي الثانية، واستدل على ذلك، بأنه " لا يجوز أن يكون المحذوف النون الأولى، لأن الاستثقال يقع بالتكرير في الأمر الأعم، والأَوْلَى أيضاً فيها أنها دلالة الإعراب، وإنما حذفت الثانية كما حذفتها من (ليتي) في قوله[1]:

....... إذ قال ليْتِي أصَادِفُهُ وافقدُ بَعْضَ مَالِي

وكقوله[2]:

تراهُ كالثَّغَام يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الفَالياتِ إذا فَلَيْنِي"[3]

ب: النثـر:

من المعروف أن الشواهد التي احتج بها النحاة من النثر أقل بكثير من شواهد الشعر. والنثر يتضمن: الحكم والأمثال، والأقوال المأثورة، كما يمكن أن نضيف الأمثلة المصنوعة التي اصطنعها النحاة لتأييد قاعدة، أو للاحتجاج للغة، أو ضرب مثل على بنية صرفية.

ومن أمثلة استشهاده بالأمثلة فى توجيهاته النحوية استشهاده بالمثل على حذف حرف النفي، مع حرف الاستثناء (إلا)، فذكر أنه قد لا يذكر "

---

[1] البيت من الوافر لزيد الخيل الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير وتمامه :

كمنيةِ جابرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأَفْقِدَ بعضَ مَالي

الكتاب لسيبويه ٢/٣٧٠ ، واللسان (ليت) ٢/٨٧ ، وخزانة الأدب ٥/٣٧٥ ، ٣٧٧ ، وعنقود الزواهر ٣٨٢ والمعجم المفصل في شواهد النحو ٢/٧٥٦ .

[2] سبق التعليق على البيت في ١١٩ .

[3] الحجة ٣/٣٣٤ .

حرف النفي في اللفظ، وإن كان مراداً، كما كان مراداً في قولهم: ( أهرَّذا نَابٍ )[1]. أي: ما أهرَّه إلا شَرٌّ "[2].

كما استدل على استعمال الأفعال أسماءً[3] مثل (بئس) وضرب عدة أمثلة من الحديث، والشعر، قال: "ومثل ذلك: (من شُبَّ إلى دُبَّ)، و(من شُبَّ إلى دبٍ)[4]، فكما استعملت هذه الألفاظ أسماءً وأفعالاً، كذلك (بئس)[5] جعله اسماً، بعد أن كان فعلاً، فصار وصفاً "[6].

أما استشهاده بأمثلة مصنوعة من عبارات الكلام اليومي فمن ذلك قوله: "فالكلمات: جمع كلمة، والكلمة: اسم الجنس، لوقوعها على الكثير من ذلك والقليل، قالوا: قال امرؤ القيس في كلمته، يعنون قصيدته، وقال قس في كلمته، ويعنون خطبته، وقال ابن الأعرابي: يقال: لفلان كلمة شاعرة، أي قصيدة"[7].

---

[1] المثل هو : (شرٌ أهرّ ذا نابٍ) "استشهد به سيبويه وذكر إنه مما يحسن فيه الابتداء بالنكرة ، وذلك لمعناه" الكتاب ٣٢٩/١ ، وذكر الميداني أنه "إنما جاز ذلك لأن المعنى : ما هرّ ذا نابٍ إلا شرٌ ، وذو الناب: السبع" مجمع الأمثال ٤٦٧/١ ويضرب في ظهور أمارات الشر ، وانظر : اللسان (هرر) ٢٦١/٥

[2] الحجة ٢٨٧/٤ .

[3] وذلك عند توجيهه لقراءة نافع (بعذابٍ بِيسٍ) (الأعراف /١٦٥) انظر : الحجة ١٠٠/٤ .

[4] ذكره سيبويه قال : " وفي الحكاية قالوا : (مذ شُبَّ إلى دُبَّ) وإن شئت : (مذ شبٍ إلى دبٍ)" الكتاب ٢٦٩/٣ ، ويقصد أن الأفعال استخدمت أسماء على سبيل الحكاية ، وانظر: اللسان : (شبب) ٤٨٠/١ .

[5] الأرجح أنه يقصد (بيس) وليس (بئس) لأنها هي قراءة نافع التي يتحدث عنها .

[6] الحجة ١٠١/٤ ، وانظر في الاستشهاد بالأمثال والحكم ، الحجة : ٢٧٠/١، ٣٤٢/٢ ، ٢٥١/٦ .

[7] الحجة ٣١/٢ .

وقد يقتصر عند توجيه الآية أن يستشهد بعبارات من الكلام العادي فقط: وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى:﴿وَصُدُّوا۟ عَنِ السَّبِيلِ﴾[1].

فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وصَدُّوا﴾ بفتح الصاد، وفي﴿ حَم ﴾ المؤمن مثله[2].

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وصُدُّوا عن السبيلِ﴾ بالضم فيهما"[3].

فقال الفارسي: "ومن بنى الفعل للمفعول به، فقال: ﴿وصُدُّوا عن السبيلِ﴾ فإن فاعل الصد والعتاه منهم في كفرهم، وقد يكون صد على نحو ما يقول: صُدّ فلان عن الخير، وصُدَّ عنه، يريد أنه لم يفعل خيراً، ولا يريد أن مانعاً منعه منه"[4].

كما استشهد على جواز الابتداء بالنكرة، إذا كان فيها معنى الطلب، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى:﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾[5].

---

(1) سورة الرعد ٣٣/٣ .

(2) يقصد قوله تعالى (وصد عن السبيل) سورة غافر ٣٧/٤٠ .

(3) الحجة ١٧/٥ ، ١٨ والسبعة ٣٥٩ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٢٠١ والكشف ٢٢/٢ والتيسير ١٠١ والإملاء ٣١٧ والنشر ٢٩٨/٢ والإتحاف ١٦٢/٢ ومعجم القراءات ٤٥٩/٢ .

(4) الحجة ١٩/٥ .

(5) سورة البقرة ٢٤٠/٢ .

فقد قرأ "ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي:﴿وصيَّةٌ لأزواجِهِم﴾ برفع الهاء، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، وابن عامر، وحفص عن عاصم﴿وصيةً﴾ نصباً"[1].

فذكر في توجيهاته لقراءة الرفع: "وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضع تخصيص، كما حسن أن يرتفع: سلامٌ عليك "[2].

نخلص مما سبق إلى أن الفارسي لم يخرج عن منهج جمهور النحاة في غزارة الاستشهاد بآيات القرآن الكريم في اللغة، والنحو والصرف، وقد اعتمد على القرآن الكريم وحده كثيراً في توجيهاته، إلا أن الفارسي قد تميز بكثرة الاستشهاد بالقراءات الشاذة مقترباً بذلك من منهج المدرسة الكوفية التي تقدم المسموع، ولو كان قليلاً، أو شاذاً.

كما نجد أن الفارسي قد تميز عن غيره باستشهاداته بالحديث الشريف، ولكنه استشهد به في المقام الأول استشهاداً لغوياً ، كما استشهد به على الأبنية الصرفية، أما الشواهد النحوية التي تتصل بالتركيب والإعراب فهي قليلة بالنسبة للشواهد الأخرى، إلا أنه يُحسَب للفارسي أن الاستشهاد بالحديث الشريف لم يكن شائعاً عند جمهور النحاة في تلك العصور.

كما استشهد الفارسي بالشواهد الشعرية كثيراً في توجيهاته شأنه في ذلك شأن جمهور النحاة، وقد نسب الشواهد الشعرية في مواضع، ولم ينسبها في مواضع أخرى، ولكن يؤخذ عليه عدم العناية الكاملة بنسبة القراءات الشاذة إلى قرائها، وعدم الإشارة إلى نص الحديث بوضوح.

---

[1] الحجة ٢/٣٤١ والسبعة ١٨٤ ، وانظر :معاني الأخفش ١/١٧٨ وحجة ابن خالويه ٩٨ وإعراب النحاس ١٧٣ والتيسير ٦١ والإملاء ٩٤ والنشر ٢/٢٢٨ ومعجم القراءات ١/٣٣٠ .

[2] الحجة ٢/٣٤١ .

# المبحث الثانـــي
# القيــــــاس

**تعريف القياس:**

القياس في اللغة: قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً، واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله[١]. أما القياس في الاصطلاح عند النحاة، فهو عند الأنباري "حمل فرع على أصل لعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[٢]. كما يعرفه في موضع آخر[٣] أنه "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٤]. ويقول السيوطي: " إنه علمُ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[٥].

ولا شك أن القياس analogy [٦]كمصطلح نحوي، قد استعاره النحويون من علم أصول الفقه[٧]. وهو الذي سبق أصول النحو – فالقياس من أهم مصادر التشريع في الفقه الإسلامي، كما أنه من أهم الأصول التي

---

[١] لسان العرب : ( قيس ) ١٨٦/٦ .

[٢] لمع الأدلة في أصول النحو ٤٢ .

[٣] الاقتراح ٨٩ .

[٤] الاقتراح ٨٩ .

[٥] الاقتراح ٨٩ .

[٦] وعرف القياسيون في علم اللغة الأوربي والأمريكي بـ **analogists** ، انظر : معجم المصطلحات اللغوية ٤٨٩ ، وقد تكلم البنيويون عن القياس وروائدهم سوسير ، كما تكلم التحويليون عنه ، وروائدهم تشومسكي ، انظر: علم اللغة العام ١٨٤ و **syntactic structures** ٤٨ و ٩٥ . إلا أننا لا نجد للقياس في علم اللغة الأوربي والأمريكي الأهمية التي له في علم اللغة العربي ، وذلك يرجع ـ في اعتقادي ـ إلى اختلاف طبيعة دراسة اللغة ، تبعاً لاختلاف الهدف من الدراسة اللغوية عند العرب منذ البداية ، والتي أخذت الطابع المعياري ، والذي يتطلب الحكم بصحة الأبنية الصرفية والتركيبية ، ومدى مطابقتها أو مخالفتها للقياس صوناً لها من الخطأ والتغيير .

[٧] القياس في النحو العربي ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

اعتمد عليها النحاة. ولا شك أن القياس له أهمية بالغة في التقعيد النحوي، فقد عده بعض النحاة هو النحو، يقول الكسائي:" إنما النحو قياسٌ يتبع"[1]. كما عرف ابن عصفور النحو بأنه "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[2].

ولعل أول النحاة الذين اقترن اسمهم بالقياس، هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فقد وصفه ابن سلام أنه "كان أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل"[3].

وقد بدأ الفكر النحوي بالنضوج شيئاً فشيئاً حتى وصل بجهود الخليل وتلميذه سيبويه إلى قمة النمو، وقد أثر عن الخليل بن أحمد الحوار الذي دار بينه وبين أحدهم الذي سأله عن العلل: "قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت فهو الذي التمست، وإن كانت هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيءٍ منها قال: إنما فعل هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني

---

[1] الاقتراح ٨٩ .

[2] الاقتراح ٣٧ .

[3] طبقات الشعراء ١/١٤ .

للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون العلة"[1].

هذا وقد استمر القياس في النضوج على أيدي هؤلاء النحاة حتى وصل إلى قمة النضوج على يدي أبي على الفارسي، حتى قال عنه تلميذه ابن جنى. "أحسب أن أبا علي قد خطر له انتزاع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[2].

ونلاحظ أن ما صنعه متقدمو النحاة حتى هذه المرحلة قد أصبح عملاً مكتملاً من حيث المنهج، كما أنه طبق تطبيقاً دقيقاً، ولكن هذا التطبيق حتى هذه الآونة لم يكن خاضعاً لقواعد محددة تندرج تحت نظرية متكاملة، حتى نصل إلى كتاب الخصائص، لأبي الفتح ابن جنى الذي يعد علامة بارزة في تاريخ تنظير القياس[3].

## أركان القياس:

### ١ - المقيس عليه:

إن المادة اللغوية التى تؤخذ أساسا للمقيس عليه هى النصوص اللغوية المسموعة من قرآن كريم وحديث شريف وشعر ونثر[4].

---

[1] الإيضاح فى علل النحو ٦٥ ، ٦٦ .

[2] الخصائص ٢٠٨/١ .

[3] ينظر ٨٠ ، ٨١ من هذا البحث في مقدمة أصول النحو .

[4] سبق الحديث عن الاحتجاج بالمادة اللغوية المسموعة في فصل "السماع" في هذا البحث .

فإذا كان المقيس عليه نمطاً صرفياً أو تركيبياً[1] كانت النصوص اللغوية هي المقيس عليه مباشرة. أما إذا كان المقيس عليه حكماً ، فيكون الحكم مستمداً من مادة لغوية مسموعة أيضا، فعندها يكون الاعتماد على النص اللغوى اعتماداً غير مباشر.

والمقيس عليه يكون إما "مطرد فى القياس والاستعمال جميعا"[2] أو "مطرد في القياس شاذ في الاستعمال"[3].

وليس كل اللغة تصح أن تكون مأخوذة قياسا.فيرى ابن جنى أن كلام العرب " على ضربين أحدهما ما لابد من تقبله كهيئته، لا بوصية فيه، ولا تنبيه عليه، نحو: حجر، ودار، وما تقدم، ومنه ما وجدوه يتَدارك بالقياس "[4]. وذكر أمثلة لما يصح أن يكون قياسا من اللغة[5] مثل: "المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين، والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والثاني والجموع والتكابير والتصاغير"[6].

---

[1] استعرت مصطلحي قياس النمط، وقياس الحكم من كتاب "الأصول" للدكتور تمام حسان: ص١٥٤.

[2] الخصائص ١/١٣٨ .

[3] الخصائص ١/١٣٨ .

[4] الخصائص ١/٤٣٣ .

[5] يشابه رأي ابن جنى إلى حد كبير مع ما قاله دى سوسير في كتابه (علم اللغة العام) في " أن كل لغة ، إذن ، تحتوي على كلمات مثمرة ، وكلمات عقيمة ، بنسب مختلفة" (علم اللغة العام١٨٩) وهو يقصد بالكلمات المثمرة هي الصيغ القابلة للقياس عليها ، والكلمات العقيمة هي الصيغ غير القابلة للقياس .

[6] الخصائص ١/٤٢٢، ٤٤٣ .

٢ - المقيس:

وهو ما حمل على المسموع من كلام العرب سواء كان بنيةصرفية أو تركيب نحوي أو قياس حكم. إلا أن المقيس لا يخضع لشروط احتجاج من حيث الزمان والمكان، كما أنه لا يكون محدودا من جهة الكم فهو لا نهاية له؛ ليصلح لاستيعاب كل ما يجد من صيغ وتعابير وتراكيب لا نهاية لها، وإذا تحققت الشروط الواجب توافرها في المقيس عليه، فإن المقيس عندها يكون صحيحا موافقا للعربية لأن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[1].

٣ - العلة:

تعددت التقسيمات لدى النحاة العرب للعلة من عدة أوجه، فمنهم من قسمها إلى ثلاثة أضرب مثل الزجاجي إلى "علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية "[2].

كما ذكر أقسامها السيوطي في كتابه نقلاً عن الدينوري إلى صنفين: "علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم"[3].

كما قسمها ابن مضاء القرطبي إلى علل أول وعلل ثوان، وما يعنينا في هذه الدراسة هي العلة المرتبطة بالقياس، والتي أسماها بعضهم العلة

---

[1] الخصائص ١/٣٥٦.

[2] الإيضاح ٦٤.

[3] الاقتراح ١٠٦.

القياسية، وقد عرفها الرماني بأنها هي: "التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم، وهو ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة "[1].

أما الهدف من دراسة العلة وإعطائها هذه المكانة الكبيرة في دراسة أصول النحو، فلأن الهدف من العلة هو الوصول إلى ظواهر لغوية مطردة، وذلك ما يؤكده ابن جني، فقد عقد باباً في الخصائص أسماه: "باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها "[2] ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروفه، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه"[3].

والعلة القياسية تنقسم على أنواع كثيرة ذكرها السيوطي في الاقتراح وأهمها: علة التشبيه، وعلة الفرق، وعلة النظير، وعلة النقيض، وعلة المشاكلة، وعلة التعويض، وعلة الاستثقال، وعلة السماع، وعلة أصل، وعلة حمل على المعنى إلى غير ذلك من العلل حتى وصلت إلى بضع وعشرين علة[4]

---

[1] مصطلحات علم أصول النحو ٣٣ .

[2] الخصائص ١/٢٥٤ .

[3] ما يعتبره ابن جنى الهدف من العلة اعتبره دى سوسير الهدف من القياس ، وذلك عند قوله عن القياس إنه "يجنح نحو توحيد الأساليب الإعرابية وأسلوب التركيب" علم اللغة العام ١٨٥ .

[4] الاقتراح ١٠٦ ، ١٠٩ ، وانظر: مصطلحات علم أصول النحو، ٤٣، ٤٧ والأصول ١٧٢ ، ١٧٦ .

٤ . الحكم:

هو في اصطلاح النحاة "ما يسرى علي المقيس مما هو في المقيس عليه"[١].

"والحكم يدور مع (العلة) وجوداً وعدماً"[٢]. والحكم الذي يحكم بصحته[٣] وثبوته مشروط بثبوت استعماله عن العرب، وأما الحكم الذي لم يثبت بالإحالة وإنما بالقياس والاستنباط فقد اختلفوا في جواز القياس عليه غير أن ابن جنى يشير فيما نقله عنهم أنه جائز"[٤].

وقد اشترط ابن جني في ثبوت الحكم الذي اعتمد على القياس أن يكون "الأول المردود إليه الثاني جارياً على صحة علة"[٥]. ويقصد بالأول المقيس عليه، والثاني المقيس.

---

[١] ظاهرة قياس الحمل ٩١ .

[٢] الأصول ١٦٥ .

[٣] مصطلحات الحكم ، والصحة ، والخطأ في اللغة مصطلحات تتبع علم اللغة المعيارى ، فالحكم المعياري **Value judgment** هو حكم على الاستعمال اللغوي لا يستند إلى دليل علمي كوصف الاستعمال بالقبح أو الحسن أو غير الجائز (معجم المصطلحات اللغوية ٥٢٣) والشائع فى دراسة اللغات عموما هى دراسة اللغة كما هي بدون وضع قوانين مسبقة أما النحاة العرب فيعدون هذه القوانين ، وقد عقد ابن جني في الخصائص مبحث أسماه "باب فى أغلاط العرب" جاء فيه "كان أبو علي – رحمه الله – يرى وجه ذلك ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم ؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجُمُ بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء ، فزاغوا به عن القصد " الخصائص ٤٧٤/٢ .

[٤] لمع الأدلة ١٢٥ .

[٥] الخصائص ٢١٣/١ .

وقد اشتهر الفارسي من بين أئمة النحو بالقياس وقد بلغ من مكانته في نفسه أن قال فيما يرويه عنه تلميذه ابن جني: "أخطيء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطيء في مسألةٍ واحدة من القياس "[1]. ويظهر أن شهرة أبي علي بالقياس وولعه به راجع إلى "تعمقه في علوم اليونان"[2]، وإلى أنه كان يعتنق مذهب المعتزلة، والاعتزال من قديم يجر إلى قراءة المنطق والفلسفة "[3]. والحقيقة أن الذي يريد دراسة القياس عند أبي علي فإنه لابد من دراسته عن طريق التطبيق ؛ وذلك لأن تطبيقاته القياسية هي التي أذاعت شهرته بين النحاة.

### القياس في الحجة:

#### أولاً: منهج الفارسي في الاستدلال بالقياس:

والفارسي في توجيهه بالقياس كان له أكثر من طريق في الاستدلال به فقد يكتفي بالقياس وحده في توجيه القراءة، وقد يورد أكثر من قياس لقراءة واحدة، وقد يستدل بقياس لم يأت به السماع، أما عند توجيهه بالقياس لقراءتين مختلفتين، وقد يورد لكل منهما قياساً دون ترجيح إحداهما، وقد يرجح، ولكنه لا يذكر سبب الترجيح، وقد يذكر السبب في ترجيح قراءة على أخرى، وقد يرفض الفارسي بعض الأقيسة في مواطن مختلفة لأسباب متباينة.

---

[1] الخصائص ١/٤٥٤ .

[2] ابن الأنباري وجهوده في النحو ٢٥٦ .

[3] المدارس النحوية ٢٥٦ .

وقد بلغ من شدة اعتداد الفارسي بالقياس أنه قد استخدم القياس كدليل منفرد في بعض توجيهاته : وذلك مثل توجيهه لقراءات[1] لقوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾[2].

"وأما في الجمع الكثير فرياحُ، فانقلبت الواو ياءً للكسرة التي قبلها، وإذا كانت قد انقلبت في نحو دِيمة، ودِيَم، وحِيلةٍ وحِيلٍ، فأن تنقلب في رياح أجدر لوقوع الألف بعدها، والألف تشبه الياء، والياء إذا تأخرت عن الواو أوجبت فيها الإعلال، فكذلك الألف لشبهها بها"[3].

وقد أورد أحياناً في التوجيه لقراءة[4] واحدة أكثر من قياس، مثل قوله: "فمن قال: ﴿في أيامٍ نَحْساتٍ﴾ فأسكن العين، أسكنها لأنه صفة.مثل غَيْلان، وصَعْبات، وخَدْلاتٍ، ويجوز أن يكون جمع المصدر وتركه على الحكاية في الجمع، كما قالوا: دَوْرَة، وعَدْلَة "[5].

وقد يستدل بدليل القياس دون أن يكون مسموعاً وذلك مثل قوله تعالى ﴿خِطْئاً كَبِيراً﴾[6].

"فقرأ ابن كثير: ﴿خِطَاءًا كبيراً﴾ مكسورة الخاء ممدودة مهموزة.

---

(1) انظر القراءات في ٢٠٢ .

(2) سورة الأعراف ٥٧/٧ .

(3) الحجة ٣٢/٤ .

(4) انظر القراءات في ١٤٧ .

(5) الحجة ١١٧/٦ وينظر أيضاً : ٣٩٠/٤، ٣٩١ .

(6) سورة الإسراء ١٧/ ٣١ .

وقرأ ابن عامر: ﴿خَطَأً﴾ بنصب الخاء والطاء، وبالهمز من غير مد"[1].

"قول ابن كثير: ﴿خِطَاءاً كَبِيراً﴾، يجوز أن يكون مصدر خاطأ، وإن لم يسمع خاطأ، ولكن قد جاء ما يدل عليه ......"[2].

ومن أمثلة ذكره لأشياء يوجبها القياس ولم يأت به الاستعمال والسماع، وضرب لذلك مثالاً بالفعل (نَسيَ) يمكن أن يأتي بمعنى (تَرَكَ)، وأن الفعل (نسي) يتعدى بالهمزة، إلا أن الفعل (تَرَك) لا يتعدى بالهمزة، وإن كان صحيحاً في القياس، يقول الفارسي: "وهذا النحو يستعمله المتقدمون من السلف المفسرون وغيرهم كثيراً على أن (أَتْرَكْتُ) وإن كان يوجبه القياس فإنَّا لم نعلم الاستعمال جاء به، وإذا لم يأت به الاستعمال لم يمتنع أن يكون مثل أشياء من هذا الباب يوجبه القياس، ولم يأت به الاستعمال، فرفض لذلك"[3].

فهو هنا قد احتج لهذه القراءة ووجهها من القياس إلا أنه رفضها، وذلك بسبب الرواية. فقد ذكر أنها لا تدخل في القراءة.

وقد يرفض القياس، وذلك بسبب أنه لم يعلم للنحاة نصاً على ذلك القياس، يقول:

---

[1] الحجة ٥/ ٩٦ والسبعة ٣٧٩ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٢١٦ والكشف ٤٥/٢ والتيسير ١٠٦ وحجة أبي زرعة ٤٠٠ والإملاء ٣٤٠ والنشر ٣٠٧/٢ والإتحاف ١٩٧/٢ ومعجم القراءات ٥٧/٣ .

[2] الحجة ٩٦/٥ ، ٩٧ .

[3] الحجة ١٩٩/٢ .

" فإن قلت: فهل يجوز أن يكون الكلم المتكلم به، كما أن الصيد هو المصيد، والضَّرب المَضْرُوب، والنَّسخ المَنْسُوخ ؟ فالقول: إن هذا إنما جاء في المصادر، وليس قولهم الكلم بمصدر، فإن قلت: فقد أجرى قومٌ من العلماء ما كان من بناء المصدر مجرى المصدر، واستشهدوا على ذلك بأشياء، منها قولهم[1]:

.................. وبعد عطائِكَ المائة الرِّتَاعَا

فالقول: إنا لم نعلم لهم نصاً على ذلك"[2].

**ثانياً: أمثلة لتطبيقات القياس عند أبي علي الفارسي في الحجة:**

**أـ بالنسبة للمقيس والمقيس عليه:**

كما سبق أن ذكرنا أن القياس يمكن أن يكون قياس نمط، أو قياس حكم، والنمط يمكن أن يكون نمطاً صرفياً، أو نمطاً تركيبياً، وقد توسع أبو علي الفارسي في التعامل مع المقيس والمقيس عليه:

١ – المقيس بنية صرفية والمقيس عليه بنية صرفية: "فأما قوله: زَلٌّ، فإنه صفةٌ، ككَهْل، وغَيْل، وفَسْل، مما يدلك على ذلك مقابلته بثَبْت الذي هو خلافه"[3] فالمقيس هو " زَلٌّ "، والمقيس عليه "ثَبتٌ " والصيغتان لهما

---

[1] البيت من الوافر ، للقطامي ، وتمامه :

أكفراً بعد ردِّ الموتِ عنّي ويعد عَطَائكَ المائةَ الرِّتَاعَا

والشاهد فيه إعمال اسم المصدر (عطائك) عمل الفعل ، خزانة الأدب ١٣٦/٨، ١٣٧ ، ولسان العرب (عطا) ٣٨/٨ ، والخصائص ٢٣/٢ وشرح الأشموني ٣٣٦/٢ والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٤٩٢/١ .

[2] الحجة ٣٣/٢ .

[3] الحجة ٢٠/٢ .

نفس البنية الصرفية، والعلة هي المقابلة و "من المعروف في قواعدهم أنه يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره"[1].

٢- ومن أمثلة مجيء المقيس عليه بنية تركيبية والمقيس بنية صرفية: عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾[2].

فقد قرأها" ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم ﴿ قالَ ابْنَ أمَّ﴾ نصباً، وقرأ ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي: ﴿قالَ ابْنَ أمِّ﴾ بكسر الميم"[3].

"قال أبو علي في حديثه عن قوله تعالى: ﴿قال ابن أمَّ﴾ جعلوهما بمنزلة اسم واحد، ولم يرفضوا الأصل الذي هو إضافة الأول إلى الثاني، كما رفضوا الأصل في خَطَايا، والتصحيح للعين، في: قال، وباع، وخاف. ونحو ذلك مما يرفض فيه الأصل؛ فلا يستعمل، ألا ترى قول أبي زبيد:[4]

ياابنَ أمّي ويا شُقَيِّقَ نفسي ... أنتَ خلّيْتَني لأمْرٍ شَدِيدِ

فهذا بمنزلة القصوى الذي استعمل فيه الأصل الذي رفض في غيره"[5].

---

[1] الأصول ١٥٨ .

[2] سورة الأعراف ١٥٠/٧ .

[3] الحجة ٨٩/٤ والسبعة ٢٩٥ ، وانظر : معاني الفراء ٤٩٤/١ وحجة ابن خالويه ١٦٤ وإعراب النحاس ٣٥٥ والكشف ٤٧٨/١ والتيسير ٨٦ والإملاء ٢٥٥ والنشر ٢٧٢/٢ والإتحاف ٦٣/٢ ، ٦٤ ومعجم القراءات ٢٢٢/٢ .

[4] البيت من بحر( الخفيف) لأبي زبيد الطائي ، الكتاب ٢١٣/٢ وشرح المفصل ١٢/٢ .

[5] الحجة ٨٩/٤ ، ٩٠ .

فالمقيس عليه هنا هو الصيغة الصرفية القصوى، وذلك بمجيء الواو فيها على الأصل، وهي ظاهرة غير مطردة، والمقيس هو بنية تركيبية، وهي ﴿ابنَ أُمِّي﴾ وذلك بجواز مجيئها على أصلها بإضافة الياء للمتكلم إليها، وذلك مع جواز إدغامها ﴿يا ابن أمَّ﴾. والعلة الجامعة بينهما هي (الأصل).

٣- المقيس: حكم يتصل بالبنية الصرفية والمقيس عليه: حكم يتصل بالبنية الصوتية:وذلك عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [1].

قال أبو علي "الحجة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه من كلامهم، ألا ترى أنهم تركوا إمالة (وَاقد) ونحوه كراهة أن يصعدوا بالمستعلي[2] بعد التسفل بالإمالة؟ فكذلك يكره على هذا أن يتسفل ثم يتصعد بالطاء في سراط"[3].

ففي توجيه الفارسي في هذه القراءة نجد أنه قياس حكم؛ أي أن المقيس حكم، والمقيس عليه حكم. ولكن المقيس هو قياس حكم على بنية صرفية، والمقيس عليه قياس حكم على بنية صوتية. والحكم المقيس عليه هو كراهة الإمالة عندما يكون صوتا من أصوات التفخيم تالياً لصوت مرقق، والمقيس هو كراهة إبدال الصاد سيناً في "الصراط" أيضاً؛ لئلا

---

[1] سورة الفاتحة ٦/١ .

[2] حروف الاستعلاء هي حروف التفخيم ، والحروف المستعلية وهي سبعة أحرف : الصاد والضاد والطاء والظاء والغين ، والقاف ، والخاء ، وسميت كذلك "لأن هذه الحروف تُضغط وتستعلي إلى الحنك الأعلى ٥٤١ . انظر : النشر ٢٠٣/١ .

[3] الحجة ٥٦/١ .

يكون التفخيم تالياً لترقيق، والعلة هنا علة مشاكلة صوتية، من غير أن يذكرها الفارسي[1].

٤- المقيس بنية تركيبية المقيس عليه القافية:

ومن أمثلة ذلك ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿الظُّنُونَا﴾[2] و﴿الرَّسُولا﴾[3]، و﴿السَّبِيلا﴾[4].

فقد اختلف القراء السبعة في قراءتها، فقد قرأها ابن كثير والكسائي بألف في الوقف، وبغير ألف في الوصل.

وقد اختلفت القراءات عن القراء أنفسهم فقد قرئت في روايات بغير ألف في وصل ولا وقف، كما قرأها بعضهم بألف في الوقف، وطرحها في الوقف[5].

"قال أبو علي: وجه قول من أثبت في الوصل الألف أنها في المصحف كذلك، وهي رأس آية، ورؤوس الآي تُشَبَّه بالفواصل من حيث كانت

---

[1] ينظر أيضاً : الحجة ٤/٢٦٠ ، ٢٦١ .

[2] سورة الأحزاب ١٠/٣٣ .

[3] سورة الأحزاب ٣٣ /٦٦ .

[4] سورة الأحزاب ٦٧/٣٣ ، انظر : الحجة ٤٦٨/٥.

[5] انظر القراءات بالتفصيل في : الحجة ٤٦٨/٥ ، ٤٦٩ والسبعة ٥٢٠ والكشف ٢٥٣/٢ والتيسير ١٣٧ والنشر ٣٤٧/٢ والإتحاف ٣٧١/٢ ومعجم القراءات ٧٩/٤ .

مقاطع، كما كانت القوافي مقاطع، فكما شبه ﴿أَكۡرَمَنِ﴾[1] و﴿أَهَانَنِ﴾[2] بالقوافي، في حذف الياء منهن نحو[3]: من حذرِ الموتِ أن يأتينْ

وقوله: إذا ما انتسبتُ له أنكرَنْ

كذلك يشبه هذا في إثبات الألف بالقوافي"[4].

٥- وقد يقيس على بنية صرفية غير عربية (معربة)

المقيس عليه: بنية صرفية غير عربية (معربة):

وذلك مثل ما ذكره عند توجيهه لقراءات[5] قوله تعالى:﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[6].

ففي توجيهه لقراءة (جِبْريل) بكسر الجيم، قال: "في ﴿جِبْرِيل﴾ ست لغاتٍ: (جبرائيل، وجَبرئيل، وجَبْرال، وجِبْريلُ، وجِبْرال، وجَبْريل) وهذه

---

(1) سورة الفجر ١٥/٨٩ .

(2) سورة الفجر ١٦/٨٩ .

(3) قطعتان من بيتين من المتقارب للأعشى، وتمامهما :

فهل يمنعني ارتيادي البلا دِ من حذرِ الموت أنْ يأتينْ

ومن شانيءٍ كاسِفٍ وجهَه إذا ما انتسبتُ له أنكرنْ

انظر : المعجم المفصل فى شواهد النحو ٩/٨ والمحتسب ٣٤٩/١ وشرح الدروس ٤١٣ .

(4) الحجة ٤٦٩/٥ .

(5) انظر القراءات في : الحجة ٢/ ١٦٣ ، ١٦٤ والسبعة ١٦٦ وحجة ابن خالويه ٨٥ ، ٨٦ وإعراب النحاس ١٣٥ والتيسير ٥٧ والنشر ٢١٩/٢ والإتحاف ٤٠٨/١ ، ٤٠٩ ومعجم القراءات ٢٣٣/١ .

(6) سورة البقرة ٩٨/٢ .

أسماءً معربة[1]، فإذا أتي بها علي ما في أبنية العرب مثله[2]، كان أذهب في باب التعريب. يقوي ذلك تغييرهم للحروف المفردة التي ليست من حروفهم، كتغييرهم الحرف، الذي بين الفاء والباء في قلبهم إياه إلى الباء المحضة، أو الفاء المحضة، كقولهم: البرند والفرند[3]، وكذلك تغييرهم الحركة التي ليست في كلامهم كالحركة التي في قول العجم : (زُوْرْ وآشُوب) يخلصونها ضمة، فكما غيروا الحروف والحركات إلى ما في كلامهم، فكذلك القياس في أبنية هذه الكلم "[4].

ب: أمثلة لتطبيقات أبي علي في تعامله مع العلة وأنواعها:

كان أبو علي يعلل قياساته بالعلل المختلفة، وقد أورد كثيراً منها، وهو في بعض الأحيان يذكر العلة صراحة وأحياناً أخرى يمكن أن نستنبطها من خلال حديثه في القياس، ومن أمثلة قياساته التي ذكر فيها العلة:

---

[1] قال أبو علي في الحلبيات :"والقول في الأسماء الأعجمية المعربة إنها على ضربية : أحدهما ما نقل معرفاً نحو "إسماعيل" و "إبراهيم" و "إسحاق" و "المقوب والفرند" و "الديباج" و "الديوان" المسائل الحلبيات ٣٥٠ .

[2] ذكر الفارسي بعض الأمثلة للألفاظ المعربة والتي جاءت على أبنية العرب فقال : "فـ "سختيت" : "فعليل" من السخت ، وهو من "سخت" كـ "زحليل" من باب "زحل" المسائل الحلبيات ٣٥١ .

[3] ذكر هذه الأمثلة ابن جني في الخصائص في " باب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " الخصائص ٣٥٦/١ .

[4] الحجة ٢/ ١٦٤ ، ١٦٥ .

١- علة الأصل

ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي﴾[١].

فقد ذكر أنه قد "قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ مهموزة ممدودة مفتوحة الياء، وحدثوني عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير:﴿من وَرَايَ﴾ مثل ﴿عَصَايَ﴾[٢] و ﴿هُدَايَ﴾[٣] بغير همز، ونصب الياء.

وكلهم همز ومد وأسكن الياء، غير ابن كثير"[٤].

وعند توجيهه لقراءة ابن كثير لقوله تعالى بالقصر:﴿مِنْ وَرَايَ﴾، فقال أبو علي: "والقصر الذي روي عن ابن كثير لم أعلم أحداً من أهل اللغة حكاه، ولعله لغة، وقد جاء في الشعر من قصر الممدود شيء كثير، وقياسه قياس رد الشيء إلى أصله، واللام من هذه الكلمة همزة، وليس من باب الوراء "[٥]، فهنا قد ذكر العلة، ولكنه لم يذكر المقيس عليه، ولم يذكر له حكماً.

---

[١] سورة مريم ١٩ / ٥ .

[٢] سورة طه ٢٠ /١٨ .

[٣] سورة طه ٢٠ /١٢٣ .

[٤] الحجة ٥/ ١٨٦ والسبعة ٤٠٧ ، وانظر : الكشف ٩٤/٢ والتيسير ١١٤ والنشر ٣١٩/٢ والإتحاف ٢٣٣/٢ ومعجم القراءات ١٥٢/٣ .

[٥] الحجة ١٨٨/٥ والحجة ٤٢٤/٤ ، وانظر : تفسير القرطبي ٧٩/١١ والكشاف٢ /٥٠٢ .

٢- علة إشعار:

ومن أمثلة علة الإشعار، مثل (يومئذٍ) "وذلك أن (إذ) من حكمها أن تضاف إلى الجملة من الابتداء والخبر، فلما اقتطعت عنها الإضافة نونت ليدل التنوين على أن المضاف إليه قد حذف، فصار التنوين هنا ليدل على قطع الإضافة من المضاف، كما صار يدل على انقضاء البيت في قول من نون في الإنشاد أواخر الأبيات.. فقال: [١]

يا صاحِ ما هاجَ الدموعَ الذرفن.

وقوله: [٢]

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ ..........................

وقوله: [٣]

.......................... ياأبَتَا علَّك أو عسَاكَنْ.

---

[١] مطلع أرجوزة للعجاج ، وبعده :

من طللٍ أمسى تخال المُصْحَفَا

الكتاب ٢٩٩/٢ .

[٢] البيت من الوافر لجرير ، وتمامه :

أقلي اللومَ عاذلَ والعتابا وقولي إن أصبتُ لقد أصابا

ويروى بتقييد القافية ، كما ذكره الفارسي ، الكتاب ٢٠٥/٤ ، ٢٠٨ .

[٣] عجز بيت من الرجز لرؤبة ، وتمامه :

تقول بنتي قد أنَى أنَاكا
يا أبَتَا علَّك أو عسَاكن

الكتاب ٤٠٧/٤، الخصائص ٩٦/٢ ، المحتسب ٢٢٣/٢ ، الخزانة ٤٤١/٢ .

فكما يدل التنوين في هذه الأواخر على انقطاع الإضافة عن المضاف إليه، كذلك يدل في يومئذٍ وحينئذٍ على ذلك"[1]. فهنا العلة هي علة إشعار، وهي في المقيس إشعار بانقطاع الإضافة، وفي المقيس عليه إشعار بانقضاء البيت.

### ٣- علة الحمل على المعنى:

وعلة الحمل على المعنى قد تكون في قياسات البنى التركيبية، وذلك عند تشابه معنى التراكيب، أو تكون في تشابه الصيغ الصرفية، ومن أمثلة الحمل على المعنى في التراكيب ما ذكره الفارسي في توجيهه لقراءات قوله تعالى:﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[2].

فقد قرأ " ابن كثير، وأبو عمرو ﴿إلا امرأتُك﴾ برفع التاء.

وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿إلا امرأتَك﴾ نصباً"[3].

قال: "الوجه في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدُ، الرفع على البدل من أحد، وهو الأشيع في استعمالهم، والأقيس، وقوته من جهة القياس أن

---

[1] الحجة ٣٥١/٤ ، ٣٥٢ وينظر أيضاً أمثلة لعلة الإشعار: الحجة ٣٩١/٤ .

[2] سورة هود ٨١/١١ .

[3] الحجة ٣٦٩/٤ والسبعة ٣٣٨ ، وانظر : معاني الفراء ٢٤/٢ ومعاني الأخفش ٣٥٧/٢ وإعراب النحاس ٤٣٠ والكشف ٥٣٦/١ والتيسير ٩٦ والنشر ٢٩٠/٢ والإتحاف ١٣٣/٢ ومعجم القراءات ٤٠٤/٢ .

معنى: ما أتاني أحدُ إلا زيدُ، ومعنى ما أتاني إلا زيدٌ ، واحد[1]. فكما اتفقوا في ما أتاني إلا زيدٌ على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلا زيدُ، بمنزلته وبمعناه، اختاروا الرفع مع ذكر أحد، وأجروا ذلك مجرى: يَذَر، ويَدَع، في أن يَذَر لما كان في معنى يَدَع، فتح كما فتح يَدَع "[2]. ففي توجيهه لهذه القراءة، قد قاس حكم نمط تركيبي على آخر، وذلك لعلة الحمل على المعنى[3].

فالتركيبان بما أنهما يؤديان نفس المعنى فيجوز أن يكون لهما نفس الحكم الإعرابي.

٤- علة الحمل على اللفظ[4]:

ذكره أبو علي في توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[5].

"قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وأَكُوْنَ﴾ بواو.

---

(١) انظر : الخصائص ٢/٢٦ .

(٢) الحجة ٤/٣٦٩ ، وينظر على سبيل المثال : الحجة ٢/٨ و ٤/٣٧٢ ، وفي الحمل على المعنى في الصيغ الصرفية ٤/١٦٣ ، ١٦٤ .

(٣) يراجع مبحث التوجيه بالمعنى ١٩٢ ، ٢١٠.

(٤) يقول السيوطي :" إذا اجتمع الحمل على اللفظ ، والحمل على المعنى ، بدئ بالحمل على اللفظ " ، وعلل ذلك بأن اللفظ " هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعني فخفي راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت إعادة اللفظ، والبداءة بها أولى" الأشباه والنظائر (١/١٨٩) ، وانظر : الاقتراح .

(٥) سورة المنافقون ٦٣ / ١٠ .

وقرأ الباقون: ﴿وأَكُنْ﴾ بغير واو"[1].

يقول: "وأما قول أبي عمرو: ﴿وأَكَوْنَ﴾ فإنه حمله على اللفظ دون الموضع، وكان الحمل على اللفظ أولاً؛ لظهوره في اللفظ وقربه"[2].

٥- علة الشبه (التركيب):

وعلة الشبه قد تكون بين تركيبين، أو بين صيغتين صرفيتين، ومن أمثلة التشابه بين التركيبين قول الفارسي: "ومما يدل على استغناء الفعل عن الحرف الذي يصل به مع غير، أن غيراً في قولك: أتاني القومُ غيرُ زيد، هم الآتون. فإذا كان إياهم في هذا المعنى لم يكن بمنزلة المنصوب في باب المفعول معه، ولا بمنزلة الاسم المنتصب بعد إلا في الاستثناء، ولكنه مشابه للحال، من حيث كان المنصوبُ المرفوعَ في المعنى، ولم يكن مخصوصاً، كما أن الحال غير مخصوص، فلم يحتج فيه إلى توسط الحرف لإيصال الفعل، كما لم يحتج إلى ذلك في الحال"[3].

وفي حديث الفارسي نجد المشابهة بين التركيبين جاءت من جهة المعنى مما كان له الأثر في إعراب التركيبين.

---

[1] الحجة ٢٩٣/٦ والسبعة ٦٣٧ ، وانظر : معاني القراء ١٦٠/٣ وحجة ابن خالويه ٣٤٦ وإعراب النحاس ٩٧٤ والكشف ٣٢٢/٢ والتيسير ١٦٤ وإملاء ما من به الرحمن ٥٠٦ والنشر ٣٨٨/٢ والإتحاف ٥٤٠/٢ ومعجم القراءات ١٣١/٥ .

[2] الحجة ٢٩٤/٦ .

[3] الحجة ١/ ١٥٩ ، ١٦٠ .

٦- علة الشبه في البنية الصرفية:

وذلك في قوله: "ويجوز في القياس على قول من قال: (شِهِد)، أن تكسر النون من (نِعِم) في لغة من كسر العين، كما كسرت الفاء في( شِهِد). فإن قلت: إن ذلك إنما جاء في الأسماء والأفعال، فالقول أن (نَعَم)، وإن كان حرفاً[1]، فإنه إذا كان على لفظ الأسماء جاز أن تجرى في القياس مجراها "[2].

٧- علة التغليب:

عند توجيه أبي علي لقراءات قوله عز وجل:﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [3].

"فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي ﴿الحميدِ * اللهِ﴾ على البدل.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿الحَمِيدِ* اللهُ﴾ رفعا "[4].

---

[1] انظر : الكتاب ١٠٩/٤ .

[2] الحجة ٢١/٤ .

[3] سورة إبراهيم ١٤ /١، ٢ .

[4] الحجة ٥/ ٢٥ والسبعة ٣٦٢ ، وانظر : معاني الفراء ٦٧/٢ وحجة ابن خالويه ٢٠٢ والكشف ٢٥/٢ والتيسير ١٠٢ والإملاء ٣١٨ والنشر٢٩٨/٢ والإتحاف ١٦٦/٢ ومعجم القراءات ٢/ ٥٠٣ .

ففي توجيهه للقراءة التي على البدل.قد تكلم عن لفظ الجلالة (الله) فقال: "من جر جعله بدلاً من الحميد، ولم يكن صفة، لأن الاسم وإن كان في الأصل مصدراً، صفة، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين، وكذلك كان هذا الاسم في الأصل (الإلَه) ومعناه: ذو العبادة، أي: العبادة تجب له، فهذا في أنه في الأصل مصدر قد وصف به مثل: السلام والعدل، إلا أن هذا الاسم غلب حتى صار في الغلبة لكثرة استعمال هذا الاسم كالعَلَم "[1].

٨- علة المعادلة:

"وأُسَارَى في جمع أَسير، ليس على بابه، وما عليه قياسه، كما أن أُسَرَاء، وقُتَلاء في جميع أَسِير وقتيل، ليس على بابه، وإنما شبه بظُرَفَاء حيث كان على وزنه، فأُسَارَى في جميع أَسير على التشبيه بغير بابه، وبابه أَسْرَى، فكما شبه أسير بكسلان، فقالوا: أُسَارى كما قالوا: كُسَالى، كذلك شبه كسلان بأسير. وقالوا في جمعه: كَسْلى، كما قالوا: أَسْرى فعلى هذا يوجه قول من قال: (أُسَارَى)، فأما أَسْرَى فهو على الباب المستمر الكثير "[2].

فقد ذكر الفارسي أنهم عادلوا بين أسير وكسلان، فكما شبه أسير بكسلان فكذلك شبه كسلان بأسير.

---

(1) الحجة ٢٥/٥، ٢٦.

(2) الحجة ١٦٤/٤، ١٦٥.

٩- علة الأَوْلى:

يقول الفارسي"اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله جل وعز: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[١].

فقد قرأها ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، ونافع، وابن عامر ﴿إن صَلواتِك﴾ جماعة.

وروى حفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي ﴿إنَّ صَلاتَك﴾ على التوحيد[٢].

فقال في توجيه قراءة الجمع ﴿إن صلواتِك﴾: " وحسَّن ذلك جمعها حيث جُمِعَت، لأنه صار بالتسمية بها، وكثرة الاستعمال لها كالخارجة عن حكم المصادر، وإذا جمعت المصادر إذا اختلفت في قوله:﴿إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾[٣] فإن تجمع ما صار بالتسمية كالخارج عن حكم المصادر أجدر، ألا ترى أن سيبويه جعل ( دراً ) من قولهم: لله درك، بمنزلة: لله بلادُك، وجعله خارجاً من حكم المصادر، فلم يُعْمِلْه إعمالها "[٤].

---

[١] سورة التوبة ١٠٣/٩ .

[٢] الحجة ٢١٣/٤ والسبعة ٣١٧ ، ٣١٨ ، وانظر : معاني الفراء ٤٥١/١ والكشف ٥٠٥/١ والتيسير ٩١ والإملاء ٣١٨ والنشر ٢٨١/٢ والإتحاف ٩٧/٢ ومعجم القراءات ٢/ ٣١٥ .

[٣] سورة لقمان ١٩/٣١ .

[٤] الحجة ٢١٥/٤ و٩٤/٤ وينظر أيضاً : الحجة ٢١٢/٤ و ٥٣/٢ و ٦/٢ و ٤٣٥/٢ و ٣٢/٤ .

١٠- علة الحمل على النقيض:

وقد يكون الحمل على النقيض بين تركيبين متقابلين في المعنى، لهما نفس الحكم، ومن أمثلة التركيب قوله "وأما من نصب، فقال: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك أن قوله: ما جاءني أحدُ، كلام مستقل، كما أن: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتمعا في أن كل واحدٍ منهما كلام مستقل"[١].

وقد يكون بين صيغتين صرفيتين متناقضتين في المعنى، ولهما نفس الوزن الصرفي، ومن أمثلة علة الحمل على النقيض في الصيغ الصرفية:

"قال أبو علي: حكى سيبويه[٢]: سَعِد يَسْعُد سَعَادةً، فهو سَعيد، وينبغي أن يكون غيرَ متعدٍّ، كما أن خلافه الذي هو شقِيٌّ كذلك "[٣].

١١- علة استغناء:

وقد لجأ الفارسي للتعليل بعلة الاستغناء لتدليله على أنه يمكن الاستغناء بتركيب عن آخر، أو الاستغناء بصيغة صرفية عن أخرى: ومن أمثلة الاستغناء في التركيب ما ذكره في التعليق على قوله تعالى:﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[٤]، فقال: "وقرؤوا[٥]: ﴿فليَفْرَحُوا﴾ لأنهم جعلوه أمراً للغائب،

---

[١] الحجة ٣٧٠/٤ ، ٣٧١ .

[٢] الكتاب ٣٢٠/٣ .

[٣] الحجة ٣٧٨/٤ ، وينظر الحجة ٢٠/٢ ، وينظر الحجة ١١٧/٦ ، ١١٨ .

[٤] سورة يونس ٥٨/١٠ .

[٥] أي القراء السبعة .

واللام إنما تدخل على فعل الغائب، لأن المُواجَه استُغني فيه عن اللام بقولهم: افعلْ، فصار شبيهاً بالماضي من يَدَع الذي استُغْنِي عنه بتَرَكَ"[1].

فهنا يذكر صيغة الأمر للمخاطب وهي: افعل، وهي التي استغنى بها عن لام الأمر التي تستخدم صيغة في الأمر للغائب، فالعلة هي علة الاستغناء.

ومن أمثلة علة الاستغناء التي ذكرها الفارسي في توجيهاته الصرفية، وذلك عند توجيه الفارسي لقراءات قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾[2].

فقد "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿في أيام نَحْسَاتٍ﴾ الحاء موقوفة. والباقون ﴿نَحِسَاتٍ﴾ مكسورة الحاء"[3].

وعند توجيهه لقراءة كسر الحاء: قال: " وقال أبو عبيدة: نَحِسَات: ذوات نحوس.

فيمكن أن يكون من كسر العين جعله صفة من باب فَرِقَ ونزِقَ، وجمع على ذلك، إلا أنّا لم نعلم منه فعلاً كما علمنا من فَرِق، ولكن جعلوه صفةً، كما أن من أسكن، فقال: (نَحْسَات) أمكن أن يكون جعله كصَعْبَاتٍ. فلما كان ذلك صفةً، كذلك يكون (نَحِسَات) فيمن كسر العين، وفَعِل من

---

[1] الحجة ٢٨٢/٤ ، وينظر أيضاً الحجة ١١٨/٦ .

[2] سورة فصلت ٤١ / ١٦ .

[3] الحجة ٦/ ١١٦ والسبعة ٥٧٦ ، وانظر : معاني الفراء ١٤/٣ ومعاني الأخفش ٤٦٥/٢ وحجة ابن خالويه ٣١٦ وحجة أبي زرعة ٦٣٥ والتيسير ١٤٨ والنشر ٣٦٦/٢ والإتحاف ٤٤٢/٢ ومعجم القراءات ٣٠٦/٤ ، ٣٠٧ .

أبنية الصفات، إلا إذا لم تعلم منه فعلا، وإن استدللت بخلافه الذي هو سَعِد، فقلت كما أن سَعِد على فَعِل، وجاء في التنزيل ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟﴾[1] فكذلك النحس في القياس، وإن لم يسمع منه نَحِس ينحَسُ، كما سُمِع سَعِد يسْعَد، فكأنه استعمل على تقدير ذلك، كما أن فقيراً وشديداً استعملا على تقدير فَعُل، وإن لم يستعمل فَقُر ولا شَدُد، فاستغنى عنه بافْتَقَر واشْتَدَّ، وكذلك يكون نَحْس في قول من قال (نَحِسَاتٍ) "[2].

فقد قاس الفارسي على صيغتي افتقر واشتد أنهما استغني بهما عن فَقُرَ وشَدُدَ، واستعملا على هذا التقدير. كذلك استغني بصيغة الصفة (نَحِسَات) على هذه البنية عن الفعل (نَحِسَ).

**ثالثاً: أمثلة لتطبيقات الفارسي في القياس من خلال تعامله مع الحكم:**

لم يكن للفارسي في التعامل مع الحكم أسلوب واحد، فقد نظر إلى الحكم في مواضع كثيرة، ولم ينص عليه في مواضع أخرى، فذكر الوجوب والجواز والحسن، والامتناع إلى غير ذلك من أحكام، وفيما يلي بعض الأمثلة:

---

[1] سورة هود ١١/ ١٠٨ .

[2] الحجة ١١٧/٦ ، ١١٨ ، وانظر : إعراب النحاس ٧٨٦ وتفسير القرطبي ٣٤٨/١٥ والإملاء ٤٦٣ تفسير الكشاف ٤٤٩/٣ .

١ - حكم الوجوب[١]:

ففـي توجيهـه لقـراءات لقولـه تعـالى: ﴿وَجَعَلْنَالَكُمْ فِيهَامَعَايِشَ﴾[٢] قـال: "معايش جمع معيشة، واعتل معيشة، لأنه على وزن يعيش، وزيادته زيادة تختص الاسم دون الفعل، فلم يُحْتَجْ إلى الفصل بين الاسم والفعل، كما احتيج إليه فيما كانت زيادته مشتركةً، نحو الهمزة في: أجاد، وهو أجود منك. وموافقة الاسم لبناء الفعل، يوجب في الاسم الاعتلال، ألا ترى أنهم أعلوا باباً وداراً ويومٌ راحٌ ، لمَّا كان على وزن الفعل، وصححوا نحو: حِوَل، وِعُيَبَةَ ولُوَدة ، لما لم يكن على مثال الفعل ؟ "[٣].

ففي توجيه الفارسي لهذه الآية[٤] نجد أنه نص على أن الحكم هنا هو الوجوب. ثم ربط هذا الحكم بالعلة، وهي علة المشابهة[٥] وذكر أنه إذا زالت هذه العلة فقد زال الحكم الموجب لهذا (الاعتلال) فيقول: " فمعيشة موافقة للفعل في البناء، ألا ترى أنه مثل: (يعيش)، في الزنة، وتكسيرها يزيل مشابهته في البناء؛ فقد علمت بذلك زوال المعنى الموجب للإعلال في الواحد في الجمع، فلزم التصحيح في التكسير؛ لزوال المشابهة في اللفظ "[٦].

---

[١] وقد يعبر عن الوجوب بكلمة (اللزوم) ، ينظر الحجة ٢٧٦/١ .

[٢] سورة الأعراف ٧ /١٠ .

[٣] الحجة ٧/٤ ، كما ناقش الفارسي هذه القراءات باستفاضة في الإغفال ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

[٤] وانظر : ١٥٦ و٣٢١ من هذا البحث للتعليق عن هذه القراءة .

[٥] انظر : علة الشبه ١٤٢ ، ١٤٣ .

[٦] الحجة ٧/٤ .

٢- حكم (الجواز):

عند توجيهه لقراءات قوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[1].

"قرأ ابن كثير وحده: ﴿إنه من يَتَّقي ويَصْبِرْ﴾ بياء في الوصل والوقف، فيما قرأت على قنبل.

الباقون بغير ياء في وصل ولا وقف"[2].

قال الفارسي أن التقدير في توجيه قراءة (من يَتَّقي): " أن يجعل (من يَتَّقِي) بمنزلة: الذي يتقي، ويحمل المعطوف على المعنى؛ لأن ﴿مَنْ يَتَّقِي﴾ إذا كان (مَنْ) بمنزلة الذي، كان بمنزلة الجزاء الجازم، بدلالة أن كل واحدٍ منهما يصلح دخول الفاء في جوابه، فإذا اجتمعا في ذلك لما يتضمنانه من معنى الجزاء، جاز أيضاً أن يعطف عليه، كما يعطف على الشرط المجزوم... ونحو ذلك مما يحمل على المعنى"[3].

فالقياس هنا قد ذكر الفارسي أن العلة فيه حمل على المعنى، أما الحكم فهو الجواز، جواز الجزم والنصب في العطف على فعل الشرط.

٣- حكم (الحُسْن):

قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾[4].

---

[1] سورة يوسف ٩٠/١٢.

[2] الحجة ٤٤٧/٤، ٤٤٨ والسبعة ٣٥١، وانظر: حجة ابن خالويه ١٩٨ والكشف ١٨/٢ والتيسير ١٠٠ والإملاء ٣١١ والنشر ٢٩٧/٢ والإتحاف ١٥٣/٢ ومعجم القراءات ٤٦٧/٢.

[3] الحجة ٤٤٧/٤، ٤٤٩ وينظر: الحجة ٢٧٤/١، ٢٧٥، ٢٣٧/٤.

[4] سورة مريم ١٩/ ٩٠.

فقد قرأها ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو، وحمزة، وابن عامر وعاصم، بالتاء ﴿تَكَاد﴾.

وقرأها نافع والكسائي ﴿يَكَاد﴾[1].

يقول: "أما اختلافهم في: ﴿تَكَاد﴾ و ﴿يَكَاد﴾ وإلحاق علامة التأنيث، وترك الإلحاق فكلاهما حسن ...، وإلحاق العلامة أحسن، لأن الجمع بالألف والتاء في الأصل، للجمع القليل، والجمع القليل يشبه الآحاد، فكما أن الأحسن في الآحاد إلحاق العلامة في هذا النحو، فكذلك مع الألف والتاء"[2].

فقد ذكر حكماً مثل "حَسَن" ثم ذكر ما هو "أحسن" وذكر حجة ذلك من القياس.

وهنا القياس قياس حكم، وهو يعتمد على قاعدة نحوية، وهي حكم إلحاق تاء التأنيث بالفعل المضارع.

٤ ـ حكم (الكراهة):

وذلك عند توجيهه لقراءة قوله تعالى: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[3]. قال:"الحجة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أَجمعوا على رفضه من كلامهم، ألا ترى أنهم تركوا إمالة (واقد) ونحوه كراهة أن يَصَّعدوا

---

[1] الحجة ٢١٣/٥ ، ٢١٤ والسبعة ٤١٣ ، وانظر: الكشف ٩٣/٢ والتيسير ١١٤ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٨ والنشر ٣١٩/٢ والإتحاف ٢٤٠/٢ ، ٢٤١ ومعجم القراءات ١٨٣/٣ .

[2] الحجة ٢١٤/٥ ، وانظر : تفسير القرطبي ١٥٦/١١ و الكشاف ٥٢٥/٢ .

[3] سورة الفاتحة ٦/١ .

بالمستعلي بعد التسفل بالإمالة ؟ فكذلك يُكْره على هذا أن يَتسفل ثم يَتَصَعَّد بالطاء في (سِرَاط) "[1].

٥ - حكم (المنع):

وقد نص على المنع عند تعرضه لإعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾[2].

فقال: " ويجوز في قوله: (إلَّا وحياً ) أمران: أحدهما: أن يكون استثناءً منقطعاً، والآخر أن يكون حالاً، فإن قدرته استثناءً منقطعاً لم يكن في الكلام شيء يوصل بمن،لأنَّ ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده، ولذلك حملوا قَول الأعشى: [3]

...................... ولا قائلاً إلّا هو المُتَعَيَّبَا

على فعل آخر، وإنما لم يستجيزوا ذلك؛ لأن حرف الاستثناء في معنى حرف النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فالمعنى: قام القوم لا زيدٌ ؟ فكما لا يعمل ما في قبل حرف النفي فيما بعده، كذلك لم يعمل ما قبل الاستثناء إذا كان كلاماً تاماً فيما بعده؛ إذ كان بمعنى النفي"[4].

---

[1] الحجة ٥١/١ .

[2] سورة الشورى ٥١/٤٢ .

[3] عجز بيت من الطويل للأعشى ، وصدره :

وليس مجيراً إن أتى الحيّ خائفٌ .

ديوان الأعشى ٢١ .

[4] الحجة ١٣٤/٦ .

فنجد الفارسي في النموذج السابق قد نص على الحكم بالمنع بقوله "لم يستجيزوا".

**ارتباط العلة بالحكم:**

وقد نص في بعض الأحيان على العلة وربطها بالحكم، وذلك عند حديثه عن عمل اسم الفعل إذا دل على الماضي، يقول الفارسي: "ومن حكاية الحال قوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1]، "فلولا حكاية الحال لم يعمل اسم الفاعل، لأنه إذا مضى[2] اختص، وصار معهوداً، فخرج بذلك من شبه الفعل، ألا ترى أن الفعل لا يكون معهوداً، فكما أن اسم الفاعل إذا وُصِفَ وحُقِّر لم يعمل عمل الفعل لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذي يحدثه فيه التحقير والوصف، كذلك إذا كان ماضياً"[3].

فنجد هنا ارتباط العلة بالحكم ارتباطاً وجوبياً، وذلك أن الفارسي يرى أن اسم الفاعل إذا دل على الزمن الماضي فلا يعمل عمل الفعل، وهو لا يعمل عمل الفعل إلا إذا دل على الحال، فدلالته على الحال في هذه الآية، فقط هي التي جعلته يعمل عمل الفعل، وإن اسم الفاعل إذا وصف أو صغر كذلك لا يعمل عمل الفعل. وذلك لأنه يرى أن العلة في عمل اسم الفاعل عمل الفعل في هاتين الحالتين هو مشابهة للفعل فقط، وإذا زالت هذه العلة، وهي المشابهة زال الحكم.

---

[1] سورة الكهف ١٨ /١٨ .

[2] يراجع مبحث العامل في العوامل الاسمية ١٧٤ ، ١٧٥.

[3] الحجة ٤/٤٤٥ .

### عدم ذكر أركان القياس:

والفارسي من خلال توجيهاته بالقياس، قد لا يذكر أياً من أركان القياس، ولكنه يذكر فقط أن ذلك هو القياس، ومن أمثلة ذلك:

عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[1]. و﴿يُؤْتِيَنِ خَيْرًا﴾[2].

فقد أثبت ابن كثير الياء في الوصل والوقف.

وقرأ نافع وأبو عمرو بياء في الوصل، ويحذفها في الوقف.

والكسائي وابن عامر وعاصم وحمزة يحذفون الياء في الوصل والوقف[3].

فقال: " إثبات ابن كثير الياء فيما أثبت من هذه الحروف في الوصل والوقف هو الأصل والقياس، وإثبات نافع، وأبي عمرو الياء في هذه الحروف التي حكيت عنهما في الوصل هو القياس والأصل "[4].

فقد ذكر الفارسي أن تلك القراءة على القياس، ولم يذكر أي ركن من أركانه.

---

(1) سورة الكهف ٣٩/١٨ .

(2) سورة الكهف ١٨/ ٤٠ .

(3) الحجة ١٤٩/٥ والسبعة ٣٩٢ ، وانظر : الكشف ٨٢/٢ والتيسير ١١٢ والنشر ٣١٦/٢ والإتحاف ٢١٥/٢ ومعجم القراءات١٠٥/٣ .

(4) الحجة ١٤٨/٥ ، وانظر : الحجة ١٣١/٥، ٣١٢ .

**بعض قواعد التوجيه بالقياس التي ذكرها الفارسي في الحجة :**

١-إذا جاء الشيء مجيئاً كان للقياس فيه مسلك، فروته الرواة، لم يكن بعد ذلك موضع طعن[١].

٢-ما جاء على غير القياس لا يقدم عليه إلا بالسمع[٢].

٣-الحمل على الأكثر الأشيع أولى من الحمل على خلافه[٣].

٤-إذا جاء شيء مما لا يعلم بالقياس يقبل ذلك منه إذا أتى فيه برواية[٤].

٥-ما كان ضعيفاً في القياس، وقليلاً في الاستعمال، فترك الأخذ به أحسن[٥]

٦-القراء قد يتبعون مع ما يجوز في العربية الآثار، فيأخذون بها ويؤثرونها، إذا وجدوا مجاز ذلك في العربية مجازاً واحداً[٦].

٧-ليس هذا بالكثير، ولا مما ينبغي أن يقاس عليه[٧].

٨-الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه، ويخرج عن الشائع الواسع[٨].

٩-الأخذ بالأبين أولى[٩].

---

[١] الحجة ٥/ ٢٩٢ .

[٢] الحجة ٥/٤٦٧ .

[٣] الحجة ١٣/٣ .

[٤] الحجة ٧٩/٣ .

[٥] الحجة ١٢١/٣ ، و ١٤٢/٤ .

[٦] الحجة ٢٤٦/٣ .

[٧] الحجة ٤/ ٢٤٦ .

[٨] الحجة ٨٦/١ .

[٩] الحجة ٥/ ٢٤٢ .

كما ذكر فى الحلبيات أن القياس أبداً يترك للسماع، وإنما يلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع، فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول من الصواب بين[1].

## استخدامه للقياس مع غيره من الأدلة:

يرى الفارسي أن ما جاء من اللغة، ويعضده دليل من السماع، ودليل من القياس، فلا مرد له. لكن القياس يأتي كدليل في المرتبة الثانية بعد السماع فقط، ذلك ما ذكره الفارسي في قواعده النظرية التي ذكرها في الحجة.

وسنرى عند ضرب أمثلة لتوجيهات أبي علي، وموقع القياس مع غيره من الأدلة، لنرى هل يتوافق التطبيق مع النظر، وما هو مفهوم الاضطرار الذي يؤدي به إلى الخروج عن القياس.

**- ترجيح القياس على السماع:**

وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾[2].

"فقرأ حمزة والكسائي ﴿مَنسِكًا﴾ بكسر السين في الحرفين جميعا. وقرأ الباقون ﴿مَنْسَكا﴾ بفتح السين في الحرفين جميعاً"[3].

---

[1] المسائل الحلبيات ٢٢٦ .

[2] سورة الحج ٢٢/ ٣٤.

[3] الحجة ٥/٢٧٧، ٢٧٨ والسبعة ٤٣٦، وانظر: النشر ٣٢٦/٢ والإتحاف ٢٧٥/٢ ومعجم القراءات ٣٠١/٣

فقال في توجيه قراءة الكسر: "وجه الكسر أنه قد يجيء اسم المكان على المفعل من هذا النحو، نحو: المطلع، وإنما هو من طَلَع يَطْلُع، والمسجد وهو من يسجدُ، فيمكن أن يكون هذا مما شذ أيضاً عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع "[1].

**- ترجيح القياس على الاستعمال:**

فقد وجه القراءة بما لا يجوز في القياس وجاء الاستعمال على خلافه، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿هَاأَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾[2].

فقد "اختلفوا في المد في ها أنتم، والهمز وتركه. فقرأ ابن كثير: ﴿هَأَنْتُم﴾ لايَمدُهُا، ويهمز ﴿أَنْتُم﴾"[3].

فوجه الفارسي قراءة ابن كثير "أما قول ابن كثير﴿هأنتم هؤلاء﴾ فوجهه أنه بدل من همزة الاستفهام الهاء، أراد: أأنتم فأبدل من الهمزة الهاء، أراد: أأنتم، فأبدل من الهمزة الهاء. فإن قلت: هلا لم يجز البدل من الهمزة لأنه على حرف واحد ؟ وإذا كان على حرف واحد وأبدلت منه لم يبق شيء من الحرف يدل عليه، فيكون الإبدال منه كالحذف له، فكما لا يجوز

---

(1) الحجة ٢٧٨/٥ .

(2) سورة آل عمران ٦٦/٣ .

(3) الحجة ٤٥/٣، ٤٦ والسبعة ٢٠٧ ، وانظر : معاني الفراء ٢٣٠/٢ وحجة ابن خالويه ٢٥٣ وإعراب النحاس ٢٠٧ والكشف ١١٩/٢ والتيسير ٦٦ والإملاء ١٢٧ والنشر ٣٢٦/٢ والإتحاف ٤٨٠/١ ومعجم القراءات ٣٠٠/٣ .

حذفه، كذلك لا يجوز البدل منه. قيل: لا يمتنع البدل منه، وإن كان على حرف، وما ذكرته ضرب من القياس الذي جاء استعمالهم بخلافه"[1].

**ترجيح القياس على الرواية:**

**وقد أورد مثال لقياس فرفضه لاعتباره خطأ أوتوهم ممن أخذ بهذا القياس مثال، ما جاء في قوله تعالى: ﴿مَعَايِشَ﴾[2].**

"وكلهم قرأ: ﴿مَعَايِشَ﴾ بغير همز. وروى خارجة عن نافع: ﴿مَعَائِشَ﴾ ممدود مهمور وهذا غلط"[3].

يقول في التوجيه: "ومن أعلَّ فهمز، فمجازه على وجه الغلط[4]، وهو أن معيشة على وزن: سفينة، فتوهمها: فعيلة، فهمز كما يهمز مصايب"[5].

وهذا المثال يظهر ما للقياس من أهمية بالغة، حيث اعتمد عليه أبو علي وحده لرد القراءة.

---

[1] الحجة ٤٦/٣ ، ٤٧ .

[2] سورة الأعراف ١٠/٧ .

[3] الحجة ٧/٤ والسبعة ٢٧٨ ، وانظر : إعراب النحاس ٣٣٦ والإملاء ٢٤١ والإتحاف ٤٤/٢ ومعجم القراءات ١٦١/٢ .

[4] استغل بعض المستشرقين هذا الخطأ الذي روى عن نافع حيث ذكر يوهان فك "أن النحو وعلم اللغة لم يجدا بالمدينة تربة خصبة ، وحتى في قراءات القرآن المدينة يلاحظ نوع من التساهل في القواعد النحوية. فهذا نافع (المتوفي سنة ١٦٩٨ هـ) يقرأ في سورة الأعراف ١٠/٧ أو سورة الحجر ٢٠/١٥ : معائش ، بالهمز بدل : معايش ، فعامل لفظ المفرد معيشة ، كما لو كان على وزن فعيلة" (العربية ، دراسة في اللغة واللهجة والأساليب ٧٨) .

[5] الحجة ٨/٤ ، وانظر : الحجة ٦٢/٤ .

**ترجيح الرواية على القياس:**

وفي الوقت الذي نجد أبا علي الفارسي قد رفض قراءة لتعارضها مع القياس، إلا أنه في موضع آخر قد أخذ موقفاً عكسياً يقبل قراءة مع شذوذها عن القياس.

"فأما (قيماً) فهو مصدر كالشيع، ولم يصحح كما صحح عَوْضٌ وحِوِل، وقد كان القياس، ولكنه شذ عن القياس"[1].

مما سبق نلاحظ أن أبا علي عندما وضع لنفسه منهجاً نظرياً في القياس فالقياس عنده لابد أن يكون على ما اطرد من كلام العرب، فنجده أحياناً قد قاس على الكثير وكذلك قاس على القليل والشاذ أحياناً، فخطته النظرية تتسم بالتشدد الذى عرف عن البصريين في عدم القياس على القليل أو الشاذ، ومنهجه التطبيقي يقترب من الكوفيين الذين يعتدون بكل مسموع ولو خرج عن القياس.

كما ذكر الفارسي أنه يترك القياس عند ورود الرواية، كما يقدم السمع على القياس، هذه القواعد التي وجدناها متناثرة في تضاعيف الحجة، وحاول البحث أن يطابقها على تطبيقات الفارسي، فكانت النتيجة أن الفارسي لم يكن ملتزماً في تطبيقاته وتوجيهاته بما ذكره في النظر، فقد رجح القياس على السمع، وقدمه على الرواية، ورجع الرواية على السمع في مواضع أخرى ، ومن غير مبرر آخر، مما يظهر أن الفارسي لم يكن

---

[1] الحجة ٤٣٩/٣ ، ٤٤٠ .

واضح المنهج في تطبيق نظرياته في القياس، إلا أن ذلك لايقلل من براعته وحذقه في هذا المضمار.

نخلص مما سبق إلى أن تطبيقات الفارسي للقياس تمثل قمة في النضج والنمو على يدي أبي علي الفارسي والذي أكمل بعده طريق النضوج تلميذه ابن جني، حتى ليتعجب ابن جني من ارتباط أبي علي بالقياس وشغفه به فيقول: "والله هو! وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشدَّ بهذا العلم الشريف أَنَسه، فكأنه إنما كان مخلوقاً له "[1].

ولا يكاد كتابٌ يتعرض للقياس وقضاياه يخلو من ذكر أبي علي الفارسي، على الرغم من أن أبا علي لم يؤثر عنه نظرية متكاملة عن القياس، إلا أننا عند النظر قياساته في كتابه (الحجة) نجد في تطبيقاته للقياس أن صاحبها يطبقها لا أقول – فقط – بحذق العالم المتمكن من علمه، ولكنني أزعم أنه كان يطبقها أيضاً ببراعة الفنان الذي تمكن من أدواته وألوانه حتى ليتصرف فيها بحرية، فيمزج بينها، فتكون النتيجة هي الإبداع الذي نتج عن علم وفنٍ معاً.

---

[1] الخصائص ١/٢٨٦ .

# المبحث الثالث

# الإجماع والاستصحـــــاب

في هذا الفصل سوف يعرض البحث لأصول أخرى اعتمد عليها الفارسي في توجيهاته، وإن لم تكن بنفس الأهمية التي احتلتها الأصول الأخرى، ومن هذه الأصول:

**١. إجماع الجمهور:**

من الأصول التي ذكرها الفارسي في توجيهاته الإجماع، فقد ذكر الفارسي في الحجة أنه إذا وجُد رأيان " فأولى القولين ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار"[١]. ومن أمثلة توجيهاته عن طريق الإجماع، وتقديم قول الأكثر ، مع أنه يرى أن القول الآخر هو القياس والصواب، ومن ذلك ما ذكرَه عند توجيه قراءات قوله تعالى:﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[٢].

"اختلفوا في إثبات الهاء في قوله تعالى: ﴿اقْتَدِهْ﴾ في الوصل، فقرأ ابن كثير وأهل مكة، ونافع، وأبو عمرو وأهل المدينة، وعاصم: ﴿فبهدَاهُم اقْتدِه قُلْ﴾، يثبتون الهاء في الوصل ساكنة.

وقرأ حمزة والكسائي:﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِ قُلْ﴾ بغير هاءٍ في الوصل، ويقفان بالهاء، وقرأ عبد الله بن عامر: ﴿فَبِهُداهُمُ اقْتِده، قُلْ﴾ يكسر الدال، ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء "[٣].

---

[١] الحجة ١٤٣/١ .

[٢] سورة الأنعام ٩٠/٦ .

[٣] الحجة ٣/ ٣٥١ والسبعة ٢٦٢ ، وانظر: حجة ابن خالويه ١٤٥ والكشف ٤٣٨/١ ، ٤٣٩ والتيسير ٧٩ والإتحاف ٢١٣ ومعجم القراءات ١٠٦/٢ .

" قال أبو علي: الوجه الوقف على الهاء لاجتماع الكثرة، والجمهور على إثباته، ولا ينبغي أن يوصل، والهاء ثابتة؛ لأن هذه الهاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء، في أن الهاء للوقف، كما أن همزة الوصل للابتداء بالساكن، ... وقول حمزة والكسائي القياس، وفي ترك قول الأكثر ضربٌ من الاستيحاش، وإن كان الصواب والقياس ما قرأ به "[1].

**٢. استصحاب الحال:**

استصحاب الحال عرفه النحاة أنه: " هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل "[2]. وهو " الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأول "[3].

وقد ذكر السيوطي في الاقتراح أكثر من رأي عن الاستصحاب، فقال: " من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة "[4].

ثم قال موضع آخر قوله: " استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل "[5].

---

(1) الحجة ٣٥٢/٣ .

(2) الاقتراح ١٤٧ .

(3) كتاب التعريفات ٣٤ ، وانظر : الإصباح في شرح الاقتراح ٣٥٣ .

(4) الاقتراح ١٤٧ .

(5) الاقتراح ١٤٨ .

من أمثلة استصحاب الحال عند الفارسي:

ذكر الفارسي عند توجيه قراءات قوله تعالى ﴿وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾[1].

فقد ذكر الفارسي أنه قد قرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم ( ولكنَّ الشَّيَاطِينَ كفروا)، وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر ( ولَكِنِ الشَّيَاطينُ ) مخففة[2].

فذكر الفارسي رأيه عن (لَكِنْ) إذا خففت " ولم نعلم أحداً حكى النصب في (لَكِنْ) إذا خففت، فيشبه أن النصب لم يجيء في هذا الحرف مخففاً؛ ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف أن لا تعمل إذا خففت؛ لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل في التخفيف، وأن من خفف ذلك فالوجه أن لا يعمله "[3].

كذلك من أمثلة استصحاب حال الأصل في توجيهات الفارسي النحوية، قوله:

" اختلفوا في التاء والياء[4] في قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[5].

فقرأها بعض القراء السبعة على صيغة الخطاب، والبعض الآخر قرأها على صيغة الجمع.

---

[1] سورة البقرة ٢/ ١٠٢ .

[2] انظر القراءات في : الحجة ٢/١٧٠ والسبعة ١٦٧ - ١٦٨ .

[3] الحجة ٢/١٧٠ .

[4] انظر تفصيل القراءات في : الحجة ٢/١١٢ والسبعة ١٦٠ ، ١٦٢ والكشف ١/٢٤٨ والنشر ٢/٢١٧ والإتحاف ١٣٩ ومعجم القراءات ١/٢١٩ .

[5] سورة البقرة ٢/٧٤ .

فقال في التعليق على توجيهه الآية: " ويجوز فيما كان قبله لفظُ غيبةٍ الخطابُ. ووجه ذلك أن تجمع بين الغيبة والخطاب، فتغلب الخطاب على الغيبة؛ لأن الغيبة يغلب عليها الخطاب، فيصير كتغليب المذكر على المؤنث، ألا ترى أنهم بدؤوا بالخطاب على الغيبة في باب الضمير ؟ وهو موضع يُرَدُّ فيه كثير من الأشياء إلى أصولها، نحو: لك، ونحو قوله[1]:

........................ فلا بك ما أسَالَ ولا أغامَا

فلما قدَّمُوا المخاطبَ على الغائب فقالوا: أعطَاكَه، ولم يقولوا: أعطاهوك، علمت أنه أقدم في الرتبة، كما أن المذكر مع المؤنث كذلك، فإذا كان الأمر على هذا أمكن في الخطاب في هذا النحو أن يعنى به الغيب والمخاطبون"[2].

ومن توجيهاته باستصحاب الأصل عند توجيه قراءات[3] قوله تعالى: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[4].

فعند توجيهه لقراءة حمزة، وهي بضم الهاء (عَلَيْهُم) قال: " وحجة من قرأ (عَلَيْهُم) ـ وهو قول حمزة ـ أنهم قالوا: ضم الهاء هو الأصل، وذلك أنها إذا انفردت من حروف تتصل بها قيل: هُم فعلوا "[5].

---

[1] البيت لعمرو بن يربوع ، من بحر الوافر ، وتمامه :

رأى برقاً فأوضعَ فوقَ بكرٍ فلا بِكَ ما أسَالَ ولا أغاماَ

[2] الحجة ٢/١١٣ ، ١١٤ .

[3] انظر القراءات في : الحجة ١/ ٥٧ ، ٥٨ والسبعة ١٠٨ .

[4] سورة الفاتحة ١/ ٧ .

[5] الحجة ١/ ٦٠ .

٣. المشاكلة:

"المشاكلة هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته"[١]. وقد اعتمد على المشاكلة الصوتية كثيراً[٢]. ومن أمثلة توجيهاته اعتماداً على المشاكلة عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم﴾[٣].

فقد قرأ " ابن كثير ونافع وأبو عمرو (يُخَادِعون ...وما يُخَادِعون ) بالألف فيهما.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (يُخَادِعُون ... وما يخْدَعُون) بفتح الياء بغير ألف"[٤].

فقال الفارسي في التوجيه، فقال: " قوله: ( وما يُخَادِعُون إلا أنفسَهُم ) يكون على لفظ فاعل، وإن لم يكن الفعل إلا من واحد، كما كان الأول كذلك. وإن كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ وتشابهها أن يجروا على الثاني طلباً للتشاكل ما لايصح في المعنى على الحقيقة، فأن يلزم ذلك ويحافظ عليه فيما يصح في المعنى أجدر وأولى "[٥].

---

[١] معجم علوم اللغة العربية ٣٨٤ .

[٢] انظر : الحجة ١/ ٥٣ .

[٣] سورة البقرة ٢/ ٩ .

[٤] الحجة ١/٣١٢ ، ٣١٣ .

[٥] الحجة ١/٣١٥ ، ٣١٦ ، وانظر في التوجيه بالمشاكلة : الحجة ١/ ٥٣ و٢/٤١٣ ، /٤١٤ و٢/٣٣٣ و٥/٣٠١ و٥/٤٥.

٤ - لغة الحجاز:

من أمثلة اعتماده في توجيهاته على لغة أهل الحجاز ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله تعالى:﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[١].

" قرأ عاصم في رواية المفضل عن ﴿ما هُنَّ أمهاتُهُم﴾ رفع.

ولم يختلف في ذلك أنه نصب على لفظ حفص "[٢].

فيقول: " ووجه النصب: أنه لغة أهل الحجاز، والأخذ في التنزيل بلغتهم أولى، وعليها جاء قوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٣] " ثم ذكر بعد ذلك دليل القياس فقال: "ووجهه من القياس ..."[٤].

٥ - الاستخفاف والاستثقال:

ذكر الفارسي في توجيهاته أنه قد يترك الأصل طلباً للخفة[٥] إلا أننا في الحقيقة نجد أن حد الاستخفاف والاستثقال يعد نسبياً، ولا يمكن صوغه في قاعدة أو حده بتعريف، إلا أنه يرجع إلى الحس والذوق، ولعل ذلك ما نفهمه من حديث الفارسي نفسه عند ذكره لتوالي الأمثال.

فقد ذكر الفارسي عند حديثه عن اختلافات القراء في تحريك الياء التي تكون اسماً للمتكلم، إذا انكسر ما قبلها[٦]، يقول: " فالخفيف ﴿إِنِّي أَرَىٰ﴾[٧]

---

[١] سورة المجادلة ٢/٥٨ .

[٢] الحجة ٦/ ٢٧٧ ، والسبعة ٦٢٨ ، وانظر : الإملاء ٥٠٠ ومعجم القراءات ٧٤/٥ .

[٣] سورة يوسف ٣١/١٢ .

[٤] الحجة ٢٧٧/٦ ، وانظر في التوجيه بلغة الحجاز ٨٧/١ ، و١٩٦/١ ، ١٩٧ ، كما عبر عن لغتهم بلغة الحرمين ، انظر : الحجة ٦٠/١.

[٥] انظر: الحجة ١٠٨/١ ، و١١٠/١ .

[٦] انظر: الحجة ٤١١/١ .

[٧] سورة الأنفال ٨/ ٤٨ .

و (أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ)[1] والثقيـل مثـل: (وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا)[2] و (مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ)[3] و(ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى)[4] (فَأَنظِرْنِي إِلَى)[5] (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ)[6] (سَبِيلِي أَدْعُو)[7] (وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي)[8] و (أَرِنِي أَنظُرْ)[9] و(يُصَدِّقُنِي إِنِّي)[10] وما كان مثله.

فقال:" فأما حد المُسْتَخَف والمُسْتَثْقَل، فإن جعل ما زاد على الثلاثة غير مستخف، كان مذهباً، وإن جعل المُستثقل ما توالى فيه أربع حركات كان مذهباً"[11].

هـذا إلـى جانـب اعتمـاده علـى المعنـى كثيـراً فـي توجيهاتـه النحويـة والصرفية، وترجيحاته، وقد أفرد البحث فصلاً منفصلاً؛ لاعتماد الفارسي عليه كثيراً في تفسير التراكيب وربط المعنى بالإعراب في التراكيب النحوية،وصيغ الأبنية الصرفية، كما اعتمد الفارسي على أصول أخرى من غير الأصول النحوية والصرفية مثل التوجيه عن طريق التفسير، والفقه، والإسناد والرواية.

---

(1) سورة يونس ١٠ / ٧٢ و سورة هود ١١/ ٢٩ .

(2) سورة التوبة ٩/ ٤٩ .

(3) سورة آل عمران ٣ / ٥٢ والصف ٦١/ ١٤ .

(4) سورة غافر ٤٠ / ٢٦ .

(5) سورة الحجر ١٥/ ٣٦ .

(6) سورة البقرة ٢/ ١٥٢ .

(7) سورة يوسف ١٢ /١٠٨ .

(8) سورة يوسف ١٢ / ١٠٠ .

(9) سورة الأعراف ١٤٣/٧ .

(10) سورة القصص ٢٨/ ٣٤

(11) الحجة ٦/٢ .

٢٠٩٨

# الفصل الثالث
# قضايا وظواهر نحوية وصرفية في الحجة

# المبحث الأول
# العامـــل

تعد قضية العامل Government من أهم القضايا التركيبية التي نالت حظاً وافراً من النقاش عند قدامى النحاة ومحدثيهم. وقد تحدث سيبويه عن تأثير العامل على أواخر الكلمات المعربة، وذكر أنها "تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضَرْبٌ واحدٌ، والجر والكسر فيه ضَرْبٌ واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب "[1].

ولا يكاد يخلو باب من كتب النحو قديمها وحديثها من ذكره، والاعتماد عليه في أغلب الأحيان في شرح القاعدة النحوية، إلا أنه على الرغم من ذلك لم تتعرض الكتب النحوية لتعريفه، وبخاصة القديمة منها.

وقد عرف الفاكهي العامل بأنه: "ما أثر رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً، في آخر الكلمة المعربة، من اسم، أو فعل، أو حرف، نحو: مر بكر بغلام زيد، ولم يضحك"[2].

---

[1] الكتاب ١٣/١ .

[2] شرح الحدود ١٣٢ .

وعرفه الجرجاني بأنه "هو الكلمة الملفوظة، أو المقدرة، التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية أو الإعرابية، أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[1].

ومن الملاحظ في التعريفين السابقين للعامل، أنهما قد حددا العامل بأنه(كلمة)، ففي التعريف الأول ذكر الفاكهي أنه "من اسم، أو فعل، أو حرف" أي الأنواع الثلاثة للكلمة. وفي تعريف الجر جاني ذكر أن العامل "هو الكلمة الملفوظة، أو المقدرة" وقد أغفل التعريفان أن العامل قد يكون معنى، كما يكون كلمة.

ولا نكاد نجد في التعريفيين السابقين تفسيراً للعامل المعنوي، مثل: العامل في الابتداء والخبر ـ عند بعض النحاة ـ وغير ذلك من العوامل المعنوية، والتي سنذكر أمثلة لها فيما بعد. كما نلاحظ أن التعريفات قد ركزت على الناحية الشكلية، وتأثير العامل فيها، ففي التعريف الأول ذكر صاحبه أن تأثير العامل "في آخر الكلمة المعربة"، وفي التعريف الثاني ذكر صاحبه أن العامل يملك "القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية أو الإعرابية".

ونستطيع أن نجد قصوراً في التعريفين السابقين عند محاولة البحث في التعريفين عن تفسير للعامل فيما ذكره الفارسي من " دخول الباء على خبر

---

[1] التعريفات للجرجاني ٧١ .

المبتدأ على قياس قول أبي الحسن[1]، لأنه قد أجاز في قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[2] أن تكون الباء الداخلة على خبر المبتدأ، لأنه قد جاء﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[3]، فيجوز على هذا أن تكون الباء داخلة على الخبر الذي هو في موضع رفع"[4]. فكون﴿بمثلها﴾. خبر فهو موقعه الإعرابي، وكونه مجروراً من الناحية الشكلية. فيجوز الاعتداد هنا بعاملين، أحدهما: حدد موقعه الإعرابي، والآخر حدد شكله. ومن المعروف أنه لا يجوز أن يتسلط عاملان على معمول واحد.

ويرى الباحث أن الاعتداد بالشكل يجب أن يأتي في المرتبة التالية للاعتداد للمعنى النحوي أو الموقع الإعرابي. وسيذكر الباحث تعريفاً للعامل يتناسب مع طبيعة تناولنا للعامل في هذا البحث، وهو (الكلمة الموجبة، أو المعنى الموجب للموقع الإعرابي لكلمة أخرى، أو للمعنى النحوي لها مثل: الابتداء، والفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وغيرها، وهو المؤثر الأهم في شكل وتركيب العناصر التركيبية داخل الجملة).

وتنقسم العوامل إلى:

---

[1] نص الأخفش في التعليق على هذه الآية : " وزيدت الباء كما زيدت في قولك : " بحسبك قول السوء " انظر : معاني الأخفش ٣٤٣/٢ .

[2] سورة يونس ١٠/ ٢٧ .

[3] سورة الشورى ٤٠/٤٢ .

[4] الحجة ٣/ ١٤٠.

**أولاً: عوامل لفظية:**

وهي العوامل الفعلية، والاسمية، والحرفية.

فالعوامل الفعلية تعمل فيما بعدها من غير شرط؛ لأن العمل أصل في الأفعال، أما الأسماء فالأصل فيها أن لا تعمل، ويعمل بعضها بشروط، مثل: المصادر والمشتقات[1].

ويقول السيوطي إنَّ "العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً، فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله"[2].

أما العوامل الحرفية، فيذكر السيوطي نقلاً عن ابن النحاس أن " للحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص، كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملاً فيه، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل، وأنه موجود في الحرف المختص، فكان الحرف المختص عاملاً بأصالة في العمل لذلك"[3].

**ثانيا: عوامل معنوية[4]**

التي تنقسم بدورها إلى نوعين:

---

[1] انظر: شرح الحدود ١٣٥ ، ١٣٦ .

[2] الأشباه والنظائر ٢٤١/١ . وانظر: شرح الحدود ١٣٢ .

[3] الأشباه والنظائر ٢٤٢/١ .

[4] يقول ابن جني عن العامل المعنوي إنه "أشيع وأسير حكماً من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ، ولست في المعنوي تحتاج إلي تصور حكم اللفظي" الخصائص ١٥٠/١ .

أ- معنى نحوي له صلة بالموقع الإعرابي، مثل الابتداء، أو معنى له صلة بالوظيفة، مثل الفاعلية أو المفعولية، أو معنى له صلة بهما معا مثل الإضافة.

ب- معنى يدل عليه لفظ، أو عدة ألفاظ[١]. وهذا النوع من العوامل قد ظهر كثيراً في توجيهات الفارسي[٢].

وتعد قضية العامل من أهم القضايا النحوية التي يظهر فيها مبالغة النحاة في إعمال المنطق، وإثارة الجدل، وإرهاق الذهن بما لا طائل وراءه، مما أدى إلى التطرف كثيراً في إصدار الأحكام، والاستغراق في النظر بما لا طائل وراءه في التطبيق.

وقد قابل هذا التطرف في النزاع الفلسفي حول العامل تطرفاً آخر، وهو رفض للعامل، وهو الموقف الذي اتخذه ابن مضاء القرطبي حيث يقول: "وأما العوامل النحوية، فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة، ولا بطبع"[٣].

ولا ينكر ابن مضاء علاقة الإعراب بتركيب الجملة، ولكنه يرفض الإغراق في التقدير والمبالغة في التأويل، فهو يرى مثلاً أنه لا حاجة للنحاة في تقدير الضمائر المستترة في الأفعال، ولابد للفعل من فاعل، ويأخذ في مناقشة المسألة بتقليب وجوهها، وبيان ضعف أدلتها، ويخلص إلى أنه لا ضمير مقدر، لأن " دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنك

---

[١] انظر : الخصائص ١/١٤٩ .

[٢] أنظر ١٨٢ ، ١٨٥ من هذا البحث .

[٣] الرد على النحاة ٧٨ .

تعرف من الياء التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر، ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم، ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون، ومن التاء في (تعلم) أنه مخاطب أو غائبة، ووقع الاشتراك هنا كما وقع في (يعلم) وما أشبهه بين الحال والمستقبل، وتعرف من لفظ (علم) أن الفاعل غائب مذكر وعلى هذا، فلا ضمير، لأن الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار"[١].

وقد بلغ ابن مضاء حين احتج لرأيه بحجة شرعية، وأصدر على أثرها حكماً يحرم فيه التقدير والإضمار، في القرآن، فيقول: " ومما يدل على أنه حرام، الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظٌ غير المجمَع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى، لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها "[٢].

وتشتمل نظرية العامل على كثير من المسائل التي كثر فيها الخلاف بين المدارس النحوية، ومن أمثلة ذلك اختلاف النحاة كثيراً في تحديد العامل، فقد "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان"[٣] أما البصريون فيرون أن "المبتدأ يرتفع بالابتداء"[٤].

ولم يقتصر الخلاف في تحديد العمل بين علماء المدرستين فقط، بل تعدى إلى خلاف بين علماء المدرسة الواحدة، فقد اختلف نحاة البصرة

---

(١) الرد على النحاة ٩٢ .

(٢) الرد على النحاة ٨٢ .

(٣) الإنصاف ١/٤٤ .

(٤) الإنصاف ١/٤٤ .

فيما بينهم فيما نقله عنهم ابن الأنباري وغيره من النحاة في تحديد رافع الخبر " فذهب قومٌ إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء"[1].

ويرى الباحث أن من أهم الأسباب التي أدت إلى المبالغة في حجم النزاع حول هذه القضية، هو ما أعطاه النحاة للعامل من قوة، ونفوذ، وتأثير، داخل الجملة، وذلك من حيث تأثيره في الإعراب، واعتبار الإعراب، هو أهم أهداف علم النحو.

## العامل في توجيهات أبي علي الفارسي:

### العوامل الاسمية:

من أمثلة العوامل الاسمية التي ذكرها الفارسي، المصادر وذلك مثل ما ذكره عند توجيهه لقراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ [2].

"فقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص: ﴿بزينَـةٍ﴾، خفض منونة ﴿الكَواكِبِ﴾ بكسر الباء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر﴿بزِينةٍ﴾ خفض ﴿الكَوَاكِبَ﴾ بفتح الباء.

وقرأ الباقون: ﴿بزينةِ الكَواكِبِ﴾ مضافاً "[1].

---

[1] الإنصاف ١/٤٤ ، وانظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ ، ٢٤٣ .

[2] سورة الصافات ٣٧ /٦ .

فقال الفارسي عن عمل المصدر الصريح ﴿زِينَة﴾:"ومن قال﴿بزينةٍ الكَوَاكِبَ﴾ أعمل الزينة في الكواكب، والمعنى:بأن زينًا الكَوَاكِبَ فيها"[٢].

فالعامل كما ذكر الفارسي هو﴿زِينَة﴾ والمعنى على تأويل المصدر الصريح إلى مؤول.

ويرى أيضاً أن المصدر قد يعمل عمل اسم الفاعل، وذلك مثل ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله تعالى ﴿سواءً العاكفُ﴾ من قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [٣].

فقد ذكر الفارسي أن "كلهم قرأ: ﴿سواءٌ العاكِفُ فيه﴾ رفعاً.

غير عاصم، فإنه قرأ في رواية حفص: ﴿سَواءً﴾ نصباً "[٤].

فعند توجيهه لقراءة النصب قال: " ومن نصبَ، فقال: ﴿سَواءً العاكِفُ﴾ أعمل المصدر عمل اسم الفاعل، فرفع ﴿العَاكِفُ فيه﴾ كما يرفع بمستوٍ، ولو قال: مستوياً فيه العاكف والبادي، فرفع العاكف فيه بمستو، فكذلك يرفعه بسواء، والأكثر الرفع في نحو هذا، وأن لا تجعل هذا النحو من

---

[١] الحجة ٥٠/٦ ، ٥١ والسبعة ٥٤٦ ، وانظر: إعراب النحاس ٧٢٦ ، ٧٢٧ والكشف ٢٢١/٢ والتيسير ١٤٢ وحجة أبي زرعة ٦٦١ والإملاء ٤٤٨ والنشر ٣٥٦/٢ والإتحاف ٤٠٨/٢ ومعجم القراءات القرآنية ١٩٤/٤ .

[٢] الحجة ٥١/٦ .

[٣] سورة الحج ٢٢ /٢٥ .

[٤] الحجة ٢٧١/٥ والسبعة ٤٣٥ ، وانظر : معاني الفراء ٢٢١/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٥٦٦ والكشف ١١٨/٢ والتيسير ١٢٠وإملاء ما من به الرحمن ٣٨٨ والنشر ٣٢٦/٢ والإتحاف ٢٧٣/٢ ومعجم القراءات ٢٩٤/٣ .

المصدر بمنزلة اسم الفاعل في الإعمال، ووجه إعماله أن المصدر قد يقوم مقام اسم الفاعل في الصفة نحو: رجل عدل، فصَيَّرَ عَدْل كعَادِل "[1].

وهو يرى أن العوامل الاسمية، قد لا تعمل في بعض الأحيان،فقد خرجت عن العوامل بخروجها من المصدرية إلى الاسمية فقد ذكر أن: "الرؤيا مصدر كالبُشْرَى والسُّقْيَا، والبُقْيَا، والشُّورَى، إلا أنه لما صار اسماً لهذا المتخيل في المنام جرى مجرى الأسماء، كما أنَّ (دراً) لما كثر في كلامهم في قولهم: لله دَرُّك، جرى مجرى الأسماء، وخرج من حكم الإعمال، فلا يعمل واحد منها إعمال المصادر"[2].

وإذا كانت الأسماء العاملة فيما بعدها قد تحول عوامل دون القيام بعملها في التركيب، فإنه ـ وفي المقابل ـ هناك أسماء، ليست عاملة في الأصل، يمكن أن تكون عاملة، في بعض الأحيان، وذلك مثل أسماء المصادر، فقد ذكر "أن ناساً من النحويين يزعمون أنه قد يجرى الأسماء التي ليست بمصادر مجرى المصادر، فيقولون: عجبتُ من دُهْنِكَ لحيَتَكَ، وينشدون:[3]

...................... وبعد عَطَائِكَ المائة الرِّتَاعا

---

[1] الحجة ٥/٢٧١ ، وانظر : تفسير القرطبي ٣٤/١٢ والكشاف ١٠/٣ .

[2] الحجة ٤/ ٣٩٨ .

[3] عجز بيت من الوافر ، وتمامه :

أكفراً بعد رد الموت عنى ويعد عطائك المائة الرتاعا

والبيت في ديوان القطامي ٣٧ ، خزانة الأدب ١٣٦/٨ ، ١٣٧ ، ولسان العرب (عطا) ٦٩/١٥ ، والأشباه والنظائر ٤١١/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٨/١، و شرح ابن عقيل ٩٩/٣ ، والشاهد عمل كلمة (عطائك) وهي اسم مصدر عمل المصدر حيث نصب المفعول .

فيجرونه مجرى الإعطاء "[1]

وقد علل في موضع آخر علة عمل الاسم عمل المصدر، فهو كما أن الاسم قد يشابه المصدر في العمل، ويخرج عن طبيعته الاسمية، كذلك يمكن أن يشابه المصدر الاسم، فيقول: " الرسالة تجري مجرى المصدر، فتفرد في موضع الجمع، وإن لم يكن المصدر من (أرسل) يدلك على أنه جارٍ مجراه قول الأعشى:[2]

غَزَاتُكَ بالخيلِ أرضَ العدوِّ ... وجُذْعَانُهَا كلفيظِ العَجَمْ

فإعماله إياه إعمال المصدر، يدلك على ذلك أنه يجري مجراه، والمصدر قد يقع لفظ الواحد منه، والمراد به الكثرة"[3].

العوامل الحرفية:

يرى بعض النحاة أن بعض الحروف العاملة، فهي إنما تعمل لاختصاصها بالاسم فقط، أو بالفعل فقط، فأما الحروف التي لا تختص كحروف العطف التي يعطف بها الفعل والاسم، فهي لا تعمل لذلك[4].

---

[1] الحجة ١/١٨٢، وانظر: شرح الحدود ١٣٥ ، ١٣٦ .

[2] ديوان الأعشى ٣٧ .

[3] الحجة ٤/٧٧ .

[4] انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ .

ويرى الفارسي أن تغير شكل بعض الحروف العاملة، قد يكفها عن العمل، وقد مثل لذلك ﴿لكنَّ﴾، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَلَكِنِ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا﴾ [1].

وقد قرأها حمزة، والكسائي، وابن عامر (ولكنِ الشَّيَاطِينُ) مخففة النون.

وقد قرأها " ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿ولكنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ " مشددة النون [2].

فقال عند توجيهه لقراءة النصب: " لم يجيء النصب مع التخفيف في هذا الحرف كما جاء في إنَّ، وأَنَّ، ولعَّل، وليت "[3] كما يرى أن هناك سبباً آخر، يمكن أن يكفَّها عن العمل، وهو لحاق (ما) الكافة بها، فتكفها عن العمل، كما تلحق " إنَّ وأنَّ ولعل وليت "[4] وإن كان يرى أن الكف عن العمل في تلك الأحوال خروج عن القياس فيقول: " فالقياس

---

[1] سورة البقرة ٢/ ١٠٢ .

[2] الحجة ٢/١٧٠ والسبعة ١٦٧ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٨٦ والكشف ١/٢٥٦ والتيسير ٥٧ والإملاء ٥٥ والنشر ٢/٢١٩ والإتحاف ١/٤١٠ ومعجم القراءات ١/٢٣٨ .

[3] الحجة ٢/ ١٧١ .

[4] أورد ابن عصفور في شرح الجمل مذاهب العلماء في عمل (إن) وأخواتها إذا تغير شكلهما فمثلاً إذا لحقها ما ذكر أن هناك ثلاث مذاهب :

(أ) "من ذهب إلى أنه يجوز في جميعها الإعمال والإلغاء ، وهو مذهب الزجاجي الجمل ١/٤٣١ .

(ب) "ومنهم من ذهب إلى أن "ليت" و "لعل" و "كأن" يجوز فيهما الإلغاء والإعمال ، ولا يجوز فيما عداها إلا الإلغاء ، شرح الجمل ١/٤٣١ ، ٤٣٢ .

ثم ذكر ابن عصفور رأيه إذا لحقت "ما" هذه الحروف كلها تكفها عن العمل إلا ليت وذلك لأن "هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص ، وإذا لحقها "مازال عنها الاختصاص ،فينبغي ألا تعمل إلا "ليت" فإنها تبقى على اختصاصها"، شرح الجمل ١/٤٣٢ .

في﴿لَكِنّ﴾ [1]، أن يكون في التخفيف على ما عليه أخواتها، ولا تخرج بالتخفيف عما كانت عليه، كما لم تخرج أخواتها عنه، ويقوي ذلك أن معناها مخففة كمعناها مشددة، فإذا وافق حال التخفيف حال التشديد في اللفظ والمعنى، وجب أن تكون في التخفيف مثلها في التشديد "[2]. وهو يرى أن ذلك يرجع إلى " أنهم لم يتسعوا في (إنَّ) وأخواتها أتساعهم في الفعل"[3]. ويرجع عدم الاتساع في هذه الحروف عند النحاة أن الحروف فرع في العمل، وليست أصل.

إلا أن الفارسي يرى هناك حروفاً عاملة، قد تغير شكلها، وتركيبها، ومع ذلك لم يؤثر هذا التغيير في الشكل، أو التركيب على بقاء كونها عاملة. وذلك لأنه ذكر أن " الحرف العامل إذا تغيرت حركته، لم يوجب ذلك تغييراً في عمله، ولا معناه؟ وذلك فيمن فتح اللام الجارة مع المُظْهَر، فقال: لَزَيْدٍ ضربتُ، وضَربتُ لزيد، روى أبو الحسن فتح هذه اللام عن يونس، وعن أبي عبيدة وعن خلف الأحمر، وزعم أنه سمع هو ذلك من العرب، قال: وعلى ذلك أنشدوا:[4]

تُوَاعِدُني رَبِيعةُ كلَّ يومٍ        لأهْلِكَها وأقتَنِيَ الدُّجَاجَا

---

[1] بينما يرى الفارسي أن القياس يقتضي أن تعمل "لكن" مخففة كما تعمل مشددة ، يرى صاحب شرح الجمل أن القياس فيها هو الإلغاء ، انظر : شرح الجمل ٤٣٦/١ .

[2] الحجة ١٧٧/٢ .

[3] الحجة ٣١٠/١ ، وانظر : شرح المفصل في صنعة الإعراب ٤٠/٤ .

[4] البيت من الوافر غير معروف القائل .

فكما أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير من عملها ومعناها شيء عما كان عليه في الكسر، كذلك (إنّ) الجزاء لو فتحت، لم يجب على قياس اللام أن يتغير له معنى، ولا عمل" [1].

كما مثل أيضاً ب (رُبَّ) وثُمَّ، فقال: " رُبَّ غارة، ورُبّت غارةٍ، وربَّتما غارةٍ، ورُبَّ هَيْضَلٍ، فكما لم يختلف في التخفيف عن حال الثقيل، ولحاق حرف التأنيث به، وكذلك ثُمَّ و ثُمَّتَ "[2].

فتغير الشكل في الحروف مثل الحركة والسكون والتشديد والتخفيف، كذلك تغير التركيب للحروف مثل الزيادة والنقصان لا يغير من عمله ولا معناه.

أنواع العامل عند أبي علي الفارسي من حيث ظهوره أو إضماره في الجملة:

فمن المعروف لدى النحاة أن الأصل في العامل لابد أن يكون ظاهراً متقدماً على معموله، وذلك مثل ما ذكره الفارسي عن العامل عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [3].

فقد ذكر الفارسي أنهم اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى ﴿ولِبَاسُ التَّقْوى﴾.

---

[1] الحجة ٢/ ٤٣٣، ٤٣٤ .
[2] الحجة ٢/٤٣٤، ٤٣٥ .
[3] سورة الأعراف ٧/ ٢٦ .

"فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة: ﴿ولِبَاسُ التَّقْوى﴾ رفعاً.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي، ﴿ولِبَاسَ التَّقوى﴾ نصباً[1].

فقال الفارسي عند توجيهه لقراءة النصب: " أما النصب: فعلى أنه حمل على ﴿أَنْزَلَ﴾ من قوله:﴿قد أنزلنَا عليكُم لباسَاً ولباسَ التَّقوى ﴾"[2].

كما يمكن أن يكون العامل غير ظاهر في الجملة، ويحمل المعمولات عليه، وعبر عن عدم ظهوره بأنه "مضمر"،وذلك مثل ما ذكره الفارسي عن تقدير العامل في قراءات قوله تعالى:﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾[3].

وقرأ "ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي" ﴿ومن وراءِ إسحقَ يعقوبُ﴾ رفعاً[4].

وقرأ ابن عامر وحمزة ﴿ يَعْقُوبَ﴾ نصباً.

وروى عن عاصم الروايتان.

فقد ذكر الفارسي أن (يَعْقُوب) في قراءة النصب يجوز " أن تحمله على فعل مضمر، كأنه فبشرناها بإسحق، ووهبنا له يعقوب "[5].

---

(1) الحجة ١٢/٤ والسبعة ٢٨٠ ، وانظر : معاني الفراء ٣٧٥/١ ومعاني الأخفش ٢٩٧/٢ وإعراب النحاس ٣٣٩ والتيسير ٨٣ والإملاء ٢٤٣ والنشر ٢٦٨/٢ والإتحاف ٤٦/٢ ومعجم القراءات ١٦٧/٢ .

(2) الحجة ١٢/٤.

(3) سورة هود ١١/ ٧١ .

(4) الحجة ٣٦٤/٤ والسبعة ٣٣٨ ، وانظر : معاني الأخفش ٣٥٥/٢ وحجة ابن خالويه ١٨٩ وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٨ التيسير ٩٦ والإملاء للعكبري ٢٩٦ والنشر ٢٩٠/٢ والإتحاف ١٣١/٢ ومعجم القراءات ٤٠٠/٢ .

(5) الحجة ٣٦٥/٤ .

وقد يكون العامل غير ظاهر، ويذكر أن المعمول محمول على عامل غير ظاهر، وعبر عنه بأنه "مختزل" ولم يذكر تقديره، ولا معناه، وذلك عند توجيهه قراءات قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ (1).

فقد قرأها السبعة ﴿قِطَعَاً من الليلِ مُظْلِماً﴾ ماعدا "ابن كثير والكسائي: ﴿قِطْعَاً﴾ ساكنه الطاء"(2).

فقال: "ومن قرأ: ﴿قِطَعًا﴾ لم يكن ﴿مُظْلِماً﴾ صفه للقِطع، ولا حالا من الذكر الذي يقول في قوله تعالي ﴿من اللَّيل﴾ ولكن يكون حالاً من الليل، والعامل في الحال ما يتعلق به ﴿من اللَّيل﴾، وهو الفعل المختزل "(3).

وقد يكون العامل معنى مختزلاً فى كلمة مذكورة في الجملة، وذلك مثل ما ذكره عند تعرضه لإعراب قوله تعالى: ﴿سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾(4).

فقال: "ويجوز أن تجعل ﴿مَحْيَاهم ومَمَاتهم﴾ ظرفين من الزمان، فيكون كذلك أيضاً، ويجوز أن يعمل في الظرف أحد شيئين، أحدهما: ما في (سَوَاء) من معنى الفعل، كأنه يستوي في المحيا والممات، والآخر: أن يكون العامل الفعل"(5).

---

(1) سورة يونس ١٠ /٢٧ .

(2) الحجة ٤/٢٦٨ والسبعة ٣٢٥ ، وانظر : معاني الفراء ١/٤٦٢ وحجة ابن خالويه ١٨١ وإعراب النحاس ٤٠٧ والتيسير ٩٣ والإملاء ٢٨٣ والنشر ٢/٢٨٢ والإتحاف ٢/١٠٨ ومعجم القراءات ٢/٣٤٧

(3) الحجة ٤/٢٧٠ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٠٧ ، والإملاء للعكبري ٢٨٣.

(4) سورة الجاثية ٤٥/٢١ .

(5) الحجة ٦/١٧٦ .

وقد يكون العامل معنى في اسم إشارة، وذلك مثل: "قوله: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[1]، القول فيه أن (ذَلك) إشارة إلى النقر، كأنه قال: فذلك النقر يومئذٍ يوم عسير، أي: نقر يومٍ عسير، فقوله: يَومَئِذٍ، على هنا متعلق بذلك؛ لأنه في المعنى مصدر، وفيه معنى الفعل، فلا يمتنع أن يعمل في الظرف كما عمل في الحال"[2].

فاسم الإشارة (ذَلك ) فيه معنى المصدر، والمصدر فيه معنى الفعل، وعلى هذا الاعتبار، كان المعنى في (ذَلك) عاملاً في الظرف.

وقد يكون العامل معنى في شبه جملة، وذلك مثل ما ذكره عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾[3].

فذكر أنه "يجوز أن يكون ﴿نُزُلاً﴾ يراد به القوتُ الذي يقام للنازل أو الضيف، ويكون حالاً من قوله: ﴿ما يَدَّعُون﴾، والعامل في الحال معنى الفعل في ﴿لهم﴾، وذو الحال ﴿ما يدَّعُون﴾، أي: لهم ما يدعون نزلاً"[4].

وقد يكون العامل معنى في شبه جملة، وقد سبقت المعمول، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[5].

---

[1] سورة المدثر ٨/٧٤ .

[2] الحجة ٣٣/١ ، وانظر : الإملاء ٥٢٠ .

[3] سورة فصلت ٣١/٤١ ، ٣٢ .

[4] الحجة ٢٦٤/٦ .

[5] سورة الجاثية ٤٥ /٢١ .

فقد قرأها "الكسائي وحمزة، وحفص عن عاصم: ﴿سَواءً﴾ نصباً، الباقون وأبو بكر عن عاصم ﴿سَواءٌ مَحْيَاهم﴾ رفع"[1].

فقال عن قراءة النصب أنه: "أمكن أن يكون ﴿سواءً﴾ منصوباً على الحال مما في قوله: ﴿كالذين آمنوا﴾ من معنى الفعل"[2].

وقد ذكر الفارسي أن العامل قد يكون معنى في جملة تامة، وهي مثل ما ذكره أن الحال انتصب بمعنى جملة اسمية، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ﴾[3].

فذكر الفارسي أن (آخِذِين) حال، والعامل فيه معنى مستقى من جملة اسمية، وهي تعد "مما انتصب فيه الاسم على الحال بعد الابتداء وخبره، وما يجري مجراه، إذا كان فيه معنى فعل"[4].

وقد يذكر أن العامل هو المعنى، ولكنه لا ينص على المعنى، وذلك مثل ما ذكره فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا﴾[5] "فالكتاب مفعول به، وقوله: ﴿بالحَقّ﴾ في موضع نصب بالحال، وهو

---

[1] الحجة ١٧٥/٦ والسبعة ٥٩٥ ، وانظر : معاني الأخفش ٢/ ٤٧٦ ومعاني الفراء ٣/ ٤٠٧ وحجة ابن خالويه ٣٢٥ وإعراب النحاس ٨٣٢ والكشف ٢٦٨/٢ والتيسير ١٥٣ والإملاء للعكبري ٤٧٥ ، ٤٧٦ والنشر ٢/ ٣٧٢ والإتحاف ٤٦٧/٢ ومعجم القراءات ٣٩٢/٤ .

[2] الحجة ١٧٧/٦ .

[3] سورة الذاريات ١٥/٥١-١٦ .

[4] الحجة ١٧/٤ .

[5] سورة آل عمران ٣/ ٣ .

متعلق بمحذوف، و﴿مُصَدِّقاً﴾ حال من الضمير، الذي في قوله ﴿بالحَقِّ﴾، والعامل فيه المعنى"[1].

وعلى الرغم من أن الفارسي قد ذكر أن العامل قد يكون في معنى يدل عليه لفظ أو عدة ألفاظ في مواضع متعددة، إلا أنه ذكر أن المعنى لا يكون عاملاً في كل أنواع المعمولات، فمن المعمولات التي لا تعمل فيها المعاني، قال: "المعاني لا تعمل في مواضع الاستفهام، ونحوه"[2]. كما ذكر أن "المعاني لا تعمل في المفعول به"[3].

إلا أن المعاني قد تعمل في الحال – كما يرى الفارسي، إلا أنه "كان القياس ألا تعمل في الحال"[4]. ومن الأمثلة التي ذكرها لورود الحال معمولاً لمعنى ما ذكره عند توجيهه لقراءة لقوله تعالى ﴿إنا دمَّرناهم﴾ من قوله عز وجل: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾[5].

---

(1) الحجة ١٥٩/٢ .

(2) الحجة ٢٧/١ .

(3) الحجة ٢٧/١ .

(4) الحجة ٢٧/١ ، وينظر : الحجة ٣/ ٣٤٤ .

وذكر ابن عصفور في شرح الجمل : إنما أعملت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف، من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى "في" لا على تقديرها". شرح جمل الزجاجي١/٣١٧ .

(5) سورة النمل ٢٧ /٥١ .

"فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَنَّا﴾ بفتح الألف، وقرأ الباقون: ﴿إِنَّا﴾ بكسر الألف"[1].

فقد ذكر أن (كيف) يمكن أن تكون " في موضع حالٍ تقديره: على أي حالٍ وقع عاقبة مكرهم، أي: أحسناً وقع عاقبة مكرهم، أم سيئاً ؟"[2]. أما العامل في الحال، فذكر أنه" يجوز أن يكون العامل فيه ما في الكلام من الدلالة على الفعل، لأن قوله:﴿إِنَّا دَمَّرْنَاهُم﴾ بمنزلة تدميرنا، وتدميرنا يدل على ﴿دَمَّرنَاهم﴾، فيصير العامل فيه هذا المعنى، الذي دل عليه ما في الكلام من معنى الفعل"[3].

## العامل في التوابع:

### النعت:

ذكر الفارسي أن العامل في النعت عامل معنوي، وليس لفظياً، وهو معنى النعت، وذلك فيما ذكره نقلاً عن الأخفش أن: "الوصف يجري على ما قبله، وليس معه لفظ عمل فيه، إنما فيه أنه نعت، فذلك هو الذي يرفعه، وينصبه، ويجره، كما أن المبتدأ إنما رفعه الابتداء، وإنما الابتداء معنى عمل فيه، وليس لفظاً، فكذلك هذا "[4].

---

[1] الحجة ٣٩٦/٥ والسبعة ٢٨٤ ، وانظر : معاني الفراء ٢٩٦/٢ وحجة ابن خالويه ٢٧٢ وإعراب النحاس ٦٢٧ والكشف ١٣٦/٢ والتيسير ١٢٩ والإملاء ٤١٧ والنشر ٣٣٨/٢ والإتحاف ٣٣٠/٢ ومعجم القراءات ٤٧٩/٣ .

[2] الحجة ٣٩٦/٥ .

[3] الحجة ٥ /٣٩٧ ، ٣٩١ .

[4] الحجة ٤٠/١ ، وانظر : شرح الدروس في النحو ٥١٢ ، ٥١٣ .

ثم رد على من ذهب إلى أن العامل في الوصف هو نفسه العامل في الموصوف فقال إن: "من الصفات ما إعرابه يخالف الموصوف، نحو: يا زيدُ العاقلُ، فزيدُ مبني، وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً. فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف، لم تختلف حركتاهما، فكانت إحداهما إعرابا، والأخرى بناء، وكان مجيء هذا في النداء دلالة على ما ذكرناه من أن الصفة ليست بمعمول لما يعمل في الموصوف "[1].

كما يرى الفارسي أن "الصفة لا يتقدم عليها ما تعمل فيه... ألا ترى الصفة إيضاح للموصوف، وتبيين له، كما أن الصلة كذلك، وإذا كان على هذا، لم يسغ عمل واحدٍ منهما فيما يوضحه، ويبينه، لتنزله منزلة بعض"[2].

**البدل:**

يرى الفارسي أن العامل في البدل مضمر على نية تكرار العامل، وذلك ما ذهب إليه أكثر المتأخرين، وكذلك هو رأي الأخفش والرماني[3].

ويرى أن العامل في البدل لا يكون هو العامل في المبدل منه[4]، ولكن العامل في البدل، يكون مضمراً على نية تكرار العامل الذي عمل في

---

[1] الحجة ٤١/١ .

[2] الحجة ٣٠٤/٤ .

[3] انظر: شرح الرضي ٢٨٠/٢ وشرح التصريح ١٠٨/٢ وأوضح المسالك ٢٩٩/٣ وشرح الفاكهي٢١٤/٢

[4] يقول ابن جني عن العامل في البدل وأنه يكون غير العامل في المبدل منه ويرى رأى أبي على "وإن كان العامل فيه غير الأول عندنا فإنه مع ذلك مشابه للصفة وجارٍ مجراها" الخصائص ١٩٥/٢ .

المبدل منه، وأن ذلك أهم ما يفرق بين الصفة والبدل، فقد ذكر أنه "مما يدل على مفارقة الصفة للبدل، أنك تصف بما لا يجوز فيه البدل، نحو الفعل والفاعل، والابتداء والخبر، نحو: مررت برجل قام أخوه، وبرجلٍ أبوه منطلق، ولو جعلت شيئاً من ذلك بدلاً لم يجر، من حيث لا يستقيم تكرير العامل، وجاز الوصف به من حيث كان مشابها للوصل، فلم يكن في تقدير تكرير العامل"[1].

**العطف:**

والعامل في المعطوف ليس حرف العطف يقول الفارسي: "ألا ترى أن حرف العطف في المجرور ليس هو الجار، إنما هو يشرك فيه[2]، وكذلك في المرفوع والمنصوب ليس هو الرافع، ولا الناصب، إنما يشرك فيهما"[3].

أما رأيه في العامل في المعطوف عليه، فقد ذكر أنه يحمل المعطوف والمعطوف عليه على عامل واحد، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾[4].

---

[1] الحجة ١/١٤٩ .

[2] يقول شارح الجمل : "العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف"١/٢٢٧ وذلك لأن "انه لا يعمل الحرف حتى يختص – في مذهبنا – وحروف العطف ليست بمختصة ، لأنها تدخل على الأسماء والأفعال" شرح الجمل ١/٢٢٧ .

[3] الحجة ١/٣١٠ .

[4] النحل ١٦/ ١١٢ .

وهي قراءة السبعة "إلا ما روى عن علي بن نصر وعباس بن الفضل، وداود الأزدي، وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو( لباسَ الجوعِ والخوفَ) بفتح الفاء، وروى اليزيدي، وغيره عن أبي عمرو (لباسَ الجوعِ والخوفِ) بكسر الفاء"[1].

فذكر أن قراءة (الخوفِ) بالجر، على أنه معطوف على الجوع، ورد على من نصب الخوف على أنه مفعول لـ (أَذَاقها) فقال: " وأما ما روي من نصب (الخَوْفَ) عن أبي عمرو؛ فإنه حمله على الإذاقة، والخوف لا يذاق في الحقيقة، فإذا لم يذق في الحقيقة كان حمله على اللباس أولى، لأن اللباس أقرب إليه من الإذاقة، فحمله على الأقرب أولى، وليكونا محمولين على عامل واحد، كما كان في قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾[2] الحمل على عامل واحد"[3].

إلا أنه عاد وذكر في موضع آخر أن العامل في المعطوف، يمكن أن يكون فعلاً مضمراً، دل عليه الفعل الأول، الذي كان عاملاً في المعطوف عليه[4].

---

[1] الحجة ٥/٨٠ ، والسبعة ٣٧٦ ، الإملاء ٣٢٧ ، وانظر : الإتحاف ٢٨١ ، ومعجم القراءات ٣/٣٦.

[2] سورة البقرة ٢/ ١٥٥ .

[3] الحجة ٥/٨٢ .

[4] يرد ابن عصفور في شرح الجمل على من ذهب إلى هذا الرأي ، فيقول : "فإن قال قائل : فلعل العامل مضمر بعد حرف العطف ، فإذا قلت : قام زيدٌ وعمرو ، فالعامل في (عمرو) (قام) مضمرة ، كأنه قال: وقام عمرو ، فالجواب أنه قد تبين أنه لا يسوغ تكرير العامل في مثل : "اختصم زيدٌ وعمروٌ" فإذا تبين في هذه المسألة أنه لا يصلح أن يكون العامل فيه حرف العطف

وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[1] بنصب الأرحام، وهي قراءة القراء السبعة، "وقد قرأها حمزة وحده (والأَرْحَامِ) بالخفض"[2].

فقد ذكر الفارسي أن العامل الذي نصب (الأَرْحَامَ) تقديره: "اتقوا الله الذي تساءلون به، واتقوا الأرحام، أي اتقوا حق الأرحام، فصلوها، ولا تقطعوها"[3].

فقد جعل بذلك العامل في المعطوف محذوفاً، دل عليه العامل في المعطوف عليه، وليس نفسه.

**العوامل والظروف:**

يرى الفارسي أن الظروف تعامل معاملة خاصة من العوامل، ويتسع فيها كما لم يتسع في غيرها، ومن ذلك:

- ما ذكره من أنه لا يحسُن الفصل بين الابتداء والخبر، والحال وصاحبه، إلا إذا كان الفصل بالظرف، يقول الفارسي: " ولا يمتنع الفصل بالظرف، وإن كان أجنبياً مما يفصل به بينهما. ألا ترى أنهم لم يجيزوا:

---

لعدم اختصاصه ، ولا عامل مضمر بعد الواو ؛ لأن ذلك يفسر المعنى؛ تبين أن العامل إنما هو العامل في المعطوف عليه" شرح الجمل ./٢٢٧.

(١) سورة النساء ٤/ ١ .

(٢) الحجة ١٢١/٢ ، السبعة ٢٢٦ ، وانظر :التيسير٧١ ، النشر٢/٢٤٧ ، وحجة ابن خالويه ١١٨ ، ١١٩ ، وحجة أبي زرعة ١٨٨ ، والكشف ٣٧٥/١، ٣٧٦ ، والإتحاف ١٨٥ ، وإعراب النحاس ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ومعجم القراءات ٤٨٠/١ .

(٣) الحجة ١٢١/١ .

كانت زيداً الحمى تأخذ ؟ ولم يفصلوا بين الفاعل وفعله بالمفعول به، ولو كان مكان المفعول به ظرف، لأجازوا ذلك، وذلك قولهم: إنَّ في الدار زيداً قائم، فأجازوا الفصل بالظرف، وإن كان أجنبياً عن العامل والمعمول فيه "[1].

فقد ذكر الفارسي أنه قد اتُّسِع في الظروف، وعوملت معاملة خاصة، فجاز الفصل بها فيما لا يجوز لغيرها، وهو الفصل بين النواسخ وأسمائها، وبين الفعل وفاعله.

**- جواز تقدم الظرف على عامله، وإن كان عامله معنى[2] أو كان العامل مضمراً**، وذلك مثل ما ذكره عند تعرضه لإعراب قوله عز وجل: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾[3].

فقال إنه: " يجوز أن يكون العامل فيه (من المَقْبُوحِين)؛ لأن فيه معنى فعل، وإن كان الظرف متقدماً، كما أجاز[4]. أكلَّ يومٍ لك ثوبٌ ؟. ويجوز أن يكون العامل فيه مضمراً يدل عليه قوله: (من المَقْبُوحِين)"[5].

---

[1] الحجة ٤/١٦

[2] ذكر ابن السراج في الأصول كلاماً يشبه إلى حد كبير كلام الفارسي عن العوامل عندما تكون معنى الفعل، وليست الفعل ، مما يرجح تأثر الفارسي بابن السراج ، انظر : الأصول في النحو ٢/٢٤٦، ٢٤٧.

[3] القصص ٢٨ /٤٢ .

[4] يعني سيبويه .

[5] الحجة ١/٢٩ .

ويرى الفارسي أن الرخصة التي تعطى للظروف، فيتسع فيها ما لم يتسع في غيرها تعطى للحال إذا جاء على شكل الظرف، فقد أجاز تقدم الحال على عامله، وإن كان معنى، وذلك إذا جاء الحال على شكل الظرف، فمن ذلك عند تعرضه لقراءات [1] قوله عز وجل ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [2].

فقد ذكر أن (له) يمكن أن تعرب حالاً، وأن العامل فيه معنى، يقول الفارسي:" فإن قلت: أفيجوز أن يكون قوله (له) عندكم حالاً، على أن يكون المعنى: ولم يكن كُفُوًا له أحدٌ: فيكون له صفة للنكرة، فلما قُدِّمَ صارفي موضع حال، كقوله: [3]

لِعَزَّةَ مُوحِشَاً طَلَلٌ ......................

فإن سيبويه قال: إن ذلك كلام يقل في الكلام، وإن كَثُرَ في الشعر، فإن حملته على هذا على استكراهٍ كان غير ممتنع، والعامل في قولك: (له) إذا كان حالاً، يجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما (يكن)، والآخر: أن يكون ما في كفءٍ من معنى المماثلة. فإن قلت: إن العامل في الحال إذا كان معنى لم يتقدم الحال عليه، فإن (له) لما كان على لفظ الظرف، والظرف

---

[1] لم يذكر الفارسي اختلاف القراء في قراءة هذه الآية ني : السبعة ٧٠١ ، ٧٠٢ . والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٢/٢١٥ ، وحجة ابن خالويه ٣٧٨ ، وحجة أبي زرعة ٧٧٧ ، والكشف ١/٢٤٧ ، والإتحاف ٤٤٥، وإعراب النحاس ١١٣٥ ، ومعجم القراءات ٥/ ٥١٢ .

[2] سورة الإخلاص ١١٢ / ٥ .

[3] صدر البيت من مجزوء الوافر لكثير عزة ، وعجزه :

...................... يلوحُ كأنّه خللٌ

الكتاب ٢/١٢٣ و الخزانة ١/٥٣١ .

يعمل فيه المعنى، وإن تقدم عليه، كقولك: أكُلَّ يومٍ لك ذُنوبٌ، وكذلك يجوز في الظرف ذلك من حيث كان ظرفاً "[1].

فقد ذكر الفارسي أن الحال لمَّا جاء على لفظ الظرف، اتُّسع فيه، وتقدم على عامله، لَمَّا كان معنى[2].

- جواز الفصل بإلا بين العامل والمعمول إذا كان ظرفاً، وذلك عند إعرابه لقوله تعالى (باديَ الرأي) من قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [3].

فقد ذكر أن (باديَ الرأي) يعرب ظرفاً، "والعامل في هذا الظرف هو قوله: (اتبعك)[4]، من قوله: (ما نراك اتبعك)، التقدير: ما اتبعك في أول رأيهم أو فيما ظهر من أمرهم إلا أراذلنا، فأَخَّرَ الظرف، وأوقع بعد إلا، ولو كان بدل الظرف غيره لم يجز"[5]. وقد علق على موقع الظرف في هذه

---

(1) الحجة ٤٦٣/٦ .

(2) يقول شارح الجمل: " وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل إذا كان معنى" شرح جمل الزجاجي ٣١٦/١ ، وذكر أنه قد أجاز الأخفش "التقديم في الحال ، وجعلها في ذلك كالظروف" شرح الجمل ٣١٧/١.

(3) سورة هود ٢٧/١١ .

(4) يرى العكبري في التبيان أن العامل في هذا الظرف أحد أربعة أوجه :
الوجه الأول: "نراك" أي فيما يظهر لنا من الرأي ، أو في أول رأينا" .
والوجه الثاني: "أن العامل فيه" "اتبعك" : أي اتبعوك في أول الرأي ، أو فيما ظهر منه من غير أن يبحثوا".
والوجه الثالث : "أنه من تمام "أراذلنا" أي الأراذل في رأينا" .
والرابع : "أن العامل فيه محذوف ، أي يقول ذاك في بادي الرأي به" التبيان في إعراب القرآن ٦٩٥/٢ .

(5) الحجة ٣١٨/٤ ، ٣١٩ .

الجملة، فقال: "وقد جاز ذلك في الظرف، لأن الظرف قد اتسع فيه في مواضع"[1].

- ومع ما ذكره الفارسي من اتساع العرب في التعامل مع الظروف، إلا أنه يرى أن الفعل يظل أقوى، فيقول: "ولم يتسع في الظروف، ولا في الأسماء المسمى بها الأفعال أتساعهم في الفعل"[2].

مما سبق نلاحظ قوة نفوذ عنصر العامل داخل التراكيب العربية، وقد اتسع الفارسي في العوامل المعنوية كثيراً، وهي العوامل التي تستقى من معنى لفظ، قد يكون حرفاً، وقد يكون كلمة، أو يكون جملة، واعتقد أن نظرية العامل تحتاج لكثير من الدراسة المتخصصة في هذا المجال.

---

(1) الحجة ٤/٢١٩.

(2) الحجة ٥/١٢.

# المبحث الثانى
# التوجيه بالمعنى

إن دراسة النحو إذا اقتصرت على الناحية الشكلية - كما فعل ذلك بعض النحاة العرب - فإن ذلك مما يعد دراسة لشكل اللغة، وليس للغة نفسها؛ وذلك لأن اللغة لم توضع إلا للتعبير عن المعاني، والتواصل في الأفكار.

ونجد عند سيبويه في (الكتاب) إشارات متعددة للعلاقة بين المعنى والعناصر التركيبية داخل الجملة، مثل البنى الصرفية، والتركيبية، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في "باب دخول الزيادة في ( فَعَلْت) للمعاني " فقال: "اعلم أنك إذا قلت: فاعَلْتُه، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليك حين قلت فاعلته"[1]. فقد ربط سيبويه بين البنية الصرفية والمعنى الذي تؤديه.

كما نجد أيضا إشارات إلى العلاقة بين التركيب والمعنى، وأن الحكم بصحة التركيب للجملة يعتمد على مدى تأدية الجملة للمعنى المراد، كما يعتمد على العلاقات التركيبية بين مكونات الجملة، مثل صحة الإسناد، وصحة الترتيب، ومن ذلك ما سماه سيبويه: "باب الاستقامة من الكلام والإحالة". وضرب لذلك أمثلة مثل: "حملت الجبل، وشربت ماء البحر". ثم ذكر أن مثل هذه الجمل تعد من "المستقيم الكذب"[2].

فالاستقامة يقصد بها صحة ترتيب الكلام داخل الجملة، والكذب هو عدم نجاح صحة الترتيب في مكونات الجملة، لتأدية معنى صحيحاً؛ وذلك يمكن أن يكون راجعا إلى الخطأ في العلاقات الإسنادية.

---

[1] الكتاب ٦٨/٤ .

[2] الكتاب ٢٥/١، ٢٦ .

ولعل من أشهر التعريفات التي نجدها قد ربطت بين النحو والمعنى، التعريف الذي وضعه السكاكي، فقال: أن النحو هو "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها"[1].

كما يعرفه ابن حزم بأنه "ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه فهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ "[2].

ويعد ابن جني - تلميذ أبي علي الفارسي - من الذين اهتموا بالمعنى وربطه بالقضايا التركيبية الأخرى، مثل الإعراب، والاشتقاق. فعقد بابا أسماه باب في "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"[3] وغيره من الأبواب التي تربط المعنى بكل النواحي التركيبية. فيقول ابن جني عن علاقة البنية الصرفية بالمعنى: "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على تكرير الفعل؛ فقالوا: كسَّرَ، وقَطَّعَ، وفَتَّحَ، وغلَّقَ. وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها"[4].

---

(1) مفتاح العلوم ٣٧ .

(2) الإحكام في أصول الأحكام ٤٠/١.

(3) الخصائص ٥٠٥/١ .

(4) الخصائص ٥٠٧/١ .

كما ذكر علاقة الإعراب بالمعنى، فقال: " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"[1].

إلا أن هذه الإشارات في العلاقة بين المعنى والتركيب–عند ابن جني – تعد متفرقة، ولا ترقى إلى مستوى النظرية في المعنى.

ولعل أنضج محاولة في هذا المضمار، هي نظرية التركيب التي نادى بها الجرجاني[2] ومما ذكره في هذا المضمار " اعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة. وذلك أنك إذا قلت: (ضربَ زيدٌ عَمْراً يومَ الجمعةِ ضَرباً شَديداً تأديباً له) فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم، هو معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس؛ وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل، الذي هو (ضرب) وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق"[3].

---

[1] الخصائص ١/٢٩٢ .

[2] انظر عن المعنى والتركيب عند الجرجاني : النحو والدلالة ١٦٧ ، ١٦٨ و الفكر النحوي عند العرب ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

[3] دلائل الإعجاز ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

وترجع أهمية دراسة بعض التوجيهات النحوية في الحجة من خلال هذا الفصل، ما سنلحظه من اهتمام واضح بربط المعنى بجميع المسائل النحوية والصرفية تقريباً، وقد أعطاه الفارسي أهمية بالغة في توجيهاته كما سنرى في عرض بعض النماذج لتوجيهاته النحوية والصرفية التي توضح ذلك.

وإذا كانت هذه الدراسة تعنى في الأساس بالمستويين البنيوي والتركيبي اللذين يعالجهما علم النحو والصرف، فسوف نتعرض لدراسة المعنى عند الفارسي، بما يخدم غرض هذه الدراسة، وهو تأثير المعنى على التركيب داخل الجملة.

**المعنى والتركيب في توجيهات الفارسي:**

نرى في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي اهتماماً ملحوظاً بالمعنى، والاعتماد عليه وحده والاعتداد به كثيراً في التوجيه للقراءات، كما يربط الفارسي بين المعنى وكل القضايا التركيبية المختلفة، بداية من علاقة المعنى بالبنية الصرفية للكلمة[1]، وعلاقة المعنى بالموقع الإعرابي[2] في التركيب. والاستدلال بالمعنى على العامل، كما أشار كثيراً وفي مواضع مختلفة إلى الحمل على المعنى.

---

[1] انظر : الخصائص ١/٥٠٧ .

[2] انظر : الخصائص ١/٢٩٢ .

- المعنى والحركة:

ذكر الفارسي أن الحركات نفسها تدل على المعنى، فقال: "فإن قلت إن حركات الإعراب تدل على المعني، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه؛ قيل: وحركات البناء أيضاً قد تدل على المعنى وقد حذفت، ألا ترى أن تحريك العين بالكسر في نحو: ضُرِب يدل على معنى، وقد جاز إسكانها، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب. وكذلك الكسر في مثل حَذِرٍ، والضمة في نحو: حَذُر"[1].

تخصيص المعنى:[2]

قد يطلق اللفظ على العموم، والمراد به تخصيص المعنى وتضييقه، ومن أمثلة تخصيص المعنى حذف الصفة التي هي للتخصيص، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الفارسي في قراءات قوله تعالى:﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾[3].

قد ذكر أنه قرأ " ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿يَرِثْني ويَرِثْ﴾ بالجزم فيهما "[4].

---

[1] الحجة ٨٢/٢ ، ٨٣ .

[2] انظر في تخصيص المعنى وتعميمه : المزهر في علوم اللغة ٤٢٦/١ ، ٤٤٩ وعلم الدلالة العربي ٢٢٥، ٢٣٢ ودراسة المعنى عند الأصوليين ٢١ .

[3] سورة مريم ١٩ / ٥ ، ٦ .

[4] الحجة ١٩١/٥ والسبعة ٧٣٦ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٢٣٤ وإعراب النحاس ٥٢٢ والكشف ٩٤/٢ والتيسير ١٤٨ والنشر ٣١٧/٢ والإتحاف ٢٣٣/٢ .

فذكر الفارسي أن " وجه الجزم: أنه أوقع الولي الذي هو عام موضع الخاص، فأراد بالوليّ ولياً وارثاً، كما وضع العام موضع الخاص في غير هذا كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾[1] وإنما يراد بكل واحد من قوله ﴿الناس﴾ رجلٌ مفرد، وقد يقول الرجل: جاءني أهل الدنيا، وإنما أتاه بعضهم، إذا قصد التكثير، وتقول: سِيرَ عليه الدهر الأبَد، فوضع العام في كل ذا موضع الخاص، فكذلك قوله: ﴿وَلِيًّا﴾ لفظه عامة تقع على الوارث، وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره، فعلى هذا يصح معنى الجزاء "[2].

فالفارسي يذكر أنه حذفت الصفة، وهي (وَارِثاً) والتي تؤدي إلى تضييق المعنى وتخصيصه.

## الحمــل على المعنى:

تمتلئ كتب النحو واللغة بذكر الحمل على المعني، ويقابله الحمل على اللفظ، وذلك في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وفيما يلي بعض أمثلة الحمل على المعنى.

### الحمل على التذكير أو التأنيث:

من أمثلة الحمل على التأنيث ما ذكره الفارسي عند تعرضه لإعراب قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾[3].

---

[1] سورة آل عمران ٢/ ١٧٣ .

[2] الحجة ١٩١/٥ ، وانظر : معاني الفراء ١٦١/٢ والإملاء ٣٥٩ والكشاف ٢ /٥٠٣ .

[3] سورة الأنعام ٦ /١٣٩ .

فذكر الفارسي أنه يجوز " في خالصةٍ وجهان، أحدهما: أن يكون مصدراً كالعافِية، والعَاقِبة، والآخر: أن يكون وصفاً، وكلا الوجهين يحتمل الآية، ويجوز أن يكون الصفة، وأنث على المعنى، لأنه كثرة، والمراد به: الأجنَّة، والمضامين، فيكون التأنيث على هذا "[1].

فقد ذكر أن (خَالِصَة) يمكن أن تكون صفة لمذكر، ولكنه أنثها حملاً على معني الموصوف.

مثال آخر للحمل على التذكير أو التأنيث:

فقد ذكر أنهم اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾[2].

"فقرأ ابن كثير وحمزة. ﴿إلا أن تكونَ ميتةً﴾ نصباً.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي: ﴿إلا أن يكونَ مَيْتةً﴾ نصباً. وقرأ ابن عامر وحده: ﴿إلا أنْ تكونَ مَيْتةٌ﴾ رفعاً "[3].

فذكر معلقاً على قراءة ابن كثير وحمزة: "قول ابن كثير وحمزة محمول على المعني، كأنه قال: إلا أن تكون العينُ، أو النفسُ، أو الجثةُ ميتةً"[4]. ألا ترى المحرم لا يخلو من جواز العبارة عنه بأحد هذه الأشياء " [5].

---

[1] الحجة ٧٤/٦ ، وقد ذكر النحاة أوجه مختلفة في إعراب وتفسير الآية ، انظر : معاني الفراء ٣٥٨/١ ومعاني الزجاج ٢٩٤/٢ ، ٢٩٥ وتفسير الطبري ٤٨/٨ ، ٤٩ .

[2] سورة الأنعام ٦ /١٤٥ .

[3] الحجة ٤٢٢/٣، ٤٢٣ والسبعة ٢٧٢ ، وانظر : معاني الفراء ٣٦٠/١ وإعراب النحاس ٣٣٠ والإملاء ٢٣٦ والنشر ٢٦٦/٢ والإتحاف ٣٥/٢ ومعجم القراءات ١٤٦/٢ .

[4] انظر: تفسير الطبري ١٨/٨، ١٧ وإعراب النحاس ٣٣٠ والكشف ٤٥٦/١ والبحر المحيط ٢٣٤/٤ .

[5] الحجة ٤٢٣/٣ .

**الحمل على الإفراد أو التثنية أو الجمع:**

وقد يكون المعنى على الجمع، ويأتي التركيب موافقاً للفظ بالإفراد، وذلك مثل ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى:﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[1].

فقد ذكر الفارسي أنهم " اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قول عز وجل: ﴿هُو مُوَلِّيها﴾، فقرأ ابن عامر وحده: ﴿هُو مُوَلَّاها﴾ بفتح اللام.

وقرأ الباقون بكسر اللام "[2].

فذكر في توجيه قراءة ﴿ولكلٍ وجهةٌ هو موليها﴾: أنه يمكن أن يكون ﴿هو﴾ ضمير اسم الله تعالى، وأن يكون ﴿لكلٍ﴾، وجاء قوله: ﴿هو مُولِّيها﴾ فيمن ذهب إلى هذا القول على لفظ كلٍ، ولو قيل: هم مولوها على المعنى، كما قال تعالى:﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾[3] كان حسناً "[4].

وكما يؤتى بلفظ الواحد، ويراد به الكثرة، كذلك يؤتى بلفظ التثنية، ويراد بها الكثرة. ومن ذلك ما ذكره الفارسي عند توجيهه قراءات قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[5].

---

[1] سورة البقرة ٢/ ١٤٨ .

[2] الحجة ٢/ ٢٣٠ والسبعة ٢٧٢ ، وانظر : معاني الفراء ١/ ٣٦٠ والكشف ١/ ٤٥٦ والتيسير ٥٨ والإملاء ٦٧ والنشر ٢/ ٢٦٦ والإتحاف ١/ ٤٢٢ ومعجم القراءات ١/ ٢٧٠ .

[3] سورة النمل ٢٧ / ٨٧ .

ذكر ابن جني في الخصائص هذه الآية وآيات أخرى مشابهة في حديثه عن الحمل على المعني وقال أن كلاً فيه حملت على المعني "لأن كلاً فيه غير مضافة فلما لم تضف إلي جماعة عوض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر" انظر : الخصائص ٢/ ٥٢٣ ، ٥٢٤ .

[4] الحجة ٢/ ٢٤٢.

[5] سورة الحجرات ٤٩ / ١٠ .

فقد ذكر أنه قد: " قرأ ابن عامر وحده: ﴿فأصْلِحوا بين إخْوَتِكم﴾ بالتاء جماعة"[1]، "وقرأ الباقون ﴿بين أخَوَيْكم﴾ على اثنين"[2].

فذكر عند توجيهه: " ألا ترى أن قوله: ﴿إنَّما المؤمنُون إخْوةٌ﴾ لا يراد به النسب ؟ إنما هو أُخُوَّة الدين، فإن قلت: فلم لا يكون قول ابن عامر: ﴿فأصِ○لحوا بينَ إخْوَتِ○○كُم﴾ أرجح من قول من قال: ﴿أَخَوَيْكُم﴾، لأن المراد هنا الجمع وليس التثنية، وقد يوضع الجمع القليل موضع الجمع الكثير، نحو: الأقدام، والأرسان، والتثنية ليست كالجمع في هذا ؟

قيل: إن التثنية قد تقع موقع الكثرة في نحو ما حكاه من قولهم: "لا يدين بها لك"[3] ليس يريد نفي قوتين اثنين، إنما يريد الكثرة؛ كذلك قولهم: لبَّيْك، وقولهم: نعم الرجلان زيد، وكذلك قوله:﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[4] يريد: بل نعمتاه، وليس هذه النعم بنعمتين اثنتين، إنما يريد نِعَمَ الدُّنيا[5]، ونعم الآخرة، فكذلك يكون قوله: ﴿فأصْلِحُوا بينَ أَخَوَيْكُم﴾ يراد به

---

[1] الحجة ٦/٢٠٧ .

[2] الحجة ٦/٢٠٧ والسبعة ٦٠٦ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٣٣٠ وإعراب النحاس ٨٦٥ والإملاء ٤٨٣ والنشر ٢/٣٧٦ والإتحاف ٣٩٧ ومعجم القراءات ٤/٤٦٢ .

[3] ذكر سيبويه هذا الأسلوب ، وذلك للاستشهاد به على إثبات النون ، واعتبر النون فيها بمنزلة المضاف إليه انظر : الكتاب ٢/٢٧٩ .

[4] سورة المائدة ٥ /٦٤ .

[5] فصل ابن القيم القول في تعليقه على هذه الآية وعلى نصوص أخرى مشابهة ، تحتوى على إثبات الصفات لن سبحانه وتعالي ، وأن تأويل اليد بالقدرة – ومثلها النعمة – يعد من التأويل، وذكر أن هذا التأويل يعد مما ـم يحتمله اللفظ بينية الخاصة من تثنية أو جمع ، وإن احتمله مفرداً" انظر: الصواعق المرسلة ١/١٨١، ٢٤٥، وتفصيل هذه القضية ليس ذلك موضعها وما تطرق إليه من جواز وجود المجاز في آيات الصفات أو منعه .ومن الواضح من سياق حديث الفارسي أنه يعتبر (اليدين ) من سبيل المجاز ؛ لأنه أولها بالنعمة .

الطائفتان، والفريقان ونحوهما، مما يكون كثرة، وإن كان اللفظ لفظ التثنية، كما أن لفظ ما ذكرنا لفظ التثنية، والمراد به الكثرة والعموم"[1].

وقد يكون اللفظ على الإفراد، ويحمله على معنى الجمع، ويصفه بالجمع، وذلك عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَاحَ بُشْرًا﴾[2].

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿الرِّيحَ﴾ بالإفراد.

وقرأ أبو عمرو، ونافع، وابن عامر، وعاصم ﴿الرِّياحَ﴾ بالجمع، وقرأ حمزة والكسائي – ﴿نَشْراً﴾ وعاصم ﴿بُشْراً﴾.

وقرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿نُشُراً﴾، وقرأها ابن عامر﴿نُشْراً﴾ [3].

فذكر الفارسي في توجيه قراءة ﴿الرِّيحَ – نُشُراً﴾[4] بإفراد الريح ووصفه بالجمع قال: " وقد يجوز أن يكون )الرِّيحُ( على لفظ الواحد، ويراد بها الكثرة. كقولك: كَثُرَ الدينارُ والدرهمُ، والشاه والبعير و﴿إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[5]، ثم قال:﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [6]' فكذلك من قرأ: ﴿الريحَ – نُشُراً﴾

---

[1] الحجة ٢٠٩/٦ .

[2] سورة الأعراف ٧ / ٥٧ .

[3] انظر: الحجة ٣١/٤ ، ٣٢ والسبعة ٢٨٣ ، وانظر : معاني الأخفش ٣٠١/٢ وحجة ابن خالويه ١٥٧ وإعراب النحاس ٣٤٥ والكشف ٤٦٥/١ ، ٤٦٦ والتيسير ٨٤ والإملاء ٢٤٧ والنشر ٢٦٩/٢ ،٢٧٠ والإتحاف ٥١/٢ ومعجم القراءات ١٨٨/٢ ، ١٨٩ .

[4] انظر : تفسير الكشاف ٨٤/٢ .

[5] سورة العصر ١٠٣ /٢ .

[6] سورة العصر ١٠٣ / ٣ .

فأفرد، ووصفه بالجمع، فإنه حمله على المعنى، وقد أجازه أبو الحسن[1]، وقد قال:[2]

**فيها اثنتان وأربعون حلوبة        سُوداً ......................**

فمن نصب حمله على المعنى؛ لأن المفرد يراد به الجمع "[3].

**الحمل على المعنى أو اللفظ:**

قد يأتي التركيب موافقاً للمعنى، غير متآلف مع اللفظ؛ وذلك مثل ما ذكره في اختلاف القراء في قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۞ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۞ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾[4].

فقد ذكر الفارسي أنهم "اختلفوا في قوله عز وجل ﴿سيقولون للهِ﴾ في الآيتين. ولم يختلفوا في الأول، فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿سيقولون اللهُ﴾ بألف في الحرفين.

---

[1] انظر : معاني القرآن ٢/٥٢٠ .

[2] جزء من بيت من الكامل لعنترة ، وتمامه :

فيها اثنتان وأربعونَ حلوبةً        سُوداً كخافية الغرابِ الأسحمِ

وهو من معلقته . شرح المعلقات السبع للزوزني ٢٧٢٣ والخزانة ٣/٣١٠ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . والشاهد فيه أنه وصف المفرد (حلوبةً) بالجمع (سوداً) حملاً على المعنى .

[3] الحجة ٤/٣٢ ، ٣٣ .

[4] سورة المؤمنون ٢٣ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ .

وقرأ الباقون: (لله.. لله.. لله) هذه الثلاثة المواضع "[1].

"وأما قوله: ﴿قلْ من ربُّ السَمَواتِ السَّبعِ وربُّ العرشِ العظيمِ﴾ فجواب هذا الله، على ما يوجبه اللفظ، وأما من قال: ﴿لله﴾ فعلى المعنى، وذلك أنه إذا قال: من مالك هذه الدار؟ فقال في جوابه: لزيدٍ، فقد أجابه على المعنى، دون ما يقتضيه اللفظ، والذي يقتضيه من مالك هذه الدار؟ أن يقال في جوابه: زيد، ونحوه، فإذا قال: لزيد، فقد حمله على المعنى، وإنما استقام هذا لأن معنى من مالك هذه الدار ؟ ولمن هذه الدار واحد[2]، فلذلك حملت تارة على اللفظ، وتارة على المعنى "[3].

فقد ذكر الفارسي أن الآية الأولى، والتي لم يختلفوا في قراءتها لأنها جاءت على ما يوجبه اللفظ، وعلى ما يطابق المعنى وقد ذكر الطبري أن " الذين قرؤه بالألف فلا مؤنة في قراءتهم ذلك وذلك لأنهم أجروا الجواب على الابتداء، وردوا مرفوعاً على مرفوع؛ وذلك أن معنى الكلام على قراءاتهم: قل من ربُّ السمواتِ السبعِ، وربُّ العرشِ العظيم، سيقولون ربُّ ذلك الله "[4].

---

[1] الحجة ٥/٣٠٠ والسبعة ٤٤٧ ، وانظر : معاني الفراء ٢/٢٤٠ وحجة ابن خالويه ٢٥٨ وإعراب النحاس٥٨٠ والكشف ٢/١٣٠ والتيسير ١٢٢ والإملاء ٣٩٦ والنشر ٢/٣٢٩ والإتحاف ٢/٢٨٧ ومعجم القراءات ٣/٣٤١ .

[2] انظر: معاني الفراء ٢/٢٤٠ وتفسير الطبري ١٨/٤٨ والكشاف٣/٤٠ .

[3] الحجة ٥/٣٠١ .

[4] تفسير الطبري ١٨/٤٨ .

## المعنى والإعراب:

ومن أمثلة تأثير المعنى على الموقع الإعرابي لكلمة ما داخل التركيب، ما ذكره الفارسي من أن الكلمة قد تعرب داخل التركيب إعراباً لشبهها بمعنى تركيب آخر، وذلك إذا كان التركيبان يؤديان نفس المعنى، ومن ذلك تعليقه على دخول الباء في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[1]، فذكر الفارسي أنه قد صح دخول الباء في التركيب " لما كان في معنى: أو ليسَ الذي خَلقَ السمواتِ والأرضَ بقادرٍ[2].

ومثل ذلك في الحمل على المعنى: [3]

بادَتْ وغيَّرَ آيَهُنَّ مع البِلى　　　إلا رواكدُ جمرُهُنَّ هَباءُ

ثم قال: [4]

ومُشَجَّجٌ أمَّا سَواءُ قَذالِه　　　......................

---

(1) سورة الأحقاف٤٦ / ٣٣ .

(2) ذكر الطبري كلاماً يشبه الكلام الفارسي فى دخول الباء بعد الأفعال التي تعمل باسمين وأضاف رأي آخر وهو أن بعض النحاة قال : "إن هذه الباء دخلت للجحد ، لأن المجحود في المعني وإن كان قد قال بينهما بأن (أو لم يروا أن الله قادر علي أن يحيي الموتى)" تفسير الطبري ٣٥/٢٦ ، ٣٦ .

وقد رجح الطبري هذا الرأي الأخير .

(3) البيت من الكامل الذي الرمة : وقيل للشماخ ، ينظر : الكتاب لسيبويه ١٧٣/١ ، ١٧٤ .

(4) هذا صدر بيت، وهو يلي البيت الذي سبق ذكره من الكامل، وعجزه: فبدا وغير ساره المِعْزاءُ
وقد استشهد سيبويه بالبيتين في حديثه عن الحمل علي المعني ، وأورد شواهد أخري علي نفس القضية ، وقد علق على البيتين. قائلاً : أن قوله "إلا رواكدُ) هي في معني الحديث : بها رواكدُ ، فحمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينتقص الحديث" الكتاب لسيبويه ١٧٢/١ ، ١٧٤ والشاهد في البيتين رفع "مشجج" علي المعني ، كأنه قال : بها رواكدُ ومشَجَّجٌ .

لما كان: "غير آيهن مع البلى / إلا رواكد" معناه: بها رواكد، حمل (مشجج) على ذلك، وكذلك قوله عز وجل: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[1] ثم قال: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[2]

لما كان يطاف عليهم بكذا، معناه: لهم فيها كذا "[3].

ومن أمثلة ربط الإعراب بالمعنى ما ذكره في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[4].

قال: "وزعموا أن من البغداديين من يقول أن في قوله: ﴿ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤًا أَحَدٌ﴾[5] أن في ﴿يَكُنْ﴾ ضمير مجهول، وقوله: ﴿كُفُؤًا﴾ ينتصب على الحال، والعامل فيها (لَهُ)، وهذا إن أفردتَّه عن (يَكُنْ) كان معناه: له أَحَدٌ كُفُؤًا، وإذا حمل على هذا لم يَسُغْ. ووجه ذلك أنه محمولٌ على معنى النفي، وكأنه: لم يكنْ أحدٌ لَه كُفُؤًا، كما كان قولهم: ليس الطيبُ إلا

---

[1] سورة الصافات ٣٧ /٤٥ .

[2] سورة الواقعة ٥٦ /٢٢ .

ذكر محققو الحجة أن "الظاهر أنه التبس على المصنف هنا آية الصافات هذه بآية الواقعة ، وهي: (يطوفُ عَلَيهم وِلْدانٌ مخلدون) الآية ١٧ ، وهي التي يأتي بعدها (وحُورٌ عين) كما أوردها في الحجة ١٨٨/٦ .

[3] الحجة ١٨٧/٦ ، ١٨٨ .

[4] سورة الإخلاص ١١٢ / ٥ .

وقد ذكر ابن مجاهد أن هذه القراءة (كُفُؤًا) هي قراءة " ابن كثير، وابن عامر، والكسائي ،وأبو عمرو في رواية اليزيدي وعبد الوارث : (كُفُؤًا) بضم الفاء مهموزة " السبعة ٧٠١ .

[5] كما ذكر أنه قد قرأ عاصم بهذه القراءة في إحدى روايته عنه فقد ذكر أنه قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (كُفُؤًا) مثقلاً مهموزاً . وروي حفص عن عاصم : (كُفُواً) مثقلاً غير مهموز السبعة ٧٠٢ ، ولم يذكر الفارسي القراءات في هذه الآية ، كما فعل بالقراءات السبعة .

المسكُ[1]، محمولاً على معنى النفي، ولولا حمله على المعنى لم يجز، ألا ترى أنك لو قلت: زيداً لا منطلق، لم يكن كلاماً، فكما أن هذا محمول على المعنى، كذلك ﴿لَه كُفُوًا أَحَدٌ﴾ على المعنى على هذا، جاز أن يكون ﴿أَحَدُ﴾ فيه الذي يقع لعموم النفي، لولا ذلك لم يجز أن يقع ﴿أَحَدُ﴾ هذا في الإيجاب"[2].

ومثال آخر لربط الإعراب والمعنى:

فقد ذكر أن ﴿سواء﴾ من قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3].

ثم ذكر تساؤلاً حول هذا الإعراب أنه قد يقول قائل: " كيف جاز أن تكون الجملة التي ذكرتها من الاستفهام خبراً عن المبتدأ، وليست هي هو، ولا له ذكر فيها"[4]. ثم رد على هذا التساؤل بقوله: "كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى فيجعل خبره ما لا يكون إياه في المعنى، ولا له فيه، كذلك جاز في الخبر، لأن كل واحد منهما يحتاج أن يكون صاحبه في المعنى. فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر، وذلك

---

(1) ذكر الفارسي في المسائل الحلبيات هذه العبارة في الحديث عن "إلا" وحملها علي المعني ، انظر : المسائل الحلبيات ٢٦٩ ، وانظر : الكتاب ١٤٧/١ والأصول لابن السراج ٥٩/٢ والأمالي لابن الحاجب ٢/ ٨٦٨ .

(2) الحجة ٤٦٢/٦ .

(3) سورة البقرة ٢/ ٦ .

(4) الحجة ٢٦٩/١ .

قولهم[1] (تسمع بالمُعَيْديّ خيرٌ من أن تَراه)، ألا ترى أن (خيراً) خبر عن (تَسْمع)، وكما أخبر عنه كذلك عطف عليه في قولهم: تسمعُ بالمُعَيْديِّ لا أن تراه[2]، والفعل لا يعطف عليه الاسم، كما لا يخبر عنه، إلا أن المعنى لما كان على الاسم [3] استُجيزَ فيه الإخبار عنه، والعطف عليه " [4].

واستشهد به ابن جنى في الخصائص كلاماً يشبه الفارسي في التعليق على المثل، وعلى أن معنى الفعل قد جاء على معنى الاسم، ويكون التقدير فيه على قول ابن جني : " أي: سماعُك به خيرٌ من رؤيتِه "[5].

وقد يأتي الإعراب مراعياً للمعنى، وعلى غير ما جاء عليه اللفظ، فيقدر الإعراب حملاً على المعنى، وذلك مثل توجيهه لقراءة النصب في قوله تعالي: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾[6].

" فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر، وعاصم ﴿وقَومَ نوحٍ﴾ فتحاً.
وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وقَومِ نوحٍ﴾ كسراً " [7].

---

[1] يضرب عن من خبره خير من مرآه ، ويروي : لأن تسمع بالمعيدي خير ، وأن تسمع ، ويروي تسمع بالمعيدي لا أن تراه ، وأول من قاله المنذر بن ماء السماء و(المعيدي) ، تصغير (المعدي) بفتح الميم والعين، وتشديد الدال ، خففت الدال استثقالاً للتشديد مع ياء التصغير، انظر : الكتاب ٤٤/٤ والخصائص ١٥٠/٢ ، ٢٠١ مجمع الأمثال: ٩١٣/١ .

[2] استشهد سيبويه في الكتاب بالمثل بهذه الصيغة واستشهد به على "المعيدي" وقال: "فإن حقرت معدي ثقلت الدال بقلت معيدي" الكتاب ٤٤/٤ والخصائص ١٥٠/٢ ، ٢٠١ .

[3] الخصائص ١٥٠/٢ ، ٢٠١ .

[4] الحجة ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ .

[5] انظر : الخصائص ١٥٠/٢ ، ٢٠١ .

[6] سورة الذاريات ٥١ / ٤٦ .

[7] الحجة ٢٢٣/٦ والسبعة ٦٠٩ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٨٨٢ والتيسير ١٥٦ والإملاء ٤٨٧ والنشر ٣٧٧/٢ والإتحاف ٤٩٣/٢ ومعجم القراءات ٤٨٨/٤ ، ٤٨٩ .

فقال عن قراءة النصب: " ومن نصب، فقال: ﴿وقَومَ نوحٍ﴾، جاز في نصبه أيضاً أمران؛ كلاهما على حمل على المعنى. فأحدهما من الحمل على المعنى أن قوله: ﴿الصَّاعقَةُ﴾ يدل على: (أَهْلكْنَاهم)، فكأنه قال: أهلكناهم وأهلكنا قوم نوح[1]، والآخر: أن قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾[2]، ألا ترى أن هذا الكلام يدل على (أَغْرَقْنَاهم)، فكأنه قال: فغرَّقنَاهم، وأغْرَقْنَا قومَ نوح "[3].

فقد استدل الفارسي على الإعراب في هذه القراءات، اعتماداً على المعنى المفهوم من سياق الآيات، وليس اعتماداً على السياق اللفظي.

**المعنى والعامل :**

يتبع اختلاف القراءات السبعة اختلاف في التقدير الإعرابي للعامل، وقد مثل الفارسي لهذا النوع في توجيهه للقراءات من قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[4].

فقد قرأ "عاصم في رواية أبي بكر والمفضل عن عاصم ﴿ولسليمانُ الريحُ﴾ رفعاً، وفي رواية حفص ﴿الرِّيحَ﴾ نصباً، وكذلك قرأ الباقون: ﴿الرِّيحَ﴾ نصباً"[5].

---

(1) يذكر الفراء وجه قراءة النصب فيقول: "ومن نصبها فعلى وجهين: أخذتهم الصاعقة وأخذت قوم نوح ، وإن شئت: أهلكناهم وأهلكنا قوم نوح: ووجه آخر ليس بأبغض إلى من هذين الوجهين : أن تضمر فعلاً و(اذكر) لهم قوم نوح" (معاني الفراء ٨٨/٣ ، ٨٩) وانظر : الكشاف ١٩/٤ .

(2) سورة الذاريات ٥١ / ٤٠ .

(3) الحجة ٢٢٣/٦ .

(4) سورة سبأ ١٢/٣٤ .

(5) الحجة ٩/٦ والسبعة ٥٢٧ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٢٩٢ وإعراب القرآن للنحاس ٦٨٧ والكشف ٢٨٢/٣ والتيسير ١٣٨ والنشر ٣٤٩/٢ والإتحاف ٣٨٣/٢ ومعجم القراءات .

فوجه قراءة النصب أولاً بما يتناسب مع المعنى، فقال: " ووجه النصب، أن الريح حُمِلت على التسخير[1]، في قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾[2]، فكما حملت في هذا على التسخير، كذلك ينبغي أن تحمل هنا عليه. ومما يقوي النصب قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[3]، والنصب يحمل على (سَخَّرنَا)، ووجه الرفع: أن الريح إذا سخرت لسليمان، جاز أن يقال: له الريحُ [4]، على معنى تسخير الريح[5]، فالرفع علي هذا يَؤُوْلُ إلى معنى النصب؛ لأن المصدر المقدَّر في تقدير الإضافة إلى المفعول به "[6].

ففي قراءة النصب وجه الفارسي القراءة بما يتناسب مع المعنى المفهوم من الآية، والعامل هو الفعل المقدر، أما قراءة الرفع المفهوم من كلام الفارسي أنه يقدر حذف مضاف، ويكون التقدير له تسخيرُ الريح، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه[7]. وعلى الرغم من أن العاملين قد

---

[1] يري الكسائي أن (الريح) في هذه الآية (بالنصب) محمولة علي الفعل (ألنا) ، وجعله "نسقاً علي (وألنّا له الحديد) ، وقال : المعني : وألنّا لسليمان الريح" (إعراب القرآن للنحاس ٦٨٧) ، ويراجع : معاني القرآن للفراء ٣/٣٥٦ والكشاف ٣/٢٨٢.

[2] سورة ص ٣٨ / ٣٦ .

[3] سورة الأنبياء ٢١/٨١ .

[4] ذكر العكبري أن قراءة الرفع ، إما أن يكون " بالرفع على الابتداء ، أو على أنه فاعل" (إملاء ما من به الرحمن ٤٤٠) ، ولم يذكر العكبري تقدير الفعل الذي للفاعل .

[5] ذكر الفراء أن (الريح) رفعت لعدم ظهور فعل التسخير (معاني القرآن للفراء ٣/٣٥٦)

وذكر النحاس أن إعراب الرفع قد يؤول بما يتناسب مع معناه فقال : "وقرأ عاصم : (ولسليمان الريحُ) بالرفع بالابتداء أو الاستقرار ، أي لسليمان الريح ثابتة ، وفيه ذلك المعني " (إعراب القرآن للنحاس٦٨٧ ، ٦٨٨) .

[6] الحجة ٦/١٠ .

[7] يراجع ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ من هذا البحث في المبحث الخاص بالحذف .

اختلفا في القراءتين، إلا أن الفارسي يرى أن القراءتين يؤولان إلى معنى واحد.

ونلاحظ مما ذكرنا وأمثلة أخرى كثيرة شدة اهتمام أبي على الفارسي بالمعنى، والنظر إليه كمؤثر حقيقي وأساسي في التركيب، فهو يؤثر في جميع العناصر اللغوية - كما سبق ورأينا - بداية من الحركة، ومرورا بالبنية والتركيب ككل، وعلاقته بجميع القضايا التركيبية داخل الجملة، مثل تأثيره في العامل، كما نرى في فصل الحذف أن على المعنى المعول الأول في الاهتداء إلى العناصر اللغوية المحذوفة، فاللغة ليست عبارة عن أبنية صماء تنضم في تركيب لا روحَ فيه، ولكن لابد أن نفهم روح اللغة قبل أن نعرف علوم اللغة، والمعنى هو الذي يعول عليه في فهم هذه الروح، ولابد من إعمال العقل، لندرك الغاية من التراكيب.

وهذا الاهتمام الواضح بالمعنى يعد من أهم الملامح البارزة في كتاب الحجة.

# المبحث الثالث

# الحـــذف

يعتبر الحذف Deletion من القضايا التي عالجها علم اللغة بجميع بمستوياته الأربعة، بدايةً من المستوى الصوتي، ومروراً بالمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي، ونهايةً بالمستوى الدلالي.

وفي كل مستوى من المستويات اللغوية يدرس الحذف تبعاً لنوع العنصر اللغوي المحذوف من حركة، أو صوت، أو وحده صرفية، أو وحدة تركيبية، وتبعاً لطبيعة الدراسة من خلال ذلك المستوى اللغوي.

والحذف ظاهرة لغوية يمكن دراستها من خلال جميع أبواب النحو والصرف في اللغة العربية، كما أنه ظاهرة تنطبق على جميع اللغات الطبيعية، يقول ابن جني عن الحذف عند العرب: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[١].

وتمتلئ كتب النحو والصرف بالحذف، وأحكامه، إلا أن كتب النحو غالباً لم تعالج قضية الحذف مستقلة بذاتها – شأنها شأن بقية القضايا النحوية – ولكنها عالجته في كل باب من أبواب النحو على حدة " وتكثر في (الكتاب) الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناءً على فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام "[٢].

---

[١] الخصائص ٢ / ٤٠١ .

[٢] انظر : النحو والدلالة ١١٥ .

إلا أن البلاغيين قد تناولوا الحذف كقضية مستقلة تحت ما يعرف بعلم المعاني، يقول عبد القاهر الجرجاني، عن الحذف: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ"[1].

وفي الوقت الذي عني فيه النحاة بالحذف من حيث مشروعيته في كل باب من الأبواب النحوية، وحكمه من وجوب، أو جواز، وامتناع، فقد اهتم البلاغيون به من وجهة أخرى، وهي تأثيره على الأسلوب، ودوره في إبراز جماليات النص. يقول الجرجاني: "فما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به"[2].

وقد حدد النحاة شرطين للحذف، فلا يكون هناك حذفٌ، إلا إذا توافر هذان الشرطان[3]:

---

(1) دلائل الإعجاز ١٧٧ .

(2) دلائل الإعجاز ١٨٣ .

(3) وضع ابن هشام في كتابه مغني اللبيب "ثمانية شروط للحذف" ، ولكن بعضها يختص بالناحية التركيبية، والشرطان الذي اعنيهما في هذا المقام يختصان بفهم المعنى المراد بعد الحذف ، انظر : مغني اللبيب ٢/٣٦٠ .

١- فهم المعنى المراد من التركيب مع عدم وجود العنصر المحذوف، وذلك لأن "الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ، جاز، ويكون مراداً حكماً وتقديراً "[١].

٢- أن يدل عليه دليل، وهي ما يطلق عليه بعض النحاة (القرينة) وهذه القرينة قد تكون " قرينة لفظية، أو حالية"[٢].

ونستطيع أن نقسم القرائن إلى نوعين:

**أولا: قرائن لغوية:**

وهي تنقسم بدورها، إلى قسمين:

**أ- قرائن لفظية:**

والقرينة اللفظية، وهي التي يمكن الاستدلال عليها عن طريق السياق اللغوي، والسياق اللغوي، وهو يعتمد على "عناصر لغوية في النص"[٣] يعد أهم الوسائل التي يمكن الاستعانة بها في تعيين العنصر المحذوف.

**ب- قرائن غير لفظية:**

وذلك مثل: النبر[٤]، والتنغيم[٥].

---

[١] شرح المفصل ٩٤/٣ .

[٢] شرح المفصل ٩٤/٣ ، ويطلق ابن هشام على القرينة اللفظية أو الحالية دليل حالي أو مقالي . ينظر : مغني اللبيب ٣٦٠/٢ وما بعدها كما استخدم أيضاً مصطلح القرينة .

[٣] النحو والدلالة ١١٦ .

[٤] النبر Stress وهو "درجة القوة التي يلفظ بها المقطع أو الكلمة فالمقطع المنبور أكثر بروزاً من المقطع غير المنبور وغالباً ما يصاحبه ازدياد في الجهارة والطول" معجم المصطلحات اللغوية ٤٧٤ .

[٥] التنغيم cadence ، وهو "الارتفاع والهبوط في النغم والجهارة والنبر في الكلام ، ويطبق المصطلح على النثر والشعر على السواء" معجم المصطلحات اللغوية ٨٠ .

ويمثل ابن جنى للقرائن اللغوية غير اللفظية فيقول: "وقد حذفت الصفة، ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب (الكتاب) من قولهم: سيرَ عليه ليل وهم يريدون: ليل طويل، وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس من كلام القائل لذلك من التطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك "[1]. كما مثل لهذه القرائن بمثال آخر، وهو لو قال قائل: "كان والله رجلاً فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها و(عليها)، أي رجلاً فاضلاً، أو شجاعاً، أو كريماً، أو نحو ذلك ". وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكن الصوت بإنسان، وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك "[2].

وظاهر من كلام ابن جني السابق أنه كان سابقاً لعصره في أهمية الجو المحيط بالحوار لفهم النص. وإن لم ينص على المصطلحات التي تعبر عن هذه المفاهيم كما هي الحال في علم اللغة الحديث "والتنغيم يعد قرينة صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من أنواع التفسير النحوي الدلالي"[3].

---

[1] الخصائص ٢ /١٥٠ .

[2] الخصائص ٢ /١٥٠ .

[3] النحو والدلالة ١١٧ .

**ثانيا: أما القرائن غير اللغوية:**

فقد مثل ابن جني في النص لهذا النوع من القرائن التي يستدل بواسطتها على المحذوف من خارج السياق اللغوي، وذلك قوله: "سألناه وكان إنساناً، وتزوي وجهك وتقطبه، فيغنى ذلك عن قولك: إنساناً لئيما، أو لجِزاً، أو منجلاً، أو كذلك"(١).

وعلى الرغم من أن مثل هذه الجمل ناقصة من الناحية التركيبية، إلا إنها غير مستقلة عن السياق، وتقدير هذا النوع من الجمل، يعتمد أساساً على فهم المعاني الملائمة للحوار مع عدم إغفال جانب الصناعة النحوية(٢). و سياق الحال الجملة يؤدي إلى اختلاف نفس الجملة في تأدية معناها إذا تكررت في مواقف مختلفة.

وقد تنبه النحاة منذ سيبويه إلى أهمية فهم الموقف، وحال المخاطب بالمتكلم وموضوع الكلام وقد أكثر سيبويه في (الكتاب) الإشارة إلى فهم المخاطب، وحذف العناصر اللغوية في الجملة بناء على فهم السياق اللغوي، وتأثير السياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام. فقد ذكر سيبويه في حديثه في بعض مواطن الحذف أن ذلك مما " جاء على سعة الكلام، والإيجاز، لعلم المخاطب بالمعنى"(٣).

---

(١) الخصائص ٢ /١٥٠ .

(٢) تقويم الفكر النحوي ٢٣٥ .

(٣) الكتاب ٢/٢١٢ .

والحذف كما هو مؤثر على البنية التركيبية للجملة، فهو كذلك يؤثر على وظائف العناصر اللغوية داخل التركيب، فكثيراً ما يؤثر على وظيفة العامل، وعلاقته بالمعمول، ومن أمثلة ذلك: حذف المضاف في بعض التراكيب، وإقامة المضاف إليه مقامه[1]، وحذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه[2]، وكذلك حذف حروف الجر أحياناً التي يتعدى بواسطتها الفعل، فيعمل الفعل فيه النصب، بعد أن كان حرف الجر عاملاً فيه الجر، يقول الفارسي:"يجوز أن يحذف الحرف اتساعاً، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني على حد: [3]

أمَرتُكَ الخيرَ......... ..................

ونحوه " [4].

وكما يؤثر الحذف على علاقة العامل بالمعمول، كذلك في المقابل تؤثر الزيادة، وذلك مثل ما نجده في إعراب الفاعل (لفظ الجلالة)[5]. في قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[6].

---

(1) ينظر ص (٢٦٥) من هذا البحث .

(2) ينظر ص (٢٦٧) من هذا البحث .

(3) هو جزء من بيت من البسيط لعمرو بن يكرب هو :

أمَرتُك الخير فافعلْ ما أُمرتَ به      فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نسبِ

والشاهد هو (أمرتك الخير) حيث تعدى الفعل بنفسه والقياس فيه أن يتعدى بحرف الجر (أمرتك بالخير).

والبيت في الكتاب ٣٧/١ ، والخزانة ١٦٤/١ ، وشعره ص ٤٧ .

(4) الحجة ١٧٦/٥ ، وينظر الحجة (٧/٢ و٣٨/٣ و٥٣/٣) .

(5) يقول سيبويه " وقد عملت الباء و(كفى بالله شهيداً بيني وبينكم) إنما هي كفى الله ، ولكنك لما أدخلت الباء عملت" (الكتاب ٩٢/١) .

(6) (سورة النساء ٧٩/٤ ، ١٦٦) و (سورة الفتح ٢٨/٤٨) .

كما يؤثر الحذف على العلاقات الإسنادية داخل الجملة، وذلك الحذف الذي يكون بالتوسع في إيقاع العلاقات النحوية، وذلك ما ذكره سيبوبه، وذكر أنه مما جاء على اتساع الكلام، والاختصار قوله تعالى جده ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[1]، إنما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية، كما كان عاملاً في الأهل،لو كان ها هنا "[2].

**بعض أغراض الحذف التي ذكرها الفارسي في الحجة:**

ذكر الفارسي بعض أغراض الحذف من خلال توجيهاته ومن أهمها:

١- **اجتناب التطويل بالجملة إذا ذكرت تامة**، وذلك في خلال حديثه عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[3].

فقد ذكر أن خبر المبتدأ هنا محذوف، وأنه يمكن تقديره "ينتقم منهم، أو يعذبون، ونحو ذلك،مما يليق بهذا المبتدأ "[4]. ثم ذكر الدافع وراء هذا الحذف، فذكر أن الحذف حسن في مثل هذا الموضع " لطول الكلام بالمبتدأ وصلته "[5].

---

[1] سورة يوسف ٨٢/١٢ .

[2] الكتاب ٢١٢/١ .

[3] سورة الحج ٢٥/٢٢ .

[4] الحجة ٤/ ٢٤١ .

[5] الحجة ٢٤١/٤ .

٢- وقد يكون الحذف فشا، وكثر فيه تراكيب مشابهة، فحسن حذفه، وذلك مثل ذكره الفارسي في تعليل حذف ياء الإضافة التي " تحذف من المضاف إذا قال: يا غلام، لأن هذا الاسم قد كثر استعماله، فتغير عن أحوال النظائر"[١].

٣- وقد يكون المحذوف زائداً عن البنية أو التركيب، فيحذف لزيادته، وذلك مثل حذف نون الوقاية، من قوله تعالى ﴿تُبَشِّرونِ﴾. من قوله جل وعز: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[٢].

فقد قرأها " ابن كثير، ونافع كسراً، غير أن ابن كثير شدد النون، وخففها نافع، وقرأ أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ﴿فبم تُبَشِّرونَ﴾ بفتح النون" [٣].

فذكر عند توجيهه لقراءة الكسر: " وأما قراءة نافع ﴿فَبِمَ تُبَشِّرونِ﴾، فإنه أراد: " تبشرونني" وتعدية الفعل إلى المضمر المنصوب؛ لأن المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرة التي تدل على الياء المفعولة، وحذف النون الثانية؛ لأن التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التي هي علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون في كلامهم، لأنها زائدة، ولأن علامة الضمير الياء دونها "[٤].

---

[١] الحجة ٢٤٨/٥ ، وينظر : ١٩٠/٥ .

[٢] سورة الحجر ١٥ / ٥٤ .

[٣] الحجة ٤٥/٥ والسبعة ٣٦٧ ، وانظر :حجة ابن خالويه ٢٠٦ والتيسير ١٠٣ والنشر ٣٠٢/٢ والإتحاف ١٧٧/٢ ومعجم القراءات ٥٣٤/٢ .

[٤] الحجة ٤٥/٥ ، ٤٦ ، وانظر : معاني الزجاج ١٨١/٣ وإعراب النحاس ٤٧٣والإملاء ٣٢٧ وإعراب القراءات الشواذ ٧٤٩/٢ .

**الاستدلال على العنصر المحذوف في توجيهات الفارسي:**

يرى الفارسي أن العنصر اللغوي إذا حذف، وأمكن الاستدلال عليه، ولم يؤثر على السياق اللفظي، فيكون فيه " الحذف أولى؛ لأنه أخفُّ في اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة "[1].

- **فقد يحذف العنصر اللغوي؛ وذلك لإمكانية الاستدلال عليه من السياق اللغوي نفسه،** مثل قوله تعالى: ﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾[2].

فقد ذكر الفارسي أن التقدير: " الآنَ أسلمت حين لا ينفعُك الإيمان "[3] فقد ذكر أنه قد حُذف " الفعل لدلالة ما قبل الاستفهام عليه "[4]؛ وذلك لأن الإسلام من فرعون قد ذكر في الآية التي تسبقها، وذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[5].

وقد لا يكون العنصر المحذوف قد سبق ذكره، ولكن يوجد في السياق ما يدل عليه، مثل الضمير الذي يعود على عنصر محذوف في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾[6].

فذكر الفارسي أن في التركيب عنصراً محذوفاً، وتقديره (ذو) بمعنى صاحب، وهو مضاف، ويكون التقدير (أو كَذِي ظلُماتٍ)، وذكر أنه مما

---

[1] الحجة ٣/٤٣٠ .

[2] سورة يونس ١٠/٩١ .

[3] الحجة ٣/٥٥ .

[4] الحجة ٣/٥٥ ، وينظر : ٢/٢٦ .

[5] سورة يونس١٠ /٩٠ .

[6] سورة النور ٢٤/٤٠ .

" يدل على حذف المضاف:﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[1]، فالضمير الذي أضيف إليه (يده) يعود إلى المضاف المحذوف "[2].

وقد يستدل على العنصر المحذوف[3] في قراءة، من قراءة أخرى حيث ورد بها المفعول مذكوراً.

وذلك مثل استدلاله على المفعول المحذوف من قوله تعالى:﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾[4].

فالفعل (نُنْسِي) يتعدى إلى مفعولين، ذكر أحدهما في هذه القراءة، وذكر الآخر في قراءة أخرى، يقول الفارسي: " فالمفعول المراد المحذوف في قراءة من قرأ (أو نُنْسِهَا) مظهراً في قراءة من قرأ: ﴿نُنْسِكَهَا﴾[5]، ويؤكد ذلك ويبينه قراءة من قرأ ﴿أو تُنْسَها﴾[6] "[7].

كما يمكن أن يكون الاستدلال على المحذوف عقلياً، وذلك إذا أمكن فهمه من النص بدون ذكره، وذلك مثل ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُواْ اللَّهَ

---

[1] سورة النور ٢٤/٤٠ .

[2] الحجة ٥/٣٢٩ ، ٣٣٠ . وقد ذكر العكبري كلاماً في الإملاء يشبه كثيراً ما قاله الفارسي ، انظر : الإملاء ٤٠١ .

[3] يراجع حذف المفعول به في هذا المبحث ٢٣٥.

[4] سورة البقرة ٢/١٠٦ .

[5] سبق تخريج القراءة في فصل السماع ١٠١ .

[6] سبق تخريج القراءة في فصل السماع ١٠١ .

[7] الحجة ٢/١٩٥ ، وانظر : البحر المحيط ١/٣٤٢ ، ٣٤٣ .

وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾[1].

فقال الفارسي: " قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ يحتمل معنيين، أحدهما: أن يريد الناحية، فإذا أراد هذا المعنى: ذي الجنب، فحذف المضاف؛ لأن المعنى مفهوم، ألا ترى أن الناحية لا يكون الجار إياها، والمعنى: ذي ناحية ليس هو الآن بها، أي هو غريب عنها، والآخر: أن يكون وصفاً، مثل: ضَرْب وفَسْل، ونَدْب، فهذا وصفٌ يجري على الموصوف "[2].

كما يرى الفارسي أنه: إذا كثُرَ حذف عنصر لغوي بعينه، اشتهر فعندها يكون الحذفُ سائغاً مقبولاً. وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾[3].

فالفعل ﴿تُعَلِّمُون﴾ يتعدى إلى مفعولين، ذكر أحدهما، وحذف الآخر، فالمفعول الثاني المحذوف، يكون تقديره " بما كنتم تعلمون الناس الكتاب أو غيركم الكتاب، ونحو هذا. وحذف هنا؛ لأن المفعول به قد يحذف من الكلام كثيراً "[4].

---

[1] سورة النساء ٣٦/٤ .

[2] الحجة ١٥٨/٣ .

[3] سورة آل عمران ٧٩/٢ .

[4] الحجة ٦٠/٣ .

كما يذكر الفارسي أنه قد يستدل على المحذوف من خارج السياق اللغوي، وذلك مثل ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله تعالى:﴿فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ﴾[1].

فقد قرأ "ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم ﴿فلا يُسْرِفْ﴾ بالياء جزما، وقرأ حمزة، وابن عامر، والكسائي بالتاء جزماً "[2] ﴿فلا تُسْرِفْ﴾.

فذكر أن تقدير القراءة الأولى هي "فلا يسرف القاتل في القتل، وجاز أن يضمر، وإن لم يجر له ذكر؛ لأن الحال يدل عليه"[3].

فقد استدل الفارسي هنا على المحذوف بسياق الحال، وأطلق الفارسي عليه "الحال".

**بعض المحذوفات التي ذكرها الفارسي في توجيهاته:**

**حذف المبتدأ:**

﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[4]، فقد ذكر الفارسي أن الجملة الفعلية (فيكون) على تقدير مبتدأ محذوف، و(فيكون) خبر مبتدأ محذوف، كأنه فهو يكون[5].

---

[1] سورة الإسراء ٣٣/١٧ .

[2] الحجة ٥/ ٩٨ ، ٩٩ والسبعة ٣٨٠ ، وانظر : معاني الفراء ١٢٣/٢ وحجة ابن خالويه ٢١٧ والكشف ٤١٦/٢ والتيسير ١٠٦ والإملاء ٣٤١ والإتحاف ١٩٧/٢ معجم القراءات ٥٨/٣ .

[3] الحجة ٩٩/٥ .

[4] سورة البقرة ١١٧/٢ .

[5] الحجة ٢٠٨/٢ . وقد أثارت هذه الآية ، والتقدير النحوي فيها جدلاً على الجانبين النحوي والشرعي. فقد أورد القرطبي في تفسيره بعض الآراء وعلق عليها ، فذكر أن التقدير في

كذلك مما قدر فيه مبتدأ محذوف، ما ذكره عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾[1].

فقد قرأ " ابن عامر ﴿والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ﴾ رفع كله.

وقرأ الباقون بنصب ذلك كله، وأبو بكر عن عاصم.

وروى حفص عن عاصم مثل قراءة ابن عامر في ﴿مُسَخَّراتٌ﴾ وحدها[2] ونصب الباقي "[3].

فقال "ووجه ما روي عن عاصم من الرفع في مسخرات وحدها، أنه لم يجعلها حالاً مؤكدة، وجعلها خبر ابتداء محذوف، كأنه لما قال: ﴿سَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ﴾[4]. قال بعد: هي مسخراتٌ، فحذف المبتدأ،

---

المحذوف ، ونقله عن سيبويه أنه قال : " فهو يكون ، أو فإنه يكون" تفسير القرطبي ٤٧٧/١ ، " وقال غيره : هو معطوف على يقول" تفسير القرطبي ٤٧٧/١ . "فعلى الأول كائناً بعد الأمر ، وإن كان معدوماً ، فإنه بمنزلة الموجود إذ هو عنده معلوم على ما يأتي بيانه ، وعلى الثاني كائناً مع الأمر، واختاره الطبري ، وقال : أمره للشيء يكن لا يتقدم الرجود ولا يتأخر عنه" تفسير القرطبي ٤٧٧/١ ، وانظر : معاني الزجاج ٢٦٤/٢ .

[1] سورة النحل ١٦ /١٢ .

[2] قراءة حفص عن عاصم التي في المصاحف التي بين أيدينا هي " والشمس والقمر والنجومُ مسخراتٌ " برفع النجوم " وبرفع (مسخرات) ، وليس كما ذكر برفع مسخرات " وحدها ، ونصب الباقي .

[3] الحجة: ٥٥/٥ والسبعة ٣٧٠ ، وانظر: والتيسير ١٠٤ وإعراب القراءات الشواذ ٧٥٨/٢ والإتحاف ١٨١/٢ .

[4] سورة النحل ١٢/١٦ .

وأضمره لدلالة الخبر عليه، وهو إذا جعله خبر ابتداء محذوف، فقد علم ذلك بما تقدم"[1].

وقد يذكر أن هناك محذوفاً، ولكن الأمر يدور بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً[2]، وذلك مثل ما جاء في قوله عز وجل: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ﴾[3].

فذكر الفارسي أنه " يحتمل أمرين: يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، كقوله ( قال: سلامٌ)، وهو يريد: قال: سلامٌ عليكم، والآخر: أن يكون خبر مبتدأ، كأنه أراد: أمري سلامٌ، أي: أمري براءةٌ، وأضمر المبتدأ في هذا الوجه، كما أضمر الخبر في الوجه الأول "[4].

وقد تحذف الجملة الاسمية بطرفي الإسناد فيها من مبتدأ وخبر، وذلك مثل ما ذكره في قراءات قوله تعالى ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[5].

---

[1] الحجة ٥٧/٥ ، وينظر : ٤٨/٢ ، و٤٠٠/٢ ، و٣٤٦/٣ ، و٣٣٠/٥ .

[2] نقل ابن هشام عن بعض النحاة آراء فيما إذا احتمل الأمر أن يكون المحذوف مبتدأ ، وأن يكون خبراً ، فذكر أنه إذا "عرض ما يوجب اليقين عمل به " مغني اللبيب ٣٨٣/٢ ، وأما إذا لم يتيقن أحدهما ، فذكر عن بعض النحاة أن الأولى كون المحذوف المبتدأ ؛ لأن الخبر محط الفائدة، وذكر عن البعض الآخر أن الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في أواخر الجمل أسهل من مقدمتها. انظر: مغني اللبيب ٣٨/٢، ويذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن الخبر أولى بالاتساع من المبتدأ ، لأن الاتساع في الأعجاز أولى منه بالصدور" (شرح المفصل ٣٤/٣) .

[3] سورة الزخرف ٨٩/٤٣ .

[4] الحجة ٢٩٧/٢ .

[5] سورة يس ٣٩/٣٦ .

فقد قرأ " ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو،﴿ والقمرُ﴾ رفعاً.

وقرأ الباقون ﴿والقمرَ﴾ نصباً " [١].

فقد ذكر أن التقدير في قراءة الرفع " وآية لهم الليل نسلخ منه النهار، وآية لهم القمر قدرناه منازل، فهو على هذا أشبه بالجمل التي قبلها، والقول في (آية) أنها ترتفع بالابتداء، ولهم صفة للنكرة، والخبر مضمر، تقديره: وآية لهم في المشاهد أو في الوجود " [٢].

كما ذكر أنه يمكن حذف اسم الفعل الناسخ، وذلك مثل ما ذكره عند توجيهه لقراءة النصب من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [٣].

وقد قرأ جميع القراء السبعة ﴿وإن كانَتْ واحدةً ﴾ "نصباً.

إلا نافعاً، فإنه قرأ: ﴿وإن كانَتْ واحدةٌ ﴾ رفعاً " [٤].

فقال الفارسي عند توجيهه لقراءة النصب:" أي: وإن كانت المتروكةُ واحدةً" [٥] كما أن الآية التي قبلها، هي قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [٦] قد حذف منها أيضاً اسم الفعل الناسخ، ويكون التقدير فيها: "وإن كنَّ

---

[١] الحجة ٣٩/٦ والسبعة ٥٤٠ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٢٩٨ والكشف ٢ /٢١٦ والتيسير ١٤١ والنشر ٣٦٣/٢ والإتحاف ٤٠٠/٢ ومعجم القراءات ١٧٤/٤ .

[٢] الحجة ٣٩/٦ ، ٤٠ ، وانظر : إعراب النحاس ٧١٨ والإملاء ٤٤٦ .

[٣] سورة النساء ١١/٤ .

[٤] الحجة ١٣٥/٣ والسبعة ٢٢٧ وانظر : حجة ابن خالويه ١٢٠ التيسير٧١ والنشر ٢٤٧/٢ والإتحاف ٥٠٤/٢ ومعجم القراءات ٤٨٩/١ .

[٥] الحجة ١٣٦/٣ .

[٦] سورة النساء ١١/٤ .

المتروكاتُ أو الوارثاتُ نساءً "[٧] وقد اعتبر ذلك الفارسي مما يقوي عند قراءة النصب.

وكما يحذف اسم الفعل الناسخ، كذلك يحذف خبره ومن ذلك ما ذكره في تقدير البيت [١]:

" .................. إنَّما يجزى الفتى ليس الجَمَلْ "[٢]

فذكر أنه قيل في تقدير هذه الجملة[٣]، وهي (ليس الجمل) "إنما يجزي الفتى ليس الجمل الذي يجزى، فحذف الخبر"[٤].

**حذف المضاف:**

يذكر الفارسي أن "حذف المضاف كثير جداً"[٥] ومما ذكره في هذا الحذف في قراءات قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾[٦].

---

[٧] الحجة ١٣٦/٣ ، وانظر : إعراب النحاس ٢٣٦ والإملاء ١٥٣ .

[١] عجز لبيت من الرمل للبيد بن ربيعة ، وتمامه :

فإذا جوزيت قرضاً فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجَمَلْ

ديوانه /١٤١ ، من شواهد سيبويه ٣٢٣/٢ ، والخزانة ٦٨/٤ .

[٢] الحجة ١٧٨/٢ .

[٣] هناك تقدير آخر لإعراب هذه الجملة ذكره الفارسي فذكر أن هناك قوماً " قد ذهبوا إلى أنه (ليس) من حروف العطف ، الحجة ١٧٨/٢ ، إلى جانب التقدير الذي ذكرناه .

[٤] الحجة ١٧٨/٢ وانظر : قضايا التقدير النحوى ٢٤٦ .

[٥] الحجة ٣١١/٢ .

[٦] سورة الأعراف ١٩٠/٧ .

وقد قرأ " ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي ﴿جعلا له شُرَكَاءَ﴾ جمع شريك بضم الشين والمد، وكذلك حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع: ﴿شِركاً﴾ مكسورة الشين على المصدر لا على الجمع "[1].

فذكر عن القراءة الأولى "أنه حذف المضاف كأنه أراد جعلا له ذا شرك أو ذوي شرك"[2].

وهو يذكر عن حذف المضاف أن المضاف إليه ينوب عن المضاف المحذوف في موقعه الإعرابي، فمثلاً: عند توجيهه لقراءة النصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ﴾[3].

وقد " قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿تجارةٌ﴾ رفعاً.

وقرأ حمزة، والكسائي، وعاصم ﴿تجارةً﴾ نصباً "[4].

قال عن قراءة النصب:" ومن نصب (إلا أن تكونَ تجارةً) احتمل ضربين: أحدهما: إلا أن تكونَ التجارةُ تجارةً، ومثل ذلك قوله: [5]

---

(1) الحجة ١١١/٤ والسبعة ٢٩٩ ، وانظر : معاني الفراء ٤٠٠/١ وحجة ابن خالويه ١٦٨ والكشف ٤٨٥/١ والتيسير ٨٧،٨٨ والنشر ٢٧٣/٢ ،الإتحاف ٧١/٢ ومعجم القراءات ٢٤٥/٢ .

(2) الحجة ١١٠/٤ ، وانظر : الإملاء ٢٥٩ ، وينظر : الحجة ١١/٤ ، ١٧/٢ ، ٦٠/٢ ، ٤٨/٢ .

(3) سورة النساء ٢٩/٤ .

(4) الحجة ١٥٢/٣ والسبعة ٢٣١، وانظر معاني الأخفش ٢٣٤/١ وإعراب النحاس ٢٤٢ والكشف ٢٣٤/١ والتيسير ٧٢والإملاء ١٦٠والنشر ٢٤٩/٢والإتحاف ٥٠٩/١ ومعجم القراءات ٥٠٢/١ .

(5) قطعة من بيت من الطويل لعمرو بن شأس، وتمامه :

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءنا  إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا

انظر : الكتاب ٤٧/١ .

إذا كان يوماً ذا كواكبَ .........      ..................

أي إذا كان اليوم يوماً، والآخر: إلا أن تكون الأموالُ ذواتِ تجارة، فتحذف المضاف، ويقوم المضاف إليه مقامه"[1] وبذلك يأخذ المضاف إليه الموقع الذي كان للمضاف من قبل، وهو خبر الفعل الناسخ (تكون).

حذف الصفة[2]:

من المواضع التي ذكرها الفارسي في حذف الصفة " فأما قوله: ﴿وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾[3]فمعناه:لم يك شيئاً موجوداً، وليس يراد أنه قبل الخلق لم يقع عليه اسم شيء "[4]. وقد استدل على أنه ليس المراد أنه لم يكن " شيئاً " فقط، بما قاله "وهذا كما قال: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[5]"[6].

---

[1] الحجة ١٥٢/٣ ، وينظر :الحجة ٧٥/٢ و٣٣٥/٢ و٣٩٩/٢ .

[2] يقول ابن يعيش عن حذف الصفة أو الموصوف : "اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعها ، كان القياس أن لا يحذف واحد منهما ؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجع عما اعتزموه " شرح المفصل ٥٩/٣ . ويقول ابن جني في الخصائص من حذف الصفة : "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها " "فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز" الخصائص ١٥٠/٢ ، وانظر : الإنصاف ١١٤/١ .

[3] سورة مريـم ١٩/ ٦٧ .

[4] الحجـة ٢٠٤/٥ .

[5] سورة الإنسان ٧٦/ ١١ .

[6] الحجـة ٢٠٤/٥ .

**حذف الموصوف**[1]:

ذكر الفارسي في الحجة من أمثلة حذف الموصوف، ما حذف من قراءة قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[2].

"فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وعاصم، وابن عامر،﴿حُسْناً﴾ بضم الحاء والتخفيف.

وقرأ حمزة، والكسائي ﴿حَسَناً﴾ بفتح الحاء والتثقيل "[3].

فعلق الفارسي على قراءة الفتح قائلاً: " ومن قال حسناً جعله صفة، وكان التقدير عنده: وقولوا للناس قولاً حسناً[4]، فحذف الموصوف، وحسن ذلك في (حسن) لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء"[5].

---

[1] يقول ابن جني في الخصائص : "وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وأكثر ذلك في الشعر ، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر ، من حيث كان القياس يكاد يخطره ، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص ، وإما للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مكان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه ، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وحذر البيان ، الخصائص ٢/١٤٦ .

[2] سورة البقرة ٢/ ٨٣ .

[3] الحجة ٢/١٢٦ والسبعة، وانظر:معاني الأخفش ١/١٢٧ وإعراب النحاس١٣٠ والكشف ١/٢٥٠ والتيسير ٥٦ والإملاء ٤٨ ، ٤٩ والنشر ٢/٢١٨ والإتحاف ١/٤٠١ ومعجم القراءات ١/ ٢٢٤

[4] يذكر القرطبي في تفسيره أن (حَسَناً) في الآية ليست من الصفات ولكنها من أبنية المصادر، فقال : "وقرأ حمزة والكسائي حَسَناً بفتح الحاء والسين ، قال الأخفش: هما بمعنى واحد، مثل : البُخل ، والرُشد والرَشَد" ، تفسير القرطبي ١/٤١٠ وعلى هذا التقدير لا يكون ثمة حذف في هذا الموضع .

[5] الحجة ٢/١٢٨ ، وانظر : الكتاب ٢/٣٤٥ .

وكما ينوب المضاف عن المضاف إليه في موقعه الإعرابي، كذلك ذكر الفارسي، أنه قد يحذف الموصوف، وتقوم أيضاً الصفة مكانه، وإن وقعت الصفة جملة[1] وذلك مثل قوله تعالى ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[2].

فقال:"أي فريق يحرفون الكلم، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه"[3].

**حذف شبه الجملة:**

ذكر الفارسي في توجيهاته مواضع تحذف فيها شبه الجملة من الظرف والمضاف إليه، أو الجار والمجرور، فما ذكر فيه شبه الجملة من الظرف والمضاف إليه، قوله عند ذكره لقوله تعالى:﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾[4].

فقال إن جملة (كأن لم يلبثوا) أوجه إعرابية مختلفة " فإذا جعلته صفة لليوم احتمل ضربين من التأويل: أحدهما: أن يكون التقدير: كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة، فحذفت الكلمة بدلالة المعنى عليها، ومثل ذلك في حذف هذا النحو منه قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾[5] أي: أمسكوهنَّ قبله،

---

[1] يذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة (٣/٦٠) وذكر أنه إذا كانت الصفة جملة نحو مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاماً وجهه حسن، لم يجز حذف الموصوف (٣/٦٠) .

[2] سورة النساء ٤/٤٦ .

[3] الحجة ٢/٣٥ .

[4] سورة يونس ١٠/ ٤٥ .

[5] سورة الطلاق ٦٥/٢ .

وكذلك: ﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ﴾[1] أي قبل انقضاء الأربعة الأشهر، وكذلك قوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[2] قال أبو الحسن: يتربصن بعدتهنَّ "[3].

ومن أمثلة حذف شبه الجملة من الجار والمجرور ما ذكره الفارسي " فأما قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [4]،والمعنى: لا تكلم فيه نفسٌ، فحذف فيه"[5].

حذف العائد من الموصول[6]:

من الأمثلة التي ذكرها الفارسي العائد من الصلة في قوله تعالى:﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[7].

فقد ذكر الفارسي أنهم "اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله: ﴿لَمَا آتيتكم، فقرأ حمزة وحده: ﴿لِمَا﴾ مكسورة اللام. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم:﴿لَمَا﴾ مفتوحة اللام، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿لِمَا﴾

---

[1] سورة البقرة ٢٢٦/٢ .

[2] سورة البقرة ٣٠٠/٢ .

[3] الحجة ٣٠٠/٤ .

[4] سورة هود ١١ /١٠٥ .

[5] الحجة ٣٧٥/٤ ، وينظر ٤٤/٢ .

[6] يقول ابن يعيش في المفصل "حذفوا الرواجع من الصلة ، وكثر ذلك عندهم حتى قياساً ، وليس حذفها دون إثباتها في الحسن " شرح المفصل ١٥٢/٣ ، وانظر : الكتاب ١٠٧/٢ .

[7] سورة آل عمران ٨١/٣ .

كما ذكر ابن يعيش إنه " لا يحذف هذا الراجع إلا بمجموع ثلاثة شرائط ، أحدها : أن يكون ضميراً ،لا ضميراً مرفوعاً ، ولا مجروراً ؛ لأن المفعول "الفضلة في الكلام المستغنى عنه ، وأن يكون الراجع متصلاً لا منفصلاً لكثرة حروف المنفصل ، وأن يكون على حذفه دليل" شرح المفصل ١٥٢/٣ .

بكسر اللام، وذلك غير محفوظ عن حفص عن عاصم، والمعروف عن عاصم في رواية حفص، وغيره فتح اللام"[1].

فذكر أن في قوله ﴿لَمَاآتيتكم﴾ ضمير محذوف "من الصلة تقديره: لما آتيتكموه؛ فحذف الراجع كما حذف من قوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2]، ونحو ذلك"[3].

وهو يذكر أنه ليس كل ضمير يحذف من الصلة يكون عائداً إلى الموصول، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ﴾[4].

"فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، ﴿يُصرَفْ عنه﴾ مضمومة الياء، مفتوحة الراء. وقرأ حمزة، والكسائي ﴿يَصْرِفْ عنه﴾ مفتوحة الياء، مكسورة الراء"[5].

فالفعل (يَصْرِفْ) به ضمير محذوف، وقد يظهر لأول وهلة أنه الضمير العائد إلى الصلة، يقول الفارسي" فاعل (يَصْرِفْ) الضمير العائد إلى (رَبي) من قوله:﴿قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي﴾[6].وينبغي أن يكون حذف الضمير العائد

---

[1] الحجة ٦٢/٣ والسبعة ٢١٣ ، وانظر : معاني الفراء ٢٢٥/١ وحجة ابن خالويه ١١١ وإعراب النحاس ٢١١ والتيسير ٦٧ والإملاء ١٢٩ والنشر ٢٤١/٢ والإتحاف ٤٨٣/١ ، ٤٨٤ ومعجم القراءات ٤٢٤/١ .

[2] سورة الفرقان ٤١/٢٥ .

[3] الحجة ٦٤/٣ .

[4] سورة الأنعام ٦/ ١٦ .

[5] الحجة ٢٨٥/٣ والسبعة ٢٥٤ ، وانظر : حجة ابن خالويه ١٣٦ وإعراب النحاس ٣٠٦ والتيسير ٧٧ والإملاء ٢١٣ والنشر٢/٢٥٧ ومعجم القراءات ٧٤/٢ .

[6] سورة الأنعام ١٥/٦ .

إلى العذاب، والمعنى: من يصرفه عنه، وكذلك هو في قراءة أُبيّ فيما زعموا[1]، وليس حذف هذا الضمير بالسهل، وليس بمنزلة الضمير الذي يحذف من الصلة، لأن (مَنْ) جزاء، ولا يكون صلة على أن الضمير إنما يحذف من الصلة إذا عاد إلى الموصول نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[2]. ﴿وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾[3] أي: بعثه واصطفاهم. ولا يعود الضمير المحذوف هنا إلى موصول ولا إلى (مَنْ) التي للجزاء إنما يرجع إلى العذاب في قوله: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[4]"[5].

**حذف العائد إلى الموصوف[6]:**

يقول الفارسي: "وحذف الهاء من الصفة يحسن كما يحسن حذفها من الصلة"[7].

---

[1] القراءة هي ( من يصرفه الله ) وهي قراءة أبي ، انظر : الكشف عن وجوه القراءات ٤٢٥/٢ ومعجم القراءات ٧٤/٢ .

[2] سورة الفرقان ٤١/٢٥ .

[3] سورة النمل ٥٩/٢٧ .

[4] سورة الأنعام ١٥/٦ .

[5] الحجة ٢٨٥/٣ ، ٢٨٦ .

[6] يقول ابن هشام عن الجملة الموصوف أنها لا يربطها إلا الضمير إما مذكوراً أو مقدراً انظر :مغني اللبيب ٢٠٧/٢ . وذكر أن هذا الضمير يكون إما مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً مغني اللبيب ٢٠٧/٢ ، ٢٠٨ والذي خصه الفارسي بالذكر في هذا المقام هو حذف الهاء من جملة الصفة ، والهاء لا تقع مرفوعة ، ولكنها إما في محل نصب ، أو محل جر .

[7] الحجة ٤٤/٢ .

وقد مثل الفارسي لحذف الهاء من جملة الصفة، مثل حذفها من قوله تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾[1].

فقال: "فقوله ﴿لا يَضِلُّ رَبِّى﴾، هو في تقدير حذف الضمير العائد إلى الموصوف"[2].

**حذف واو العطف:**

ذكر الفارسي أنه قد تحذف واو العطف التي تربط بين جملتين، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[3].

فقد قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿يقولُ الذينَ آمَنوا﴾ بغير واو في أولها، ورفع اللام.

وقرأ جميع القراء بالواو، مع اختلاف بينهم في رفع ﴿ يَقُولُ﴾ أو النصب[4].

---

[1] سورة طه ٢٠/ ٥٢ .

[2] الحجة ١٩٠/٢ .

[3] سورة المائدة ٥/ ٥٣ .

[4] الحجة ٢٢٩/٣ والسبعة ٢٤٥ ، وانظر: معاني الفراء ٣٠٣/١ ومعاني الأخفش ٢٦٠/١ وحجة ابن خالويه ١٣١ ، ١٣٢ والتيسير ٧٥ والنشر ٢٥٤/٢ والإتحاف ٥٣٧/١ ومعجم القراءات ٣٣/٢ ، ٣٤ .

فقال الفارسي: " وأما إسقاط الواو وإثباتها من قوله: ﴿ويقول الذين آمنوا﴾ فالقول فيه إن حذفها في المساغ والحسن كإثباتها. فأما الحذف فلأن في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليها "[1].

وقد أورد مواضع أخرى من القرآن الكريم فيها إثبات الواو وحذفها، يقول: "كما أن قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[2] لما كان في كل واحدة من الجملتين ذكر مما تقدم، اكتفى بذلك عن الواو، لأنها بالذكر وملابسة بعضها ببعض ترتبط إحداهما بالأخرى، كما ترتبط بحرف العطف[3]"، "ويدلك على حسن دخول الواو قوله: ﴿ويقولون سبعةٌ وثامنهم كلبهم﴾ "[4].

- **حذف الفعل:**

ذكر أبو علي أن الفعل قد يحذف من الجملة الفعلية، ويبقى الفاعل دالاً عليه، وذلك عند توجيهه لاختلافات القراء في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[5].

" فقرأ ابن عامر وحده ﴿وكذلك زُيِّنَ﴾ برفع الزايِ ﴿لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ﴾ برفع اللام، ﴿أولادَهُم﴾ بنصب الدال، ﴿ شركايهم﴾ بياء.

---

[1] الحجة ٢٣١/٣ ، وانظر : إعراب النحاس ٢٨٩ والإملاء ١٩٧.

[2] سورة الكهف ٢٢/١٨ .

[3] الحجة ٢٣٢/٣ .

[4] الحجة ٢٣٢/٣ .

[5] سورة الأنعام ١٣٧/٦ .

وقرأ الباقون: ﴿زَيَّنَ﴾ بفتح الزاي ﴿لكثيرٍ من المشركينَ قَتلَ﴾ بنصب اللام ﴿أولادِهم﴾ خفض ﴿شركاؤُهم﴾ رفع "[1].

ثم ذكر أن سيبويه[2] د ذكر في " هذه الآية قراءة أخرى، وهي: ﴿وكذلك زُيِنَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ أولادِهم شركاؤُهم﴾[3]، وحمل الشركاء منها على فعل مضمر غير هذا الظاهر كأنه لما قيل: وكذلك زَيِنَ لكثير من المشركين.قيل:من زينه ؟فقال: زيَنه شركاؤهم. قال: ومثل ذلك قوله: [4].

لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تطيح الطوائح

كأنه لما قال: ليبك يزيدُ، دل على أن له باكياً، فقال: يبكيه ضارعُ، ومثل هذه الآية على هذه القراءة قوله: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾[5].كأنه لما قال:(يسبح) فدل على (يسبح) فقيل له: من يسبحُه؟ قال: يسبحه رجالٌ"[6].

وقد يحذف الفعل، ويبقى المفعول دالاً عليه، وذلك مثل ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[7].

---

[1] الحجة ٤٠٩/٣ والسبعة ٢٧٠ ، وانظر: معاني الفراء ٣٥٧/١ وحجة ابن خالويه ١٥٠ والتيسير٨١ والنشر ٢٦٣/٢ والإتحاف٣٢/٢ ومعجم القراءات ١٣٨/٢ .

[2] انظر : الكتاب ٢٩٠/١ .

[3] هي قراءة لأبي عبد الرحمن السلمي والحسن ، وأبو عبد الملك ، انظر : الإتحاف ٢١٧ ، والنشر ٢/ ٢٦٣ ومعاني الفراء ٣٥٧/١ والكشاف٤٢/٢ و معجم القراءات القرآنية ١٣٧/٢ .

[4] البيت من الطويل غير متفق على نسبته ، انظر : الكتاب ٢٨٨/١ و خزانة الأدب ٣٠٣/١ ، ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، واللسان (طوح) ٥٣٦/٢ .

[5] سورة النور ٣٦/٢٤ .

[6] الحجة ٤١٣/٣ ، ٤١٤ ، وانظر : الكتاب ٢٨٨/١ وإعراب النحاس ٣٢٧ والإملاء ٢٣٠ ، وانظر : قضايا التقدير النحوى ٢٤٦ .

[7] سورة المعارج ١٦/٧٠ .

فقد ذكر الفارسي أنه " روى حفص عن عاصم: ﴿نَزَّاعةً﴾ نصباً.

وقرأ الباقون، وأبو بكرعن عاصم:﴿نَزَّاعةٌ﴾ رفعاً "[1].

ذكر الفارسي أنه " إن علقت ﴿نَزَّاعةً﴾ بفعل مضمر نحو: أعنيها نزاعةً للشوى، لم يمتنع"[2].

**حذف الفاعل:**

من المواضع التي ذكر الفارسي فيها حذف الفاعل، عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ﴾[3] فذكر أن المعنى " لا يجرمنَّكم بغض قوم أي: بغضكم قوماً لصدهم إياكم، ومن أجل صدهم إياكم أن تعتدوا، فأضيف المصدر إلى المفعول به، وحذف الفاعل، كقوله تعالى: ﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾[4] و﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[5] ونحو ذلك مما أضيف المصدر فيه إلى المفعول به، وحذف الفاعل في المعنى من اللفظ "[6].

---

[1] الحجة ٣١٩/٦ والسبعة ٦٥١ ، وانظر: حجة ابن خالويه ٣٥٢ وإعراب النحاس ١٠٠٥ ،١٠٠٦ والتيسير١٦٧ والإملاء ٥١٥ والنشر٣٩٠/٢ والإتحاف ٥٦١/٢ ومعجم القراءات ١٩٨/٥ .

[2] الحجة ٣٢٠/٦ .

ذكر العكبري في قراءة النصب لـ(نزاعةً) أنها يمكن أن تكون حالاً وأنها يمكن أن تكون مفعولاً به "على التقدير (أعنى)" انظر:الإملاء٥١٥، والإعراب الذي ذكره الفارسي يمكن أن تقع حالاً.

[3] سورة المائدة ٢/٥ .

[4] سورة فصلت ٤٩/٤١ .

[5] سورة ص ٢٤/٣٨ .

[6] الحجة ٢١١/٣، ينظر الحجة ٣٢٣/١ وانظر:قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ٢٤٧

حذف المفعول به:

ذكر الفارسي مواضع كثيرة يحذف فيها المفعول به ومن أمثلة هذه المواضع، حذف المفعول به لفعل متعدي لواحد، لاستغنائه بذكر مفعول به لفعل آخر في جملة معطوفة على الجملة المحذوف منها.

وذلك مثل المفعول المحذوف من قراءة قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾[1]، وهي قراءة " ابن كثير وأبو عمر وعاصم.

وقرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي (يُثَبِّتُ) مشددة الباء مفتوحة الثاء "[2].

فقال عن القراءة الأولى:" أن المعنى: يمحو الله ما يشاء ويثبتُه، فاستغنى بتعدية الأول من الفعلين عن تعدية الثاني "[3].

حذف المفعول الأول:

وقد يكون الفعل مما يتعدى إلى مفعولين، فحذف الأول منهما، وذكر الثاني، وذلك مثل ما ذكره الفارسي من قول الأسود بن يعفر[4]:

وفاقرُ مولاه أعارَت رِمَاحُنا  سِناناً كقلبِ الصقَّر في الرُّمح مِنجلا

[1] سورة الرعد ٣٩/٣٣ .

[2] الحجة ١٩/٥ ، ٢٠ والسبعة ٣٥٩ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٢٠٧ والكشف ٢٣/٢ والتيسير١٠١ والنشر٢٩٨/٢ والإتحاف ١٦٣/٢ ومعجم القراءات ٤٧٠/١ .

[3] الحجة ٢٠/٥ .

[4] البيت من الطويل ، والشاهد في البيت : أنه قال: أعارت ، ولم يقل : أعارته ، وحذف الهاء ، وهى المفعول الأول ، وهو الضمير العائد من جملة الصفة . انظر : لسان العرب ٥٩٤/١٢ (نهم) والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨٩/٦ .

فالهاء العائدة إلى المذكور الموصوف محذوفة، وهي المفعول الأول لأعارَت "[1].

**حذف المفعول الثاني:**

من المواضع التي ذكرها الفارسي في توجيهاته والتي ورد فيها الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، وقد •حذف المفعول الثاني" قوله ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ﴾[2] وقوله: ﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾[3]، ﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾[4]، ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً﴾[5].فالتقدير في ذلك كله: اتخذوه إلهاً، فحذف المفعول الثاني"[6].

وقد يحذف المفعولين كليهما لفعل متعدٍ إلى مفعولين، وذلك مثل ما ذكره عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾[7].

فقال: فأما قوله: (الذين زَعَمْتُم)، فالراجع إلى الموصول محذوف، وخبر الزعم محذوف، والمعنى: الذين زعمتموهم إياهم، أي: زعمتموهم شركاء، فحذف الراجع من الصلة، ولابد من تقديره"[8].

---

[1] الحجة ٤٤/٢ ، وينظر ٢١٣/٢ ، و٤٦/٢، .

[2] سورة البقرة ٥١/٢ .

[3] سورة البقرة ٥٤/٢ .

[4] سورة الأعراف ٧/ ١٤٨ .

[5] سورة الأعراف ٧/ ١٤٨ .

[6] الحجة ٦٩/٢ .

[7] سورة الكهف ٥٢/١٨ .

[8] الحجة ١٥٢/٥ .

كما ذكر من أمثلة حذف المفعولين، ما ذكره من قراءات [1]. قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا﴾[2].

فقال: " والمفعولان اللذان يقتضيهما الحسبان في قراءة قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا﴾[3]. محذوفان، لدلالة ما ذكر من بعد عليهما "[4].

والفارسي يقصد أنهما المفعولان المذكوران في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾[5].

وقد يحذف المفعول به من الجملة الفعلية، ثم يُحذف حرف الجار، فيعمل الفعل النصب في الاسم الذي كان عاملاً فيه حرف الجر " ومن ذلك قوله عز اسمه: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾[6] (فيُخَوِّفُ) قد حذف معه مفعول يقتضيه، تقديره: يخوفُ المؤمنين بأوليائِه، فحذف المفعول والجار[7]، فوصل الفعل إلى المفعول الثاني[8].

---

(1) انظر القراءات في : الحجة ٣/١٠٠ ، ١٠١ والسبعة ٢١٩ ، ٢٢٠ وانظر : حجة ابن خالويه ١١٦، ١١٧ والكشف ١/٣٦٧ والتيسير ٧٠ والإملاء ١٤٧ والنشر ٢/٢٤٦ والإتحاف ١/٤٩٤ ومعجم القراءات ١/ ٤٧١.

(2) سورة آل عمران ٣/١٨٨ .

(3) سورة آل عمران ٣/١٨٨ .

(4) الحجة ٣/١٠٧ ، وينظر ٥/١٥٢ .

(5) سورة آل عمران ٣/١٨٨ .

(6) سورة آل عمران ٣/١٧٥ .

(7) ذكر العكبري في الإملاء الإعراب الذي ذكره الفارسي ، وذكر إعراباً آخر "وقيل : لا حذف فيه ، والمعنى يخوف من يتبعه ، فأما من توكل على الله فلا يخافه " الإملاء ١٤٤ .

(8) الحجة ٢/٣٢٩ .

وقد ذكر الفارسي أنه قد تحذف الحروف المختصة بالفعل، مثل (أنْ) المصدرية، وذلك مثل ما حذف من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾[1] فذكر أنه يجوز " أن تقدره على حذف "أن"[2]، كأنه: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، فحذفت أن كما حذفتها في تأويل سيبويه[3]، في قوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[4] "[5].

وقد تحذف عناصر أخرى من الجملة الفعلية، مثل: حذف حرف الجر الذي يتعدى به الفعل إلى المفعول به مثل ما قدر محذوفاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾[6] فقد ذكر أن الفعل "تؤمنوا فيه متعدياً بالجار كما كان في أول الآية متعدياً به"[7] وهو يقصد قوله تعالى: ﴿وَقَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ﴾[8] وهي الآية

---

[1] سورة الأنفال ٥٩/٨ .

[2] ذكر ابن هشام في "المعنى" أن الحروف الناصبة والجازمة للفعل لا تحذف "إلا في مواضع قويت فيها الدلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها" (مغنى اللبيب ٣٦٨/٢) .

[3] ما ذكره سيبويه من هذه الآية في الكتاب ، أنه سأل الخليل رحمه الله عن قوله عز وجل : "قل أفغير الله تأمروني أعبدُ أيها الجاهلون" فقال : تأمروني كقولك : هو يقول ذاك بلغني ، فبلغني لغو فكذلك تأمروني" (الكتاب ١٠٠/٣) ، وذكر تأويلاً آخر فقال : "وإن شئت كان بمنزلة : ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى" ويقصد بذلك إضمار أنْ (الكتاب ١٠٠/٣) .
وقد ذكر أن حذف "أنْ" هو في الكلام قليل ، لا يكادون يتكلمون به (الكتاب ٩٩/٣) .

[4] سورة الزمر ٦٤/٣٩ .

[5] الحجة ١٥٥/٤ ، وينظر : الحجة ١٢٦/٢ .

[6] سورة آل عمران ٧٣/٣ .

[7] الحجة ٥٢/٣ .

[8] سورة آل عمران ٧٢/٣ .

التي تسبقها ولكنه حذف منها، وبحذف الجار الذي يتعدى به الفعل إلى المفعول به "موضع أن على الخلاف، يكون في قول الخليل جراً، وفي قول سيبويه نصباً"[1].فبذلك يكون الخليل قد راعى العامل اللفظي وهو حرف الجر أما سيبويه فقد راعى المحل.

وقد يحذف المصدر من الجملة الفعلية، مثل ما حذف من قوله تعالى: ﴿فَقُلْ آذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾[2].

فذكر الفارسي أنه يمكن أن يكون إعراب قوله تعالى: (على سواء) صفة لمصدر محذوف"[3]، وعندها يكون "التقدير آذنتكم إيذاناً على سواء"[4]. فقد ذكر الفارسي أن المصدر محذوف كما حذف من قوله تعالى:﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[5] فذكر أن التقدير: كتب عليكم الصيام كتابة كما كتب على الذين، فحذف المصدر"[6].

---

[1] الحجة ٥٢/٣ .

[2] سورة الأنبياء ٢١/ ١٠٩ .

[3] الحجة ٤٠٦/٢ .

[4] الحجة ٤٠٦/٢ .

[5] سورة البقرة ٨٣/٢ .

[6] الحجة ٤٠٦/٢ .

حذف فعل الشرط:

ذكر الفارسي من أمثلة حذف فعل الشرط[1] قراءة النون من قوله تعالى: ﴿نغفر لكم﴾ من قوله عز وجل ﴿نَغفِرْ لَكُم خَطِيٓـَٔاتِكُم﴾[2].

وقراءة النون قرأ بها ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿تُغْفَرْ لَكُمْ﴾[3].

فقال الفارسي عن الحذف في هذه الآية:"من قرأ: ﴿نَغفرْ لَكم﴾، فهو على: ﴿وإذ قيل لَهُمَ ... ادخلوا ... نغفر لكم﴾[4] والتي في البقرة: (نَغْفِرْ) والنون هناك أحسن لقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾[5]" وفي الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾[6] والمعنى فيمن قرأ في الأعراف: (نَغْفِرْ لَكُم)،كأنه قيل لهم: ادخلوا نغفرْ أي:إن دَخَلتُم غَفَرْنا "[7].

---

[1] يقول ابن هشام عن حذف الشرط:"وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير"مغني اللبيب ٢ ٣٤٢/٢ .
كما يقول "هو مطرد بعد الطلب ، نحو : فاتبعوني يحببكم الله" (سورة آل عمران ٣١/٣) .
أي: فإن تتبعوني يحببكم الله ، مغني اللبيب ٤٣١/٢ ، وقد حذف فعل الشرط فى الآية بعد الطلب . ثم ذكر أنه يمكن أن يأتي بدون الطلب فقال : "وجاء بدونه نحو (أن أرضي واسعة فإياى فاعبدون) (سورة العنكبوت٥٦/٢٩) ، مغني اللبيب /٤٣١ .

[2] سورة الأعـراف ١٦١/٧ .

[3] الحجـة ٩٤/٤ ، ٩٥ والسبعة ٢٩٥ ، وانظر : حجة ابن خالويه ١٦٦ والكشف ٤٨٠/١ والتيسير ٨٧ والنشر ٢٧٢/٢ والإتحاف ٦٥/٢ ومعجم القراءات ٢٢٨/٢ .

[4] يقصد قوله تعالى : (وإذ قيل لهم اسكنوا هذه القرية وكلوا منها حيث شئتم وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً نغفر لكم خطيئتكم سنزيد المحسنين) (سورة الأعراف /١٦١) .

[5] سورة البقرة ٥٨/٢ .

[6] سورة الأعراف٧ /١٦١ .

[7] الحجـة ٩٥/٤ .

**حذف القسم:**

ذكر الفارسي من مواضع حذف فعل القسم ما ذكره من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ﴾[1].

فذكر أنه في قوله (لَتُؤْمِنُنَّ به) " ولتؤمنُنَّ: متعلق بقسم محذوف[2]، المعنى: والله لتؤمنُنَّ به "[3].

فنجد الفارسي قد أول المحذوف على المعنى على تقدير قسم محذوف تقديره: والله لتؤمنُنَّ. ونجد ابن النحاس والعكبري قد ذكرا أن أخذ الميثاق قسم في المعنى، ولم يقدرا حذفاً، كما ذكر الفارسي[4].

**حذف الجملة الفعلية:**

وقد تحذف الجملة الفعلية بأكملها[1] وذكر الفارسي مواقع متعددة، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[2].

---

[1] سورة آل عمران ٨١/٣ .

[2] يقول ابن هشام عن حذف جملة القسم في مثل هذا الموضع : أنه كثير جداً ، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ، وحيث قيل : "لأفعلن" ، أو "لقد فعل" ، أو "لئن فعل" ، ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة ، نحو : (لأعذبنه عذاباً شديداً) (سورة النحل ٢١/١٦) الآية ، (ولقد صدقكم الله وعده) (سورة آل عمران ١٥٢/٣) ، (ولئن أخرجوا لا يخرجون معهم) (سورة الحشر ١٢/٥٩) ، واختلف في نحو : (لزيدٌ قائم) ، ونحو: (إن زيداً قائم) أو لقائم ، هل يجب كونه جواباً لقسم أولاً ، مغني اللبيب ٤٣٠/٢ .

[3] الحجة ٦٥/٣ .

[4] انظر : إعراب النحاس ٢١١ والإملاء ١٢٩ والبحر المحيط ٥٠٩/٢

يقول الفارسي:" فأراد بقوله (صُرْهُنَّ): أمِلْهُنَّ، حذف من الكلام، المعنى: أملهنَّ فقطعهُنَّ، (ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا)[3]، فحذف الجملة لدلالة الكلام عليها "[4].

وقد استدل الفارسي على معنى التقطيع من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾[5].

ويقول الزمخشري في تفسير هذه الآية: "(فصُرْهُنَّ إليك) بضم الصاد وكسرها، بمعنى: فأمِلْهُنَّ واضمُمْهُنَّ إليك، ثم ذكر انه قد " قرأ ابن عباس رضي الله عنهما (فصُرّهن) بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء من صره بصره، وبصره إذا جمعه، نحو ضره ويضره ويضره، وعنه: فصرهن من التصرية، وهي الجمع أيضاً (ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً) يريد ثم جزئهن، وفرق أجزاءهن على الجبال "[6].

فاختلاف التفسير قد أثر في تقدير الفعل المحذوف، وأرى أن رأي ابن عباس الذي ذكره الزمخشري أقوى عن من نقل عنهم الفارسي، وهم

---

(1) يقول ابن جني في الخصائص :وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل ، نحو : ضربت : ويضربان ، الخصائص ١٤١/٢ ، وهذا ما ينطبق على الجملة الفعلية المحذوفة التي سيذكرها الفارسي .

(2) سورة البقرة ٢/ ٢٦٠ .

(3) سورة البقرة ٢٦٠/٢

(4) الحجة ٣٩٢/٢ .

(5) سورة البقرة ٢٦٠/٢ .

(6) الكشاف ٣٩٢/١ والبحر المحيط ٣٠٠/٢ .

أبو عبيدة، وأبو الحسن الأخفش، كما أن تفسير ابن عباس يتناسب أيضاً مع السياق الذي وردت فيه، وهو التجزيء بعد الجمع، وذلك مثل ما ذكره الفارسي من أن التقطيع يأتي بعدها التجزيء على الجبال.

كما ذكر الفارسي أمثلة أخرى لحذف جملة فعلية، وذلك مثل ما حذف من قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾[1]، المعنى، فضرب، فانفلق، وكقوله:﴿مَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾[2] أي: فحلق، ففدية وكذلك قوله عز وجل: ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾[3] "[4] فقد حذف منها أيضاً: " فذهب فألقى الكتاب لدلالة الكلام عليها "[5].

نخلص من ذلك إلى أن الحذف كظاهرة لغوية عامة، وكما استخدمه الفارسي، يمكن أن يتعرض له أي عنصر لغوي داخل التركيب، بداية من الحركة، ثم حذف الحرف، وحذف الكلمة، وحذف الجملة كاملة، سواءً كانت جملة اسمية أو فعلية، وحذف العنصر اللغوي أياً كان نوعه، له التأثير الأول على التركيب، وبالتالي على المعنى الذي وضع له التركيب، إلا أن الحذف وإن كان الفارسي قد توسع فيه في توجيهاته، وأيده كثيراً، إلا أن الفارسي قد نص كثيراً أنه لابد قبل اللجوء إليه من شروط تتوافر في التركيب، وأهم هذه الشروط هو فهم المعنى المراد من التركيب مع غياب

---

[1] سورة الشعراء ٦٣/٢٦ .

[2] سورة البقرة ٢/ ١٩٦ .

[3] سورة النمل ٢٨/٢٧ .

[4] الحجة ٣٩٢/٢ ، ٣٩٣ .

[5] الحجة ٣٩٣/٢ .

العنصر المحذوف، سواءً كان هذا الفهم نتيجة لوجود قرينة لفظية من داخل السياق في نفس التركيب تدل عليه، أو في تركيب آخر، أو نتيجة لوجود قرينة غير لفظية مثل سياق الحال يمكن أن تدل على العنصر المحذوف، وبالتالي تدل على المعنى المقصود من التركيب.

# الفصل الرابـــع
# آراء أبي علـى واختياراته
# النحوية والصرفيـة

# المبحث الأول
# آراؤه النحوية

## آراء أبي علي الفارسي النحوية وموقفها من المذاهب النحوية:

عرض الفارسي في توجيهاته كثيراً من المسائل النحوية عارضاً فيها بعض آراء المذاهب النحوية، وهو يذكر رأيه أحياناً بين هذه الآراء معللاً ما ذهب إليه، أو مختاراً من غير تعليل.

وكما يشيع بين النحاة من انتماء الفارسي للبغداديين، فإننا نجده عند عرضه لرأيٍ لهم من الآراء النحوية، لا يعد نفسه منتمياً إليهم، ومن المسائل التي عرض فيها الفارسي لرأي المدرسة البغدادية، ورَدَّ عليه معللاً ما ذهب إليه، وقد أورد أدلته من القياس، فقال رداً على رأي للبغداديين:"وأما ما ذهب إليه البغداديون من استجازتهم إعمال أسماء الفاعلين والمصادر إذا بنيا مع (لا) على الفتح، فمما يبين أنه لم يكن ينبغي أن يُعْمِلوه كما كان يعمل قبل، أن ذلك بالبناء مع لا على الفتح قد فارق شبه الفعل، كما أن اسم الفاعل والمصادر بالتصغير والوصف قد فارقا ذلك، فكما لا يعمل اسم الفاعل والمصدر مصغرين ولا موصوفين، كذلك اسم الفاعل والمصدر إذا بُنِي كل واحد منهما مع (لا) على الفتح"[1].

---

[1] الحجة ١٩٦/١، وكما هو واضح من عبارة الفارسي أنه لا يعد نفسه من البغداديين ، وقد ذكر في أكثر من موضع من الحجة البغداديين ناقلاً عنهم شواهد ، انظر : الحجة ١٦/١ ، ٨٥ ، ١٤٥ ، ١٩٢ ، ٢٦١ ، ٢٧٧ ، و ٤١٨/٤ .

أما موقفه من آراء البصريين، فمما اختاره من آرائهم التي فيها خلاف، يذهب البصريون إلى أن أولى العاملين في التنازع إعمال الفعل الثاني، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن إعمال الأول أولى[1].

وقد تابع الفارسي البصريين في هذا الرأي، وهو اختيار الثاني معللاً ماذهب إليه فقال في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاء﴾[2].

" فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة: ﴿والكُفَّارَ﴾ نصباً، وقرأ أبو عمرو، والكسائي: ﴿والكُفَّارِ﴾ خفضاً.

وروى حسين الجعفي، عن أبي عمروٍ ﴿والكُفَّارَ﴾ بالنصب "[3].

فذكر أن " حجة من نصب فقال: ﴿والكُفَّارَ أولياءَ﴾ أنه عطف على العامل الناصب في مكانه قال: لا تتخذوا الكُفَّارَ أولياءَ "[4].

وحجة "من قرأ بالجر فقال: ﴿والكُفَّارِ﴾ أنه حمل الكلام على أقرب العاملين، وقد تقدم أن لغة التنزيل الحمل على أقرب العاملين، فحمل على عامل الجر، من حيث كان أقرب إلى المجرور من عامل النصب، وحَسُنَ الحمل على الجر، لأن فرق الكفار الثلاث: المشرك، والمنافق،

---

[1] الإنصاف ٨٣/١ ، ٨٧ .

[2] سورة المائدة ٥ / ٥٧ .

[3] الحجة ٢٣٤/٣، ٢٣٥ والسبعة ٢٤٦ ، وانظر : التيسير ٧٥ وإملاء ما من به الرحمن ١٩٨ والنشر ٢ / ٢٥٥ والإتحاف ٥٣٨/١ ، ٥٣٩ ومعجم القراءات ٣٦/٢ .

[4] الحجة ٣/ ٢٣٦ .

والكتابي الذي لم يسلم، قد كان منهم الهزءُ؛ فساغ لذلك أن يكون (الكُفَّارِ) مجروراً، وتفسيراً للموصول، وموضحاً له "[1].

ويقصد الفارسي بعامل الجر هو حرف الجر (مِنْ)، والمجرور ﴿الذينَ أوتُوا الكِتَابَ﴾، وهي أقرب في النص للـ ﴿الكُفَّار﴾ من عامل النصب، وهو﴿تَتَّخِذُوا﴾ وهو بذلك يتفق مع ما ذهب إليه البصريون من الحمل على العامل الأقرب.

ونجد الفارسي في قراءات الآية قد وجه كلاً من القراءتين إلا أنه صرح باختياره لإحداهما، وهي قراءة الجر، وقد استدل من القرآن الكريم بآية أخرى فيها التأكيد على الحمل على العامل الأقرب، فقال: " ويدل على تقدم قوله: (والكُفَّارِ) قوله: ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[2] فكما أن الاتفاق فيما علمنا على الجر في قوله: ﴿ولا المشركين ﴾ ولم يحمل على العامل الرافع، كذلك ينبغي أن يتقدم الجر في قوله: ﴿ والكفارِ أولياء ﴾"[3].

ومن المسائل أيضاً التي تتفق مع ما ذهب إليه البصريون هي مسألة التاءين المبدوء بهما المضارع الذي يحتوي على تاء المضارعة، وتاء أصلية، وأيهما هي المحذوفة ؟ يرى الكوفيون أن " المحذوف منهما تاء

---

[1] الحجة ٢٣٤/٣ ، ٢٣٥ ، وانظر : إعراب النحاس ٢٩٠ والكشاف ٣٤٧/١ ، ونقل ابن عطية رأي الفارسي في تأييد قراءة الجر ، انظر : المحرر الوجيز ٢٠٩/٢ .

[2] سورة البقرة ١٠٥/٢ .

[3] الحجة ٢٣٦/٣ .

المضارعة دون الأصلية "[1]. ويذهب البصريون " إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية، دون تاء المضارعة "[2].

فقد ذكر الفارسي رأيه في هذه المسألة عند تعرضه لتوجيه قراءات قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم﴾[3].

فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿تَظَّاهَرُونَ عليْهِم﴾ مشددة الظاء بألف.

وقرأ عاصم حمزة والكسائي، وفي رواية أخرى لأبي عمرو ﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾ خفيفة[4].

فقال الفارسي مختاراً رأي البصريين، ومعللاً ما ذهب إليه، فقال: " ومن قال:﴿ تَظَاهَرُون ﴾ خفف بالحذف. فالتاء التي أدغمها ابن كثير، ومن قرأ كقراءتِه، حذفها عاصم وصاحباه، والدليل على أنها هي المحذوفة: أنها كما اعتلت بالإدغام، اعتلت بالحذف. قال سيبويه: الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسكن وتدغم في نحو: ﴿ ادَّارَأْتم﴾[5]، و﴿ازَّيَّنَتْ﴾[6]. ومما

---

[1] الإنصاف ٦٤٨/٢.

[2] الإنصاف ٦٤٨/٢ .

[3] سورة البقرة ٨٥/٢ .

[4] انظر : الحجة ١٣٠/٢ ، ١٣١ والسبعة ١٦٢ ، ١٦٣ ، وانظر: التيسير ٥٦ والنشر ٢١٨/٢ ومعجم القراءات ٢٢٥/١ .

[5] سورة البقرة ٢/ ٧٢ .

[6] سورة يونس ٢٤/١٠ .

يقوي ذلك أن الأولى لمعنى، فإذا حذفت لم يبقَ شيءٌ يدل على المعنى. والثانية من جملة كلمة إذا حُذِفت دل ما بقي من الكلمة عليها "[1].

فقد ذكر الفارسي أن رأيه أن الثانية هي المحذوفة، وهي تاء المضارعة، متفقاً مع ما ذهب إليه البصريون.

ومما وافق فيه الفارسي البصريين أيضاً رأيه في عمل (إنْ) المخففة من الثقيلة فقد " ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) المخففة من الثقيلة لاتعمل النصب في الاسم. وذهب البصريون إلى أنها تعمل "[2].

وقد وافق الفارسي البصريين في أنها تعمل إذا كانت مخففة، فقال: " ووجه النصب بها مع التخفيف من القياس أنَّ (إنْ) مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفاً، كما يعمل غير محذوف، وذلك في نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقاً و: ﴿ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ ﴾[3]، وكذلك: لا أَدْرِ"[4].

فقد علل الفارسي ما ذهب إليه من إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة؛ أنها في الأساس تعمل قياساً على شبهها بالفعل، والفعل يعمل محذوفاً، كذلك تعمل (إنْ) مخففة.

---

[1] الحجة ١٣٥/٢ ، ورأي ابن النحاس يتفق مع الفارسي في أن الثانية هي المحذوفة ، انظر : إعراب القرآن ٩٤٣ .

[2] الإنصاف ١٩٥/١

[3] سورة هود ١٠٩/١١ .

[4] الحجة ٣٨٦/٤ ، وانظر : الحجة ١٧١/٢ .

ومن المسائل التي وافق الفارسي فيها البصريين، ولكنه لم يعلل ما ذهب إليه مسألة (رُبَّ) وهل هي اسم أم حرف، فقد " ذهب الكوفيون إلى أن (رُبَّ) اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر "[1].

والفارسي يذكر رأيه على لسان شيخه سيبويه، من دون تعليق أو تعليل، ولايذكر في هذا الموضع أنه يؤيد شيخه، فقال الفارسي: " قال السكري: رُبَّمَا، ورُبَّتَمَا، ورُبَمَا، ورُبَتَمَا، ورُبَّ: حرف جر عند سيبويه "[2].

ثم عاد في موضع آخر وذكر رأيه، فقال : " وأما قول من قال: (رُبَمَا) بالتخفيف؛ فلأنه حرف مضاعف، والحروف المضاعفة قد تحذف،وإن لم يحذف غير المضاعف "[3].

ومن آرائه التي توافق البصريين رأيه أن (نِعْمَ) فعل، فقد ذكر ابن الأنباري أنه " ذهب الكوفيون إلى أن (نِعْمَ، وبِئْسَ) اسمان مبتدآن.

وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين "[4].

وقد ذكر الفارسي ذلك في الحجة فقال:"والمعنى في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] أن في (نِعْمَ) ضمير الفاعل و(ما) في موضع نصب،وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر،فالتقدير: نعم شيئاً إبداؤها "[2].

---

[1] الإنصاف ٨٣٢/٢ .

[2] الحجة ٣٦/٥ .

[3] الحجة ٤١/٥ .

[4] الإنصاف ١/ ٩٧ وانظر : حاشية الصبان ٣٢/٣ وشرح الرضي على الكافية ٢٨٩/٢ و شرح ابن عقيل ١٢٧/٢ .

فواضح من كلام الفارسي أنه يعد (نعمَ) فعلاً وليس اسماً.

كما وافق الفارسي البصريين في شروط إعمال اسم الفاعل، وذكر ذلك في مواضع متفرقة[3]، فيقول " أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا جرى صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو خبراً لمبتدأ، ولا يحسن إعماله عمل الفعل إلا في هذه المواضع "[4]. وهذه الشروط التي اشترطها الفارسي لإعمال اسم الفاعل لا تتوافق مع الكوفيين والأخفش الذين يجيزون إعمال اسم الفاعل من غير اشتراط أن يكون وصفاً أو حالاً أو مسنداً[5].

كما ذكر الفارسي شروطاً أخرى ينبغي أن لا تكون موجودة لإعمال اسم الفاعل أيضاً، فلا يكون دالاً على المُضِيّ، خلافاً للكسائي الذي يجيز إعماله، وهو يدل على المضيّ[6]، فنجد الفارسي في تعليقه على عمل اسم الفاعل ﴿بَاسِطٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[7].

---

[1] سورة البقرة ٢/ ٢٧١ .

[2] الحجة ٣٩٩/٢ ، وانظر : الإغفال ١٠٧/٢ وحاشية الصبان ٣٢/٣ وشرح الرضي على الكافية ٢٨٩/٢ و شرح ابن عقيل ١٢٧/٢.

[3] انظر: الحجة ٤٠٤/٢ ، ٩٠/٣ ، ٤٤٥/٤ ، وانظر : الكتاب ١١٧/١ .

[4] الحجة ٩٠/٣ .

[5] انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٤٤٣/٢ ، ٤٤٤ .

[6] انظر: شرح الرضي على الكافية ٢٠٠/٢ ، ٢٠١ وحاشية الصبان ٤٤٣/٢ .

[7] سورة الكهف ١٨/١٨ .

فقد ذكر أنه لولا " حكاية الحال لم يعمل اسم الفاعل؛ لأنه إذا مضى اختصّ، وصار معهوداً، فخرج بذلك من شبه الفعل، ألا ترى أن الفعل لا يكون معهوداً، فكما أن اسم الفاعل إذا وُصِفَ أو حُقِّر لم يعمل عمل الفعل؛لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذي يحدث فيه التحقير، والوصف، كذلك إذا كان ماضياً "(١).

ومن الآراء التي وافق فيها الفارسي بعض البصريين رأيه في الظرف المضاف إلى جملة فعلية. فالظرف " إما أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر نحو قوله: (٢)

على حين عاتبت المشيبَ على الصبّى     فقلتُ ألمّا تصحِ والشّيبُ عارضُ

فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها "(٣).

والظرف إذا أضيف إلى جملة فعلية صدرها مضارع، فيقول ابن الحاجب: " فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء.

وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتباراً بالعلة الضعيفة"(٤).

---

(١) الحجة ٤/٤٤٥ وانظر : الحجة ٢/٤٠٤ .

(٢) البيت من الطويل للنابغة الذبياني ، ديوانه ٣٢ ، الكتاب ٢/٣٣٠ ولسان العرب ٨/١٣ (وزع) والمعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٤/٢٩٣ ، وروايته :

...................... فقلت ألما تصحُ والشيبُ وازعُ

(٣) شرح الرضي ٢/١٠٧ ، وانظر : ارتشاف الضرب ٤/١٨٢٥ و المساعد ٢/٣٥٤ .

(٤) شرح الرضي ٢/١٠٧ .

وقد ذكر الفارسي رأيه في هذه المسألة عند توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [1].

" فقرأ نافع وحده ﴿ هذا يومَ ينْفَعُ ﴾ بنصب الميم.

وقرأ الباقون ﴿ هذا يومُ ﴾ برفع الميم "[2].

فقال الفارسي في توجيه القراءة بالفتح: " وقد فُتِح لإضافته إلى الفعل، لأن المضاف إليه معرب، وإنما يكتسي البناء من المضاف إليه، إذا كان المضاف إليه مبنياً، والمضاف مبهماً، كما يكون ذلك في هذا الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنياً، نحو: ﴿مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[3] و ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [4].

وصار في المضاف البناءُ للإضافة إلى المبني كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به، نحو: غلامُ من أنتَ ؟ وكما صار فيه الجزاء في نحو: غلامُ من تضربْ أضربْ، وليس المضارع في هذا كالماضي في نحو قوله:[5]

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا ...................

---

[1] سورة المائدة ٥/ ١١٩ .

[2] الحجة ٢٨٢/٣ والسبعة ٢٥٠ ، وانظر : التيسير والنشر ٢٥٦/٢ والكشف ٤٢٣/١ ، ٤٢٤ ومعجم القراءات ٦٧/٢ .

[3] سورة هود ١١/ ٦٦ .

[4] سورة المعارج ٧٠/ ١١ .

[5] سبق البيت في ٣٥٢ .

لأن الماضي مبني، والمضارع معرب، فإذا كان معرباً؛ لم يكن شيءٌ يحدث من أجله في المضاف البناء ... "[1].

فالفارسي رأيه هو أن الظرف الذي أضيف إلى جملة فعلية، يكتسب من المضاف إليه الإعراب أو البناء، فإذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها ماضي، كان الظرف مبنياً، وإذا أضيف إلى جملة فعلها مضارع كان معرباً، وهو رأي بعض البصريين، كما ذكر ابن الحاجب.

**آراء وافق فيها البصريين والكوفيين:**

ومن المسائل التي اتخذ فيها الفارسي موقفاً وسطاً ووافق فيها البصريين، ولكنه لم يرفض ما ذهب إليه الكوفيون، العطف على الضمير المخفوض، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المخفوض مع ترك الإعادة، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز[2].

وقد ذكر الفارسي ذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى﴿ وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[3].

فقد قرأ " حمزة وحده: ﴿ والأرْحَامِ ﴾ بالخفض.

وقرأ الباقون: ﴿ والأَرحَامَ ﴾ نصباً "[4].

---

[1] الحجة ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤ .

[2] الإنصاف ٤٦٣/٢ .

[3] سورة النساء ٤/ ١ .

[4] الحجة ١٢١/٣ والسبعة ٢٢٦ ، وانظر : النشر ٢٤٧/٢ والإتحاف ٥٠١/١ ، ٥٠٢ ومعجم القراءات القرآنية ٤٨٠:/١ .

فقال الفارسي معلقاً على من أجاز العطف على الضمير المخفوض، كما وردت في قراءة حمزة، فقال: " وأما من جر ﴿ الأَرْحَامِ ﴾، فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيفٌ في القياس، وقليلٌ في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن "[1].

فقد اتخذ الفارسي موقفاً وسطاً، فلم يرفض و لم يمنع تماماً ولم يرد القراءة، ولكنه اعتبرها ضعيفة وقليلة. وقد قد خطأ بعض النحاة قراءة الخفض منهم الزجاج وأبوالعباس المبرد ذكر أنها تجوز في الضرورة فقط، ورد عليهم ابن يعيش في شرح المفصل[2].

وأيضاً من المسائل التي اتخذ الفارسي فيها موقفاً وسطاً بين المدرستين ولم يأخذ برأي أحدهما رافضاً الآخر مسألة جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.

فقد " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر "[3]. وقد ذكر الكوفيون في دفاعهم عن رأيهم قولهم: " إنما قلنا ذلك؛ لأن العرب قد استعملته كثيراً "[4].

---

[1] الحجة ١٢١/٣ .

[2] انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٢، ٣ و الكامل للمبرد ٣٩/٣ و شرح ابن يعيش ٧٨/٣ .

[3] الإنصاف ٤٢٧/٢ .

[4] الإنصاف ٤٢٧/٢ .

وقد ذكر الفارسي رأيه في هذه المسألة عندما علق على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[1].

والفارسي لم يؤيد الفصل مطلقاً، ولكنه اتخذ موقفاً معتدلاً، فقال معلقاً على قراءة ابن عامر " وأما قول ابن عامر: ﴿ وكذلكَ زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ أولادَهُم شُرَكَائهِمْ ﴾ فقد ذكر أن ": قتل شركائهم أولادهم، ففصل بين المضاف والمضاف إليه، بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى، ألا ترى أنه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة، مع اتساعهم في الظروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها، نحو: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[2] "[3].

إلا أن الفارسي وقد ذكر أنه يعد هذا الفصل من القبيح، إلا أنه لايمنعه، وذكر في تعليقه على هذه القراءة أن:"وجه ذلك على ضعفه،وقلة الاستعمال أنه قد جاء في الشعر الفصل على حد ما قرأه، قال الطرماح:[4].

يُطِفْنَ بحوزيِّ المرائع لم يُرَعْ بواديه من قرعِ القسيِّ الكنائنِ

وزعموا أن أبا الحسن أنشد:[5]

---

[1] سورة الأنعام ٦ /١٣٧ .

[2] سورة المائدة ٥/٢٢ .

[3] الحجة ٣/٤١٠ ، ٤١١ .

[4] البيت من الطويل وهو للطرماح في ديوانه ٤٨٦ ولسان العرب ٥/٣٤١ (حوز) والخزانة ٤/٤١٨ والإنصاف ٢/٤٢٩ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/١٤٤ .

[5] عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره: (فزجَجْتُها بمَزَجَّة)
انظر : الكتاب ١/١٧٦ والخصائص ٢/١٧٦ و الخزانة ٢/٢٥١ .

................ زجُّ القلوصَ أبـــــي مزادَه

وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر، ألا ترى أنه قد فصل فيهما بين المصدر والمضاف إليهما، كما فصل ابن عامر بين المصدر، وما حكمه أن يكون مضافاً إليه ؟ " [1].

فالفارسي على الرغم أنه يرى أن الفصل بغير الظرف والجار والمجرور قبيح قليل، إلا أنه لا يُخَطِّئ القراءة، والبصريون يرون أن الفصل لا يجوز إطلاقاً لدرجة أنهم - وكما ذكر ابن الأنباري - "يذهبون إلى وهي هذه القراءة، ووهم القارئ"[2].

والفارسي وقد عرف بانتمائه إلى آراء البصريين أكثر من أي مذهب آخر نجد ابن الأنباري يذكر أنه قد وافق الكوفيين مخالفاً للبصريين في مسألة ( ترك صرف ما ينصرف).

فقد ذكر ابن الأنباري أنه قد " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز "[3].

---

[1] الحجة ٤١٢/٣ ، ٤١٣ ، وانظر : الحجة ١٢٢/٣ .

[2] الإنصاف ٤٣٦/٢ .

[3] الإنصاف ٤٩٣/٢ .

أما ما ذكره الفارسي في هذه المسألة، فليس رأيه مع الكوفيين تماماً - كما ذكر ابن الأنباري - ولا مع البصريين، ولكنه يجيز الأمرين، بل ويميل لرأي البصريين أكثر من الكوفيين، وذلك ما ذكره عند ذكره لقراءات قوله تعالى:﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[1].

فقد قرأها ابن كثير وأبو عمرو ﴿من سَبَأَ﴾ غير مجراة (أي غير منونة ).

وقرأ الباقون ﴿من سَبإٍ﴾ مُجراة (أي منونة) [2].

فذكر الفارسي رأيه في هذه المسألة على لسان أبي الحسن الأخفش، فذكر بعض الأسماء التي يجوز فيها الصرف وتركه، فقال: " ومنه ما يستوي فيه الأمران جميعاً [3]، كثمود وسبأ، قال أبو الحسن في (سَبَأ): إن شئت صرفته؛ فجعلته اسم أبيهم أو اسم الحي، وإن شئتَ لم تصرف، وجعلته اسم القبيلة، قال: والصرف أعجبُ إليّ "[4].

وقد ذكر الفارسي رأي الأخفش غير معلق عليه،وذلك يعني أنه يرى رأيه.

ومن المسائل التي اقترب فيها الفارسي من الكوفيين كثيراً، جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة.

---

[1] سورة النمل ٢٧ /٢٢ .

[2] انظر: الحجة ٣٨٢/٥ ، والسبعة ٤٨٠ ، وانظر : معاني القراء ٢٨٩/٢ ، ٢٩٠ وإعراب النحاس ٦٢١ والتيسير ١٢٨ والنشر ٣٣٧/٢ والكشف ١٥٥/٢ ومعجم القراءات ٤٦٤/٣ .

[3] يقصد الصرف ، وتركه ( أي التنوين وتركه ) .

[4] الحجة ٣٨٢/٥ .

فقد ذكر ابن الأنباري أنه " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو: (افعلانْ وافعلنَانْ) بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين "[1].

فقال الكوفيون: " والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر ﴿ ولا تَتبعانْ﴾ بنون التوكيد الخفيفة، والمراد به موسى وهارون، فدل على ما قلناه "[2].

أما رد البصريين على توجيه هذه القراءة الذي ذكره ابن الأنباري: " وأما قراءة ابن عامر: ﴿ ولا تَتْبَعَانْ ﴾ بالنون الخفيفة، فهي قراءة تفرد بها، وباقي القراء على خلافها، والنون فيها للإعراب علامة الرفع؛ لأن (لا) محمول على النفي، لا على النهي، والواو في (ولا) واو الحال، والتقدير: فاستقيما غيرَ متبعين"[3].

وقد ذكر الفارسي رأيه في هذه المسألة عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [4].

فقد قرأ جميع القراء ﴿ ولا تَتَّبِعَانِّ﴾ بكسر الباء وتشديد التاء والنون.

---

[1] الإنصاف ٢/٦٥٠ .

[2] الإنصاف ٢/٦٥١ .

[3] الإنصاف ٢/٦٦٧ .

[4] سورة يونس ١٠/٨٩ .

وروي عن ابن عامر روايتان ﴿ ولا تَتْبَعَانِّ ﴾ ساكنة التاء مخففة، مشددة النون، والثانية ﴿ تَتْبَعَانِ ﴾ خفيفة التاء والنون[1].

أما توجيه الفارسي لهذه القراءة، فقد أجاز كلا الوجهين وذكر جواز ما ذهب إليه كلاً من البصريين والكوفيين، فيقول: " فأما من قرأ: ﴿ ولا تَتْبعانِ ﴾ بتخفيف النون، فإنه يمكن أن يكون خفف الثقيلة للتضعيف، كما حذفوا: ربَّ، وإنَّ ونحوهما من المضاعف، إلا أنه حذف الأول من المثلين، كما أبدلوا الأول من المثلين في نحو قيراط ودينار، ولزم ذلك في هذا الموضع؛ لأن الحذف لو لحق الثانية للزم التقاء ساكنين على غير ما يستعمل في الأمر العام الشائع.ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا الحد غير مأخوذ به عند العامة، وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى: الأمر، كقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[2] و﴿ولا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾[3] أي لا ينبغي ذلك، وإن شئت جعلته حالاً من: استقيما غيرَ متبعين "[4].

فقد أجاز الفارسي ما ذهب إليه الكوفيون من أنها في الآية قد التحق بها نون التوكيد، وما ذهب إليه البصريون من تأويل التركيب على النفي بتقديره على الحالية، وليس على أنه نهي والتحقت به نون التوكيد.

---

[1] انظر: الحجة ٢٩٢/٤ والسبعة ٣٢٩ وانظر: النشر ٢٨٦/٢ والكشف ٥٢٢/١ ومعجم القراءات ٣٦٦/٢.

[2] سورة البقرة ٢/ ٢٢٨ .

[3] سورة البقرة ٢/ ٢٣٣ .

[4] الحجة ٢٩٤/٤ ، وانظر : الحجة ٤١٣/٤ والإنصاف ٦٥١/٢ .

مما اقترب فيه الفارسي رأيه من الكوفيين أيضاً أنه إذا احتمل النص الحمل على عاملين، أحدهما مضمر، والآخر ظاهر، فقد ذكر ابن الأنباري في (الإنصاف) في مسألة العامل في الاسم المشغول عنه، أن الكوفيين يرون أن العامل فيه هو الفعل الظاهر، ويرى البصريون أن العامل هو الفعل المقدر[1].

وقد وردت مسألة مشابهة في الحجة في توجيهات الفارسي، تحتمل فيه أن يكون العامل الفعل المضمر أو الفعل الظاهر، فذكر الفارسي أن العامل غير المضمر يعد الحمل عليه أولى من العامل المضمر، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[2].

فقد ذكر الفارسي أنهم اختلفوا في قراءة " قوله تبارك وتعالى:﴿غِشَاوةٌ﴾ في سورة البقرة، قرؤوا كلهم رفعاً؛ إلا أن المفضل الضبي روى عن عاصم ﴿وعلَى أبْصَارِهِمْ غشَاوةً﴾ بالنصب "[3].

فقد رجح الفارسي قراءة الرفع في ﴿غِشَاوَة﴾ على أنه مبتدأ مؤخر على قراءة النصب؛ لأن النصب يقتضي الحمل على فعل مضمر، يكون معطوفاً "على هذا الفعل الظاهر الذي هو (خَتَمَ)"[4]. وتقدير هذا الفعل المضمر (جعَلَ). فذكر معلقاً على الإضمار، قائلاً: " إن ذلك أيضاً ليس

---

[1] انظر: الإنصاف ٨٢/١ .

[2] سورة البقرة ٧/٢ .

[3] الحجة ٢٩١/١ والسبعة ١٣٩ ، وانظر : معاني الفراء ١٣/١ وحجة ابن خالويه ٦٧ وإعراب النحاس ١٠٢ والإملاء ٢٠ ، ٢١ والإتحاف ٣٧٧/١ ومعجم القراءات ١٦٧/١ .

[4] الحجة ٣١١/١ .

بالسهل "[1] ثم علق بعد ذلك على قراءة النصب قائلاً إن ذلك " لا تكاد تجده في حال سعة واختيار، فإذا كان النصب تعترض فيه هذه الأشياء، فلا نظر في أن الرفع أحسن، والقراءة به أولى"[2] والأشياء التي يرى الفارسي أنها تعترض ترجيح قراءة النصب، أن المعمول سوف يحمل على فعل مضمر.

ومن الآراء التي يتفق الفارسي فيها مع الكوفيين رأيه في (حَاشَا)، هل هي فعل أو اسم ؟. يقول ابن الأنباري في الإنصاف: " ذهب الكوفيون إلى أن (حَاشَى) في الاستثناء فعلٌ ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلاً، ويكون حرفاً "[3].

وذكر ابن عقيل جماعة آخرين من النحاة يذهبون إلى ما ذهب إليه المبرد، منهم الأخفش والجرمي والمازني وابن مالك [4].

أما رأي الفارسي في هذه المسألة فقد ورد في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [5].

---

[1] الحجة ١/ ٣١١ .

[2] الحجة ٣١٢/١ .

[3] الإنصاف ٢٧٨/١ .

[4] انظر: شرح ابن عقيل ٢٣٨/٢ .

[5] سورة يوسف ١٢/ ٣١ .

فقد ذكر الفارسي أنهم اختلفوا في قراءتها فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿حَاشَا لله﴾، وقرأ الباقون: ﴿حَاشَ لله﴾.

وروي عن نافع من طريق آخر مثل قراءة أبي عمرو[1].

فقال الفارسي في توجيهه : " قال أبو علي: لا يخلو قولهم: ( حاشَ لله) من أن يكون الحرف الجارّ، في الاستثناء، أو يكون فاعل من قولهم: حاشَى يُحاشي، فلا يجوز أن يكون الحرف الجار، لأن الحرف الجارّ لا يدخل على مثله، ولأن الحروف لا تحذف إذا لم يكن فيها تضعيف، فإذا لم يكن الجار ثبت أنه الذي على فاعَلَ، وهو مأخوذ من الحشا الذي يُعنَى به: الناحية. قال الهذلي: [2].

يقولُ الذي يمشي إلى الحِرزِ أهلُهُ بأيِّ الحشَا صارَ الخَليطُ المُباينُ

فحاشا: فاعل من هذا، والمعنى أنه صار في حشا، أي في ناحية مما قرف فيه، أي لم يقترفه، ولم يلابسه، وصار في عزلة عنه وناحية، وإذا كان فعلاً من هذا الذي ذكرنا، فلا بد له من فاعل، وفاعله يوسف، كأن المعنى: بعد من هذا الذي رمي به لله، أي: لخوفه ومراقبة أمره. فأما حذف الألف فيه؛ فلأن الأفعال قد حذف منها، نحو: لم يكُ، ولا أدرِ، ولم أُبَلْ "[3].

---

[1] انظر : الحجة ٤٢٢/٤ و السبعة ٣٤٨ ، وانظر : التيسير والنشر ٢٩٥/٢ والكشف ١٠/٢ والإتحاف ٢٦٤ ومعجم القراءات ٤٤٢/٢ .

[2] البيت من الطويل لمالك بن خالد الخناعي ، شرح أشعار الهذليين للسكري ٤٤٦/١ وشرح المفصل ٨٥/٢ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٣١/٨ .

[3] الحجة ٤٢٢/٤ ، ٤٢٣ وانظر : حاشية الصبان ٢٤٥/٢ ، ٢٤٧ ، وشرح الرضي ٢٢٤/١ .

والواضح من كلام الفارسي أنه يأخذ مذهب الكوفيين فى أن حاشا الاستثنائية فعل وليست حرفاً مختلفاً بذلك مع مذهب البصريين ورأى سيبويه[1]، ومختلفاً بذلك مع المبرد الذى يرى جواز الوجهين وهي وقوع حاشا اسماً وحرفاً.

**ومن الآراء التي تفرد بها الفارسي:**

رأيه في عمل اسم الفاعل الذي يدل على المضيّ، فقد ذكر أن اسم الفاعل قد يدل على الماضي، فيكون الظاهر في التركيب أنه عمل فيما بعده، فالحقيقة كما يرى الفارسي أن العمل ليس له، وإنما يحمل على فعل مضمر، وذلك مثل: " قولهم:هذا معطي زيد درهماً أمس. فالدرهم محمول على أعطى؛ لأن اسم الفاعل إذا كان لما مضى، لم يعمل عمل الفعل، فإنما جعل معط بمنزلة أعطى"[2].

وقد علق الرضي على رأي الفارسي قائلاً: " قال أبو علي وجماعة معه: بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل، كأنه لما قال: مُعطي زيد، قيل: وما أعطى، قال: درهماً، أي: أعطاه درهماً، كقوله في الفاعل: [3]

لِيُبْكِ يزيد ضارعٌ ....... ..................

---

[1] انظر : الكتاب ٣٤٩/٢ .

[2] الحجة ٣٦٣/٣ .

[3] هذا جزء من بيت من الطويل ،للحارث بن نهيك ، وتمامه :

ليبكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ

انظر الكتاب ٢٨٨/١ والمقتضب ٢٧١/٣، ٢٨٢ والخزانة ١٤٧/١ وشرح المفصل ٨٠/١ والكافية ٦٩.

فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار إلى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي " [1].

ومن الأوجه الإعرابية التي تفرد بها الفارسي ما ذكره عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[2].

فقرأها " نافع وحده ﴿خَالصَةٌ﴾ رفعاً.

وقرأ الباقون: ﴿خَالصَةً﴾ نصباً "[3].

فقال الفارسي: "ومن نصبَ ﴿خَالِصَةً﴾ كان حالاً مما في قوله: ﴿للذينَ آمنوا﴾ ألا ترى أن فيه ذكراً يعود إلى المبتدأ، الذي هو هي ؟ فخالصةً حال عن ذلك الذكر، والعامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل، وهي متعلقة بمحذوف، وفيه الذكر الذي كان يكون في المحذوف "[4].

ومن الآراء التي ينسبها النحاة لأبي على الفارسي إعراب ما بعد همزة التسوية وأم التسوية، يقول ابن الحاجب: " وأما همزة التسوية وأم التسوية

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٠٠ ، وانظر: الأصول في النحو ١/ ١٢٨ والكافية ١٨٠ ، ١٨١.

[2] سورة الأعراف ٧ /٣٢ .

[3] الحجة ٤/١٣ والسبعة ٢٨٠ ، وانظر : معاني الفراء ٣٧٧/١ والحجة لابن خالويه ١٥٤ وإعراب النحاس ٣٤٠ والكشف ٤٦١/١ والتيسير ٨٣ والإملاء ٢٤٣ والنشر ٢٦٩/٢ والإتحاف ٤٧/٢ ومعجم القراءات ١٦٩/٢ .

[4] الحجة ١٥/٤ كما ناقش الفارسي المسألة في الإغفال ٢٥٦/٢ ، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٤٠ والإملاء للعكبري ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

فهما اللتان تليان قولهم: سواء، وقولهم: لاأبالي، ومتصرفاته، نحو قولك: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ، ولا أبالي أقام زيدٌ أم قعد، فعند النحاة قولك: أقمتَ أم قعدتَ جملتان في تقدير مفردين معطوف، أحدهما على الآخر بواو العطف، أي سواء عليّ قيامك وقعودك، فقيامك مبتدأ، وقعودك عطف عليه، وسواء خبر مقدم، وقد أجاز أبو علي أيضاً أن يكون سواء مبتدأ، وأقمت أم قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين " [(1)].

والحقيقة أن الفارسي لم ينفرد بإعراب سواء على أنها مبتدأ، فالنحاس ذكر أيضاً في إعرابها أنها مبتدأ [(2)]، ولكن الذي تفرد به الفارسي هو رفض الإعراب الآخر الذي نسبه ابن الحاجب لجمهور النحاة، يقول الفارسي في إعراب سواء من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [(3)] " فالقول في هذا أن (سَوَاء) يرتفع حيث ذكرنا بالابتداء، وإن كان في قوله: سواءٌ عليهم الإنذار وتركه يرتفع بأنه خبر مقدم. وذلك أنه لايخلو في قولك: ﴿ سَواءٌ عليهم أأنذرتَهم أم لم تنذرْهُم ﴾ من أن يرتفع بأنه مبتدأ أوخبر مبتدأ. فإن رفعتَه بأنه خبر لم يَجُز؛ لأنه ليس في الكلام مخبَرٌ عنه؛ فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبراً؛ لأن الخبر إنما يكون عن مخبر عنه. فإذا فسد ذلك ثبت أنه مبتدأ.

---

(1) شرح الرضي ٢/٢٧٥ .

(2) إعراب القرآن ١٠١ .

(3) سورة البقرة ٢/٦ .

وأيضاً فإنه لا يجوز أن يكون خبراً؛ لأنه قبل الاستفهام، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حيز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبر عما في الاستفهام متقدماً على الاستفهام "[1].

فالفارسي لم ينفرد بأن سواء يجوز أن تعرب مبتدأ، ولكنه انفرد برفض الإعراب الآخر، والذي حشد الأدلة والبراهين على بطلانه.

ومن الآراء التي تنسب للفارسي، رأيه في (رُبَّ) المكفوفة، هل تدخل على الفعل فقط ؟ يقول ابن الحاجب: " وربَّ المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل ـ كما قال سيبويه ـ وقوله:[2]

رُبمَا الجاملُ المؤبَّل فيهم          وعناجيجُ بينهنَّ المِهارُ

شاذٌّ عنده. ومثله قياس عند الجزولي، فيجيز ربما زيدٌ قائم، والتزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح كون الفعل ماضياً، لأن وضع (ربَّ) للتقليل في الماضي، كما ذكرنا، والعذر عندهما في نحو قوله: ﴿ رُبَمَا يَودِّ الذينَ﴾ أن مثل هذا المستقبل أي الأمور الأخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي "[3].

وذكر الرضي في شرحه للكافية أن الفارسي جوز في غير الإيضاح دلالة الفعل المضارع على الحال والاستقبال أيضاً[4] بعد (ربَّ) المكفوفة.

---

[1] الحجة ١/٢٦٩ .

[2] البيت من بحر الخفيف غير معروف .

[3] شرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٢ ، ٣٣٣ .

[4] شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٣٣ .

أما رأي الفارسي في هذه المسألة ـ كما يظهر في الحجة ـ فالواضح من كلامه أن رأيه أن القياس أن يقع بعدها الماضي، وعندما وقع بعدها المضارع أوله على أنه حكاية لحال آتية، أي أنه يجيز وقوع الفعل بعدها ماضياً، أو مضارعاً يدل على الاستقبال، وليس مؤولاً للمضارع أنه مما يدل في الغالب على الماضي كما ذكر ابن الحاجب، ولا مجوزاً وقوع الفعل بعده للحال والاستقبال كما ذكر الاستراباذي وهذا رأيه الذي ذكره في الحجة: " ألا ترى أن (ربَّ) إنما تدخل على الاسم المفرد، ربَّ رجلٍ يقولُ ذاكَ، وربَّهُ رجلاً يقولُ ذاك، ولا تدخل على الفعل، فلما دخلت ما عليها هيأتها للدخول على الفعل، فمن ذلك قوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[1] فوقع الفعل بعدها في الآية، وهو على لفظ المضارع، ووقع في قوله: [2]

ربما أوفيتُ في عَـــــلَمٍ ......................

على لفظ المضي، وهكذا ينبغي في القياس، لأنها تدل على ما قد مضى، وإنما وقع في الآية على لفظ المضارع، لأنه حكاية لحال آتية، كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[3] حكاية لحال آتية أيضاً "[4].

---

[1] سورة الحجر ١٥/ ٢ .

[2] البيت من المديد لجذيمة الأبرش ، وتمامه :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

انظر : الكتاب ٥١٨/٣ و الخزانة ٥٦٧/٤ وشرح أبيات المغني ١٦٣/٣ و٢٥٧/٥ .

[3] سورة النحل ١٦/ ١٢٤ .

[4] الحجة ٣٨/٥ ، ٣٩ .

والواضح من كلام الفارسي في الحجة أنه يجيز دخول (رُبَّ) المكفوفة على الفعل الماضي والمضارع إذا دل على الاستقبال، أو كما يسميه الفارسي (حكاية حال آتية) والظاهر من كلامه أنه لا يجيز وقوعها إذا دلت على الحال فقط.

## اختيـــاراته:

كان منهج الفارسي في الحجة يعتمد في الأساس على توجيه القراءات السبع التي ذكرها ابن مجاهد، ولـم يلزم الفارسي نفسه باختيار لإحدى القراءات، وذلك مما يصعب معه معرفة رأي الفارسي واختياره بين الآراء. حتى قال الدكتور شلبي مقارناً بين الفارسي ومكي في الكشف، فيقول عن مكي : " وهذه الأصول التي تحدث فيها، ذاكراً عللها بعض ما يفترق فيه عن أبي علي ونصه على أنه سيذكر اختياره في كل حرف ... أمر يتخالف فيه مع أبي علي، فلم ينص الشيخ في الحجة على اختياره "[1].

ومن المواضع التي ذكر فيها الفارسي اختياره، ما ذكره عند توجيه القراءات التي جاء فيها الخلاف احتمال الحمل على عاملين، الحمل على العامل الأقرب، والعامل الأبعد، نجده يؤكد أيضاً ما يتفق مع رأيه، وإن كان يستلزم ذلك الدخول في الخلافات الفقهية، والتي تخالف ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وهو غسل القدمين في الوضوء ـ كما ذكر ذلك الفارسي ـ وذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾[2].

---

[1] أبو علي الفارسي ٣٨٧ .

[2] سورة المائدة ٥/ ٦ .

" فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة: ﴿وأرجُلِكُم﴾ خفضاً[1].
وقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي: ﴿وأرجُلَكُم﴾ نصباً.
وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿ وأرْجُلِكُم﴾ خفضاً.
وحفص عن عاصم.﴿وأرْجُلَكُم﴾ نصباً " [2].

فقال الفارسي: " الحجة لمن جر فقال: ﴿وأرجُلِكُم﴾ أنه وجد في الكلام عاملين: أحدهما الفعل، والآخر: الباء الجارة، ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما، دون الأبعد، وذلك نحو قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [3]، ونحو قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾[4].ونحو قوله: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾ [5]، وقوله: ﴿قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [6].
فلما رأى العاملين إذا اجتمعا حمل الكلام على أقربهما إلى المعمول حمل في هذه الآية أيضاً على أقربهما، وهو الباء دون قوله: ﴿فاغْسِلوا﴾ وكان ذلك الموضع واجباً، لما قام من الدلالة على أن المراد بالمسح الغَسْل "[7].

---

[1] علق ابن كثير على هذه القراءة فقال : "وإنما جاءت هذه القراءة بالخفض، إما على المجاورة، وتناسب الكلام كما في قول العرب جحر ضبٍ خربٍ ، وكقوله تعالى (عاليهم ثياب سندس خضر وإستبرق) وهذا سائغ ذائع في لغة العرب شائع ، ومنهم من قال: هي محمولة على مسح القدمين إذا كان عليهما الخفان قاله أبو عبد الله الشافعي رحمه الله ، ومنهم من قال : هي دالة على مسح الرجلين ، ولكن المراد بذلك الغسل الخفيف، كما وردت به السنة وعلى كل تقدير فالواجب غسل الرجلين فرضاً لابد منه " تفسير ابن كثير ٢/ ٢٦ .

[2] الحجة ٣/ ٢١٤ والسبعة ٢٤٢ ، وانظر : وحجة ابن خالويه ١٢٩ والكشف ٤٠٦ ، ٤٠٧ والتيسير ٧٤ والنشر ٢/ ٢٥٤ والإتحاف ١/ ٥٣٠ ومعجم القراءات ٢/ ١١.

[3] سورة الجن ٧٢ / ٧ .

[4] سورة النساء ٤/ ١٧٦ .

[5] سورة الحاقة ٦٩/ ١٩ .

[6] سورة الكهف ١٨/ ٩٦ .

[7] الحجة ٣/ ٢١٤ ، ٢١٥ ، وانظر : إعراب النحاس ٢٨٠ والإملاء ١٨٧ و الكشاف ١/ ٣٢٦ .

ثم وجه القراءة الأخرى، وهي قراءة النصب، قائلاً: " ووجه من نصب، فقال: (وأَرْجلَكُمْ) أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح؛ لأن العمل من فقهاء الأمصار فيما علمت على الغسل دون المسح. وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى قوماً وقد توضؤوا وأَعْقابُهم تلوحُ، فقال عليه السلام: "ويلٌ للعراقيبِ من النَّار" [1] وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسل؛ لأن إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عام للعضو "[2].

ونلاحظ أن الفارسي في توجيهه قد ذكر أن الفقهاء قد اجتمعوا على وجوب غسل القدمين في الوضوء، وعلى الرغم من أن الفارسي لم ينكر ذلك، إلا أنه رجح القراءة الأخرى التي تنتصر لرأيه النحوي، مع ما يستلزم ذلك من اللجوء إلى تأويل القراءة، ونقله لأقوال من اللغويين على أن المسح قد يراد به الغسل، ونقل روايات عن أبي زيد على أن: " المسح خفيف الغسل "[3]، لئلا يخرج على ماذهب إليه الفقهاء في انتصاره لرأيه النحوي.

ويرى الباحث أن الإصرار على رأيه النحوي قد أوقعه في مخالفة رأي جمهور الفقهاء، فلجأ إلى التأويل.

ومن اختياراته أيضاً ترجيحه أحد الأقيسة على الأخرى، فهو قد يوجه قراءتين ويذكر لكل منهما قياساً، إلا أنه يختار أحد القياسين على أنه

---

[1] الحديث في مسند أحمد ٢/٢٠١ ، ٤٠٧ وسنن ابن ماجة ١/١٥٥ .

[2] الحجة ٣/ ٢١٦ .

[3] الحجة ٣/٢١٥ .

الأكثر في الاستعمال، ويعبر عن اختياره بـ (الوجه )، وذلك مثل ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿هَادٍ﴾[1] و ﴿وَاقٍ﴾[2] و ﴿وَالٍ﴾[3].

فذكر الفارسي أن ابن كثير كان يقف على (هَادِي) و (وَاقِي)، وكذلك من (وَالِي) بالياء.

وقرأ الباقون بغير ياء[4].

فقال: " حجة قول من لم يقف بالياء، وهو الوجه، أنك تقول في الوصل: هذا قاضٍ وهادٍ وواقٍ ... فإذا حذفتها سكن الحرف في الوقف، كما تسكن سائر الحروف المتحركات فيه، فيصير (دَاعْ) و (وَاقْ) و (هَادْ)، هذا الكثير في الاستعمال، الشائع فيه "[5].

فقد وجه الفارسي القراءتين من القياس، واختار إحداهما وعلل اختياره بأنه الأكثر في الاستعمال.

ومن اختيارات الفارسي في توجيهاته ما ذكره الفارسي في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾[6].

" فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿ذواتي أُكُلِ خَمْطٍ﴾ مضافاً، وثقَّل الأُكُل.

---

(1) سورة الرعد ١٣/ ٧، ٣٣ .

(2) سورة الرعد ١٣/ ٣٤، ٣٧ .

(3) سورة الرعد ١٣/ ١١ .

(4) انظر : الحجة ٢٣/٥ والسبعة ٣٦٠ والتيسير ١٠١ والنشر ٢٩٧/٢ .

(5) الحجة ٢٣/٥ .

(6) سورة سبأ ٣٤/ ١٦ .

ونون الباقون، أي: ﴿أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾"[1].

قال الفارسي: " أبو عبيدة:[2] الخَمْط: كل شجرةٍ مرةٍ ذات شوك، والأُكُل: الجنا، كل ما اجتُني. قال أبو علي: ما ذهب إليه أبو عمرو في قراءته بالإضافة على تفسير أبي عبيدة حسن، وذاك أن الأُكُل إذا كان الجنا، فإن جنا كل شجرة منه، والدليل على أن الأكل: الجَنا، كما قال أبو عبيدة، قوله سبحانه: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾[3] وقد جاء الجَنَا مضافاً إلى الشجرة في قوله: [4]

موشحةٌ بالطرَّتَيْن دنا لها جَنا أيكةٍ يَضفُو عليها قِصارُها

فكما أضاف الجنا إلى الشجرة التي هي الأيكة، كذلك أضاف أبو عمرو الأكل الذي هو الجنا إلى الخمط، وغير الإضافة على هذا ليس في حسن الإضافة؛ وذلك لأن الخمط إنما هو اسم شجرة، وليس بوصف، وإذ لم يكن وصفاً. لم يجرِ على ما قبله، كما يجري الوصف على الموصوف، والبدل ليس بالسهل أيضاً؛ لأنه ليس هو هو، ولا بعضه؛ لأن الجنا من الشجرة، وليس الشجرة من الجنا؛ فيكون إجراؤه عليه على وجه عطف

---

[1] الحجة ١٤/٦ والسبعة ٥٢٨ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٢٩٣ والكشف ٢٠٥/٢ والتيسير ١٨٠ والنشر ٢٥٠/٢ والإتحاف ٣٨٥/٢ .

[2] انظر : مجاز القرآن ١٤٧/٢ .

[3] سورة إبراهيم ١٤/ ٢٥ .

[4] البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي، انظر:ديوان الهذليين ٧١/١ ، وانظر: أساس البلاغة وشح)

البيان، كأنه بين أن الجَنَا لهذا الشجر، ومنه، وكأن الذي حسَّن ذلك أنهم قد استعملوا هذه الكلمة استعمال الصفة. قال الشاعر: [1]

عُقَارٌ كماءِ النِّيءِ ليست بخَمْطَةٍ ولا خَلَّةٍ يَكْوِي الشُّروبَ شِهَابُها

قال أبو الحسن: الأحسن في كلام العرب أن يضيفوا ما كان من نحو هذا مثل: دار آجرّ، وثوب خزّ. قال: و ( أُكُلٍ خمطٍ) قراءة كثيرة، وليست بالجيدة في العربية " [2].

فقد بدأ الفارسي توجيهه أولاً بشرح معنى المفردات، كل على حدة، وبعد أن شرح الفارسي معاني مفردات التركيب، فقد انطلق منها ليبين إعراب التركيب، فعلى قراءة التنوين أكلٍ خمطٍ يتضح أن (خَمْط) لا يخرج عن أن يكون أحد التوابع: فقد يكون نعتاً، أو بدلاً أو عطف بيان.

فبدأ بإنكار كونه نعتاً، كما رفض الفارسي أن يكون بدلاً، فبذلك ليس أمامه في هذه القراءة - كما يرى الفارسي - إلا " إجراؤه عليه على وجه عطف البيان، كأنه بين أن الجنا لهذا الشجر، ومنه[3]. إلا أنه اختار الوجه الآخر، وهو الإضافة وقال: " أن غير الإضافة على هذا ليست في حسن الإضافة " [4].

---

[1] البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر : شرح أشعار الهذليين ١ /٤٥ ولسان العرب ١٧٩/١ (نيأ)، ٢٩٦/٧ (خمط) ٢١١/١١ (خلل) والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٦٦/١ ، ١٦٧ .

[2] الحجة ١٤/٦ ، ١٥ .

[3] الحجة ١٥/٦ .

[4] الحجة ٦/ ١٥ .

وقد اعتمد في توجيهه للقراءة التي حسنها على معنى المفردات التي يتألف منها التركيب أولاً، ثم ذكر على لسان الأخفش، أنَّ هذا الوجه الذي اختاره، وهو الإضافة، يعد هو الأحسن في كلام العرب.

ومن اختياراته اعتماداً على الأقرب في المعنى والأكثر في كلام العرب ما ذكره عند توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾[1].

فقد " قرأ حمزة وحده: ﴿والسَّاعَةَ لا رَيْبَ فِيهَا﴾ نصباً.

وقرأ الباقون: ﴿والسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا﴾ "[2]

بدأ الفارسي توجيه القراءتين بذكر الأوجه الإعرابية لكل قراءة، ثم عبر في النهاية عن اختياره معللاً ما ذهب إليه، يقول الفارسي: " قال أبو علي: الرفع الذي هو قراءة الجمهور في (السَّاعَة) من وجهين: أحدهما: أن تقطعه من الأول، فتعطف جملة. والآخر: أن يكون المعطوف محمولاً على موضع إنَّ وما عملت فيه، وموضعهما رفع ... ومن نصب، فقال: (والساعةَ) حمله على لفظ (إنَّ) مثل: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمراً قائمٌ، وموضع قوله: (لاريبَ فيها) رفع بأنه في موضع خبر (إنَّ)، وقد عاد الذكر إلى الاسم، فكأنه قال: والسَّاعة حق؛ لأنَّ قوله: لا ريب فيها في معنى حق.

قال أبو الحسن: الرفع أجود في المعنى، وفي كلام العرب، وأكثر إذا جاء بعد خبر إن اسم معطوف، أو صفة أن يرفع، قال: وقد قرئت نصباً،

---

[1] سورة الجاثية ٤٥/٣٢ .

[2] الحجة ٦/١٧٩ والسبعة ٥٩٥ والتيسير ١٥٣ والنشر ٢/٣٧٢ والكشف ٢/٢٦٩ ومعجم القراءات ٤/٣٩.

وهي عربية، ويقوي ما ذهب إليه أبو الحسن قوله: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[1]، والعاقبة لم تقرأ فيما علمت إلا مرفوعة "[2].

فقد رجح الفارسي الرفع، وذكر أنها أجود ـ على لسان الأخفش ـ وعلل اختياره بأنه الأجود في المعنى، وفي كلام العرب، وأكثر.

وقد يرجح وجهاً على آخر لأنه أقوى من غيره للمشاكلة مع ما قبله في العامل، وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾[3].

فقد اختلفوا في قراءة الآية فقد: " قرأ ابن عامر ﴿والشَّمْسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ رفعٌ كله.

وقرأ الباقون: بنصب ذلك كله، وأبو بكر عن عاصم.

وروى حفص عن عاصم مثل قراءة ابن عامر في ﴿مُسَخَّراتٌ﴾ وحدها، ونصب الباقي "[4].

فقال الفارسي " النصب في قوله: ﴿والشَّمْسَ والقَمَرَ﴾ أحسن، ليكون معطوفاً على ما قبله، وداخلاً في إعرابه؛ لاستقامته في المعنى، ألا ترى أن ما في التنزيل من نحو قوله: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[5]، وقوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ

---

(1) سورة الأعراف ١٢٨/٧ .

(2) الحجة ١٨١/٦ .

(3) سورة النحل ١٦ /١٢ .

(4) الحجة ٥٥/٥ والسبعة ٣٧٠ ، وانظر: حجة ابن خالويه ٢٠٩ والتيسير ١٠٤ والنشر ٣٠٣/٢ والإتحاف ١٨١/٢ ومعجم القراءات ١٠/٣ .

(5) سورة الفرقان ٢٥/ ٣٩ .

عَذَابًا أَلِيمًا﴾[1] يختار فيه النصب، ليكون مثل ما يعطف عليه، ومشاكلاً له، فكذلك إذا حمل ذلك على التسخير، كان أشبه"[2].

- فقد يرجح القراءة كثيراً اعتماداً على مشاكلة الكلام لما قبله، فقد تكون المشاكلة في المعنى، ويعبر عن اختياره قائلاً: "والأول أظهر وأشكل بالكلام" وقد يرجح القراءة لمشاكلة ما قبلها في اللفظ، وذلك مثل ما ذكره عند توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾[3].

" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم: ﴿ لا تُضَارُّ والدةٌ ﴾ رفعاً.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿ لا تُضَارَّ ﴾ نصباً "[4].

فقال في توجيهه:"قال أبوعلي: وجه قول من رفع أن قبله مرفوعاً، وهو قوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾[5] فإذا ما أتبعتَه ما قبله كان أحسن لتشابه اللفظ"[6].

- وقد يرجح القراءة لمشاكلة ما قبلها في الإسناد، وذلك مثل ما ذكره عند توجيهه قوله تعالى: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾[7].

---

[1] سورة الإنسان ٣١/٧٦ .

[2] الحجة ٥٥/٥ ، ٥٦ .

[3] سورة البقرة ٢/ ٢٣٣ .

[4] الحجة ٣٣٣/٢ والسبعة ١٨٣ ، وانظر : النشر ٢٢٧/٢ والإتحاف ١٥٨ ومعجم القراءات ٣٢٢/١ .

[5] سورة البقرة ٢/ ٢٣٣ .

[6] الحجة ٣٣٣/٢ ، وانظر : الحجة ٣٠١/٥.

[7] سورة البقرة ٢/ ٢٧٩ .

فقد " قرؤوا كلهم ﴿ لا تَظلِمون ولا تُظلَمون ﴾ بفتح التاء الأولى، وضم الثانية.

وروى المفضل عن عاصم ﴿ لا تُظْلَمُون ولا تَظلِمون ﴾ بضم التاء الأولى، وفتح الثانية "[1].

فقال الفارسي: " قال أبو علي: موضع ﴿ لاتَظْلِمون نصب على الحال من لكم، التقدير: فلكم رؤوسُ أموالكم غيرَ ظالمين ولا مظلومين. والمعنى: إن تبتُم فوضعتُم الربا الذي أمر الله بوضعه عن الناس، فلكم رؤوس أموالكم لا تَظْلِمون بأن تُطالبوا المستدين بالربا الموضوع عنه، ولا تُظلمون بأن تُبخَسُوا رؤوس أموالكم. أو تُمْطَلوا بها ... والمعنى والتقدير في التقديم والتأخير الذي روي عن عاصم سواء. ويرجح تقديم: (لا تَظْلِمُون) بأنه أشكل بما قبله؛ لأن الفعل الذي قبله مسند إلى فاعل، وهو قوله: ﴿ فإن تُبتُم فَلَكُم ﴾، (فتَظْلِمون) أشكل بما قبله لإسناد الفعل فيه إلى الفاعل من (تُظْلَمون) المسند فيه الفعل إلى المفعول به "[2].

فقد رجح قراءة أسند الفعل فيها إلى الفاعل عن القراءة التي أسند فيها إلى المفعول؛ لأنها أشكل بما قبله إسناد الفعل فيه إلى الفاعل.

---

[1] الحجة ٤١٣/٢ والسبعة ١٩٢ ، وانظر : معجم القراءات ٣٦١/١ .

[2] الحجة ٤١٤/٢ .

كذلك من اختيارات الفارسي في توجيهاته، ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى:﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾[1].وقد رجح وجهاً؛ لأنه لغة الحجاز

فقد ذكر أنه قد " قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذلك حفص عن عاصم: ﴿قَرْح ﴾بفتح القاف في كلهن.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي: ﴿قُرْحٌ﴾ بضم القاف في جميعهن "[2].

فقد علق على هاتين القراءتين قائلاً: "قال أبو على: قَرْحُ وقُرْحُ مثل: الضَّعْف والضُّعْف، والكَرْه والكُرْه، والفَقْر والفُقْر، والدَّفِ والدُّفِ، والشَّهْد والشُّهْدِ"[3]. فقد ذكر أن المصدر له هذان الوزنان، ثم قال: " وكان الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأن لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب؛ لأن القرآن عليها نزل"[4].

---

(1) سورة آل عمران ٣/ ١٤٠ .

(2) الحجة ٧٩/٣ والسبعة ٢١٦ ، وانظر معاني الفراء ٢٣٤/١ وحجة ابن خالويه ١١٤ وإعراب النحاس ٢١٩ والكشف ٣٥٦/١ والتيسير ٦٨ والإملاء ١٣٧ والنشر ٢٤٢/٢ ومعجم القراءات ٤٤٢/١ .

(3) الحجة ٧٩/٣ .

(4) الحجة ٧٩/٣ .

**الترجيح بدون تعليل:**

وذلك مثل ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ * رَبَّنَا﴾[1].

فقد قرأ أبو عمرو وحمزة بياء في الوصل.

والكسائي وابن عامر بغير ياء في وصل ولا وقف.

واختلف عن ابن كثير ففي رواية يصل ويقف بياء، وفي رواية أخرى يشم الياء في الوصل، ولا يثبتها، ويقف عليها بالألف.

واختلف عن عاصم ففي رواية حفص عن عاصم بياء في الوصل، وفي رواية أخرى بغير ياء في وصل ولا وقف. كذلك روي عن نافع روايتين مثل عاصم[2].

فيقول الفارسي:" أما وقف ابن كثير ووصله بياء فهو القياس، وأما وصل عاصم:﴿وتَقَبَّلْ دُعَائِي﴾ بياء فقياس"[3].

فقد اختار إحداهما بغير ذكر سبب الترجيح إلا أنه يعبر باختياره بتعريف أحد القياسين، وتنكير الآخر.

---

[1] سورة إبراهيم ١٤ / ٤٠ ، ٤١.

[2] الحجة ٣٣/٥ ، ٣٤ والسبعة ٣٦٣ ، لم ترد في السبعة بهذا التفصيل وانظر : حجة ابن خالويه ٢٠٤ والكشف ٢٨/٢ والتيسير ١٠٣ والنشر ٣٠١/٢ والإتحاف ١٧١/٢ ومعجم القراءات ٥١٦/٢ .

[3] الحجة ٣٤/٥ ، وانظر: الحجة ٥/ ٣٨٩.

**توجيه من دون ترجيح أواختيار:**

ومن الأوجه الإعرابية التي ذكرها الفارسي في توجيهاته النحوية، ولم يرجح وجهاً على الآخر ما ذكره الفارسي من أن وظيفة حرف العطف، هو عدم تكرار العامل، فدور حرف العطف ليس العمل، وإنما الإشراك فيه. وذلك عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾[1].

فقد " قرأ ابن عامر وحده: ﴿بالبَيِّنَاتِ وبالزُّبُر﴾ بالباء، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام.

وقرأ الباقون: ﴿ بالبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ ﴾ بغير باء (في الزُّبُرِ) وكذلك هي في مصاحفهم"[2].

فقال الفارسي: " وجه قراءة من قرأ: ﴿ بالبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ ﴾ أن الواو قد أغنت عن تكرير العامل، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرٍو، أشركت الواو عمراً في الباء، فأنت عن تكريرك الباء مستغنٍ، وكذلك إذا قلت: جاءني زيدٌ وعمروٌ، وقد أشركت عمراً في المجيء، وكذلك جميع حرف العطف.

---

[1] سورة آل عمران ٣/ ١٨٤ .

[2] الحجة ١١٣/٣ ، السبعة ٢٢١ ، وانظر : التيسير ٧٠ والنشر ٢٤٥/٢ وحجة ابن خالويه ١١٨، وحجة أبي زرعة ١٨٥ والكشف ١ /٣٧٠ والإتحاف ١٨٣ و تفسير القرطبي ٤٨٥/١ ، ومعجم القراءات ٤٦٨/١ .

ووجه قول ابن عامر أن إعادة الباء، وإن كان مستغنى عنها، فإنه لضربٌ من التأكيد، ولو لم يكرر لاستغني بإشراك حرف العطف، فمما جاء على قياس قراءة ابن عامر قول رؤبة: [1]

يا دارَ عفراءَ ودارَ البِخْدِنِ

فكرر الدار، ولو قلت: دار زيد وعمروٍ، لأشركت الحرف في الاسم الجار، كما تشرك بالباء، فكما كرر الدار، كذلك كرر الباء ... وكلا الوجهين حسن عربي "[2].

مثال آخر للتوجيه بدون ترجيح أو اختيار، وذلك مثل ما ذكره في توجيهه لقراءات لقوله تعالى:﴿لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾[3].

قرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿لمسَخْناهُم على مَكَانَاتِهم﴾ على الجمع.

وروي عن عاصم في روايات أخرى على الإفراد، وكذلك قرأ باقي القراء﴿مكانَتِهم﴾ بالإفراد[4].

فقال:" من أفرد فلأنه مصدر، والمصادر تفرد في موضع الجمع؛ لأنه يراد به الكثرة، كما يراد ذلك في سائر أسماء الأجناس، ومن جمع فلأنهم قد جمعوا من المصادر شيئاً نحو: الحُلُوم، والألبَاب "[5].

---

[1] رجز لرؤبة ، البخدن : اسم امرأة ، والبيت في ديوان رؤبة ١٦١ ، وانظر : الكتاب ١٨٨/٢ ، واللسان ٤٧/١٣ (بخدن ) .

[2] الحجة ١١٤/٣ .

[3] سورة يس ٣٦/ ٦٧ .

[4] الحجة ٤٦/٦ والسبعة ٥٤٠ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٣٠٠ والكشف ٤٥٢/١ والتيسير ١٤٢ والنشر ٢٦٣/٢ والإتحاف ٤٠٤/٢ ومعجم القراءات ١٨٥/٤ .

[5] الحجة ٤٦/٦ ، ٤٧ ، وانظر : مواقف النحاة والقراءات القرآنية ٢٦٦ .

مما سبق نلاحظ أن الفارسي أولاً لا يعد نفسه من البغداديين بدليل أنه يذكر رأيهم غير منتم إليهم، وهو في الغالب الأعم تكون آراؤه في المسائل النحوية، إما مرجحاً للبصريين على رأي غيرهم، وعندما يقترب رأيه من الكوفيين، فهو في الغالب يكون مجوزاً للرأي الآخر الذي ذهب إليه البصريون؛ مما يؤكد انتماء الفارسي للمدرسة البصرية في المسائل النحوية فقط.

أما في تطبيقاته للأصول النحوية، فالأمر مختلف، فالباحث يرى اقترابه كثيراً من المدرسة الكوفية، على الرغم من اشتهاره بالقياس، إلا أن تعامله مع أصول النحو بشكل عام يقترب من الكوفيين أكثر من اقترابه من البصريين، وذلك يظهر من اعتداده بالسماع وإن كان قليلاً، وتوجيهه على ما جاء به الاستعمال، وهو يقيس على القليل، ويقبل ما جاء به الاستعمال وإن كان شاذاً على القياس، وذلك مما يظهر أكثر في الأبنية الصرفية من الاختيارات النحوية.

أما أهم ما يميز اختيارات الفارسي فهو يعتمد على المعنى كثيراً في ترجيحه بنية تركيبية على أخرى، وفي اختيار وجه إعرابي على آخر، وهذا الاهتمام الواضح بالمعنى يبرز في كل مبحث يختص بدراسة توجيهاته في الحجة.

# المبحث الثاني
# آراؤه الصرفية

على الرغم من أن الفارسي قد برع في التخصص، من نحو وصرف، أو في القراءات القرآنية وتوجيهها، إلا أن شخصية أبي علي الموسوعية التي برزت في كتابه (الحجة) قد فرضت عليه المزج بين العلوم اللغوية وغيرها، إلا أننا نجد في كتب الفارسي الأخرى هذا التخصص، فبجانب مؤلفاته النحوية نجده قد خصص كتابه (التكملة) للمسائل الصرفية إلى جانب بعض المسائل اللغوية.

وقد مزج الفارسي في توجيهاته النحوية والصرفية بين العلمين حتى يصعب أحياناً الفصل بينهما، وقد تعرض البحث لنماذج في توجيهاته الصرفية جنباً إلى جنب مع توجيهاته النحوية، تبعاً لتناول الفصل في إيراد التوجيهات، وقد أفرد البحث هذا الفصل لتوجيهات أبي علي للقراءات مستخدماً المسائل الصرفية وحدها، وفيما يلي بعض الأمثلة:

ذكر الفارسي كثيراً في توجيهاته الصرفية أمثلة من أبنية المصادر القياسية، ومن أبنية المصادر التي ذكرها والتي ترتبط بمعنى ما جاء على (فَعَلان) من المصادر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[1].

فقد قرأها " أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن كثير: ﴿شَنَآن﴾ متحركة النون، وقرأ ابن عامر: ﴿شَنْآن﴾ ساكنة النون "[2].

---

[1] سورة المائدة ٥/ ٢ .

[2] الحجة ١٩٥/٣ والسبعة ٢٤٢ ، وانظر : معاني الفراء ٣٠٠/١ والكشف ٤٠٤/١ والتيسير والإملاء ١٨٥ والنشر ٢٥٣/٢ والإتحاف ٥٢٩/١ ومعجم القراءات ٦/٢ .

واختُلف عن عاصم فروي عنه بالقراءتين، وقراءة حفص متحركة النون. وكذلك اختلف عن نافع فروي عنه بالقراءتين"[١].

فالقراءة التي تكون متحركة النون فهي مصدر، أما الأخرى فاسم ليس بمصدر، فذكر الفارسي أن المصادر التي تأتي على وزن فَعَلان[٢] " كالنَّقَزَان، والنَّغَرَان، والغَلَيَان، والنَّفَيَان، والطَّوَفَان، والنَّعَبَان، والغَثَيَان، وعامة ذلك يكون معناه: التحرك، والتقلب، فالشنَآن على ما جاءت عليه هذه المصادر"[٣]. وقد ذكر الفارسي أن هذه الصيغة سواء جاءت مصدراً أو وصفاً فهي قليلة [٤].

وذكر الفراء في معانيه أن الوجه إذا كان مصدراً أن يُثَقَّل، وإذا كان وصفاً أن يخفف [٥].

ومن أبنية المصادر التي أريد بها معانٍ، ما جاء من المصادر على فِعال، وقد ذكر ذلك الفارسي عند توجيهه لقراءات قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ﴾[٦].

---

[١] الحجة ١٩٥/٣ والسبعة ٢٤٢ ، وانظر : معاني الفراء ٣٠٠/١ وحجة ابن خالويه ١٢٨ الكشف ٤٠٤/١ والتيسير ٧٤ والإملاء ١٨٥ والنشر ٢٥٤/٢ والإتحاف ١٩٧ ومعجم القراءات ٦/٢.

[٢] ضرب سيبويه أمثلة لبعض المصادر التي جاءت على الفعلان ، وتدل على الاضطراب والحركة، انظر: الكتاب ١٤/٤ ، ١٥ ، وانظر : حاشية الصبان على الأشموني ٤٦١/٢.

[٣] الحجة ٢٠٢/٣ .

[٤] الحجة ٢٠٢/٣ .

[٥] انظر : معاني الفراء ٣٠٠/١ ومعاني الأخفش ٢٥٠/١ .

[٦] سورة المائدة ٥/ ٩٧ .

"فقرأ ابن عامر وحده: ﴿قِيَماً﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون ﴿قِيَاماً﴾ بألف"[1].

وعلق الفارسي على قراءة الألف بقوله: "فالقيام: كالعياذ والصيام والقياد، وعلى هذا ما لحقته تاء التأنيث من هذه المصادر فجاءت على فِعاله[2] كالزِّيَارة والعِيَاسَة والسِّيَاسَة والحِيَاكَة. فكما جاءت هذه المصادر على فِعالة، كذلك حكم القِيام أن يكون على فِعَال"[3]. فكما هو واضح أن الفارسي يرى أن الفِعال والفِعالة مما يقام به، مثل: القِيَام، والعِيَاذ، وغيره، وبعض الأعمال كما ذكر[4].

ومن أبنية الأفعال التي ذكرها في توجيهاته الصرفية صيغة (فَاعَل) التي تقتضي الاشتراك بين اثنين، وهذا المعنى قد ذكره في توجيه قراءات قوله سبحانه: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم﴾[5].

فقد قرأها " ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو ﴿يُخَادِعُون... وما يُخَادِعُون﴾ بالألف بينهما.

---

[1] الحجة ٢٥٨/٣ والسبعة ٢٤٨ ، وانظر : الكشف ٤١٩/١ والإملاء ٢٠٤ والنشر ٢٤٧/٢ والإتحاف ٥٤٣/١ ومعجم القراءات ٥٥/٢ .

[2] يقول سيبويه عن (فِعالة) "وأما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهن فإنما شبهن بالولاية ، لأن معناهن القيام بالشيء ، وعليه الخلافة ، والإمارة ، والنِّكابة ، والعِرافة ، وإنما أردت أن تخبر بالولاية ، ومثل ذلك الإيالة والعياسة والسياسة " الكتاب ١١/٤ .

[3] الحجة ٢٥٩/٣ .

[4] انظر الكتاب ١٢/٤ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٦٢/٢ .

[5] سورة البقرة ٢ /٩ .

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي ﴿يُخَادِعُونَ... وما يَخْدَعُونَ﴾ بفتح الياء، بغير ألف"[1].

فعند توجيهه لقراءة (يُخَادِعُون) والبحث لها عن وجه ينطق على ما وضعت له صيغة فاعَل، والأصل وأنها تستلزم فعلاً من اثنين قال إنه يمكن " أن ينزل ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخَدْع منزلة آخر يجازيه ذلك، ويقاوضه إياه، فعلى هذا يكون الفعل كأنه من اثنين، فيلزم أن يقول: فَاعَل، وهذا في كلامهم غير ضيق، ألا ترى الكميت أو غيره قال في ذكره حماراً أراد الورود: [2]

تذكرَ من أنَّى ومنْ أينَ شُربُه ... يؤامِرُ نَفسَيْهِ كَذِي الهَجْمَةِ الأَبِل

فجعل ما يكون منه من وروده الماء أو ترك الورود، والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين "[3].

وقد ذكر الفارسي في موضع آخر في التكملة أنه " قد يجيء (فاعَلت) لا يراد به فعل من اثنين، وذلك نحو: سافرت، وعافاه الله، وطارق النعل"[4].

---

[1] الحجة ٣١٢/١ ، ٣١٣ والسبعة ١٣٩ وانظر : معاني الأخفش ٣٨/١ وحجة ابن خالويه ٦٨ والكشف ٢٢٤/١ والتيسير ٥٤ والإملاء ٢٢ والنشر ٢٠٧/٢ والإتحاف ٣٧٧/١ ومعجم القراءات ١٦٩/١ .

[2] البيت من الطويل للكميت في ديوانه ، اللسان (أبل) ٤/١١ ، والشاهد فيه تثنية النفس ، بقوله : (نفسيه) ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/٦ .

[3] الحجة ٣١٧/١ ، ٣١٨ ، وانظر : المقتضب ٢١١/١ ومواقف النحاة من القراءات القرآنية ٢٦٦.

[4] التكملة ٥١٨ .

وذلك يعنى أن يستخدم صيغة فاعَل بمعنى فَعَل ولا يلتفت إلى الزيادة فيها، والتي تستلزم في الأصل زيادة في معناها.

وعلى هذا المعنى في فاعَل وجه قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾[1].

فقد قرأها "ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو ﴿بما عقَّدتم﴾ بغير ألف، مشددة القاف، وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿بما عقَدْتم﴾ بغير ألف خفيفة، وكذلك قرأ حمزة والكسائي، وقرأ ابن عامر ﴿عاقَدْتُم﴾ بألف"[2].

فذكر أن قراءة ابن عامر تحتمل " أن يكون ﴿عاقَدتُم﴾ يراد به عقَدتم، كما أن عافاه الله، وعاقَبْتُ اللِّص، وطَارَقْتُ النَّعل بمنزلة فَعَلْتَ، فتكون قراءته في المعنى على هذا كقراءة من خفف "[3].

وكما أن (فاعَل) قد تجيء على غير الأصل في معناها فتأتي بمعنى (فَعَّل) فقد تأتيَ أيضاً (فعَّل) بمعنى (فَعَل).

وذلك عندما تعرض لقراءات قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾[4].

---

(1) سورة المائدة ٨٩/٥ .

(2) الحجة ٢٥١/٣ ، والسبعة ٢٤٧ ، وانظر : وحجة ابن خالويه ١٣٤ وإعراب النحاس ٢٩٥ الكشف ٤١٧ والتيسير ٧٦ والإملاء ٢٠٢ والنشر ٢٥٥/٢ والإتحاف ٥٤٢/١ ومعجم القراءات ٥٠/٢ .

(3) الحجة ٢٥٢/٣ .

(4) سورة الأنعام ٣٣/٦ .

فقد قرأ " ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وعاصم، وابن عامر: ﴿فإنهم لا يكذِّبونك﴾ مشددة.

وقرأ نافع والكسائي ﴿يُكْذِبُونَك﴾ خفيفة "[1].

فذكر الفارسي في توجيه قراءة التشديد أن (فعَّل) تفيد أنني نسبته إلى كذا وأن "فعَّلت في هذا المعنى قد جاء في غير شيء نحو: خطَّأته، أي: نسبتُه إلى الخطأ، وسَقَّيته، ورعَّيته، قلت له: سَقاك الله، ورعَاك الله، وقد جاء في هذا المعنى أفعلته، قالوا: أسْقَيْتُه، قلت له: سَقَاك الله، ورَعَاك الله ...فيجوز على هذا أن يكون معنى القراءتين واحداً، وإن اختلف اللفظان، إلا أن فعَّلت إذا أراد أن ينسبه إلى أمر أكثر من أفعلت "[2].

واستطرد بعد ذلك وذكر مثالاً للتفريق بين الصيغتين (أفْعَلَ وفعَّلَ) بعد أن كان قد ذكر من قبل أنهما يجيئان بمعنى واحد، فرق بينهما فقال: " أكْذَبْتُ الرجل، إذا أخبرت أنه جاء بكذب، وكَذَّبْتُه: إذا أخبرت أنه كذَّاب، فقوله: أكذبته: إذا أخبرت أنه جاء بكذب كقولهم: أكْفَرْته، إذا نسبوه إلى الكفر، وكذَّبته: أخبرت أنه كذَّاب، مثل: فسَّقْتُه، إذا أخبرت أنه فاسق "[3].

---

[1] الحجة ٣٠٢/٣ والسبعة ٢٥٧ ، وانظر : معاني الفراء ٣٣١/١ وحجة ابن خالويه ١٣٨ وإعراب النحاس ٣٠٩ والكشف ٤٣٠/١ ، ٤٣١ والتيسير ٧٧ والإملاء ٢١٥ والنشر ٢٥٨/٢ والإتحاف ١٠/٢ ومعجم القراءات ٨١/٢ .

[2] الحجة ٣٠٣/٣ .

[3] الحجة ٣٠٤/٣ .

" تقول: نَسِيتُ الشيء، فإذا أردت أن غيرك أنساكه جاز أن تنقل الفعل بتضعيف العين كما تنقله بالهمزة، وعلى هذا قالوا: غَرَّمته وأَغْرَمْته، ففعَّل وأفْعَلَ يجري كل واحدٍ منهما مجرى الآخر، وفي التنزيل،﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾[1] "[2] فقد سوى هنا الفارسي بين معنى أفعَلت ومعنى فعَّلت إلى أن أحدهما نقل بالهمزة، والآخر نقل بالتضعيف. وقد ذكر سيبويه في الكتاب أن هذا المعنى، وهو أن غيره كان سبباً في الفعل يُؤدى بصيغة أفعلت[3].

كما ذكر في موضع آخر أنَّ أَفْعَلت، وفعَّلت، يستويان في المعنى كما ذكر الفارسي ذلك فقال: "إن أفعَل وفَعَّل قد يكونان بمعنى واحد "[4].

وقد سبق سيبويه في الكتاب الفارسي في هذا الرأي، فقال: " وقد يجيءُ الشيء على فعَّلت فيشرك أفعلتُ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فَرِح وفرَّحته: وإن شئت قلت: أفرَحْتُه، وغَرِم وغرَّمْتُه وأَغْرَمتُه إن شئت، كما تقول:فزَّعْتُه وأفزَعْتُه "[5].

وقد فرق الفارسي بين صيغة الفعل على (فَعَّل) فيما إذا كان الفعل لازماً وبينه إذا كان متعدياًَ فقد يبنى الفعل اللازم على (فَعَّل) ليصبح متعدياً إلى مفعولٍ، بعد أن كان لا يتطلب معناه مفعولاً مثل: فرِح وفرَّح، وهناك أفعالاً أخرى إذا كانت متعدية في الأصل تبنى على (فعَّل) لتكثير

---

(1) سورة الطارق ٨٦ /١٧ .

(2) الحجة ٣/٣٢٤ .

(3) انظر : الكتاب ٤/٥٥ و المقتضب ١/٢١٢ ط (١٣٩٩ هـ) .

(4) الحجة ٤/١٠٤ .

(5) الكتاب ٤/٥٥ .

الفعل، فمثلاً أن الفعل ﴿غلَّق﴾ بني الفعل فيه على حد فَعَّل للتكثير، "على حد ﴿وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾[1] ليس على حد غرَّمْتُهُ وفرَّحْتُه؛ لأن الفعل الذي هو على فعل متعد، فإنما يكون على (فَعَّل) على حد غلَّقَ للتكثير"[2].

واستخدام صيغة (فَعَّل) لوظيفة تعدية الفعل، وقد تستخدم جنباً إلى جنب وبنفس المعنى على صيغة (أفعل)، كما ذكرنا ذلك في موضع آخر. إلا أن (فَعَّل) إذا استخدمت للفعل المتعدى (فَعَل) فسوف يختلف معناها. وقد ذكر سيبويه شيئاً من ذلك في باب دخول(فَعَّلت) على (فَعَلت) لا يشركه في ذلك (أفعل)[3] وقال " تقول: كسَرْتُها وقطَعْتُها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسَّرته وقطَّعتُه وفرَّقتُه "[4].

وقد ذكر الفارسي في التكملة أن " فعَّل فلتكثير العمل، نحو: قطَّعْتُه وكسَّرْتُه وفتَّحْتُ الأبوابَ' وقال: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[5]"[6].

وإذا كانت البينة والزيادة فيها غالباً ما ترتبط بالزيادة في المعنى إلا أنه ذكر أن ذلك غير مطرد، فقد تأتي الزيادة في البنية ولم يقابلها زيادة في

---

(1) سورة يوسف١٢/٢٣ .

(2) الحجة ٤/١٤٨ .

(3) الكتاب٤/٦٤ .

(4) الكتاب٤/٦٤ .

(5) سورة القمر٥٤/ ١٢ .

(6) التكملة ٥١٨ .

المعنى، ومن ذلك ما جاء في قراءات قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾[1].

فقد " قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر: ﴿تَحُضُّون﴾ بالتاء، بغير ألف.

وقرأ أبو عمرو وحده بالياء بغير ألف.

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿تَحَاضُّون﴾ بالتاء والألف. والتاء في كلِّ ذلك مفتوحة "[2].

فقال الفارسي "كأن معنى ﴿لا تحضُّون على طعام المِسْكين﴾: لا تأمرون به ولا تبعثون عليه، وحجته قوله في الأخرى: ﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾[3]. ومن قرأ: ﴿تَحَاضُّون﴾ على تتفاعلون، من هذا، فحذف تاء تتفاعلون، ولا يكون تتفاعلون على هذا، كقوله: [4].

إذا تخازَرْتُ ومَا بي من خَزَرْ

---

[1] سورة الفجر ٨٩ /١٨ .

[2] الحجة ٦/٤١٠ والسبعة ٦٨٥ ، وانظر : معاني الفراء ٢٦١/٣ وحجة ابن خالويه ٣٧٠ وإعراب النحاس ١٠٩٥ والكشف ٣٧٢/٢ والتيسير ١٧٣ والإملاء ٥٣٩ والنشر ٤٠٠/٢ والإتحاف ٦٠٨/٢، ٦٠٩ ومعجم القراءات ٣٨٤/٥ .

[3] سورة الحاقة ٣٣/٦٩ ، ٣٤ .

[4] من الرجز والبيت لعمرو بن العاص ، أو لأرطأة بن سهيه ، يقول صاحب اللسان إن " تخازر : نظر بمؤخر عينه" ويذكر أن معناه في هذا البيت هو إظهار الخزر : " فقوله : وما بي من خزر يدلك على أن التخازر ههنا إظهار الخزر واستعماله " اللسان (خزر) ٢٣٦/٤ ، وذلك ما دعا الفارسي إلى أن يقول أن الحض في الآية ليس مثل التخازر في البيت ، وهو إظهار الحض "وليس بِهِمْ الحضّ" ، ، انظر : الكتاب ٦٩/٤ والمقتضب ٢١٧/١ .

لأنهم لا يبعثون على أن يظهروا الحض، وليس بهم الحض، فإذا لم يجز هذا كان معنى ﴿تَحَاضُّون﴾ ﴿تُحُضُّون﴾ "[١].

وفيما يرى الفارسي أن (تَحَاضُّون) بمعنى (تَحُضُّون) ذكر الفراء في معاني القرآن أن لكل صيغة معنى مختلف، وكذلك نقل عنه صاحب اللسان عبارة الفراء، فقال: " قرأ الأعمش وعاصم بالألف وفتح التاء، وقرأ أهل المدينة: (ولا تَحُضُّون) وقرأ الحسن البصري: (ويَحُضُّون، ويَأْكُلُونَ)، وقد قرأ بعضهم (تُحَاضُّون) برفع التاء، وكلّ صواب، كأن: تُحَاضُّون: تُحَافِظُونَ، وكأن تَحُضُّون: تأمرون بإطعامه، وكأن تَحَاضُّونَ: يحضُّ بعضُكم بعضاً "[٢].

ويميل الباحث إلى رأي الفراء، وما ذهب إليه معه صاحب اللسان إلى التفريق بين معنى الصيغتين ولا داعي لتكليف المعنى ما لا يطيق وجعل الصيغتين بمعنى واحد.

ومن الخلافات الصرفية التي وردت عدة مرات بين القراءات الخلاف في أبنية الأفعال، وذلك مثل ما جاء فيه المضارع في القراءات السبعة على (يفعَل) و(يفعِل)، وذلك ما ذكره في قراءات قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾[٣]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾[٤].

---

[١] الحجة ٦/٤١٠ .

[٢] معاني القرآن ، للفراء ٣/٢٦١ ، واللسان : (حضض) ٧/١٣٦.

[٣] سورة البقرة ٢/٢٧٣ .

[٤] سورة آل عمران ٣/ ١٧٨ .

فقد قرأ " ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي: ﴿يَحْسِبُهم﴾ و ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ بكسر السين في كل القرآن.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: ﴿يحَسبُهُم﴾ و ﴿يحسَبَن﴾ بفتح السين في كل القرآن "[1].

فقال الفارسي فيما حكاه عن أبي زيد " حسِبتُ الشيَء أحسَبُه وأَحسِبُه حُسْبَاناً، وحكى سيبويه[2] أيضاً: حَسِب يحسَب ويحسِب "[3]. ثم ذكر الفارسي أن قراءة ﴿تحسَب﴾ بفتح السين هي التي على القياس " لأن الماضي إذا كان على فَعِل نحو حَسِب، كان المضارع على يفعَل مثل: فرِق يفرَق، وشرِب يشرَب، وشذَّ يحسِبُ فجاء على يفعِلُ في حروفٍ أخر[4]، والكسر حسن لمجيء السَّمعِ به، وإن كان شاذاً عن القياس "[5].

ومما جاء مضارعه على يفعِل ويفعُل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾[6].

---

[1] الحجة ٤٠٢/٢ والسبعة ١٩١ ، وانظر : حجة ابن خالويه ١٠٣ والكشف ٣١٧/١ والتيسير ٦٣،٦٤ والإملاء ١٠٧ والإتحاف ٤٥٧/١ ومعجم القراءات ٣٥٨/١ .

[2] انظر : الكتاب ١٠٥/٤ .

[3] الحجة ٤٠٢/٢ .

[4] يقول ابن عصفور : "وشذ من "فَعِل" شيء فجاء مضارع على "يفعِل" بكسر العين ، نحو " نَعِم ينعِم" و" حَسِبَ يحسِب " ، الممتع في التصريف ١٧٦/١ وانظر : المقتضب ٢٠٩/١ وشرح التصريف ٤٣١.

[5] الحجة ٤٠٣/٢ .

[6] سورة النحل ١٦/ ٦٨ .

فقد " قرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ﴿يعرُشون﴾ بضم الراء. وقرأ الباقون بكسر الراء، وروى حفص عن عاصم: ﴿يَعْرِشُون﴾ بكسر الراء"[1].

فعلق الفارسي قائلاً:"هما لغتان: ﴿يعرِش ويعُرش﴾[2]، ومثله: يحشِر ويحشُر، ويعكِف ويعكُف، ويفسِقُ ويفسُقُ، قال أبو عبيدة: كل شيء مما عرش فهو عريش، وحكي الضم والكسر في يعرِش "[3].

كما ذكر أيضاً مثلاً من ذلك في قوله تعالى: ﴿لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[4].

فقرأها "الكسائي وحده ﴿لايَعْزِبُ عنه﴾[5]، بكسر الزاي، وقرأ الباقون ﴿يعزُبُ﴾ بضم الزاي"[6].

فقال الفارسي أيضاً أن: "يَعزُبُ ويَعزِبُ لغتان، ومثله يَحْشُرُ ويَحْشِرُ، ويَعْكِف ويعكُفُ، ويفسِق ويفسُقُ، وهو كثير"[7].

---

[1] الحجة ٥/ ٧٦ والسبعة ٣٧٤ ، وانظر : حجة أبي زرعة ٣٩٢ والكشف ٤٧٥/١ والتيسير ١٠٥ والنشر ٢٧١/٢ والإتحاف ١٨٦/٢ ومعجم القراءات ٢٦/٣ .

[2] ذكر الأخفش أن يعرِشون" و يعرُشون ، لغتان ، وكذلك نبطِش ونبطُش ، ويحشُر ويحشِر ، ويعكُف ويعكِف ، وينفُر وينفِرُ" معاني القرآن للأخفش ٣٠٩/٢ .

[3] الحجة ٧٦/٥ ، ٧٧ .

[4] سورة سبأ ٣٤/ ٣ .

[5] سورة سبأ ٣/٣٤ .

[6] الحجة ٦/٦ ، والسبعة ٥٢٦ ، وانظر :إعراب النحاس ٦٨٦ والكشف ٢٠١/٢ والتيسير ١٣٨ والنشر ٢٨٥/٢ ومعجم القراءات ١٠٨/٤ .

[7] الحجة ٦/٦ .

ومن الأبنية الصرفية التى تشترك بين المصدر واسمى الزمان والمكان ما ذكره الفارسي عند توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾[2].

فقد "قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: ﴿لِمَهْلَكِهِم﴾[3] بفتح الميم واللام الثانية. وفي النمل: ﴿مَا شَهِدْنا مَهْلَكَ أَهلِه﴾ مثلها.

وروي عنه حفص: ﴿لِمَهْلِكهم﴾ و ﴿مَهْلِكَ أَهْلِه﴾ بكسر اللام فيهما.

وقرأ الباقون:﴿لمُهْلَكِهِم﴾ و﴿مُهْلَكَ أَهْلِه﴾، بضم الميم وفتح اللام"[4].

فقال الفارسي عن رواية أبي بكر عن عاصم: " فقول عاصم ﴿لمَهلَكِهم﴾: مصدر، يكون على قول من عدَّى هلكتُ مضافاً إلى المفعول به ... ورواية حفص عن عاصم: ﴿لِمَهلِكِهِم﴾ و ﴿مَهْلِك﴾ الرواية الأولى. وفتح اللام التي هي عين من مهَلك أقيس وأشيع، وقد جاء المصدر من باب فَعَل يفعِلُ بكسر[5] العين، قال: ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾[6] وقال:

---

(1) سورة الكهف ١٨/ ٥٩ .

(2) سورة النمل ٢٧/ ٤٩ .

(3) سورة الكهف ١٨ /٥٩ .

(4) الحجة ١٥٦/٥ والسبعة ٣٩٣ ، وانظر : معاني الفراء ١٤٨/٢ وحجة ابن خالويه ٢٢٧ وإعراب النحاس ٥١٣ والكشف ٦٥/٢ والتيسير ١٠٩ والإملاء ٣٥٤ والنشر ٣١١/٢ والإتحاف ٢١٨/٢ ٢١٩ ومعجم القراءات ١١٦/٣ .

(5) يقول ابن منظور : "هلك يهلِكُ هُلْكا وهَلْكاً وهلاكاً" اللسان : هلك ، وقال عن هذه الآية : "وقول عز وحل (وجعلنا لمَهْلِكِهم موعداً )، أي لوقت هلاكهم أجلاً ، ومن قرأ (لمَهْلَكهم) فمعناه لإهلاكهم " اللسان (هلك) ٥٠٥/١٠ .

وقال الفراء عن هذه الآية "فمن أراد الاسم مما يفعَل منه مكسور العين كسر مفعِلاً ، ومن أراد المصدر فتح العين، مثل المضِرب والمضَرب ، والمدِب والمدَب ، والمفِر والمفَر" معاني الفراء ١٤٨/٢ .

(6) سورة آل عمران ٣/٥٥ .

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾[1]، وقالوا: ما في بُرك مكيل، ويريدون: الكيل، والأول أكثر وأوسع "[2].

فيرى الفارسي أن بنية (مَهلِك) و(مَهْلَك) في القراءتين على أنها مصدر، وإن كان يرى أن الفتح أكثر في القياس والاستعمال، ويذكر الزجاج أن (مَهْلَك) بالفتح تكون مصدراً، و(مَهْلِك) بالكسر تكون اسم مكان أو زمان[3].

ومما جاء فيه المصدر على صيغة اسمي الزمان أو المكان﴿مَطْلَع﴾ على وزن مَفْعَل، من طَلَع يطْلُع، وذلك من قوله تعالى:﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[4].

فقد قرأها الكسائي: ﴿مَطْلِع﴾ بكسر اللام، وروى عبيد عن أبي عمرو ﴿مَطْلِع﴾ بكسر اللام.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة: ﴿مَطْلَع﴾ بفتح اللام "[5].

فقال الفارسي عن (مَطْلَع) بالقراءتين بالفتح والكسر إنَّ المقصود بها مصدر، ولم يذكر احتمال أن يكون المقصود بها الزمان،يقول الفارسي: "المَطلَع في قوله: (حتى مطلَع الفجر) مصدر، يدل على ذلك أن المعنى:

---

[1] سورة البقرة ٢/٢٢٢ .

[2] الحجة ٥/١٥٧ .

[3] انظر : معاني الزجاج ٣/٢٩٧ .

[4] سورة القدر ٩٧/٥ .

[5] الحجة ٦/٤٢٧ والسبعة ٦٩٣ ، وانظر : معاني الفراء ٣/٢٨٠ وحجة ابن خالويه ٣٧٤ وإعراب النحاس ١١١٦ والكشف ٢/٣٨٥ والتيسير ١٧٥ والإملاء ٥٤٧ والنشر ٢/٤٠٣ والإتحاف ٢/٦٢١ ومعجم القراءات ٥/٤٤٣ ، ٤٤٤ .

سلامٌ هي حتى وقت طلوعه، وإلى وقتِ طُلُوعه، فهذا نحو: مَقدَم الحاج، وخُفُوق النَّجم، تجعل المصدر فيه زماناً على تقدير حذف المضاف، فكذلك المطلَع، وإذا كان كذلك، فالقياس أن يفتح اللام، كما أن مصادر سائر ما كان من فَعَل يفْعُل مفتوح العين[1] نحو: المقتَل، والمخرَج، فأما الكسر، فلأن من المصادر التي ينبغي أن تكون على المفْعَل ما قد كسر، نحو: علاه المَكبِروالمَعجِز، وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾[2] وكذلك كسر المَطْلِع[3]، وإن كان القياس الفتح"[4]. فالفارسي ذهب في توجيهه أن الصيغتين المطلَع والمطلِع مصدران، وإن كان يرى أن القياس الفتح.

ومن الخلافات الصرفية بين القراءات السبعة اختلاف القراءات بين صيغتي الإفراد والجمع، ومن أمثلة الأبنية التي جاءت مفردة أو مجموعة، ما ذكره الفارسي في مواقع متعددة. ومن أمثلة الاختلاف بين وقوع

---

[1] يقول الفراء : " إذا كان يفعُل مضموم العين مثل : يدخل ويخرج آثرت العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين " معاني القرآن للفراء ١٤٨/٢ ، ١٤٩ ، وانظر: نزهة الطرف ١٧٥ ، ١٧٦.

[2] سورة البقرة ٢ /٢٢٢ .

[3] يقول الفراء بعد أن ذكر أن القياس في اسمي الزمان والمكان والمصدر من هذا الباب المفعَل بالفتح ، قال عن اسمي الزمان والمكان بالخصوص "إلا أن أحرفاً من الأسماء ألزموها كسر العين في مفعِل من ذلك المسجِد والمطِلع والمغرب والمشرِق والمسقِط والمفرِق والمجزِر والمسِكن والمرفِق من رَفق يرفُق والمنسِك من نَسَك ينسُك والمنبت ، فجعلوا الكسر علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر" معاني الفراء ١٤٨/٢ ، ١٤٩) ، وانظر : الكتاب ٨٨/٤ ، ٩٤ . ويرى الباحث أنه قد يكون المقصود من (مطلِع) اسم زمان وليس مصدراً كما أكد الفارسي .

[4] الحجة ٤٢٧/٦ وانظر : شرح جمل سيبويه ٩٠٥ .

الكلمة مرة على الإفراد وورودها على الجمع في القراءات السبع ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾[1].

فقد قرأ " ابن كثير ﴿آيةٌ للسَّائلين﴾ واحدة.

وقرأ الباقون: ﴿آياتٌ للسَّائلين﴾ جماعة "[2].

فذكر الفارسي أن " وجه الإفراد أنه جعل شأنه كله آية، ويقوي ذلك قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾[3] فأفرد، وكل واحد منهم على انفراده يجوز أن يقال فيه ﴿آية﴾ فأفرد مع ذلك "[4] أما الجمع فقد وجهه على أن " كل حالٍ من أحواله آية، وجمع على ذلك "[5].

ونجد الفارسي دائماً في المواضع التي اختلفت فيها القراءات حول ورودها مجموعة أو مفردة، وأن المفرد دائماً في مثل هذه الحالات يكون مقصوداً به الكثرة، فقد ذكر توجيه قراءة الجمع السابق " وجمع على ذلك على أن المفرد المذكور في الإيجاب يقع على الكثرة "[6].

---

(1) سورة يوسف ٧/١٢ .

(2) الحجة ٣٩٦/٤ والسبعة ٣٤٤ ، وانظر: حجة ابن خالويه ١٩٢ وإعراب النحاس ٤٣٩ ،٤٤٠ والكشف ٥/٢ والتيسير ٩٧ والإملاء ٣٠٢ والنشر ٢٩٣/٢ والإتحاف٢ /١٤٠ ومعجم القراءات ٤٢٥/٢ .

(3) سورة المؤمنون ٢٣/ ٥٠ .

(4) الحجة ٣٩٦/٤ .

(5) الحجة ٣٩٦/٤ ، ٣٩٧ .

(6) الحجة ٣٩٧/٤ .

ومثال آخر، اختلاف القراءات السبع بين الإفراد والجمع قوله تعالى: ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾[1] وعاد وذكر أن القراءة بالإفراد، تفيد الكثرة أيضاً.

فقد قرأ " نافع وحده ﴿ خَطِيئاتُهُ﴾.

وقرأ الباقون: ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ واحدة "[2].

فذكر الفارسي في توجيهه لقراءة الإفراد: " فأما قوله: ﴿ وأحَاطَتْ به خطيئتُهُ﴾ فمضاف إلى مفرد، فكما أفردت السيئة ولم تجمع، وإن كانت في المعنى جمعاً، فكذلك ينبغي أن تفرد الخطيئة، وأنت إذا أفردته لم يمتنع وقوعه على الكثرة، وإن كان مضافاً، ألا ترى أن في التنزيل:﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[3]، فالإحصاء إنما يقع على الجموع والكثرة "[4].

وقد تختلف القراءتان بين الإفراد والجمع، وتؤديان معنى واحداً، وذلك مثل ما ذكره الفارسي في توجيه قراءات قوله تعالى ﴿أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[5].

---

(1) سورة البقرة ٢/ ٨١ .

(2) الحجة ١١٤/٢ والسبعة ١٦٢ ، وانظر : وحجة ابن خالويه ٨٣ والكشف ٢٤٩/١ والتيسير ٥٦ ، والنشر ٢١٨ والإتحاف ٤٠٠/١ ومعجم القراءات ٢٢١/١ .

(3) سورة إبراهيم ١٤/ ٣٤ .

(4) الحجة ١١٩/٢ .

(5) سورة يس ٤١/٣٦ .

"فقرأ نافع، وابن عامر: ﴿ذُرِّياتِهم﴾ جماعاً.

وقرأ الباقون: ﴿ذُرِّيتَهم﴾ واحدة "[1].

فقال الفارسي: " الذرية: تكون جمعاً، وتكون واحداً، فالواحد قوله:﴿هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً﴾[2]. فهذا بمنزلة ﴿هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى﴾ [3]، والجماعة يدل عليها قوله:﴿ذُرِّيَّةً ضِعَافًا﴾[4]، فمن جمع، فكما جمع أسماء الجمع، ومن لم يجمع ما كان جمعاً في المعنى، فكما تفرد أسماء الجمع ولا تجمع "[5].

وكما اختلفت القراءات بين قراءة جاءت على الإفراد، وأخرى جاءت على الجمع، قد ورد الخلاف بين القراءات السبع في اختلاف صيغ الجموع، وذلك مثل اختلاف القراءات في الجمع قوله تعالى:﴿فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾[6].

---

[1] الحجة ٦ /٤٦والسبعة ٥٤٠ ، وانظر: حجة ابن خالويه ٣٠٠ وإعراب النحاس ٧١٩ والكشف ٢١٧/٢ والتيسير ١٤١ والنشر ٢٧٣/٢ والإتحاف ٤٠١/٢ ومعجم القراءات ١٧٥/٤ .

[2] سورة آل عمران ٣٨/٣ .

[3] سورة مريم ١٩/ ٥، ٦ .

[4] سورة النساء ٩/٤ .

[5] الحجة ٤٦/٦ .

[6] سورة الزخرف٤٣ / ٥٣ .

"وكلهم قرأ﴿أَسَاوِرَة﴾إلا عاصماً في رواية حفص،فإنه قرأ﴿أَسْوِرَة﴾"[1].

وقد ذكر الفارسي أن البنيتين كليهما على الجمع ومفرد كليهما له بنية تختلف عن الأخرى، وعلى ذلك اختلف الجمعان، وهي "مثل سِقَاء وأَسْقِية، وإزار وآزِرَة، وخِوان وأَخْوِنة "[2].

" فالهاء فيه على حد ما يلحق بالمعربات نحو: طَيَالِسَة، وزَنَادِقَة، وقد لحقت هذه الهاء المعربة نحو: صياقِلَة وقَشْعَم وقَشَاعِمَة، والإسوار معرب، وهو الفارس"[3].

فأَسْوِرَة يرى الفارسي أنها جمع سِوَار، أما الصيغة الأخرى أساوِرة فهي جمع إسوار،وكلاهما جمع لمفرد.وقد ذكر الفخر الرازي في تفسيره مايشبه ما قاله الفارسي إلى حد كبير[4]. ويرى الأخفش أن أَسَاوِرَة جمع الجمع، فهو يرى أن أَسْوِرَة جمع إِسْوَار، وأَسَاوِرة جمع أَسْوِرَة [5].

أما جمع المصادر فقد ذكر الفارسي أنه قد تجمع المصادر، وأن السبب الرئيسي في إباحة جمعها هو اختلاف ضروبها، يقول سيبويه: " اعلم أنه ليس كل جمعٍ يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع،

---

(1) الحجة ٦ / ١٥١ والسبعة ٥٨٧، وانظر : معاني الفراء ٣٥/٣ ومعاني الأخفش ٤٧٣/٢ وإعراب النحاس ٨١٦ والكشف ٢٥٩/٢ والتيسير ١٥١ والنشر ٣٦٩/٢ والإتحاف ٤٦١/٢ ومعجم القراءات ٣٥٩/٤ .

(2) الحجة ١٥١/٦ .

(3) الحجة ١٥١/٦ ، ١٥٢ .

(4) انظر : تفسير الفخر الرازي ٢٢٠/١٤ .

(5) انظر : معاني الأخفش ٢٧٤/٢ .

كالأشْغَال، والعُقُول، والحُلُوم، والألبَاب، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر، والعلم والنظر، كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع "[1].
ويقول الفارسي" والمصادر قد تجمع إذا اختلفت ضروبها كما تجمع سائر الأجناس "[2].

ثم توسَّع في موضع آخر، وذكر أنه قد جاءت مصادر مجموعة، وهي التي تكون على ضرب واحد، وذلك مثل: الحُلُوم، واستشهد بقول الشاعر:[3]

هلْ من حُلُومٍ لأَقْوَامٍ فَتُنْذِرَهُمْ مَا جَرَّبَ النَاسُ مِنْ عَضِّي وتَضْرِيسِي"[4]

ونلاحظ في توجيهات الفارسي أنه فى توجيهاته الصرفية قد لجأ إلي القياس على القليل والنادر على غير ما نراه فى التوجيهات النحوية، فقد استخدم أحياناً مقيساً عليه مما خرج عن القياس، فقاس على الخروج عن القياس، وذلك في خلال توجيهه في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِه﴾[5].

---

[1] الكتاب ٣ / ٦١٩ .
[2] الحجة ٤/٩٤ .
[3] البيت من البسيط لجرير في ديوانه ، لسان العرب ١٤٦/١٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو ٤٧٤/٢ ، ومعجم شواهد اللغة العربية ٤٧٤/٢ والشاهد فيه (حلوم) وهو جمع المصدر .
[4] الحجة ٤ /٩٤ .
[5] سورة هود ١١ / ١٠٥ .

فعلق على حذف الياء من (يَأْتِ) فقال: " وأما حذف عاصم لها في الوصل والوقف، فلأنه جعلها في الوصل والوقف بمنزلة ما استعمل محذوفاً مما لم يكن ينبغي في القياس أن يحذف نحو: لم يكُ، ولا أدرِ، فلما حذفوا هذا ونحوه في الوصل والوقف، فكذلك حذفوا الياء من (يَأْتِ) فيهما "[1].

وقد قاس على القليل، وذلك مثل قوله " وقد قال قومٌ فيما روى بعض البغداديين في أتى يأتي: تِ بكذا وكذا، وأنشد:[2]

تِ لي آلَ زيدٍ ............ ......................

وهذا على قياس من حذف الهمزة حذفاً من حيث كان حرف علة، كما حذفَ من: خُذْ، ومُرْ، وكُلْ[3]، وليس ذلك بالكثير ولا المعروف "[4].

فقد قاس الفارسي على أبنية صرفية جاءت قليلة ـ كما ذكر في نهاية التوجيه ـ إلا أنه وجهها من القياس.

---

[1] الحجة ٣٧٨/٤ .

[2] قطعة من بيت من الطويل مجهول القائل ، وتمامه :

تِ لي آل زيدٍ واندُهم لي جماعةً    وسلْ آل زيد أيّ شيء يضيرُها

والشاهد في البيت قوله :" تِ لي " يريد : ائت لي ، وقيل : هي لغة ، لسان العرب (أتي ) ١٤/١٤، وشرح التصريف ٣٩٦ وموائد القناعة ٩٧ والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٣٩٦/١ .

[3] خذْ ومُرْ وكُلْ ، انظر : لسان العرب ١٤/١٤ ، ونقلها في اللسان عن ابن جني .

[4] الحجة ٢٣٤/٥ .

وقد يأتي بالمقيس عليه من المردود إلى أصله وإن كان قليلاً في القياس، يقول أبو علي: " إن النسب قد جاء منه ما لم يغير وترك على أصله[1]، وذلك قولهم في الإضافة[2] إلى سَليقة: سليقي، وإلى عميرة كلب: عميري، فجاء غير مغير مع التغييرين اللاحقين للاسم في النسب، فكذلك جاء حليّ على الأصل مع هذين التغييرين اللاحقين للاسم "[3].

**اختياراته الصرفية:**

ومن اختياراته في توجيهاته الصرفية بين أبنية الأفعال، والتي اعتبر فيها المعنى أساساً للترجيح فقد اختار صيغة ورجحها على أخرى للمعنى الذي تؤديه الصيغة.

فقد ذكر الفارسي أنهم " اختلفوا في إلحاق الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا﴾[4] و ﴿وَاعَدْنَاكُمْ﴾[5].

" فقرأ أبو عمرو وحده في ذلك كله بغير ألف.

---

(1) على الرغم أن الفارسي ذكر أن بقاء ياء فَعِيلة وفُعَيْلة وفَعُولة وعدم حذفها هو الأصل ، إلا أنه يرى أن الحذف هو القياس ، أي أن القياس جاء على غير الأصل فيقول الفارسي في التكملة ، النسب إلى الأسماء " نحو حنيفة وجهينة ، تقول : حنَفَي وجهَني ، وكذلك شنوءة ، تقول شَنَئي مثل شَنَعي ، وقد شذ شيء من هذا فلم تحذف الياء منه ، قالوا في عُمَيْرة كلب : عُمَيْري ، وفي السَّليقة : سَلَقي " التكملة ٢٤٥ .

(2) أي النسب .

(3) يرى سيبويه أن حذف ياء النسب ليست قياسية ، فيقول في باب (النسبة) : "فمن المعدول الذي هو علي غير قياس قولهم في هُذَيل : هُذَليّ ، وفي فُقَيم كنانة :فُقَمِي ، وفي مُلَيح خُزَاعَة : مُلَحِيّ ، وفي ثَقِيف : ثَقَفِيّ" الكتاب ٣٣٥/٣ .

(4) سورة البقرة ٥١/٢ .

(5) سورة طه ٨٠/٢٠ .

وقرأ الباقون ذلك كله بالألف "[1].

فقال: " الحجة لمن قرأ: ﴿وَاعَدْنَا﴾ أن يقول: قد ثبت أن الله تعالى قد كان منه وعد لموسى، ولا يخلو موسى من أن يكون قد كان منه وعد أو لم يكن، فإن كان منه وعد، فلا إشكال في وجوب القراءة بواعدنا. وإن لم يكن منه وعد، فإن ما كان منه من قبول الوعد، والتحرّي لإنجازه، والوفاء به، يقوم مقام الوعد، ويجري مجراه، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعد، وإذا كان مثله، وفي حكمه، حَسُن القراءة بواعدنا، لثبات التواعد من الفاعلين "[2].

فقد اختار الفارسي القراءة بالألف اعتماداً على المعنى، وهو نفس رأي النحاس الذي حسن نفس القراءة واختارها، وكذلك الزجاج، والأخفش لم يفرق بين البنيتين[3]، وقد ذكر القرطبي آراء النحاة والمفسرين في البنيتين، وذكر رأي النحاس، فذكر أن منهم من أنكر القراءة بالألف التي اختارها الفارسي، ومنهم أبو عبيد[4].

ومن أمثلة اختياراته بين أبنية الأفعال، معللاً اختياره ما ذكره عند توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾[5].

---

(1) الحجة ٥٦/٢ ، والسبعة ١٥٤، وانظر:حجة ابن خالويه ٧٦وإعراب النحاس ١٢١ والكشف ٢٣٩/١ والتيسير ٥٥ والإملاء ٣٨ والنشر ٢١٢/٢والإتحاف ٢٥٣/٢ومعجم القراءات ١٩٨/١ .

(2) الحجة ٦٦/٢ ، وانظر : إعراب النحاس ١٢٦ والإملاء ٣٨ .

(3) انظر : معاني الأخفش ٩٣/١ .

(4) انظر : تفسير القرطبي ٢٣٦/١ .

(5) سورة الحجر١٥/ ٥٦ .

فقد قرأ " ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: ﴿من يَقنَطُ﴾ بفتح النون في كل القرآن.

وقرأ أبو عمرو، والكسائي: ﴿ومن يَقْنِطُ﴾ بكسر النون.

وكلهم قرأ: ﴿من بعد ما قَنَطُوا﴾ بفتح النون "[1].

فقال الفارسي إن " قَنَط يقنِط[2]، وقنِطَ يقنَطُ، لغتان[3] ومثله: نِقم ينقَمُ، ونَقَم ينِقم لغتان، وكأنَّ يقنَطُ أعلى، ويدلّ على ذلك اجتماعهم في قوله: ( من بعد ما قَنَطُوا ) "[4].

فقد اختار الفارسي (يَقْنَط) بالفتح، وذلك لاجتماع الجمهور.وقد ساوى الزجاج بين القراءتين[5].

كما تأتي الخلافات الصرفية بين البنى لتجعل البنى تشترك في التعبير عن أكثر من معنى، وقد اختار الفارسي من بين الأبنية التي جاءت على صيغة المصدر واسمي الزمان والمكان، واحتمل المعنى كليهما مثل ما

---

(1) الحجة ٤٧/٥ ، والسبعة ٣٦٧ ، وانظر : معاني الأخفش ٣٨٠/٢ وإعراب النحاس ٤٧٣ والكشف : ٣١/٢ والتيسير ١٠٣ والإملاء ٣٢٧ والنشر ٣٠٢/٢ والإتحاف ١٧٧/٢ ، ١٧٨ ومعجم القراءات ٥٣٥/٢ .

(2) علق الأخفش على قراءة يقنِط فقال: "لأنها من قنَط يقنِط ، وقال بعضهم "يقنُطُ" مثل يقتُل ، ويقنَطُ مثل عَلِمَ يَعْلَمُ " ، معاني القرآن للأخفش ٣٨٠/٢ .

(3) ذكر ابن عصفور أنه قد شذ "من فَعَل الصحيح اللام شيء ، فجاء مضارعه على (يفعَل) بفتح العين ، وهو قَنَط يقْنَط ، وركَن يركَن" ، الممتع في التصريف ١٧٨/١ .

(4) الحجة ٤٧/٥ .

(5) انظر : معاني الزجاج ١٨١/٣ .

جاء في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾[1].
وقوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾[2].

فقد قرأ " حمزة والكسائي، ﴿مَنْسِكاً﴾ بكسر السين في الحرفين جميعاً.

وقرأ الباقون: ﴿مَنْسَكاً﴾، بفتح السين في الحرفين جميعاً "[3].

فقال الفارسي: " الفتح أولى، لأنه لا يخلو من أن يكون مصدراً أو مكاناً، وكلاهما مفتوح العين، إذا كان الفعل على: فَعَل يَفْعُل، نحو: قَتَل يقتُلُ مَقْتَلاً، وهذا مَقْتَلنا "[4].

فقد سوى الفارسي في قراءة الفتح ﴿مَنْسَكاً﴾ بين أن يكون المقصود بها المصدر واسم المكان لأن الصيغة تحتمل كليهما.

أما في قراءة الكسر فقد علق قائلاً: " ووجه الكسر: أنه قد يجيء اسم المكان على المفعِل من هذا النحو، نحو: المطلِع، وإنما هو من طلَع يَطْلُعُ، والمسجد من سَجَدَ يسْجُدُ. فيمكن أن يكون هذا مما شذ أيضاً عن

---

[1] سورة الحج ٢٢/ ٣٤ .

[2] سورة الحج ٢٢/ ٦٧ .

[3] الحجة ٢٧٧/٥ ، ٢٧٨ والسبعة ٤٣٦ ، وانظر : حجة ابن خالويه ٢٥٣ والكشف ١١٩/٢ والتيسير ١٢٠ والنشر ٣٢٦/٢ والإتحاف ٢٧٥/٢ ومعجم القراءات ٣٠٠/٣ .

[4] الحجة ٢٧٨/٥ ، وانظر : معاني الفراء ٢٣٠/٢ وإعراب النحاس ٥٦٩ والإملاء ٣٨٩ وعنقود الزواهر ٣٧٥ .

قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس[1]، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعل الكسائي سمع ذلك "[2].

فقد اختار الفارسي قراءة الفتح، وذلك لكونها على القياس، ولم ينكر ما جاء على السمع، وإن كان يراه شاذاً.

وقد تختلف القراءات، وتأتي كلها على الجمع، فيختار الفارسي بنية صرفية على الأخرى، ويعلل اختياره الصرفي، وذلك مثل ما ذكره في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَن فِى أَيْدِيكُم مِّنَ الأَسْرَىٰ﴾[3].

فقد قرأ " أبو عمرو وحده: ﴿قُل لمن في أيديكُم من الأُسَارى﴾ بالألف. وقرأ الباقون: ﴿من الأَسْرى﴾ بغير ألف "[4].

---

[1] في الوقت الذي أجاز فيه أبو علي في صيغة مَفْعل (منسَكا) أن تكون المقصود بها اسم أو المكان أو المصدر، لم يذكر في قراءة الكسر (منسِك) إلا احتمال أن يكون اسم مكان على الشذوذ فقط ، وهو قد ذكر في كتابه التكملة انه وإن كان القياس فيها الفتح كما قال " إلا أنهم كما قد كسروا اسم المكان في هذا الباب فقالوا : المنبِت لموضع البنات ، وهو من نبت ينبُت ، والمطلِع لمكان الطلوع " التكملة ٥٢٧ .

فقد ذكر أيضاً أنهم "قد كسروا المصدر في هذا الباب ، وذلك قولهم: أتيك عند مطلِع الشمس" التكملة ٥٢٧ ، كذلك ينظر توجيهه لقوله تعالى (مطلِع) بالكسر في هذا البحث ٢٩٤ ، ٢٩٥.

[2] الحجة ٥/ ٢٧٨ ، وانظر : نزهة الطرف في علم الصرف ١٧٥ ، ١٧٦.

[3] سورة الأنفال ٨/٧٠ .

[4] الحجة ١٦٣/٤ والسبعة ٣٠٩ ، وانظر - حجة ابن خالويه ١٧٣ والكشف ٤٩٦/١ والنشر ٢٧٧/١ ، والإتحاف ٨٤/٢ ومعجم القراءات ٢٨٠/٢ .

فعلق الفارسي قائلا: "﴿أَسْرى﴾: أقيس من ﴿الأُسَارَى﴾[1] وذلك أن أسير فَعِيل بمعنى مفعول، وما كان من باب فعِيل الذي بمعنى مفعول، لا يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء[2]، كما أن فعولاً كذلك، لكنه يجمع على فَعْلَى نحو جَرِيح وجَرْحَى، وقَتِيل وقَتْلى، وقال جل وعز: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾[3]. وعقِير وعَقْرَى، ولَدِيغ ولَدْغى، وكثر هذا الجمع في هذا الباب، واستمر حتى شبه به غيره مما ليس منه، وذلك لموافقته إياه في المعنى، وذلك مثل: مَرْضَى، ومَوْتَى، وهَلْكَى، ووجْيا، فهذا أشبه بفعيل الذي بمعنى مفعول، لمقاربته له في المعنى، وذلك أن هذا أمر ابتُلوا به، وأُدْخِلوا فيه، وأُصِيبُوا به، وهم له كارهون"[4].

وقد اختار الفارسي إحدى صيغتي الجمع، وذلك لسببين: الأول: الكثرة والاضطراد، والآخر: هو موافقة المعنى.

عرض البحث فيما سبق بعض الأمثلة لتوجيهات الفارسي الصرفية، والتي حاولنا فيها أن نفصل بعض التوجيهات الصرفية عن التوجيهات النحوية؛ لإبراز اعتماده على الصرف وحده في كثير من توجيهاته، وذلك مما يعد من الصعوبة بمكان، إلا أن متطلبات الدراسة هي التي تستلزم الفصل عند تناول المادة المدروسة، إلا أن الفصل التام قد وجدناه مستحيلاً، فبنية الفعل اللازم غير بنية الفعل المتعدي، كما أن الزيادة في

---

[1] انظر الكتاب ٣/٥٤٥ ، ٦٥٠ .

[2] انظر الكتاب ٣/٤٩١ ، ٥٧٨ ، و ٣/٥٧٨ .

[3] سورة البقرة ٢ / ١٧٨ .

[4] الحجة ٤/ ١٦٣ ، ١٦٤ ، وانظر : الكتاب ٢/٤٢ .

البنية غالباً ما يقابلها زيادة في المعنى ـ كما ذكر ذلك الفارسي ـ وهذه الزيادة قد تتسبب في تغيير طبيعة الفعل كعامل نحوي داخل التركيب، والتعدي واللزوم، والعمل النحوي من مباحث علم النحو، والبنى الصرفية من مباحث الصرف، كما أن جواز جمع المصدر أو منعه يتوقف على المعنى الذي يؤديه داخل التركيب.

ويلاحظ في توجيهات الفارسي الصرفية أن المعنى لعب دوراً كبيراً في هذه التوجيهات، فهناك علاقة بين بنية كثير من المصادر ومعناها، وبين بنية كثير من الأفعال ومعناها، وهذا الاهتمام الواضح بالمعنى يعد من أهم معالم توجيهات الفارسي.

# الخاتمـــــــة

أ- تعد الخلافات الصوتية بين القراءات السبعة من أهم نواحي الخلافات بين القراء، مثل: خلافات المد، و الإمالة، والروم، والإشمام، هذا إلى جانب الخلافات في الإبدال والإعلال، والنقل، والقلب، والإدغام، وهذه المباحث، وإن كان النحاة يدرجونها في مؤلفاتهم تحت مباحث علم الصرف، إلا أن الباحث يرى أنها تستحق الدراسة في إطار المباحث الصوتية، وليست الصرفية، وهذه الخلافات التي من هذا النوع تستحق الدراسة المنفردة عند أبي علي في ( الحجة ).

ب- إن كتاب الحجة، وهو كتاب يزخر بالمناقشات المنطقية العميقة، وهو في العصور الإسلامية المبكرة، ينم عن النضوج العلمي لمؤلفه، وعصره، كان لابدَّ وأن يكون إرهاصاً، وبداية لدراسات لغوية أكثر نضوجاً وعمقاً، وخاصة في الحقول التي تعتمد أولاً على المنطق، مثل أصول النحو، والمباحث التي تتصل بعلم الدلالة أو علم المعنى، إلا أن واقع البحث اللغوي لا يشير إلى ذلك، والحقيقة أن هذين الحقلين في الدراسة اللغوية لا يتميزان بالثراء.

ج- كان لأبي علي الفارسي شخصية موسوعية رائدة، مؤثرة، تبدو واضحة جلية في كتابه، كان لها صدى واسعٌ وتأثيرٌ مباشرٌ على كثير من المؤلفات التي جاءت بعده، وبخاصة كتب توجيه القراءات، وكتب التفسير، هذا إلى جانب مكانته المعروفة وبروزه في اللغة والنحو وأصوله.

د- جمع أبو علي الفارسي في تصنيف كتابه بين منهج اللغوي الذي ينقل ما سمع أو روي له، سواءً خالف مذهبه أو وافقه، ومنهج النحوي في شدة اعتداده بالأقيسة، واحترامه للقاعدة النحوية حتى أنه يرفض في بعض الأحيان مخالفتها، ولو على حساب رواية صحيحة، ومنهج المفسر بامتلاكه لأهم أداتين من أدوات المفسر، وهما معرفة أحوال العربية وأسرارها، وسعة الفهم والإدراك، إلى جانب منهج المناطقة والفلاسفة وعلم الكلام في اصطناع المناظرات، وإبراز الحجج العقلية، والمناقشة المنطقية، والاستدلال لإفحام الخصم.

هـ- اعتمد أبو علي الفارسي في توجيهاته للقراءات إلى جانب الأصول النحوية والقواعد الصرفية والتي تختص بها هذه الدراسة أصولاً أخرى يعتمد بعضها على أحكام شرعية، أو على ما علم من أمور الدين بالضرورة أو على أصولٍ عقدية، أو على علم الرواية بترجيح طريق على آخر، أو على ما قرأ به أكثر القراء السبعة مرجحاً إياها على ما قرأ به الأقل، أو مرجحاً قراءة أهل المدينة على ماعداهم، وكل هذه الأصول التي اعتمد عليها في التوجيه أو استدل بها في بعض الأحيان كدليل للترجيح تستحق دراسات مستقلة في بابها.

و- يلاحظ في توجيهات أبي علي للقراءات السبعة، أو عند تعرضه لإيراد أوجه إعرابية، قد يرجح أحدها، فهو لا يألو جهداً في إيراد حجج الرأي الذي خالف رأيه، أو تأييد الوجه الذي رجح غيره بالحجج والأدلة، وذلك مما يدل على سعة إدراك، وسعة صدر، لتقبل الرأي والرأي الآخر.

ز- كان لأبي علي أكثر من موقف إزاء موقف ابن مجاهد في رد بعض القراءات التي ذكرها من السبعة، وتخطيئها، فأحياناً يتجاهل تعليق ابن مجاهد، ويوجه القراءة التي خطأها ابن مجاهد، وأحياناً يتابعه في رأيه مصرحاً بتخطيء هذه القراءة أو تلك، إما بسبب الرواية أو لأسباب تتعلق بالقياس، وذلك مما يبرز أهمية القياس عند الفارسي، وأن شغفه بالقياس وولعه به جعله يتخذ موقفاً مجانباً للصواب و يؤخذ عليه.

ح- استشهد أبو علي الفارسي كثيراً بالقراءات الشاذة، كما يظهر ذلك من عدد المرات التي استشهد بها بهذه القراءات، إلا أن الفارسي وقد كان حريصاً ودقيقاً في إسناد القراءات السبعة، وكان حريصاً على نص ابن مجاهد إلا في القليل النادر، نجده على عكس ذلك في استشهاده بالقراءات الشاذة، فهو قد ينسبها، وقد يوردها غير منسوبة، وقد يذكر شكه في نسبتها أحياناً، وذلك مما يدل على عدم علمه بهذه القراءات علماً يقترب من معرفته بالقراءات السبعة، إلا أنه من الواضح أن أبا علي يعتد بحجية هذه القراءات. غير أن الأسلوب الذي عرض به الفارسي لهذه القراءات والذي لم يهتم فيه بإسناد الرواية لم يكن يليق بمكانتها ومرتبتها.

ط- لا يعدُّ الفارسي نفسه ممن ينتمي إلى المدرسة البغدادية بدليل عرضه لآرائهم، غيرَ منتمٍ إليهم.

ي- ينتمي الفارسي في الأغلب الأعم للمدرسة البصرية في آرائه النحوية، وفي شدة اعتداده بالأقيسة المنطقية، إلا أنه يقترب أيضاً من المدرسة الكوفية في تعامله مع أصول النحو التي تقدم السماع على ما عداه من الأصول، فهو يحتج أحياناً بالقليل والنادر، ويعتمد كثيراً على القراءات الشاذة في توجيهاته.

ك- احتج الفارسي بالقليل والنادر في الأبنية الصرفية، ولا نجد ذلك في التراكيب النحوية.

ل- إن الاهتمام الكبير من قبل النحاة بالعامل ينبع من وجهة النظر المعيارية، وتأثيرها الكبير على طبيعة الدراسة اللغوية، وارتباطها بالمهمة التي من أجلها وضع علم النحو، وجميع العلوم اللغوية، وهو دراسة اللغة لوضع معايير من أجل الصيانة من الخطأ، وليس وصف اللغة كما هي.

م- اعتمد الفارسي على المعنى في توجيهاته كثيراً، وكذلك اتخذه كثيراً كدليل للترجيح، ويمزج الفارسي بين المعنى وبين جميع المباحث النحوية والصرفية كثيراً، ويبرز اهتمام أبي علي بالمعنى في فصلي العامل والحذف، واعتمد الفارسي كثيراً على المعنى في تحديد العامل، ووجه كثيراً من القراءات على وجود عامل معنوي، قد يكون مختزلاً في لفظ أو عدة ألفاظ، وهذا النوع من العوامل المعنوية يعد لافتاً للنظر في توجيهات الفارسي.

ن- من أهم المباحث التي تلفت النظر في منهج الفارسي هو مبحث المعنى، وربطه المعنى بجميع الأوجه الإعرابية والأبنية الصرفية، وأعتقد أن هذا المبحث يستحق أن يفرد له دراسة مطولة متخصصة.

س- يظهر تأثر أبي علي بأستاذه سيبويه واضحاً جلياً في توجيهاته في الحجة، وذلك يتوافق مع شهرة أبي علي بين النحاة من شدة اعتنائه بكتاب سيبويه، وانكبابه عليه، ويلي سيبويه أبو الحسن الأخفش، الذي ينقل عنه الفارسي كثيراً من آرائه في النحو واللغة.

ع- من المآخذ التي تؤخذ على الفارسي في الحجة، هو عدم التزامه بالمنهج الذي يعلن عنه أحياناً، فأحياناً نجده يقدم السماعَ على القياس، ويذكر أن ذلك سنةً متبعةً، وأحياناً نجده يرفض قراءة لتعارضها مع القياس، وذلك يعد نوعاً من التضارب في الآراء.

ف- كذلك من المآخذ التي تؤخذ على الفارسي هو عدم العناية بإيراد القراءات الشاذة، وذكر الشك فيها أحياناً، وكذلك عدم العناية بنسبة الحديث أيضاً.

ص- لقد وجد المستشرقون وأتباعهم من المستغربين من اختلاف القراءات القرآنية مدخلاً للشبه والأباطيل لتشويه صورة الإسلام، وجدير بالباحثين العرب في علومِ القرآن، وعلوم اللغة أن يوجهوا أنظارهم لدراسات بلغات الغرب؛ ليحملوا على أكتافهم مهمة دحض هذه الشبه والافتراءات.

والله أسأل التوفيق والسداد، فإن كنتُ قد أحسنتُ فبفضلٍ من الله ونعمة، وإن أسأتُ فمن نفسي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

# المصادر والمراجع

**أولاً ـ المصادر والمراجع العربية:**


١) أبو علي الفارسي، حياته، ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩ م.

٢) ابن الأنباري وجهوده النحوية، للدكتور جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١.

٣) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، للبنا الدمياطي، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ـ بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.

٤) الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار التراث، القاهرة د.ت.

٥) الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، للدكتور حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ م.

٦) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم، نسخة قوبلت على النسخة التي حققها الأستاذ أحمد محمد شاكر، قدم له الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النحاس، الطبعة الأولى١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م

٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٩) أساس البلاغة، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤ م.

١٠) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨ م.

١١) الإصباح في شرح الاقتراح، للدكتور محمود فجال، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

١٢) الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٠ م.

١٣) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

١٤) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، للدكتور بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م.

١٥) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، الطبعة السادسة ١٩٩٧ م.

١٦) إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي، حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

١٧) إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق الدكتور محمد السيد عزوز، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.

١٨) إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

١٩) الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مطبوعات المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٠) الاقتراح، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، حقق أصوله ووثق نصوصه وقدم له طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة ١٩٩٩ م.

٢١) الأمالي الشجرية، بيروت، د. ت.

٢٢) إنباه الرواة علـ ، النحاة، للوزير جمال الدين إبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، (بدون تاريخ).

٢٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧ م.

٢٤) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٨ م.

٢٥) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ م.

٢٦) البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان د. ت.

٢٧) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، بدون تاريخ.

٢٨) التبيان في علوم القرآن، لمحمد علي الصابوني، دار عمر بن الخطاب للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٣٩٠ هـ.

٢٩) تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السادسة ١٩٩٥ م.

٣٠) تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

٣١) ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، للطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثالثة ١٩٨٠ م.

٣٢) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، للدكتور طلال علامة، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.

٣٣) تعدد التوجيه النحوي، إعداد محمد حسنين صبرة، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، رقم ٤٤٩٦.

٣٤) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.

٣٥) تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.

٣٦) تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، لمحمد الرازي فخر الدين ،قدم له الشيخ خليل محي الدين الميس، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥ م.

٣٧) التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨١ م.

٣٨) التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، قرأه وعلق عليه جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٢ م.

٣٩) جمهرة الأمثال، للحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٤٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي، ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت ـ ١٩٩٧م.

٤١) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ـدار الشروق – بيروت ١٩٧٧ م.

٤٢) الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، حققه بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه ودققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٤ م

٤٣) الحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور محمود فجال، نادي أبها الأدبي، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.

٤٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٦، الطبعة الأولى.

٤٥) الخصائص،لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م.

٤٦) دلائل الإعجاز في علم المعاني، للإمام عبد القاهر الجرجاني، شكله وشرح غامضة وخرج شواهده وقدم له ووضع فهارسه الدكتور ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢ م.

٤٧) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٤٨) ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٩) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، د. ت.

٥٠) الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٥١) السبعة في القراءات، لابن مجاهد، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ هـ.

٥٢) سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن الفضل بن بهرام الدارمي، دار الكتب العلمية، نشرته دار إحياء السنة النبوية، بيروت، لبنان. د. ت.

٥٤) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، للدكتور محمود فجال، نادي أبها الرياضي، أبها ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

٥٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار المسيرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

٥٦) شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، حققه عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م.

٥٧) شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة د. ت.

٥٨) شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

٥٩) شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م.

٦٠) شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

٦١) شرح جمل سيبويه، للدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

٦٢) شرح الحدود النحوية، لجمال الدين عبد الله ابن أحمد بن علي ابن محمد الفاكهي، حققه وقدمه الدكتور محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.

٦٣) شرح الدروس في النحو لأبي سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي، دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة، القاهرة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٦٤) شرح ديوان الأعشى، تحقيق لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني، بإشراف كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني - مكتبة المدرسة، الطبعة الأولى د. ت.

٦٥) شرح شعر زهير بن أبي سلمى، لأبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢ - ١٩٨٢م.

٦٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، الطبعة العشرون ١٩٨٠ م.

٦٧) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، د. ت.

٦٨) شرح المعلقات السبع، للإمام أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، حققه وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة د. ت.

٦٩) شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

٦٩) شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

٧٠) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.

٧١) شعر الهذليين في العصرين الجاهلي والإسلامي، للدكتور أحمد كمال زكي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٩ هـ-١٩٦٩ م.

٧٢) صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار التقوى، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م.

٧٣) صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الغد العربي، القاهرة، د. ت.

٧٤) طبقات فحول الشعراء،لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ـ مطبعة المدني، القاهرة د. ت.

٧٥) طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، لأمين الدين أبو محمد عبد الوهاب بن السلار، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.

٧٦) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، للدكتور عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.

٧٧) العربية، دراسة في اللغة واللهجة والأساليب،للمستشرق يوهان فك، مع تعليق للمستشرق الألماني شبيتالر، ترجمه وقدم له ووضع فهارسه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠ م.

٧٨) علم اللغة العام، لفردينان دي سوسير، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي دكتور مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨ م.

٧٩) عنقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي، دراسة وتحقيق الدكتور أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م.

٨٠) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الجرجاوي، مع متنين لعبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني،تحقيق وتعليق وتقديم الدكتور البدراوي زهران، دار المعارف ط١، ١٩٨٣ م.

٨١) الفريد في إعراب القرآن المجيد (المُنتَجَب)، لحسين بن أبي العز الهمذاني، تحقيق الدكتور فهمي حسن النمر، والدكتور فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى ١٩٩١ م.

٨٢) الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه،للدكتور علي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.

٨٣) الفهرست، لابن النديم، صياغة حديثة، لمحمد بن إسحاق النديم، تحقيق الدكتورة ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٨٤) في أدلة النحو، للدكتورة عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م .

٨٥) في أصول النحو،لسعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، بدون تاريخ.

٨٦) في بناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٨٧) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمر وبن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م .

٨٨) القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، إعداد إبراهيم محمد السيد منصور، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم،جامعة القاهرة، رقم ٨٨٠٠.

٨٩) قراءات قرآنية وتوجيهها من كلام العرب، للدكتور إبراهيم أحمد الإدكاوي، مطبعة الحسين الإسلامية، الطبعة الأولى ١٩٩٤ م.

٩٠) قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، للدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعارف، ١٩٨٥م.

٩١) القياس في اللغة العربية، للدكتور محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ م.

٩٢) القياس في النحو، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، الدكتورة منى إلياس، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.

٩٣) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره،للدكتور سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م.

٩٤) كتاب أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان ـ الأردن، دار الجيل، بيروت ـ لبنان ١٩٨٩ م.

٩٥) كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الإبياري، دار الريان للتراث، د. ت.

٩٦) كتاب التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٣ م.

٩٧) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمر وبن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م .

٩٨) كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٧ م.

٩٩) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (بدون تاريخ ).

١٠٠) الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله على نسخة خطية واحدة للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٩٩٣ م.

١٠١) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، للدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م.

١٠٢) لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، دار الفكر، بيروت.

١٠٣) لسان الميزان، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، (بدون تاريخ).

١٠٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيد عثمان و الدكتور عبد الصبور شاهين - منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

١٠٥) اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان،عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩٨ م.

١٠٦) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.

١٠٧) مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم النيسابوري الميداني، قدم له وعلق عليه نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

١٠٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

١٠٩) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

١١٠) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة ( بدون تاريخ ).

١١١) المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثامنة.

١١٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١١٣) المدرسة البغدادية بين الاستقلال والتبعية، لإبراهيم سنوسي علي أبو بكر، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة رقم ٦٦٥١.

١١٤) المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٨٥ م.

١١٥) المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.

١١٦) المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، مراجعة الدكتور نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١ م.

١١٧) المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات،دار المدني١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.

١١٨) المستقصي في أمثال العرب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٤ م.

١١٩) مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧ م.

١٢٠) مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، للدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.

١٢١) مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي، للدكتور أشرف ماهر النواجي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١ م.

١٢٢) معاني القرآن، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.

١٢٣) معاني القرآن، للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي المصري، حققه الدكتور فائز فارس، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨١ م

١٢٤) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م.

١٢٥) معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٩٨٠.

١٢٦) معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، إعداد الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٩٩٧ م.

١٢٧) معجم المصطلحات اللغوية، للدكتور رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.

١٢٨) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.

١٢٩) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.

١٣٠) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور أ. ي. ونسنك، والدكتور ي. ب. منسنج، دار الدعوة استانبول ١٩٨٨ م.

١٣١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار ومطابع الشعب، القاهرة بدون تاريخ.

١٣٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن جمد، أشرف عليه وراجعه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.

١٣٣) مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٩٣٧ م.

١٣٤) مقدمتان في علوم القرآن، وهما مقدمة كتاب المباني، ومقدمة ابن عطية، نشرهما من المخطوطات المحفوظة بدار الكتب ببرلين، ودار

الكتب المصرية، ووقف على تصحيحهما وطبعهما المستشرق الدكتور أرثر جفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٤ م.

١٣٥) مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٦م.

١٣٦) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) دار المعارف، القاهرة .

١٣٧) المقرِّب ومعه مُثُل المقرّب، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.

١٣٨) الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩ م.

١٣٩) موائد القناعة في الفعل المعتل اللام إذا اتصلت به واو الجماعة، للشيخ يوسف الصفطي، تحقيق ودراسة الدكتور محمد السيد عزوز، مطبعة التركي ١٤١٨ طنطا هـ ـ ١٩٩٧ م.

١٤٠) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع، للدكتور شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٥ م.

١٤١) موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، للدكتور محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١٤٢) النحو والدلالة، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

١٤٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٧٩ م.

، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت (بدون تاريخ).

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

١٤٥) Syntactic structures, Chomsky A.N. , Mouton ١٩٦٢.

١٤٦) The New Encyclopaedia Britannica, volume ٢٢, Macro Pacdia, Fonnded ١٧٦٨, ١٥th Edition.

## ثالثاً: مواقع الانترنت:

١٤٧) http://www.ahlalhdeeth.com

١٤٨) http://www.almajmaah.net

١٤٩) http://www.islemonline.net

١٥٠) http://www.shialinks net

١٥١) http://www.tafsir.org/vb/

١٥٢) http://www.quraat.com

# الفهرس


| الموضـــوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | ٥ |
| **التمهيد** | ١٥ |
| أولا : مقدمة عن القراءات | ١٧ |
| ثانيا: التوجيه النحوي للقراءات | ٢٨ |
| ثالثا : أبو علي الفارسي | ٣١ |
| رابعا: وصف الحجة | ٣٩ |
| **الفصل الأول منهج الحجة** | ٤٥ |
| المبحث الأول : منهج الحجة في إيراد الشواهد النحوية والصرفية | ٥١ |
| المبحث الثاني : منهج الحجة في تناول المسائل النحوية والصرفية | ٧٣ |
| **الفصل الثاني: أصول النحو في الحجة** | ٩١ |
| مقدمة في أصول النحو | ٩٣ |
| المبحث الأول السماع | ٩٩ |
| المبحث الثاني القياس | ١٤٧ |
| المبحث الثالث :الإجماع والاستصحاب وأصول أخرى | ١٨٩ |
| **الفصل الثالث : قضايا وظواهر نحوية وصرفية في الحجة** | ١٩٩ |
| المبحث الأول: العامـل | ٢٠١ |
| المبحث الثاني: المعنـى | ٢٣١ |
| المبحث الثالث الحذف | ٢٥٣ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الفصل الرابع: آراء أبى على واختياراته النحوية والصرفية | ٢٩٣ |
| المبحث الأول: آراؤه النحوية وموقفه من المدارس النحوية | ٢٩٥ |
| المبحث الثاني: آراؤه الصرفية واختياراته | ٣٣٧ |
| خاتمـــــــة | ٣٦٩ |
| أهم المصادر والمراجع | ٣٧٧ |
| الفهرس العام | ٣٩٧ |



مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقى
www.lisanarb.com

## هذا الكتاب

في أصله رسالة دكتوراه، وقد حصلت صاحبته به على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

بلنسية للنشر والتوزيع
١٨ شارع مصطفى كامل البر الشرقى
بجوار بازار الجمهورية ومكتب بريد البر الشرقى
شبين الكوم ت: ٠١٢٦٩٩٤٧٠٧٠ - ٠١٢٤٣٩١٧٤٢